اشراف وتحرير

د. محمد الأمير أحمد عبدالعزيز   أ. محمد كريم جبار الخاقانى

رئيس اللجنة العلمية

د. اياد خازر المجالي

تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي

دراسة في التحديات الراهنة وآفاق المستقبل





رقم التسجيل: VR.33699.B

كتاب جماعي

المركز الديمقراطي العربي





تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي: دراسة فى التحديات الراهنة وآفاق المستقبل

إشراف وتحرير الكتاب

د. محمد الأمير أحمد عبد العزيز (باحث فى التاريخ الحديث والمعاصر، مصر)

أ. محمد كريم جبار الخاقانى (وزارة الخارجية العراقية، العراق)

رئيس اللجنة العلمية

د. اياد خازر المجالي – جامعة مؤته–الاردن

الطبعة الأولى 2019

كتاب: تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي: دراسة فى التحديات الراهنة وآفاق المستقبل

رقم تسجيل الكتاب:VR.33699.B

الطبعة: الأولى

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049–Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

هيئة اعداد الكتاب

مدير المركز الديموقراطي العربي

أ. شرعان عمار

رئيس اللجنة العلمية

د. اياد خازر المجالي – جامعة مؤته–الاردن

إشراف وتحرير الكتاب

د. محمد الأمير أحمد عبد العزيز (باحث فى التاريخ الحديث والمعاصر، مصر)

أ. محمد كريم جبار الخاقانى (وزارة الخارجية العراقية، العراق)

أعضاء اللجنة العلمية:

- أ.م. د أحمد الصحاف– استاذ علم الاجتماع السياسي والجماعات – وزارة الخارجية العراقية
- أ.د نداء مطشر صادق الشرفه – مدير المركز الديمقراطي/ العراق – بغداد
- د. سليم كاطع على– مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد
- ط. د. محمد سنوسى– قسم الدراسات الدولية/ جامعة الجزائر 3
- د. غسان السعد– جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية
- د. سداد مولود سبع– مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ بغداد

مقدمة الكتاب

بمجرد أن أعلن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية عن تأليف كتاب جماعي حول تجارب حركات الإسلام السياسي , توالت مشاركات الباحثين والمختصين التي جاءت بمثابة شحنة غزيرة من الافكار والآراء أثرت محاور البحث والتحليل, ولأننا في المركز الديمقراطي العربي نعنى بنشر المعرفة المتزنة ضمن اطار البحث العلمي الموضوعي , نثق بأن التاريخ سيسجل لنا مبتدأ الفكرة والمعالجة في هذا الجانب المعرفي بمشاركة نخبة من الباحثين والأكاديميين المختصين لنتجاوز الحدود في تصدير هذا الكم المعرفي الهائل بمنطق سديد ومنهج سليم دون المساس بثوابت العقيدة والدين, غايتنا تأسيس التواصل والتفاعل بين الثقافات المختلفة وتشكيل مجتمع علمي يضم باحثين من المحيط إلى الخليج.

هذا المؤلف الجماعي التشاركي تضمن محاور بحثية عميقة تناولت اطار مفاهيمي نظري لحركات الاسلام السياسي ولنتائج هذه الظاهرة السياسية في تفاعلها مع المتغيرات على الساحة السياسية في كافة اقطار الوطن العربي , بينما في محور صعود حركات الإسلام السياسي وتمثلاتها الهويابتة في بناء انتقالاتها الإقليمية (مقاربة جيوبوليتيكية)و فقد جاءت دراسته لتحلل العوامل التي ساعدت على صعود هذه الحركات للسلطة واكتساب شرعيتها التي كانت مفقودة في الانظمة السياسية السابقة، والتي تبنت خطابا يعكس تصوراتها السياسية والاجتماعية والثقافية والحفاظ على هويتها الدينية , حيث قامت هذه الدراسة على بتفكيك هذه العوامل من اجل فهم موقف هذه الحركات من النظام الديمقراطي بصورته الليبرالية وتفسيره وفق بناءتها الايدلوجية وحرصت على الحفاظ على التماسك التنظيمي والالتزام الايديولوجي من خلال التعرف على تطور موقف الحركات من المنافسة مع القوى السياسية الاخرى في المنطقة العربية, وتناول الكتاب ايضا تحليل لحركات الاسلام السياسي واشكالية الدولة العميقة في دول الربيع العربي بدراسة مقارنة في المالات وآليات التعامل خاصة بعد التحولات التي عاشتها حركات الاسلام السياسي في المنطقة التضييق عليها فقد وجدت في ثورات الربيع العربي منعرجا وفرصة في التحول وتسلم المشهد السياسي من خلال محاولة قيادة حراك الثورة وتبعاتها، وخوض غمار المنافسة في بعض دول الربيع العربي بعد ان توافر الظروف على اختلافها.

وفي محور التحديات الراهنة لحركات الإسلام السياسي (داخليا و خارجيا) , تناول الإسلام السياسي والربيع العربي : دراسة حالة تكتل الجزائر الخضراء في الانتخابات التشريعية عام 2012

م, تنطلق دراسته من فكرة ما يسمى بالصحوة الإسلامية، التي مست بعض الدول العربية في إطار الربيع العربي ، حيث نجد أن هذه الثورات كانت لها تداعياتها على بعض الدول على غرار الجزائر حيث لعبت حركات الاسلام السياسي دور المعارض السياسي، وأهم ما ميز تلك المرحلة الانتخابات التشريعية عام 2012 م و ظهور ما يسمى بتكتل الجزائر الخضراء (حركة مجتمع السلم ، حركة الإصلاح الوطني ، حركة النهضة) الذي دخل هذه التشريعيات بعد التعديلات الدستورية التي جاء بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و التي تزامنت مع موجات و تبعات الربيع العربي، الذي أدى إلى صعود الإسلاميين في كل من تونس و مصر الى السلطة، وجاء تطور حركات الإسلام السياسي في الجزائر قبل و بعد الربيع العربي بدارسة مستقلة حول الحركات الإسلامية في الجزائر التي لم تستطع استغلال ثورات الربيع العربي كورقة للضغط على النظام الحاكم فيها للقيام بإصلاحات سياسية ،او لتعبئة الجماهير وتوسيع قاعدتها الشعبية من اجل خوض مختلف الاستحقاقات الانتخابية .بل بالعكس استفاد النظام الحاكم من تجربة الثمانينات والتسعينات ضد الحركات الإسلامية المسلحة،

اما حركة الإخوان المسلمين في مصر نموذج حي للحركات الإسلامية التي لا زال ينظر إليها باعتبارها التيار الأكبر والأكثر تأثيرا وتنظيما في الحياة السياسية المصرية، فقد تناولها الكتاب بقراءة تحليلية وصفية لتنوعها في استخدام الاستراتيجيات المركبة تبعا لظروف كل عصر، بحيث نجحت في الاستمرار رغم المحن والأزمات التي مرت بها وامتد فكرها إلى كل الأقطار. هذه الجماعة عاشت عصرا مديدا ومازالت عرفت بالتنوع الداخلي والجيلي والثراء الفكري والسياسي، كما قد شابها الكثير من الجدل داخلها وحولها، وشهدت مراحل صعود هائلة واستثنائية وخاصة في المراحل الأولى من تاريخ تأسيسها وحتى حرب فلسطين عام 1948، وفي دراسة صعود حركة الاخوان المسلمين عقب ثورة 25 يناير تناول الكتاب هذا الجانب بدراسة ثورة 25 يناير , حيث تم استعراض النظام السياسي المصري أثناء المرحلة الانتقالية وتناول دور الجيش في اسقاط مبارك والانتخابات الرئاسية ، و النظام السياسي في عهد محمد مرسي من خلال اداء حكومة الرئيس مرسي لتلط الضوء على بنى النظام السياسي مرتكزاته واساسه المشروعة .

بينما تعددت النماذج العملية لحركات الاسلام السياسي في اقطار الوطن العربي ومن ابرزها حضورا الحراك السياسي في تونس بعد الربيع العربي, ما سمي بحركة النهضة، التي استطاعت تحقيق النجاح النسبي وإرساء تجربة فريدة في العمل السياسي في تونس، باجتيازها المرحلة الانتقالية رغم الأشواك ونجاحها في اجتياز عدة محطات انتخابية .

وما كان هذا النجاح النسبي ليتحقق لولا وجود نخبة سياسية محنكة بإسلامييها وعلمانييها، حكمت منطق التوافق والعقل على التهور ومصلحة الوطن عوض الانجراف نحو الشخصانية الضيقة، رغم ما تعانيه البلاد من صعوبات اقتصادية ومن تنامي العمليات الإرهابية , في حين يستشهد الكتاب بتجربة متقاطعة في العراق لمحور تجربة حركات الإسلام السياسي في السلطة والحكم, مما تطلب دراسته للإسلام السياسي في العراق وتحليل في أسباب فشل التجربة والخطاب وتحديد اهم العوامل التي ساهمت في أفشال تجربة الإسلام السياسي وأضعفت من قدرته ومشروعيته على المستوى السياسي والشعبي فيه.

وكذلك تناول حزب العدالة والتنمية المغربي من المعارضة إلى الأغلبية؛ الثابت و المتغير, للبحث في تجربة الاسلام السياسي في المغرب من خلال نموذج حزب العدالة و التنمية ،وذلك عبر تسليط الضوء على الثابت و المتغير في هذه التجربة سواء على مستوى الخطاب أو الممارسة وكذلك من خلال مقارنة موضوعية بين ما قبل حركة 20 فبراير التي اعتبرت امتدادا لحركات الربيع العربي التي انطلقت مع سنة 2011 ، وما بعدها حينما وصل الاسلاميون إلى سدة الحكم، وذلك من خلال المحاور الاسلام السياسي بالمغرب النشأة و التطور, والاسلاميون تجربة واحدة لا تقبل التجزئة في الارتباطات بين الدعوي و السياسي, اضافة الى الثابت و المتغير من خلال الخطاب والممارسة لتحليل التحولات التي طرأت على خطاب و ممارسة حزب العدالة التنمية المغربي .

كان لكل محور من محاور هذا المؤلف رؤية خاصة بالباحث وبمنهج مقارب للتحليل والمعالجة, ساهمت اللجنة العلمية الاستشارية ان تضع الأولويات الموضوعية ضمن شروط البحث العلمي وتحكيم هذه الدراسات لمحاور الكتاب الجماعي لتضع القارئ بصورة ابرز الحركات الاسلامية السياسية وتجاربها السياسية في اغلب اقطار الوطن العربي من خلال التفاعل والمشاركة في تناول هذه الدراسات وجمعها في كتاب جامع وافي يصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية في برلين _ المانيا.

رئيس اللجنة العلمية

الدكتور اياد خازر المجالي

باحث في العلاقات الدولية والشؤون الايرانية/ جامعة مؤتة–الأردن

فهرس الكتاب

تجارب الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي: دراسة في التحديات الراهنة وآفاق المستقبل

إطار نظري ومفاهيمي لحركات الإسلام السياسي

A conceptual and conceptual framework for the political movements of Islam

عبد الواحد أوامن، باحث في الدكتوراه جامعة الحسن الثاني كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية–المغرب

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الإسلام السياسي الذي برز أكثر خلال السنوات القليلة الماضية، خصوصا مع ثورات الربيع العربي، والجدل الذي يثيره من ناحية تعدد المصطلحات التي تطلق عليه، ويفسر هذا التعدد بالأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع داخل الوطن العربي، الذي شهد بدوره ظهور الحركات الإسلامية التي تتمتع بمجموعة من الخصائص والمميزات، إلا أن ظهورها كان بفعل العديد من العوامل التي ساعدت في بروزها كفاعل أساسي في الحياة السياسية لعديد من الدول العربية والإسلامية.

مفاتيح الكلمات: الإسلام السياسي، الربيع العربي، الحركات الإسلامية.

Abstract:

This study seeks to identify the concept of political Islam, which has emerged more during the last few years, especially with the revolutions of the Arab Spring, and the controversy that it raises in terms of the number of terms it is called, and explains this multiplicity of the importance of this subject within the Arab world, The emergence of Islamic movements that have a set of characteristics, but the emergence of many factors that helped

to emerge as a key player in the political life of many Arab and Islamic countries.

Key Words: Political Islam, Arab Spring, Islamic Movements.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الإسلام السياسي من أهم الظواهر التي شغلت اهتمام الباحثين في المجالين السياسي والاجتماعي منذ سبعينيات القرن الماضي، فقد تعددت التسميات التي أطلقت على هذه الظاهرة مثل: الصحوة الإسلامية، النهضة الإسلامية، الإحياء الديني وغيرها من الأسماء. وما زاد من أهمية هذه الظاهرة هو التطورات الدولية التي شهدها المجتمع الدولي منذ الصراع العربي الإسرائيلي إلى الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب إبان الحرب الباردة، إلى الإجتياح السوفياتي لأفغانستان ثم الثورة الإيرانية مرورا بأحداث 11 شتنبر 2001 ووصولا إلى ثورات الربيع العربي.

فقد أفرزت هذه الأخيرة العديد من النتائج والتطورات على الساحة السياسية في كافة الوطن العربي، كان أهمها الدور الذي لعبته حركات الإسلام السياسي في هذه المرحلة بعد وصولها إلى السلطة، وذلك من خلال سلسلة من الإنتخابات البرلمانية أدت إلى فوز كل من تيارات حزب العدالة والتنمية في المغرب، وحركة النهضة بتونس، وحزب الحرية والعدالة في مصر ذات التوجه الإسلامي، فرغم اختلاف كل نموذج عن آخر وتميزه بطبيعة سلوكه السياسي إلا أنه في واقع الأمر، تبين أن هذه الحركات وضعت أمام اختبار حقيقي لإثبات قدرتها على بناء نظم ديمقراطية بعد الفرصة التي أتيحت لها، غير أن نجاح أو فشل هذه الحركات كان رهينا بمدى استيعاب المؤسسات السياسية والإجتماعية في الدول العربية والإسلامية للمتغيرات الدولية الحديثة والمتجددة في المجتمع الإسلامي.

وتتجلى أهمية الدراسة في التعرف على ماهية ظاهرة الإسلام السياسي، والتفرقة بينها وبين المصطلحات المشابهة لها والسمات التي تميز الحركات الإسلامية، وتكمن أهمية هذا الطرح أيضا في الكشف عن الأسباب التي أدت إلى انتشار الحركات الإسلامية داخل الوطن العربي.

إن الهدف الأهم من هذه الدراسة هو الرغبة في وضع مقاربة مفاهيمية ونظرية لظاهرة الإسلام السياسي داخل الوطن العربي، من خلال مجموعة من النقط الأساسية القائمة على التعريف بمفهوم

حركات الإسلام السياسي، وتبيان المصطلحات المشابهة لها مع تحديد الخصائص المميزة لها، وكذا إبراز مختلف العوامل المساهمة في ظهورها.

وتأسيسا على ما سبق ستحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية: ما المقصود بالإسلام السياسي؟ وما هي أبرز المفاهيم المشابهة له؟ وما مفهوم الحركات الإسلامية؟ وما هي أبرز الخصائص التي تنفرد بها؟ وما العوامل المساهمة في ظهورها؟

وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن هناك أسباب عديدة وعوامل مختلفة ساهمت في نشأة وتطور الحركات الإسلامية إلى الشكل الذي عليها اليوم، وأن الحركات الإسلامية تلعب دورا مهما في الحياة السياسية داخل الوطن العربي.

وتقتضي طبيعة هذه الدراسة استخدام المنهج التاريخي على اعتبار أن ظاهرة الحركات الإسلامية ظاهرة تاريخية، وذلك من أجل محاولة البحث في أسباب ظهور وانتشار هذه الحركات، وستعتمد الدراسة أيضا على منهج تحليل المضمون وذلك من أجل جمع كافة المعلومات المتعلقة بظاهرة حركات الإسلام السياسي قصد التعرف على الخصائص التي تتميز بها.

ولمعالجة الإشكالية والإحاطة بحيثياتها نستند على المحاور التالية:

المحور الأول: تأصيل مفاهيمي لظاهرة الإسلام السياسي

المحور الثاني: الحركات الإسلامية وعوامل ظهورها.

I. تأصيل مفاهيمي لظاهرة الاسلام السياسي

ترتب على ثورات الربيع العربي العديد من التطورات والنتائج على الساحة السياسية في العالم العربي، كان أهمها بروز جدل كبير حول دور حركات الإسلام السياسي في تلك الثورات، خصوصا بعد وصولها إلى السلطة. وباعتبار ظاهرة الإسلام السياسي من أهم الظواهر التي شغلت اهتمام الباحثين في المجالين السياسي والاجتماعي منذ سبعينيات القرن الماضي، كان لزاما منا تحديد مفهوم لهذا المصطلح ودراسة شاملة للمفاهيم المشابهة له، وانطلاقا من هذا المعطى فإننا سنحاول تسليط الضوء في هذا المحور على الإطار المفاهيمي لمصطلح الإسلام السياسي والمصطلحات المشابهة له.

1. مفهوم الإسلام السياسي

تتسم العلوم الاجتماعية غالبا بتباين التعريفات والمصطلحات لذات المفهوم على خلاف باقي العلوم، وهو الأمر ذاته لمصطلح الإسلام السياسي الذي يتميز بالعديد من التعريفات والآراء، ومن أهم التعاريف الواردة نذكر:

يطلق لفظ الإسلام السياسي على تلك الحركات المنتسبة للإسلام السياسي، والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، وتجاهد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجهات الإسلام وتضطلع لإحداث تغيير وفق مبادئ الإسلام، ويعتبر مجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية والتي تؤمن بفكرة أن الإسلام ليس مجرد ديانة فقط، بل هو عبارة عن نظام سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي1.

ومصطلح الإسلام السياسي هو تعبير عن الحركات والقوى التي تصبو إلى تطبيق الشريعة الاسلامية منهجا حياتيا، مستخدمة بذلك منهجية العمل السياسي الحديث القائم على المشاركة السياسية في السلطة، فكل حركة سياسية إسلامية تعتبر المشاركة السياسية منهجا تدخل ضمن هذا التعريف2، وبالتالي فإن كلمة سياسي في مصطلح الإسلام السياسي ليست توصيفا للإسلام بمقدار ما هي توصيف وتعريف للحركات التي تقبل بمفهوم المشاركة السياسية وخوض الانتخابات والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، حيث أن هناك العديد من الحركات والأحزاب الإسلامية التي ترفض هذه القاعدة، وهناك العديد من الذين يقبلون بهذه القاعدة، ولذا يأتي هذا التوصيف في هذه الأطروحة، فهو يعالج المنهجية التي تتبعها الحركات أكثر منها معالجة طبيعة ونظرة هذه الحركات والأحزاب إلى الدين الإسلامي3.

1 ثلجة بدرة، الإسلام السياسي والسلطة: القيمة النظرية والخلفية الإيديولوجية، مؤلف جماعي: "إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018، ص: 51

2 دبعي رائد محمد عبدالفتاح، أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمين في مصر نموذجا"، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، السنة الجامعية 2012، ص: 12

3 قطاف تمام أسماء، دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة التونسية نموذجا"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013/2012، ص: 21

وعلاوة على أن المصطلح استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره نظاما سياسيا للحكم، فيمكن وصفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة عن الشريعة الإسلامية التي تستخدمها الحركات الإسلامية التي تؤمن بأن الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط، وإنما عبارة عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات الدولة4، وهناك أيضا من يعتبر أن الإسلام السياسي هو تسييس ما هو إسلامي والعودة به إلى الأصول وإن استلزم ذلك العودة المسلحة، ويشير هذا المصطلح إلى مساعي الجماعات الإسلامية لإقامة الدولة الإسلامية، والتي لا تتحقق حسب رأيهم إلا بالعمل على إيجاد مجتمع إسلامي جديد، وعلى إقامة حكومة إسلامية تحفظ الدين وترعى شؤون الأمة الإسلامية5. كما يشير مصطلح الإسلام السياسي إلى ظاهرة محلية وعالمية وهي ظاهرة قديمة موصولة الحلقات وليست حديثة أو مستحدثة، كما أنها ظاهرة مركبة لها أبعاد فكرية، نفسية، اجتماعية وسياسية، تتسم هذه الظاهرة بقوة الجذب الشعبي والانتشار الواسع خاصة في صفوف الشباب، حيث تشمل جوانب الحياة، وتتلخص أهدافها على استبدال الأنظمة السياسية، إما بالعنف أو بالوسائل السلمية، أو بالإثنين معا6. وقد استخدم الإسلام السياسي كمصطلح إعلامي لوصف الحركات الاسلامية، شاع تداوله بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، واستخدام هذا المصطلح في التحليل الغربي أدى إلى عدم التمييز بين الإسلام كدين رئيسي وبين حركات اجتماعية تتخذ من بعض الاجتهادات في تفسير وتطبيق الشريعة الإسلامية مرتكز لها، كما أن إضفاء صبغة سياسي على الإسلام يفهم منه ضمنيا أن هناك إسلاميات كثيرة ومنوعة7.

4 رحماني الشيخ، الأزمة الفكرية لحركات الإسلام السياسي، رسالة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة، السنة الجامعية 2015/2014، ص: 37

5 رافدة قنديل وغسان أبوعش، حركات الإسلام السياسي والغرب في القرن العشرين- حزب الله نموذجا، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008، ص: 6

6 لعايب محمد رفيق، حركات الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة لنيل الدكتوراة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2018/2017، ص: 25

7 كروي كريمة، الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب العربي (حالة حركتي: الإصلاح الوطني في الجزائر والتوحيد والإصلاح في المغرب)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010، ص: 19

ومن ناحية أخرى وبالعودة إلى المدارس الفكرية العربية التي ساهمت في تحديد مفهوم الإسلام السياسي، يلاحظ ثلاث اتجاهات فكرية، يتمثل الأول في التيار العلماني وهو يتناول ظاهرة الإسلام السياسي من منظور ضيق لا يرى فيها فكرا إنسانيا، بل يراها تيارا ساكنا عابرا للزمن لا يتأثر بالسياق الاجتماعي والسياسي، وإنه معادي للديمقراطية بحكم طبيعته وتكوينه الداخلي، وأنه غير قابل للتطور والتفاعل الإيجابي مع العملية الديمقراطية، أما الثاني ويمثله المدرسة الإسلامية وقد رأت أن الواقع السياسي وميراث الأمة الإسلامية الثقافي هو واقع منفرد عن السياق الإنساني، واقتصروا في رؤيتهم للإسلام السياسي بنظرة التفوق والتميز لهم، ويؤخذ عليهم نظرتهم التاريخية أكثر من نظرتهم إلى المستقبل، أما المدرسة الفكرية الثالثة فقد رأت في التحليل الأحادي للظاهرة الإسلامية وقع في أخطاء علمية ومنهجية، وبالتالي ترى ضرورة التحليل من أكثر من زاوية ورأت في الظاهرة الإسلامية على أنها تجليات للنص الإسلامي والخبرة الحضارية الإسلامية، لكنها في نفس الوقت تعيش في ظل واقع اجتماعي وسياسي حيث رأت أن وجود الإسلام السياسي نتيجة للتاريخ الإسلامي والبعد الثقافي له والمتغير الإجتماعي والسياسي، وبهذا يكون الإسلام السياسي قابل للتطور السياسي والديمقراطي8.

ويعرف "فرنسوا بورجا" الإسلام السياسي على أنه "اللجوء إلى مفردات الإسلام التي تقوم به بداية الأمر الطبقات الاجتماعية التي لم تستفد من مظاهر التحديث الإيجابية، والتي تعبر عن طريق مؤسسات، – أو في الغالب ضدها – عن مشروع سياسي بديل لسلبيات التطبيق الحرفي للثرات الغربي9، ويعتبره "ابراهيم عرقوب" بأنه "الإسلام الذي يدعو إلى المزج بين الدين والسياسة في الشؤون المحلية والعالمية، ويرى في مبدأ "دع ما لله وما لقيصر لقيصر" شذوذ عن طبيعة الإسلام كدين شامل للدين والدنيا"10، ومن هذا المنطلق فالإسلام السياسي الذي يرى في الإسلام

8 الريني منال، المراجعات الفكرية والسياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي، مؤلف جماعي: "إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018، ص: 203

9 مجدي عماد وآخرون، الحركات الإسلامية وآثارها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2002، ص: 13

10 لعايب محمد رفيق، حركات الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص: 25

دينا ودولة يرى أن تراجع الدور الحضـــــاري للمســـــلمين هو نتيجة حتمية ومنطقية لعدم تطبيقهم لجزئيات وتفاصيل الشريعة الإسلامية، واستبدال هذه الشريعة بالقيم والمبادئ الغربية، وبالتالي فإن أي دور مســـتقبلي للإســـلام والمســـلمين يجب أن يرتكز على تطبيق كامل للشـــريعة في المجتمع الإســـــلامي بكل مظاهره بما في ذلك نظام الحكم، ويذكر الدكتور "محمد عمارة" أنه لا يســـــتريح لمصطلح الإسلام السياسي، رغم شيوعه وصدور الكثير من الكتابات حول هذا الموضوع وتحت هذا العنوان، ويشير إلى أن من استخدم هذا المصطلح هو "الشيخ محمد رشيد رضا" لكنه استخدمه في التعبير عن الحكومات الإسلامية التي أسماها "الإسلام السياسي"، ويعني الذين يسيسون الأمة في إطار الأمة الاسلامية، ويقول إن مصطلح الإسلام السياسي يستخدم الآن بمعنى الحركات الإسلامية التي تشتغل بالسياسة، وأنه في هذا المصطلح اختزال للإسلام في السياسة لأنه ليس هناك إسلام بدون سياسة[11].

2. الإسلام السياسي و المصطلحات المشابهة له

لقد أدى ربط الإسلام بالسياسة إلى بروز العديد من المصطلحات والمفاهيم التي تستعمل على أنها مرادف لمصطلح الإسلام السياسي، ومن أبرز هذه التسميات "الحركة الإسلامية"، "الأصولية الإسلامية"، "الإسلاموية"، "الصحوة الإسلامية"، "النهضة الإسلامية"، وغيرها من الأسماء، وسنعمل في هذا الفرع على تشخيص أهم التسميات انتشارا وارتباطا بظاهرة الإسلام السياسي.

أ- الأصولية الإسلامية

الأصـــــولية هي ترجمة للمصـــــطلح Fondamentalism الإنجليزي، يقابله في اللغة الفرنســـــية Intégrisme، ويمكن تعريفها حســـب قاموس Oxford على أنها حركة أرثوذكســـية تقليدية تقوم على مفهوم مضـــاد لليبرالية[12]، كما يعرفها "قاموس المورد" على أنها مذهب العصـــمة وهي حركة عرفتها البروتستانية في القرن العشـرين، تؤكد على أن الكتاب المقدس معصـوم من الخطأ، لا في قضايا العقيدة والأخلاق فحسب، بل في كل ما يتعلق بالتاريخ ومسائل الغيب، كقضية الخلق وولادة

11 السدمي نهى عبدالله حسين، الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا: دراسة مقارنة لبعض الحالات، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2014، ص: 28

12 Dictionary Oxford, University Press, New York, 1993, p: 336

المسيح13. وعرفت أيضا في موسوعة "الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا" على أنها مفهوم طور في الغرب لكي يصف اعتقادات بعض الدعاة الإنجيليين في أن الإنجيل هو الكلمة الحرفية لله، فيما بعد وسع هذا المعنى ليتضمن كل أنواع الجماعات الدينية التي تحاول العيش طبقا للنص الديني14.

وقد اكتسب هذا المصطلح الآتي من الغرب قبولا واسعا، إذ كان الهدف منه هو ربط الأصولية الإسلامية بالأصولية المسيحية بكل سلبياتها التي رسبتها في الضمير الغربي المسيحي بصفة عامة، وهو مصطلح يشير إلى خلفيات فكرية مرتبطة بالمدلول السلبي الذي لحق به15، فالأصولية تعني أنها خصم للحداثة ومدافعة عن البقاء على الأصول بتمامها وعلى العقيدة والتراث الكنسي الكاثوليكي بكامله، أي أن الأصوليين بدأوا يمثلون أولئك الذين لا يستطيعون التعامل مع التحديات الفكرية والنفسية للحداثة، وبالرجوع إلى محاولات إدخال هذا المصطلح على المجال الإسلامي كانت جريدة (اللوموند) أول من استخدم ذلك في عددها الصادر في 6 دجنبر 1978 في إشارة إلى صحوة الأصولية الإسلامية16.

ب- الصحوة الإسلامية

إن المصطلح الذي استخدم بقوة في أواخر القرن الماضي والذي اشتهرت به أكثر هو مصطلح "الصحوة الإسلامية"، وبخاصة من قبل الجماعات وحركات الإسلام السياسي نفسها والتي تسعى إلى إقامة الدولة الإسلامية، ومجتمع إسلامي جديد وحكومة إسلامية تحافظ على الدين وترعى شؤون الأمة17، وعبر "الشيخ القرضاوي" عن ظاهرة الصحوة في بعض الأحيان بعنوان

---

13 البعلبكي منير، قاموس المورد، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، 1994، ص: 373

14 الموصلي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص: 159

15 لعايب محمد رفيق، حركات الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص: 26

16 الهمامي نادية، المتغيرات الدولية والاقليمية وتأثيرها على تطور حركات الإسلام السياسي بالمغرب العربي، مؤلف جماعي: "إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018، ص:258

17 طوالبة حسن، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي: مصر والجزائر نموذجا، عالم الكتب الحديث، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص: 27

اليقظة، في مقابل الرقود أو النوم الذي أصــاب الأمة الإســلامية في عصــور التخلف والركود، وفي مقابل التنويم الذي أصــابها في عهود الإســتعمار العســكري والســياســي الذي خلف ألوانا أخرى من الإستعمار أخطرها الإستعمار الثقافي والاجتماعي18.

والتطرق لمفهوم الصــحوة الإســلامية يبرز مشــكلة جوهرية، فعلى المســتوى الســطحي ينظر للصــحوة الإســلامية على أنها عودة جماهيرية للدين في ظل ظروف من القنوط واليأس من كل البدائل الأخرى، وأحيانا تتداخل الصـــحوة الإســـلامية مع الإســـلام الســـياســـي بحيث يشـــير المصــطلحان إلى مفهوم واحد، وهذه وجهة نظر يرفضــها العديد من الباحثين الذين يؤكدون أن الصحوة الإسلامية لا تعني الإسلام السياسي بشكل مطلق، بل أن الصحوة الدينية ظاهرة عامة أصابت جل الديانات وبالتالي لا تقتصر على المسلمين وحدهم19، وحسب "لياس بوكراع" فإن الأصـــولية موجودة في كل الأديان، فهناك أصـــولية كاثوليكية كما هناك أصـــولية إســـلامية وأصـولية يهودية، وتجمع بين تلك الأصـوليات مواقف محافظة في كل المجالات، خصـوصـا المجال السياسي كما أنها ترفض مواصفات الحداثة20.

ج- الحركات السلفية

المقصود بالسلفية هم المعتصمون بالنهج الذي سار عليه سلف الأمة في مسائل الإعتقاد وأصوله كما هي في القرآن والسنة، وتستخدم كلمة السلفية للإشارة إلى الحركة الإصلاحية في القرن 19، كحركة جمال الدين الأفغاني 1837-1897 ومحمد عبده 1849- 1905، ورشيد رضا 1860-1935، وكانت رؤية هؤلاء الســلفيين وإنتاجاتهم الفكرية مدخلا تاريخيا لتعبئة الحركات الاســلامية المعاصرة21، ويشير مفهوم السلفية أحيانا إلى الدين بالمعنى العام دون إبراز الخصائص التي تميز

---

18 قرضـاوي يوسـف، الصـحوة الإسـلامية وهموم الوطن العربي والإسـلامي، دار الشـروق، القاهرة، الطبعة السابعة، 1997، ص:10

19 السدمي نهى عبدالله حسين، الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا: دراسة مقارنة لبعض الحالات، مرجع سابق، ص: 33

20 بوكراع لياس، الجزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، الطبع الأولى، 2003، ص: 169

21 قطاف تمام أسـماء، دور الحركات الاسـلامية في مسـار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة التونسية نموذجا"، مرجع سابق، ص: 19

اتجاها عن اتجاه، وكلمة السلفية قد تستخدم للإشارة أحيانا إلى الوهابية ومؤسس هذا التيار محمد بن عبدالوهاب في شبه الجزيرة العربية، ويرى البعض أن الحركات الإصلاحية كانت حليفة السلفية، وكانت بدون شك كبوادر التعبير الأولي عن ذلك الإصلاح22.

ويرى أتباع هذا التيار أن السلفية تعني الدعوة إلى الكتاب والسنة والدين الصحيح والإسلام النقي، وأن السلفية تعني أن المتتبع لها ليس خارجيا مستحيلا دم المسلم بالمعصية، وليس رافضا من يكفر الصحابة، كما أن الحركة السلفية لا تنتسب إلى إمام أو عالم بعينه بل هي المنهج والطريق الذي سار فيه الصحابة والخلفاء الراشدون، ومن أهم مبادئ هذه الحركة:

- الإلتزام بالكتاب والسنة مصدرا للتشريع ومرجعا عند كل خلاف.
- جعل توحيد الله هو الأساس والمنطق.
- التمسك بوحدة الأمة وعدم السماح بتمزيقها.
- التعريف الدائم بين الحق والباطل والشرك والتوحيد23.

د- الحركات المتطرفة:

التطرف في اللغة هو البعد عن الوسط والوقوف في الطرف، ويرجع أصل كلمة التطرف إلى الكلمة الإنجليزية ذات الأصول الكاثوليكية Dogmatism، وتعني الجمود العقائدي والإنغلاق العقلي، وهذا هو جوهر الفكر الذي تتمحور حوله الجماعات المسماة المتطرفة24. فالإسلام المتطرف الذي أصبح يعرف بالعصبية الإسلامية ليس حركة متجانسة وحيدة، بل هناك العديد من نماذج العصبية الإسلامية في بلدان عديدة وحتى داخل البلد الواحد في بعض الأحيان، ترعاه الدولة وبعضها معلن ومتداول أو تدعمه حكومة إسلامية لأغراضها الخاصة، وبعضها عبارة عن حركات

---

22 فرانسوا بورجا، الإسلام السياسي صوت الجنوب(قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا)، ترجمة لورين فوزي زكري، ومراجعة وتقديم حامد أبو زيد، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992، ص: 46-48

23 ديهوم علي محمد مصطفى، حركات الإسلام السياسي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 2، السنة 2013، ص: 562

24 الهمامي نادية، المتغيرات الدولية والاقليمية وتأثيرها على تطور حركات الإسلام السياسي بالمغرب العربي، مرجع سابق، ص: 259

شـــعبية تنبع من الداخل والتطرف ســياســيا يعني الدعوة الفردية والجماعية إلى إجراء تغيير جذري على النظام السـياسـي والاقتصــادي والاجتماعي في البلد وليس مقصـورا على الحركات الإســلامية فحسـب، فهناك التطرف العلماني والتطرف الحكومي الرسـمي في السـياسـات والإجراءات والمواقف وغالبا يكون مرتبط بالعنف25.

II. الحركات الإسلامية وعوامل ظهورها

بعد التطرق لمفهوم الإسـلام السياسـي وجرد لأهم المصـطلحات المشـابهة له، سـنحاول تحليل هذا الموضـوع من ناحية بلورة تأصـيل نظري للحركات الإسـلامية، وذلك وفق مجموعة من النقط ذات العلاقة بالتعريف والخصائص والعوامل المساهمة في ظهور هذه الحركات.

1. تعريف الحركات الإسلامية وخصائصها

احتل موضوع الحركات الإسلامية مكانة مهمة في العديد من الأدبيات السياسية، وبقدر ما استحال إيجاد تعريف جامع ومانع لمصـطلح الحركات الإسـلامية، بقدر ما تعددت التعريفات والرؤى بتعدد تخصـصـات وإيديلوجيات الباحثين والمهتمين بهذه المسـألة، ويسـتشـف من هذا التعدد المفاهيمي لمصـطلح واحد العديد من الخصـائص والسـمات التي تميزه عن باقي المصـطلحات في العلوم السياسية.

أ- تعريف الحركات الإسلامية

قبل التعرض لمفاهيم الحركات الإسلامية، يجب التطرق لمفهوم الحركة بصفة عامة، فالحركة بشكل عام هي ضد الركود، وهي تعبر عن نشاط العناصر داخل الكل أو نشاط الكل كوحدة لتحقيق النمو والكمال، وفي المجال الاجتماعي تطلق على كل نشـاط يحقق درجة من الاسـتمرارية، وتقوم به فئة أو جماعة من الناس، قد تكون منظمة تنظيما دقيقا أو تكون في شكل تلقائي، وقد يكون لها برنامج مرسوم وقد لا يكون، وغالبا ما تسعى الحركة الاجتماعية إلى تغيير بعض النظم القائمة أو الإطاحة بها قصـد إرسـاء نظم جديدة، فالحركة الاجتماعية جهد موحد ومتواصـل بين مجموعة لتحقيق

25 رحماني الشيخ، الأزمة الفكرية لحركات الإسلام السياسي، مرجع سابق، ص: 36

أهدافهم المشـــــتركة، التي غالبا ما تتمثل في تعديل أو إبدال أو هدم نظام اجتماعي قائم، وتثبيت مشروع اجتماعي جديد في الحياة26.

أما مصـطلح الحركة الإسـلامية فيعرفه "عبدالوهاب الأفندي" بأنه "يطلق على الحركات التي تنشـط في السـاحة السـياسـة، وتنادي بتطبيق الإسـلام وشـرائعه في الحياة العامة والخاصـة، وهي تسـمية أطلقتها الحركات الإسـلامية على نفسها"27، في حين يعرفه" الشيخ يوسف القرضاوي" بكونه "ذلك العمل الشــعبي الجماعي المنظم للعودة بالإســلام إلى قيادة المجتمع، فالحركة الإســلامية قبل كل شيء عمل دائم ومتواصل، وليس مجرد كلام يقال أو خطب ومحاضرات، وإن كان هذا كله مطلوبا ولكنه جزء من حركة وليس هو الحركة"28.

أما "راشد الغنوشي" فيعرفه بقوله: " نقصد بالحركة الإسلامية جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد المســـتمر له من أجل ضـــبط الواقع وتوجيهه أبدا، وذلك نظرا لأن الإســـلام جاء لكل زمان ومكان، فتحتم أن تكون رســـالته متجددة بتغيير أوضـــاع الزمان والمكان، وبتطور العلوم والمعارف والفنون، وبناء عليه فإن أهداف الحركة الإسـلامية واسـتراتيجيتها ووسـائل عملها ســـتختلف باختلاف الزمان والمكان29. في حين يرى "الدكتور رفعت ســـيد أحمد" الحركة الإســـلامية "بمثابة جهد جماعي ومطلب مشـــترك بين جماعة من الناس، يعملون معا بوعي وباســتمرار على تغيير بعض أو كل أوجه النظام الاجتماعي والســياســي القائم، وأنهم يمرون بعدة مراحل لكي يصلوا إلى هذا الهدف، تبدأ عادة بحالة من القلق والتوتر الجماعي غير المنظم، لتنتهي

26 باي نعيمة بغداد، إســتراتيجية التغيير الســياســي عند الحركات الإســلامية المعاصــرة وتأثيرها على الأنظمة الســياســية العربية والإسلامية (دراســة مقارنة بين مصــر وتركيا)، أطروحة لنيل شــهادة الدكتوراه في العلوم السايسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013-2014، ص: 28-29

27 شــيبوط بشــرى، إشــكالية الدولة والإسـلام الســياسـي في الوطن العربي –التحديات و الآفاق، مؤلف جماعي: "إشــكالية الدولة والإســلام الســياســـي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018، ص: 318

28 قطاف تمام أســـماء، دور الحركات الاســـلامية في مســـار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة التونسية نموذجا"، مرجع سابق، ص: 16

29 الغنوشــي راشــد، الحركة الإســلامية ومســألة التغيير، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، الطبعة الأولى، 2000، ص: 11

بتكتل صـــفوف ووعي القائمين بـالحركـة وتوجيههم نحو هـدف واحـد محـدد وهو تغيير النظـام الاجتماعي والسلطة السياسية30. بينما يعرفها "عبدالله أبو عزة" بقوله: "نقصد بالحركات الإسلامية مجموعة من التنظيمات المتعددة المنتسبة إلى الإسلام، والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، وتجاهد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجيهات الإسلام، وتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية منفردة ومجتمعة من خلال هذا المنظور الإسلامي، وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصـــلاحها وإعادة تشـــكيلها وفق المبادئ الإسلامية31.

ويرى "الشـيخ حسـن الترابي" أن "الحركة الإســلامية هي حركة تجديد وإصــلاح كامل تبنى على التقاليد الإصـلاحية الخاصـة، التي سنها جمهور من سلف الفقهاء والصـوفية ولا تقف عندها، فهي البناء الطوعي للمجتمع الإسـلامي في سـبيل الإصـلاح الناقد، تنطوي على اسـتعداد جهادي وتبنى على قاعدة تنظيمية فهي ذات هم سـياسـي وبعد عالمي32. كما يعرفها "مصـطفى الطحان" بأنها " تلك الحركات التي تؤمن بشـمولية الإسـلام لكل نواحي الحياة، وتتصـدى لقيادة ما تراه جهدا لازما لإعادة تأكيد هذه الشـمولية في وجه تراخي المجتمع وتقصـير القيادات والمؤشـرات السـلبية ومكايد الأعداء33.

ومن وجهة نظر "رضـوان السـيد" فهي "تلك الحركات التي تصـرح بهدف معلن هو السـعي بشـتى الوســائل لإقامة هذه الدولة الإســلامية، والتي تمتلك بنية تنظيمية علنية أو ســرية، وتحظى بدعم جماهيري يختلف من قطر لآخر من حيث الحجم والفاعلية، لكن صــالح لأن يتخذ أسـاسـا لإقامة النظام الإسـلامي المنشـود"34. وفي المقابل يعرفها "أوليفيه روا" بأنها حركة اجتماعية سياسـية تقوم

30 السدمي نهى عبدالله حسين، الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا: دراسة مقارنة لبعض الحالات، مرجع سابق، ص: 40

31 الخزندار سامي، تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2008، ص: 11

32 رحماني الشيخ، الأزمة الفكرية لحركات الإسلام السياسي، مرجع سابق، ص: 32

33 مصطفى الطحان، تحديات سياسية تواجه الحركات الإسلامية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، الطبعة الثانية، 1997، ص: 20

34 باي نعيمة بغداد، إسـتراتيجية التغيير السـياسـي عند الحركات الإسـلامية المعاصـرة وتأثيرها على الأنظمة السياسيةالعربية والإسلامية (دراسة مقارنة بين مصر وتركيا)، مرجع سابق، ص: 32

على الإسلام بوصفه إيديولوجية سياسية بمقدار ما هو دين، والبرهان على ذلك هو تلك المواجهة التي يطرحها الإسلاميون بانتظام بين فكرهم من جهة وبين الإيديولوجيات الأخرى الكبرى، وليس الأديان الأخرى في القرن العشرين (الماركسية، الرأسمالية، القومية، الفاشية)35، فين حين يذهب عالم الإجتماع التونسي "عبداللطيف الهرماسي" إلى القول بأن "الحركات الإسلامية حركات اجتماعية تخضع لقانون التطور، تحمل خصوصيات المجتمعات التي نشأت فيها تتأثر ببيئتها وتفعل فيها، وهي كذلك حركات تفتقر إلى التجانس في مرجعيتها ومن الضروري التعامل معها علميا ولما لا سياسيا على هذا الأساس36.

فمن خلال تعاريف مفكري الحركات الإسلامية يتضح جليا أن الحركة الإسلامية هي حركة تجديدية في الدين الإسلامي قائمة على العمل الشعبي الطوعي الدائم والمنظم، يسعى لتحقيق أهداف إصلاحية للأمة الإسلامية37، كما أنها حركات تعتبر ذاتها حركات تغيير إصلاحي اجتماعي شامل على أساس الإعتماد على مرجعية الإسلام كمصدر للفكر والسياسات والسلوك والبرامج والغايات، ولكن نتيجة لوجود تفاوت في فهم مقاصد الإسلام ووسائل تطبيقه تعددت هذه الحركات، وفي بعض الأحيان أخذت شكل اختلاف أو تناقض فيما بينها38.

ب- خصاص الحركات الإسلامية

تتميز الحركات الإسلامية بجملة من الخصائص التي تشترك فيها أغلب هذه الحركات مما يميزها عن باقي الحركات ذات النشاط السياسي، فرغم اختلاف ظاهرة الحركات الإسلامية وتفاوتها من حركة إلى أخرى، إلا أن هناك العديد من السمات والخصائص المشتركة فيما بينها، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

35 أوليفيه روا، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة نصيرة مروة، دار الساقي، بيروت، الطبعة الثانية، 1996، ص: 50

36 عبداللطيف الهرماسي، الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن، في كتاب: مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2001، ص: 298

37 الشيخ رحماني، الأزمة الفكرية لحركات الإسلام السياسي، مرجع سابق، ص: 32

38 الخزندار سامي، تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص: 14

- حداثة الحركات الإسلامية: بمعنى أن هذه الحركات تعد فتية نسبيا إذا ما قورنت بغيرها من الحركات الإسلامية التي ظهرت في المشرق العربي، فهي لم تظهر ظهورا كاملا كحركة منظمة ذات تأثير سياسي واسع إلا خلال ثمانينات القرن العشرين، وإن كانت قد بدأت بالظهور في أواخر الستينات وأوائل السبعينات من ذلك القرن، إلا أنه في تلك الفترة لم يكن هناك ما يصح تسميته حركة إسلامية بالمعنى الحديث للجماعات السياسية، كما أن نشاطها الفكري كان محددا جدا كرس للموضوعات التقليدية التي لم تعد الآن موضوع اهتمام لأن معظمها لا يعالج قضايا جديدة أو معاصرة39.

- التغيير الجذري: المقصود هنا بالطبيعة الجذرية هو استهداف التغيير الجذري للمفاهيم وللرؤية الكونية الحضارية الغربية التي غلبت على نظام الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها في العالم العربي والإسلامي، والطبيعة الجذرية تستهدف الإصلاح من الجذور أي إعادة البناء الاجتماعي من الأساس من أجل انطلاق دورة حضارية إسلامية جديدة، ولا أعني بالضرورة أن الطبيعة الثورية للحركة الإسلامية بعد سقوط الخلافة العثمانية تستدعي استخدام القوة في التغيير وإنما أعني أن التغير الجذري ولو تم بالتدرج وبالوسائل السلمية، فهو تغيير في طبيعة الدولة ذاتها40.

- الشعبية: الحركة الإسلامية ليست حركة فئة معينة أو طريقة صوفية تحصر عملها في مجموعة المريدين، إنها ضمير الأمة المتحرك وأعماقها الثائرة، ومن تم فهي ترفض مقولة الصراع الطبقي وتعتبر أن الإسلام وحده قادر على إزالة كل ألوان الظلم والاستغلال داخل المجتمع الإسلامي، وأنه لا تناقض في نظرها بين العالمية والوطنية إذ أن الوطنية هي منطلق العالمية، يقول المودودي: "إن الجماعة الإسلامية ليست بجماعة تستهدف القومية الوطنية ولا تقتصر دعوتها على أمة بعينها ووطن بعينه بل الدعوة التي ترفعها عالمية الأهداف"41.

- سرعة الانتشار والاستمرارية: والتغلغل في أوساط المجتمع وساعدها في ذلك طبيعة الدين التي تفرض على كل مسلم أن يبادر في تطبيق تعاليم الإسلام دون توجيه، وكذا قوة الشعور الروحي عند المسلمين، مما سهل تقبل الدعوات الإسلامية، كما تتميز بخاصية

---

39 نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي: المغرب، تونس، الجزائر، ودورها السياسي في ظل التتحولات الديمقراطية، الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص: 168

40 الغنوشي راشد، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، دار قرطبة، تونس، الطبعة الأولى، 2003، ص: 76

41 رحماني الشيخ، الأزمة الفكرية لحركات الإسلام السياسي، مرجع سابق، ص: 62

الاســتمرارية والتطور معا، أي انعدام اندثار فكر الحركات الإســلامية، إذ يمكن أن تتجدد بظهور قيادات جديدة42.

- التنظيم: تتميز الحركات الإســلامية بالقوة التنظيمية وبصــلاحيتها خاصــة أمام التحديات الصــعبة، والبناء التنظيمي لهذه الحركات يجمع بين الحلة الجامدة والحالة الهلامية، فهي ليست مجرد تشكيل سياسي يهدف إلى استلام السلطة، وإنما قراءة الدين والثقافة والمجتمع قد تجسـدت في نمط التربية وأشـكال من التنظيم من أجل أهداف حضـارية شـاملة لجوانب سـياسـية واقتصــادية واجتماعية وغيرها، هذا البناء التنظيمي يتمثل في جماعة انتقلت من معناها التنظيمي الضيق إلى معنى الأمة أو نواة الأمة، وهناك تداخل بين الشكل التنظيمي والمنظومة القيمة للحياة والبناء الإيديولوجي، حيث يمتاز بأنه يســتند إلى رســالة ســماوية تحمل صفة الاستمرارية والعالمية ويرتبط بالبعد الديني للمسلمين43.

- إعطاء الأولوية للعمل السياسي: خلافا للعلماء والجمعيات الدينية والذي يأخذ حسب أوليفيه روا Oliver Roy ثلاثة أشكال:

  - حزب على النمط اللليني يقدم نفســه على أنه طليعة تهدف الإسـتيلاء على السـلطة وينكر شرعية كل الأحزاب الأخرى، ومثال هذا "حزب إسلامي" الأفغاني.
  - حزب سـياسـي من النمط الغربي يسـعى داخل إطار انتخابي ومتعدد الأحزاب إلى تمرير الحد الأقصى من عناصر برنامجه، ومثال هذا "حزب الرفاه" في تركيا.
  - جمعية دينية ناشـطة تسـعى إلى ترويج القيم الإسـلامية وتغيير العقليات والمجتمع عبر اســتحداث حركات تشــاركية، والتغلغل في أوســاط النخب لكن دون مزاعم سـياسـية مباشـرة، ومثال هذا "الإخوان المسـلمين" في مصـر الذين يصـرون على العمل الجماهيري، و"جماعة إسلاميي باكستان"44.

- الإنتقال من الصـراع مع السـلطة إلى التعايش أو المشـاركة في السـلطة: إن المتتبع لمسيرة هذه الحركات يرى أنها، ومنذ نهاية السبعينات تحولت نظرتها إلى السلطة من نظرة "صراع" على السلطة إلى "معارضـة" سياسية للسلطة، أو إلى تعايش ومهادنة أو مشاركة في السلطة

42 كروي كريمة، الحركات الإسـلامية والمشـاركة السـياسـية في دول المغرب العربي (حالة حركتي: الإصـلاح الوطني في الجزائر والتوحيد والإصلاح في المغرب)، مرجع سابق، ص: 21

43 الغنوشي راشد، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، مرجع سابق، ص: 133

44 Roy Oliver, L'échec de L'islam Politique, Paris, Edition du seul, 1992, P : 50

كما يحدث في مصر وبعض دول الخليج العربي، والأردن والمغرب واليمن وغيرها، ويلاحظ أن خطابها السياسي وممارستها السياسية تؤكد على إمكانية التعايش مع السلطة، أو المشاركة معها في عملية الإصلاح العام للمجتمع وخصوصا الإصلاح السياسي، وهذا التطور يجعلنا نلاحظ اهتمامها بالمشاركة من خلال قنوات وآليات العمل السياسي الرسمي.

- تطور ظاهرة الحركات الإسلامية تطورا ذاتيا: فعملية التفاعل بين قوة الدفع الذاتية لهذه الحركات نتيجة قدراتها الإيديولوجية والتنظيمية، بشكل خاص وبين المتغييرات المحلية والعربية والدولية، كانت تدفعها نحو ما يمكن أن نسميه بالتطور الذاتي، فمن الطبيعي أن تتطور حركة غايتها التغيير، وأن تختار منهجا في التفكير وطريقة في السلوك تلائم بين الهدف وبين الواقع، لقد تطورت الصحوة داخل الحركات الإسلامية تطورا ملحوظا بحكم تغيير الأحوال الوطنية داخل كل قطر، وبحكم تجدد أجيال القيادات السياسية وتنوع المفاهيم المعتمدة، وظروف التعامل بين الصحوة وبين العوامل الخارجية في ما للحركة من علاقات مع الأنظمة الحاكمة ومع الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية45.

2. عوامل بروز الحركات الإسلامية

لكل ظاهرة عوامل وأسباب ساهمت في بروزها وتطورها، ولقد تعددت الإجتهادات والآراء التي أجمعت على أن للحركات الإسلامية أسبابا مختلفة وكثيرة، تتفاوت بين ما هو داخلي وما هو خارجي.

أ- العوامل الداخلية:

تعددت العوامل المؤدية للإنتشار الواسع الذي لقيته الحركات الإسلامية، وخصوصا في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وهذه العوامل تتداخل بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي، وسنعرض لكل عامل على حدة:

- العوامل السياسية:

- سقوط الخلافة العثمانية: يرجع بعض الكتاب سبب ظهور الحركات الإسلامية المعاصرة في العالم العربي إلى سقوط الخلافة العثمانية على يد مصطفى كمال أتاتورك، حيث ألغى

45 الخزندار سامي، تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص: 15-17

نظام الخلافة الإسلامية واعتمد العلمانية في تسيير شؤون البلاد عام 1924، والذي أدى إلى فقدان المرجعية الكبرى للمسلمين، مما فتح الباب على مصراعيه أمام الإجتهادات الشخصية والجماعية، والذي نتج عنه ظهور الكثير من الحركات الإسلامية، وقد لقي إلغاء نظام الخلافة رفضا شديدا من بعض المثقفين والفقهاء ورجال الدين، بحيث سارع بعضهم إلى الإعلان عن تأسيس جماعة الإخوان المسلمين بمصر بزعامة "حسن البنا" مطالبين بعودة دولة الخلافة، قبل أن يمتد هذا التنظيم إلى بعض الأقطار العربية مثل السودان والأردن وسوريا46.

- فشل المشروع النهضوي العربي وافتقاد النظم الوريثة للمشروعية: فمنذ استقلال الدول العربية عن الإستعمار الأوروبي في أواسط القرن الماضي، فشل العرب في تحقيق الإستقلال السياسي أو الوحدة العربية، أو التنمية الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية، وترى الحركات الإسلامية أن هذا الفشل كان نتاج فشل النماذج الغربية المستوردة وعلى رأسها العلمانية والإشتراكية والليبرالية التي لجأت إليها الدول لملء الفراغ القانوني والمؤسساتي عقب الاستقلال، ويرى "جون أسبوسيتو" أنه علاوة على ذلك الفشل تميزت النماذج السابقة بنزعة مادية جامدة وإفلاس روحي، كل ذلك مهد الطريق للبحث عن نموذج بديل، فأصبح "الإسلام هو الحل" بديلا جذريا ومقبولا للكثيرين47.

- القضية الفلسطينية والحكومات العربية: بعد فشل القوات العربية في استرجاع القدس وانهزام هذه القوات في المعارك التي خاضتها ضد إسرائيل، توالت اعترافات بعض الأنظمة العربية بالدولة العبرية، مما أدى إلى انبثاق حركات إسلامية رافضة لتوجه الحكومات العربية، ومن تمة ظهرت حركة حماس في فلسطين كنتيجة لتوقيع "اتفاقية كامب ديفيد" بين مصر وإسرائيل عام 1979، ونتيجة لاعتراف مصر بإسرائيل ظهرت تنظيمات إسلامية مصرية متشددة، وقد ساهمت القضية الفلسطينية في ظهور وتطور العديد من التنظيمات الإسلامية التي ترفض سياسة حكوماتها مع القضية الفلسطينية قبل أن تنجح الثورة الإيرانية لتنقل بذلك الحركة الإسلامية من موقف المعارضة للسلطة الحاكمة إلى موقف المطالبة

46 الخوالدة صالح عبدالرزاق فالح، الإسلام السياسي المفهوم والأبعاد، مؤلف جماعي: "إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018، ص: 14

47 John L. Esposito, The Islamic Threat: Myth or Reality. 3rd Edition, Oxford University Press, 1999,p: 5

بالسلطة، وقد عملت هزيمة العرب في حرب 1967م، على إذكاء الحركات الإسلامية في الوطن العربي وخاصة في مصر48.

- انتشار الفلسفة العلمانية: قدمت العلمانية بشكل ما باعتبارها البديل القادر على تجنيد النظام العربي بالقوة على مواجهة افتقاده لمشروع النهضة العربي، وأيضا بالقوة القادرة على مواجهة نمو التيار السياسي الإسلامي، واعتمدت هذه العلمانية كخطط اجتماعية واقتصادية، وترك أجهزة الإعلام وأحزاب السلطة والأحزاب المعلنة لعلمانيتها أن تتولى بسط وترويج الأساس المعرفي لهذه العلمانية، وهكذا أصبحت العلمانية مصدرا لتفتيت المجتمع، وفي الوقت نفسه منبعا لتوليد الأحزاب الدينية، وهكذا استطاعت العلمانية أن تستفز المجتمع العربي الإسلامي إلى أقصى حد49.

- تشجيع الحكومات المحلية على ظهور الأحزاب والتنظيمات الدينية: وذلك قصد إحداث توازنات سياسية مرحلية أو طويلة الأمد، إذ تدل الدراسات على أن أغلب الحكومات في معظم الدول الإسلامية، قد شجعت وبدرجات مختلفة على نمو الجماعات الإسلامية، وأحيانا العنيفة منها، لمكافحة الاتجاهات الماركسية والقومية والليبرالية50.

- غياب وضعف مؤسسات المجتمع المدني: كالأحزاب والجمعيات والمؤسسات، الأمر الذي مكن جماعات الإسلام السياسي من سد هذا الفراغ بواسطة سيطرتها على المساجد والمراكز الدينية والجمعيات الخيرية، وتقديم الدعم لأعضاء هذه المراكز ولا سيما في أوقات الكوارث والنكبات، حتى إنها أحيانا كانت تقدم الدعم للمتضررين قبل وصول أجهزة ومؤسسات الدولة، الأمر الذي أعطى هذه الجماعات شرعية ومصداقية لدى فئات واسعة من أبناء المجتمع، إضافة إلى ذلك إن الدولة تستطيع حل حزب سياسي أو إغلاق جمعية أو منتدى، ولكن ليس بوسعها أن تفعل ذلك مع بيت الله لحرمة الإعتداء عليه51.

---

48 جزار مصطفى، تأثير الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، يناير 2016، ص: 180

49 الصيادي مخلص، الحركات الإسلامية المعاصرة: رد فعل أم استجابة لتحد؟ مجلة المستقبل العربي، العدد 369، السنة 2009، ص: 7

50 شليغم غنية، الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8، يونيو 2012، ص: 301

51 الخوالدة صالح عبدالرزاق فالح، الإسلام السياسي المفهوم والأبعاد، مرجع سابق، ص: 17-18

- غياب الإلتزام بالقوانين والدساتير وحقوق الإنسان: ففي بعض الدول العربية والإسلامية استمر قمع كل أشكال المعارضة والقضاء على التعددية، مما يعطي التمحور حول الشعارات والمبادئ الدينية دورا خاصا في التصدي لهذه الأنظمة، من منطلق المكانة الخاصة للدين وما يتعلق به من مقدسات52.

- غياب الحرية والديقراطية وتفشي الفساد: هي عوامل شكلت بيئة خصبة لنمو وانتشار الأفكار المتطرفة، إلى جانب تطلع المسلمين إلى العدل والمساواة والتي يرون أنها لا تتحقق إلا بتطبيق الشريعة الإسلامية والتي تنادي الحركة الإسلامية إلى تطبيقها53.

- الثورات العربية: شكل الربيع العربي منعطفا حاسما في مسيرة الحركات الإسلامية، فبعد عقود من القمع والتضييق عادت تلك الحركات بقوة إلى المشهد السياسي العربي، وأدى سقوط الأنظمة كما في تونس، والإصلاحات التي عرفها المغرب تحت ضغط الحراك الشعبي، إلى بروز الحركات الإسلامية كقوى سياسية فاعلة شاركت في التدبير السياسي، ونجحت في اكتساح الانتخابات وتصدر الحياة السياسية داخل هذين البلدين54.

- العوامل الاجتماعية:

- الحداثة والتغريب: في الدول العربية والإسلامية على مستوى التعليم والفكر والقيم والسياسات العامة، بما يظهر النظام معاديا للظاهرة الإسلامية وجذورها55.

- التخلف الحضاري والنهضوي: عانت الدول العربية والإسلامية في العصر الحديث من التخلف التنموي، فتركزت أهداف الحركة الإسلامية لمواجهة ذلك56.

---

52 حيدر خليل، التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية، سلسلة محاضرات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص: 25

53 السدمي نهى عبدالله حسين، الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا: دراسة مقارنة لبعض الحالات، مرجع سابق، ص: 50

54 إسلام ابراهيم عيادي، التحولات في الخطاب السياسي للإسلاميين بعد ثورات الربيع العربي، مؤلف جماعي: "إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018، ص: 347

55 النفيسي عبدالله، الفكر الحركي للتيارات الإسلامية، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1995، ص: 9

56 الفرا عمير يحي، حركة المقاومة الإسلامية حماس: دراسة أسباب وتداعيات توليها الحكومة الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، السنة الجامعية: 2008، ص: 16

- ظهور مجموعة من القادة والمفكرين: والذين كانت لهم إسهاماتهم وكتاباتهم المؤثرة مثل "حسن البنا"، و"أبو العلا المودودي"، "أبو بكر باعشير"، "عبدالرحمن بن باديس"، و"راشد الغنوشي"، و"أحمد ياسين"، و"حسن نصر الله"، وغيرهم من القيادات الكارزماتية التي كان لجهودها وأفكارها دورا بارزا في دعم الحركات الإسلامية، فضلا عن أن هذه القيادات تحظى باحترام الكثيرين من مسلمين وعلمانين، وذلك لأسباب متعددة، منها ما تعلق بالإنتاج الفكري السياسي، ومنها ما يتعلق بالمواقف السياسية لهؤلاء الرموز، وتأثر هؤلاء المفكرين بكتابات إسهامات عديدة أهمها مؤلفات ابن تيمية والحركة الوهابية وأدبياتها وقائدها، وكان لإسهامات هؤلاء المفكرين دور كبير في التحولات الفكرية والتنظيمية التي طرأت على الحركة الإسلامية، والتي أدت بشكل عام إلى تغيير شكل الخريطة الحركية، وبروز حركات تركز على مبدأ الجهاد، وتزلزل الأنماط والقيم الاجتماعية السائدة في العالم العربي والإسلامي وبلدان العالم الثالث، والإضطرابات الاجتماعية في المناطق الريفية والحضرية، وهذه الأحداث تكون سببا في انهيار عدد من القيم والمعتقدات، وبالتالي تجعل الناس يشعرون بالحيرة والارتباك فينضمون إلى الحركات الدينية التي يعتقدون أنها قد تساعدهم على تجاوز هذه الأوضاع57.

- انسجام خطاب الإسلام السياسي مع البيئة الاجتماعية: بما أن البيئات التي ولدت منها الحركات الإسلامية هي بيئات إسلامية بالأساس، وبما أن الدين يمثل عاملا محوريا ومؤثرا في المجتمعات الإسلامية، لذلك سعت حركات الإسلام السياسي منذ نشوئها إلى توظيف الدين لخدمة تطلعاتها، كما تبنت خطابا متسقا مع البيئات التي نشأت فيها وليس مغايرا أو صادما لها، ومن تم أصبح خطابها ينسجم مع ما يتطلع إليه الإنسان المسلم في بيئته الاجتماعية، وكان لهذا الدور أثرا بالغا في اتساع رقعة نفوذ حركات الإسلام السياسي في مختلف الساحات الإسلامية، وبالتالي فإن خطاب الحركات الإسلامية كان منسجما مع القيم والأخلاق الإسلامية58.

- العوامل الاقتصادية:

---

57 السدمي نهى عبدالله حسين، الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا: دراسة مقارنة لبعض الحالات، مرجع سابق، ص: 53-54

58 إسلام ابراهيم عيادي، التحولات في الخطاب السياسي للإسلاميين بعد ثورات الربيع العربي، مرجع سابق، ص: 347

من أبرز هذه العوامل العائدات النفطية بعد عام 1973 وأثرها على التيارات الاسـلامية في العالم، إذ دأبت دول الخليج في السبعينات من القرن الماضي على دعم المراكز الإسلامية التي تنشط من خلالها التيارات الإسلامية، وفشل إيديولوجيات التنمية التي سادت في الستينات من القرن الماضي في بلدان العالم الثالث، والتي أدت إلى تبعية العالم الثالث للغرب اقتصـاديا وتفاقم الآثار السـلبية وتدهور الأوضاع، وضغوط الفقر والتخلف والبطالة والديون التي تعاني منها الدول العربية، وسوء توزيع الموارد وعدم اهتمام الحكومات التي بها أقليات مسـلمة بتنمية المناطق التي يتركز بها المسلمون59.

ب- العوامل الخارجية

إلى جانب العوامل الداخلية، توجد عوامل أخرى خارجية سـاهمت في بروز الحركات الإسـلامية داخل العالم العربي والإسلامي، كان من أبرزها:

- الثورة الإيرانية 1979: تشكل الثورة الإسلامية في إيران أحد العوامل الخارجية التي شجعت في انتشـار الحركات الإسـلامية لأنها جعلت هذه الحركات وبمختلف اتجاهاتها تنظر إلى المستقبل بكثير من الأمل، فقد نبهت الثورة الإيرانية طموح الإسلاميين وغيرت نظرتهم إلى الحكم، إذ لم تعد مسـألة ممارسـة الحكم بعيدة المنال كما كانوا يتصـورون بل تعد هذه المسألة ممكنة، لأن الثورة الإيرانية أثبتت بشكل عملي إمكانية قيام حكومة إسلامية في ظل الأوضاع الراهنة، وبالتالي فإن الثورة الإيرانية قدمت للحركات الإسلامية مثالا عمليا للثورة الإسلامية60. فيمكن اعتبار تجربة الثورة الإسلامية الإيرانية أوضح تعبير لحركة إسلامية سياسية استطاعت الوصول إلى الحكم عن طريق الرغبة الشعبية العارمة، كما أنها كانت أنجح الحركات الإسلانية استغلالا لتناقضات السلطة الحاكمة بدهاء كبير، وذلك لذكائها في التعامل مع الوضع الداخلي والسياسي العام في إيران واستغلال معطياته لصالحها وهذا ما سـاهم في ترسـيخ اعتقاد جازم لدى حكام الدول الإسـلامية الأخرى، بأن الصـحوة

59 الخوالدة صالح عبدالرزاق فالح، الإسلام السياسي المفهوم والأبعاد، مرجع سابق، ص: 18

60 نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي: المغرب، تونس، الجزائر، ودورها السياسي في ظل التتحولات الديمقراطية، مرجع سابق، ص: 114

الإســـــلامية تســـــعى إلى الوصــــول إلى الحكم وتعمل على قلب النظام القائم في البلدان الإسلامية، وهو ما حصل بالفعل في كثير من التجارب61.

- حرب أفغانســـــتان: عندما أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية دعوتها للجهاد في أرض أفغانستان وجدت أشخاصا مؤهلين روحيا يعيشون على ما يعتبرونه أزمة هوية في أقطارهم، فســـارعوا إلى الجهاد ضـــد أكبر قوة عالمية أنداك (الإتحاد الســـوفياتي)، وألحقوا به هزائم تاريخية وهذا ما أعطى الإســـــلاميين ثقة في النفس، وعندما عاد هؤلاء المجاهدين إلى بلدانهم أسسوا تنظيمات إسلامية وأعلنوا الجهاد ضد أنظمة بلدانهم الكافرة حسب اعتقادهم، وكان تنظيم القاعدة أبرز تنظيم إسلامي أفرزته حرب أفغانستان62.
- أثر الموقف الغربي المناوئ للإسلام والشرق بشكل عام: إن تراث العداء بين الشرق والغرب أو الإسـلام والمسـيحية واليهودية لا يزال يشـكل في كثير من الأحيان اتجاهات ومواقف كل من الطرفين تجاه الآخر، بل إن الكثير من المواقف والتصـــــريحات الغربية تجاه العالم الإســـلامي لا تزال تحكمها عقلية الحروب الصـــليبية، ولاشـــك في أن موقف الغرب تجاه الكثير من القضـايا الإسـلامية بدءا من قضـية فلسطين ومرورا بالاحتلال الأمريكي للعراق، وانتهاء بالرموز والصـور المسـيئة للرسـول صـلى الله عليه وسـلم، تعطي بعض المصـداقية لهذه الرؤية، وبالمقابل فإن هناك العديد من الباحثين الغربيين لا يزالوا يعتبروا الإســـلام دينا دمويا يشــجع على القتل والإرهاب ويســيء معاملة المرأة، ويقول صـمويل هنتجتون: "أربعة عشــر قرنا أثبتت أن العلاقة بين الإســلام والمســيحية كانت غالبا عاصــفة وكل واحد كان نقيضا للآخر"63.
- أحداث 11 شـتنبر والسـياسـة الأمريكية وحروبها ضـد الإرهاب: سـاعدت السـياسـة الأمريكية والحرب التي شـنتها ضـد الإرهاب عقب أحداث الحادي عشـر من شـتنبر إلى تزايد مشـاعر الغضب لدى الشعوب الإسلامية، وساعدت وسائل الإعلام وشبكة الإنترنيت على التواصل بين المسلمين بشكل أقوى وتبادل الوسائط التي تظهر بشـاعة الحرب الأمريكية وسياسـاتها

---

61 صابي إدريس، الإسلام السياسي والحراك العربي: دراسة نقدية في ما قبل السلطة وما بعدها، أفريقيا الشرق، 2016، ص: 109-110

62 الخوالدة صالح عبدالرزاق فالح، الإسلام السياسي المفهوم والأبعاد، مرجع سابق، ص: 16

63 Samuel Huntington, The Clash of Civilizations and The Remaking Of world order, New York: Simon and Schuster, 1997. P: 209

القمعية ضد المسلمين، وأدت تلك السياسات إلى تعاطف المسلمين في مختلف الدول الإسلامية مع ما يجري في العراق وأفغانستان[64]. فالولايات المتحدة الأمريكية تشن حربا على الإرهاب على الرغم من أنها لعبت دورا هاما في دعم المجاهدين الأفغان والعرب في حربهم ضد القوات السوفياتية، وأمدتهم بالسلاح والمال، وذلك من أجل إخراج السوفييت من أفغانستان ووقف المد الشيوعي[65].

خاتمة:

بعد أن تطرقنا لمفهوم الإسلام السياسي والحركات الإسلامية في الوطن العربي وعوامل ظهورها، خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من من عدم وجود تعريف جامع ومانع لمصطلح الإسلام السياسي، فإن جل المفاهيم التي تطلق على الإسلام السياسي تتفق على أن هذا الأخير يقصد به كل الجماعات والتنظيمات التي تعتقد بأن الإسلام لا ينحصر في كونه نظاما دينيا فقط، بل يتعدى ذلك إلى كل جوانب الحياة بما فيها السياسية، وتسعى إلى المشاركة في النسق السياسي باعتبارها فاعلا أساسيا داخله.

كما خلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من السمات التي تنفرد بها الحركات الإسلامية والتي تميزها عن باقي الحركات، وقد بينت الدراسة أيضا تظافر العديد من المسببات الداخلية والخارجية المساعدة في ظهور وانتشار الحركات الإسلامية، وبروز دور الإسلام السياسي في مجموعة من الأنظمة السياسية العربية خصوصا بعد ثورات الربيع العربي، كما هو الحال في كل من المغرب وتونس.

---

64 الخوالدة صالح عبدالرزاق فالح، الإسلام السياسي المفهوم والأبعاد، مرجع سابق، ص: 17

65 السدمي نهى عبدالله حسين، الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا: دراسة مقارنة لبعض الحالات، مرجع سابق، ص: 57

لائحة المراجع:

الكتب:

1. إسلام ابراهيم عيادي، التحولات في الخطاب السياسي للإسلاميين بعد ثورات الربيع العربي، مؤلف جماعي: "إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018.
2. أوليفيه روا، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة نصيرة مروة، دار الساقي، بيروت، الطبعة الثانية، 1996.
3. بوكراع لياس، الجزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، الطبع الأولى، 2003.
4. ثلجة بدرة، الإسلام السياسي والسلطة: القيمة النظرية والخلفية الإيديولوجية، مؤلف جماعي: "إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018.
5. حيدر خليل، التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية، سلسلة محاضرات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997.
6. الخزندار سامي، تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2008.
7. الخوالدة صالح عبدالرزاق فالح، الإسلام السياسي المفهوم والأبعاد، مؤلف جماعي: "إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018.
8. رافدة قنديل وغسان أبوعش، حركات الإسلام السياسي والغرب في القرن العشرين- حزب الله نموذجا، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008.

9. الريني منال، المراجعات الفكرية والسياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي، مؤلف جماعي: "إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018.

10. السدمي نهى عبدالله حسين، الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا: دراسة مقارنة لبعض الحالات، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2014.

11. شيبوط بشرى، إشكالية الدولة والإسلام السياسي في الوطن العربي –التحديات و الآفاق، مؤلف جماعي: "إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018.

12. صابي إدريس، الإسلام السياسي والحراك العربي: دراسة نقدية في ما قبل السلطة وما بعدها، أفريقيا الشرق، 2016.

13. طوالبة حسن، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي: مصر والجزائر نموذجا، عالم الكتب الحديث، عمان، الطبعة الأولى، 2005.

14. عبداللطيف الهرماسي، الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن، في كتاب: مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2001.

15. الغنوشي راشد، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، الطبعة الأولى، 2000.

16. فرانسوا بورجا، الإسلام السياسي صوت الجنوب(قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا)، ترجمة لورين فوزي زكري، ومراجعة وتقديم حامد أبو زيد، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992.

17. قرضاوي يوسف، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة السابعة، 1997.

18. مجدي عماد وآخرون، الحركات الإسلامية وآثارها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2002.

19. مصطفى الطحان، تحديات سياسية تواجه الحركات الإسلامية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، الطبعة الثانية، 1997.

20. الموصلي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

21. نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي: المغرب، تونس، الجزائر، ودورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية، الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

22. النفيسي عبدالله، الفكر الحركي للتيارات الإسلامية، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1995.

23. الهمامي نادية، المتغيرات الدولية والاقليمية وتأثيرها على تطور حركات الإسلام السياسي بالمغرب العربي، مؤلف جماعي: "إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018.

2- **الرسائل والأطروحات:**

1. باي نعيمة بغداد، إستراتيجية التغيير السياسي عند الحركات الإسلامية المعاصرة وتأثيرها على الأنظمة السياسية العربية والإسلامية (دراسة مقارنة بين مصر وتركيا)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السايسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013-2014.

2. دبعي رائد محمد عبدالفتاح، أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمين في مصر نموذجا"، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، السنة الجامعية 2012.

3. رحماني الشيخ، الأزمة الفكرية لحركات الإسلام السياسي، رسالة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة، السنة الجامعية 2015/2014.

4. الفرا عمير يحيى، حركة المقاومة الإسلامية حماس: دراسة أسباب وتداعيات توليها الحكومة الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، السنة الجامعية: 2008.

5. قطاف تمام أسماء، دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة التونسية نموذجا"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013/2012.

6. كروي كريمة، الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب العربي (حالة حركتي: الإصلاح الوطني في الجزائر والتوحيد والإصلاح في المغرب)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010.

7. لعايب محمد رفيق، حركات الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة لنيل الدكتوراة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2018/2017.

المجلات والدوريات العلمية:

1. جزار مصطفى، تأثير الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، يناير 2016.

2. ديهوم علي محمد مصطفى، حركات الإسلام السياسي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 2، السنة 2013.

3. شليغم غنية، الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8، يونيو 2012.

4. الصيادي مخلص، الحركات الإسلامية المعاصرة: رد فعل أم استجابة لتحد؟ مجلة المستقبل العربي، العدد 369، السنة 2009.

المعاجم:

1. البعلبكي منير، قاموس المورد، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة والعشـــرون، 1994.

2. Dictionary Oxford, University Press, New York, 1993.

المراجع الأجنبية:

1. John L. Esposito, The Islamic Threat: Myth or Reality. 3rd Edition, Oxford University Press, 1999.
2. Roy Oliver, L'échec de L'islam Politique, Paris, Edition du seul, 1992.
3. Samuel Huntington, The Clash of Civilizations and The Remaking Of world order, New York: Simon and Schuster, 1997.

صعود حركات الإسلام السياسي وتمثلاتها الهويايتة في بناء انتقالاتها الإقليمية (مقاربة جيوبوليتيكية)

The rise of the movements of political Islam and its Hoyaite movements in building their regional transitions (geopolitical approach)

فراس عباس هاشم

دكتوراه علوم سياسية /جامعة النهرين

ملخص:

تسعى هذه الدراسة للبحث في صعود حركات الإسلام السياسي في المنطقة بعد موجة التغيير التي شهدها الشرق الأوسط .وتطرح الدراسة وتجادل بأن هناك عوامل ساعدت على صعود هذه الحركات للسلطة واكتساب شرعيتها التي كانت مفقودة في الأنظمة السياسية السابقة، وتبني خطابا يعكس بدوره تصوراتها السياسية والاجتماعية والثقافية والحفاظ على هويتها الدينية. وتقوم الدراسة بتفكيك هذه العوامل من أجل فهم موقف هذه الحركات من النظام الديمقراطي بصورته الليبرالية وتفسيره وفق بناءتها الايدلوجية والحرص على الحفاظ التماسك التنظيمي والالتزام الايديولوجي وتبني مفهوم خاص للمواطنة الذي يميل لان يكون تقليديا محافظا وذلك من خلال التعرف على تطور موقف الحركات من المنافسة مع القوى السياسية الأخرى.

كلمات مفتاحية: حركات التغيير، حركات الإسلام السياسي، الهوية، الخطاب الديني.

Abstract

This study seeks to examine the rise of the movements of political Islam in the region after the wave of change witnessed in the Middle East. The study argues that there are factors that helped the rise of these movements to power and gain legitimacy that was missing in the previous political systems and adopt a speech that in turn reflects their political, On their religious identity. The study disassociates these factors in order to understand the position of these movements of the democratic system in its

liberal form and its interpretation according to its ideological structure and to maintain organizational cohesion and ideological commitment and adopt a special concept of citizenship Which tends to be traditionally conservative, by recognizing the evolution of the movements' attitude towards competition with other political forces.

Keywords: movements of change, political movements of Islam, identity, religious discourse.

مقدمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ أحداث التغيير اوائل العام2011 نقطة تحول بالنسبة لحركات الإسلام السياسي والتي كانت مغيبة عن الواقع السياسي حيث استطاعت من خلال الشرعية الديمقراطية من الوصول إلى السلطة واصبح امامها فرصة لتشكيل الواقع السياسي الجديد في المنطقة وبتأكيد هويتها الدينية وتشكيلها أمام تراجعا واضحا شهدته الأفكار الليبرالية في بعض الدول يعكس حالة الدور الذي حظيت به الحركات الإسلامية من خلال تبني خطاب إقليمي إسلامي وخلق مناخ واتجاهات جديدة سياسية واجتماعية وثقافية وتقديم صورة أكثر عصرية للدين ومحو عمال السلبية التي كان ينظر اليها للدين وساعدها في ذلك مجموعة من العوامل منها قدراتها التنظيمية وقاعدتها الجماهيرية والجذور العميقة الداعمة للإسلام السياسي وحركاته وعلى أثر ذلك عدت هذه الحركات فاعلا مهما في رسم سياسات الدول التي كانت معرضة للتغيير، فضلاً عن التأقلم والتكيف مع الواقع الجديد وطبيعة متطلبات المرحلة عبر إعادة صياغة أدوارها وتوجهاتها.

وبناء على ذلك جاءت **اهمية هذه الدراسة** محاولة تحديد مؤشرات ومجريات التحول في طبيعة عمل حركات الإسلام السياسي وتوافقها مع الواقع الجديد بهداف استيعاب مستجدات انماط المواجهة في منطقة وإعادة انتاج هويتها الإقليمية . ولأهمية هذا الموضوع .ومن ثم **تأتي الاشكالية** التي تنطلق منها الدراسة " ساهم تصاعد الفجوة بين الانظمة السياسية والجمهور من نسب نجاح حركات الإسلام السياسي في الانتخابات وبالتالي انعكست على تطلعات وتوجهاتها الحركات الإسلامية تجاه الإقليم".

وتنطلق الإجابة على هذا التساؤلات من خلال **فرضية مفادها** " اثبت الواقع في منطقة الشرق الأوسط خلال حركات التغيير عن وجود خلل واضح في بنية الانظمة السياسية سمح ذلك بصعود حركات الإسلام السياسي".

إما **منهجية البحث** يفرض علينا تناول هذا الموضوع إتباع أكثر من منهج بحسب اقتضاء الضرورة ، فقد استخدم المنهج الوصفي خلال دارسة طبيعة الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة والتحركات الإقليمية للحركات الإسلامية ومجالات التفاعل. كما جرى توظيف المنهج الاستقرائي لفهم الانتقالات في أدوار الحركات الإسلامية وبناء هويتها على المستوى الإقليمي .

واتساقا مع ما تقدم سيتم **توزيع هيكلية** البحث إلى ثلاث مباحث يشمل المقدمة. ويركز المبحث الأول : التحول من المقاربات التقليدية للهوية إلي تعبئة الفراغ الانتقالي. إما المبحث الثاني : تنامي التعبيرات الرمزية للهوية الدينية والانخراط في أطرها. فيما تناول المبحث الثالث : ديناميات تشكيل الهويات فوق المحلية وإعادة بناءها.

المبحث الأول

التحول من المقاربات التقليدية للهوية إلي تعبئة الفراغ الانتقالي

ابتداءً تجدر الإشارة إلى أن حركات التغيير(66)، التي عرفتها دول منطقة الشرق الأوسط في أوائل العام 2011، شكلت مُنْعَطَفًا لتحولات ومتغيرات كثيرة شكَّلت المشهد السياسي والنظام الإقليمي العربي حيث برز دور فاعل للحركات والأحزاب الإسلامية في عملية الانتقال السياسي، والتي كانت أكثر تنظيمًا وحضورًا وثِقلًا سياسيًّا(67)،مما شكل هاجسا لكثير من الأنظمة في المنطقة التي اتخذت موقفا ضد الحركات الإسلامية فضلا عن القوى الدولية وموقفها من هذه الحركات.

(66) Amine Ghali, Ibrahim Hegazy, Salam Kawakibi, Eberhard Kienle, The Arab Spring: One Year After Transformation Dynamics, Prospects for Democratization and the Future of Arab-European Cooperation, Europe in Dialogue 2012,p,8.

(67) تقرير مفصل عن ندوة: التحولات في الحركات الإسلامية ،موقع الجزيرة للدراسات ، 2016/11/16 ، شوهدت في 2018/12/21،في:tudies.aljazeera.net/ar/events/2016/11/161103054928439

إذًا، وبناءً على ما سبق، فإن الكثير من حركات الإسلام السياسي(*) خرجت بعد حركات التغيير (الربيع العربي) من حيز اللامشروعة أو المحظورة إلى المشروعة وتحولت من كونها تعمل من خارج النظام إلى العمل كجزء من النظام أو شريك في الحكم يشمل الاعتراف بحق حركات الإسلام السياسي في المعارضة واحترام حقوقها وفي مقدمتها حقها في التداول السلمي للسلطة عند حصولها على اكثرية نيابية من ناحية وبحق الحكومة في أن تحكم من ناحية أخرى(68)،في السياق نفسه تلعب حركات الإسلام السياسي دورا كبيرا في الانشطة الاجتماعية والخيرية منذ عقود طويلة في العالم العربي وحافظت على علاقة متينة تربطها بكافة شرائح المجتمع ،وبخاصة تلك المهمشة مما قرب بينها وبين فئات المجتمع كافة ، وربما ما ساهم في ذلك التغريب أيضاً تلك العلاقة السيئة جدا التي ربط الانظمة السابقة بشعوبها (69)،اللافت للنظر كانت حصيلة وصول حركات الإسلام السياسي للسلطة تتسم بالضبابية في انشاء بنية نظام سياسي جديد ذات مؤسسات حاكمة تتصف بالكفاءة والفاعلية .

ففي دراسة لـــ(عبد الاله بلقزيز) أشار إلى أن أحداث حركات التغيير (بالربيع العربي) (*) لم تكن هي ما كشف عن ظاهرة صعود قوى الاسلام السياسي وأن ظهرت في المدى الذي بلغه ذلك الصعود، بينما أشار أن جذور نهوض التيار الإسلامي تعود إلى مطالع سبعينات القرن العشرين .وهي تغذت من حال الاخفاق الذي منيت به حركة التحرر الوطني العربية ، بجناحيها القومي واليساري، مؤكداً أن حال الفراغ التي نجمت من تآكل واضمحلال مشروعها السياسي

(*)حاول العديد من المختصين وضع تعريف لمصطلح الحركات الاسلامية ، فالدكتور(رفعت سيد احمد) يعرفها **" بأنها بمثابة جهد جماعي ومطلب مشترك بين جماعة من الناس يعملون معا ، بوعي وباستمرار على تغيير بعض أو كل أوجه النظام الاجتماعي والسياسي القائم ،وانهم يمرون بعدة مراحل لكي يصلوا الى هذا الهدف ، تبدا عادة بحالة من القلق والتوتر الجماعي غير المنظم لتنتهي بتكتل صفوف ووعي القائمين بالحركة وتوجيههم نحو هدف واحد محدد وهو تغيير النظام الاجتماعي والسلطة السياسية القائمة"**. أما (عبد الوهاب الافندي)يعرفها **" بأنها مصطلح يطلق على الحركات التي تنشط في الساحة السياسية ،وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة ،وهي تسمية اطلقتها الحركات الإسلامية على نفسها"**. نقلا عن : نهى عبد الله حسين السدمي ،الاسلام السياسي : في الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا ،(القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2014)، ص 40.

(68) منال الريني ، المراجعات الفكرية والسياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي ، في كتاب : (مجموعة باحثين)، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا،(برلين: المركز الديمقراطي العربي ، 2018) ص 206.

(69) ابتسام الكتبي ، في اسباب صعود الاسلام السياسي في الوطن العربي ، في كتاب: (مجموعة باحثين)، الى اين يذهب العرب : رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية ، (بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2012)، ص 73.

والتراجع المروع في قدرتها التمثيلية ،كما في قدرتها على مخاطبة مصالح الجمهور الاجتماعي(70)،ومن الطبيعي في مثل هذه الحالة، لابد من تقديم بعض المعطيات لتفسير أسباب الصعود الكبير للإسلام السياسي(انظر الرسم البياني رقم (1)) ، حيث فاز الاسلاميون بأغلبية في انتخابات(تونس، ومصر، والمغرب)، ولعل التوجه الإسلامي ليس بعيدا عن الثورة الليبية وقيادتها ،وهو أمر افصح عنه (مصطفى عبد الجليل) (**) (71).

وفي السياق نفسه يتمتع التيار الاسلامي بنفوذ كبير في سوريا ...،كما يحظى الاتجاه الإسلامي بحضور ملحوظ في فلسطين ولا سيما في غزة حيث فازت حماس في انتخابات اذار/مارس في العام (2006) وكذلك الدَّور الكبير الذي تضطلع الحركة الإسلامية به في الأردن وكان لحركة الوفاق الإسلامية دور واضح في البحرين ،ويمتد نفوذ الحركة الإسلامية إلى الكويت إذ تعزز وجودها في الانتخابات البرلمانية في الكويت، ومن هذا المنطلق انتقل إلى بعض دول الخليج العربي أيضاً وإلى كل من (موريتانيا ،والجزائر ،والصومال، والسودان)(72).

رسم بياني (1)

أسباب صعود الإسلام السياسي



وتداول السلطة، ومن الظلم إلى العدالة الاجتماعية .وقد استخدم أول مرة تاريخيا على نطاق واسع في الأدبيات الغربية عام(1968)،للدلالة على حركة الاحتجاج التي انطلقت في تشكوسلوفاكيا فيما اصطلح على تسميته (بربيع براغ) للمطالبة بالإصلاح التخلص من هيمنة السوفيات على الحياة السياسية بالبلاد. احمد بودرع ، فشل ثورات "الربيع العربي" محاولة للفهم، مجلة جيل ، العدد (11) ،(مركز جيل البحث العلمي ، 2017) ص 53.

(70) المرجع السابق، ص ص 93-94.

(**) رئيس المجلس الانتقالي.

(71) المرجع السابق ، ص 95 .

(72) ابتسام الكتبي ، مرجع سابق ، ص 95.

المصــدر : (مجموعة باحثين)، الى اين يذهب العرب: رؤية 30 مفكرا في مسـتقبل الثورات العربية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012)، ص 433.

فعلى الصـعيد العلمي النظري، تواجه حركات الإسـلام السياسـي أزمة مستعصية على الحل وهي أن تكون نفسـها وأن تتكيف مع الواقع والمتغيرات الجديدة في ظل هذه الظروف يتبين لنا على الاقل أن حالة الحركات الإسـلامية اليوم ينطبق عليها وصـف(داريوش شـايغان)([*]) "**التصفيح**"، وهي عملية يتم فيها انعكاس فيلمين على شاشة واحدة، وللمرء أن يتصور التداخل والتشويس بين فيلم الحداثة وفيلم الاصـول، فثمة مشـروع حضـاري إسـلامي معلن لمشـروع التحديث والنهضـة القائم على العقلانية والعلم والديمقراطية من جهة فيما يربط الإخوان المسلمون هذا المشروع من جهة ثانية بالغرب المســـيحية وليس اعتبار أن مصــــدر المشـــروع غربي ولكنه اكتســـب بعداً انســـانيا شـــاملا(73)،عند هذا الاتجاه يمكننا القول إن ثمة ســـمة أخرى أبرزتها التَّحوُلات الجيوبوليتيكة في منطقة الشرق الأوسط مع بروز الحركات الإسلامية[74] إذ بدأ سلوك الحركات الإسلامية يأخذ شكل ســـياقات فكرية حاولت تقدمها لتحويل التوافق مع الديمقراطية ولكنهم قاموا باختزالها في الجانب الاداتي البحث وفصـلها عن مضـمونها الفلسـفي واعتبارها ثقافة وطريقة حياة تعلي من قيمة الحرية فالديمقراطية في فهمهم هي طريقة التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات والاحزاب والبرلمان فقط على العكس من ذلك، فأن الحريات وبالذات حرية التفكير والعقيدة والابداع فهي مؤجلة (75).

(*) داريوش شايغان (1935 - 2018) مفكر إيراني ومنظر اجتماعي مختص في الفلسفة المقارنة اشتهر بكتاباته عن الحضارات الشرقية و علاقتها بالحضارة الحديثة ، وهو أول من استخدم مصطلح حوار الحضارات وذلك في مؤتمر عقد في إيران عام 1977.

(73) حيدر ابراهيم ، الاخوان المســـلمون والتحول الديمقراطي والحداثة ، في كتاب: (مجموعة باحثين)، الى اين يذهب العرب : رؤية 30 مفكرا في مسـتقبل الثورات العربية ، (بيروت : المؤسـسـة العربية للدراسـات والنشـر ، 2012)، ص 128.

(74)E. T. Fakiolas and T. Fakiolas, (Pax- Americana or Multilateralism) Reflecting on the United States Grand Strategic Vision of Hegemony in the Wake of the 11 September Attack Mediterranean Quarterly (2007) p. 65 .

(75)حيدر ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 128.

انطلاقًا من ذلك ،إن قراءة سـريعة لكتاب (أوليفييه روا-Olivier Roy) بعنوان" فشـل الإسلام السياسي" الذي اصدر في العام (1992)، يسمح باستيعاب حجم الهوة بين المفكرين الذين تناول الإســلام الســياســي في الحقل الاكاديمي فهو يبحث عن التحولات وهذا الفشـل للمقولات الأيديولوجية التقليدية للإســلاميين ،ثم يسـرد فكرته وتمحورت حول القول "**بعجز الإســلاميين عن إنتاج نظام ســـيـاســـي يقطع مع الأنظمة القائمة، بالشـــكل الذي كان يتم طرحه في خطابهم وأدبياتهم، ثم يقول ثمة ظهور أشكال وأطوار جديدة للحركات الإسلامية، وهو ما سيصطلح عليه لاحقاً بتسمية "ما بعد الإسلاموية" أو "ما بعد الإسلام السياسي"**(76).

أما نظرة (فرانســوا بورغا-François Burgat) ،إلى الموضــوع فجاءت نقدية على رفض أطروحات ومسـمّى "ما بعد الإسـلام السياسـي"، وذلك في كتابيه "الإسـلام السياسـي صـوت الجنوب" الصـادر العام (1988) و"الإسـلام السياسـي في الواجهة" الصـادر العام (1995) يقترح تصـورا بوصـف الإسـلام السياسـي هو حركة هوية وهو مرحلة جديدة في مواجهة الاسـتعمار، وأكّد على اسـتمرارية الأسـباب الاجتماعية التي أدّت لظهوره وصـعوده(77)،وهناك طروحات مشـابهة للموضـــوع على غرار طروحات (دنيس كوش- Denys Cuche) الذي يتناول مفهوم الأنا في تحديد الهُوية من خلال العلاقة بأفراد المجموعة فهو وإن كان يؤكد أن الفاعلين في المجتمع هم انفسهم الذين يضفون الدلالة على الانتماء الإثني فإنه يركز على أن عملية التواصل والعلاقات بين أفراد المجتمع هي التي تسهم في بناء الهوية يقول (كوش) " **ليست هناك هوية في ذاتها، ولا حتى لذاتها وحســب الهوية هي دوما علاقة بالآخر وبتعبير أخر الهوية والأخرين متصــلتان الواحدة بالأخرى وتجمعهما علاقة جدلية** " (78).

وفي ضـوء ما تقدم يتبين لنا إن مسـارات الإسـلام السياسـي خصـوصـا ومسـار الحركات الاجتماعية عموما تخضـع لإكراهات سـيسـيولوجيا التحولات في إطار من الاسـتمرارية والتحول وقد كان واضـحا خلال العقود الثلاث الماضية دخول الحركات الإسلامية في ديناميكية "التسييس" التي

---

(76) ما بعد الإسلام السياسي: هل انتهى الشكل التقليدي للحركات الإسلامية؟، موقع حفريات ، 2018/6/4 ، شوهد في 2018/12/28 ، في: https://www.hafryat.com

(77) المرجع السابق .

(78) دنيس كوش ، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية ، ترجمة : منير الســعيداني ، (بيروت : مركز دراســات الوحدة العربية ، 2007)، ص ص 153-154.

تستند إلى مفهوم "المصلحة" وتنشأ بفعل إكراهات الواقع وموازين القوى، وفق هذا التصور قادت إلى سلسلة من المواقف والخيارات والممارسات أفضت ببطء إلى تراجع النزعة الأيديولوجية الدينية وتنامي النزعة البراغماتية السياسية[79]،في هذا السياق إذا نظرنا إلى بدايات تشكل جماعة الإخوان المسلمين فقد غلب عليها نزعة أيديولوجية تستند إلى معجم هوياتي ديني يقوم على مفاهيم أيديولوجية دينية تتأسس على مصطلحات (الخلافة، الأمة، الجهاد)، وفي أغلب الأحيان تتحول بفعل ديناميكية التسييس والدخول في اللعبة الديمقراطية إلى حركة وطنية ترتكز إلى معجم سياسي يتأسس على تبني مصطلحات (الديمقراطية، الشعب، المقاومة) (80).

وخلاصة لما تقدم، فقد نجحت الحركات الإسلامية في ظل زخم الحراك الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط توسيع تمددها الإقليمي وبدء الحديث عن الحقبة الإسلامية وملء الفراغ الذي خلفته الانظمة السياسية السابقة بعد انهيارها مستفيدة بذلك من حالة الوهن التي تمر بها المنطقة فضلاً عن المقبولية لدى القواعد الجماهيرية التي دعمت من شرعيتها في الوصول إلى السلطة .

المبحث الثاني

تنامي التعبيرات الرمزية للهوية الدينية والانخراط في أطرها

تعود نشأة حركات الإسلام السياسي إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، في عشرينيات القرن الماضي، وقد جاءت في إطار الاستجابة وردة الفعل على انتهاء نظام "الخلافة" في الحكم، وتصاعد مظاهر العلمنة وفصل الدين عن السياسة والحياة العامة، حيث جعلت هذه الحركات من إعادة الخلافة، وبناء "الدولة الإسلامية"، وتحكيم الشريعة، شعاراتها الأساسية (81).

---

(79) حسن ابو هنيه ، الإسلام السياسي و"داعش": زيارة للمقاربات المنهجية ، مجموعة باحثين ، آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي" ، محمد بو رمانة (محررا) ، (الاردن : مؤسسة فريدريش ايبرت ، 2017)، ص 31.

(80) المرجع السابق ، ص 31.وللمزيد من المعلومات حول تطور الفكر السياسي الإسلامي : ينظر: امجد جبرون ، نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره ، (الدوحة : منتدى العلاقات العربية والدولية ، 2015).

(81) ما بعد الإسلام السياسي: هل انتهى الشكل التقليدي للحركات الإسلامية. مرجع سابق .

مما لاشــك فيه كان لســقوط الدولة العثمانية وحالة الفراغ الذي خلفته نقطة تحول مهمة على صـــعيد الحركات الإســـلامية ،اذ ادى ذلك إلى صـــعود التيارات ذات التوجهات القومية على حساب الحركات الإسلامية وكانت الأكثر استفادة من الواقع الجديد .

في هذا السياق، يمكن تأكيد أن البيئات التي تولدت منها الحركات الإسلامية (82)هي بيئات إسـلامية في الأسـاس، وبما أن الدين يمثل عاملا محوريا ومؤثرا في المجتمعات الإسـلامية، لذلك سـعت حركات الإسـلام السـياسـي منذ نشـوئها إلى توظيف انخراط الشـباب عن دعم الحركة وتبنّي شـعاراتها، كما تبنت خطابا متسـقا مع البيئات التي نشـأت فيها وليس مغايرا أو صـادما لها، ومن ثم أصـبح خطابها ينسـجم مع ما يتطلع إليه الإنسـان المسـلم في بيئته الاجتماعية وكان لهذا الدَّور أثرا بالغا في اتساع نفوذ حركات إسلام السياسي في مختلف الساحات الإسلامية ولعل هذا ما يفسّـر بشـكل جلي الحذرَ الاسـتراتيجي الذي تعاملت به هذه الحركات منذ البداية عن تحفظها تجاه العديد من الحركات غير الدينية التي تبنت خطابا صداميا (83).

من هذا المنطلق، يمكن مقاربة إن الخطاب الهوياتي الديني(*) الذي تبنته الحركات الإســـلامية كوســـيلة اتصـــالية تحوي مقاطع كلامية ينبني على تحمل معلومات يهدف من ورائها المرسـل " المخاطب " إلى إيصـالها للمرسـل إليه " المخاطَب "،بمسـتويات متفاوتة لأنها قد تكون رمزية أو نفسـية بواسـطة نظام تعبيري لغوي" اللغة " فالخطاب نص أو بالأحرى رسـالة ذات سـياق معين، فهو بأشكاله المتعددة ينتج في سياق يحدد معنى الرسالة التي يحملها والتي أحدثت

---

(82) Esen Kirdiş, Between the movement and the party: the Islamic movements in Morocco and the decision to enter the party's policy, 06 Mar 2015. https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.../21567689.2015.1012159

(83) محمد الشـيوخ ، اسـباب وصـول حركات الإسـلام السـياسـي لسـدة الحكم ، 2013/4/15 ، شـوهد في 2018/12/25 ، في: www.alnoor.se/article.asp?id=196947

(*) يقصـد (بالخطاب الديني) ذلك الخطاب الذي يعتمد على مرجعية دينية إسـلامية في مخاطبته وأحكامه وبياناته، ويعني ما يطرحه العلماء والدعاة والمنتمون إلى المؤ سسات الإ سلامية في بيان الإ سلام والشريعة، سواء كان ذلك من خلال الخطب والمحاضـرات أو الكتب وغير ذلك. ويعنى مفهوم الخطاب الديني الأقوال والنصـوص المكتوبة التي تصـدر عن المؤسـسـات الدينية أو عن رجال الدين أو التي تصـدر عن موقف أيديولوجي ذي صـبغة دينية أو عقائدية، والذي يعبر عن وجهة نظر محددة إزاء قضـايا دينية أو دنيوية أو الذي يدافع عن عقيدة معينة ويعمل على نشر هذه العقيدة . للمزيد ينظر : شريف درويش اللبان ، قضايا شائكة: اتجاهات خطاب الصحافة العربية نحو قضية تجديد الخطاب الديني، موقع المركز العربي للبحوث والدراسـات ، 2015/7/29 ،شـوهد في ،2018/12/19، في:www.acrseg.org/39222

تحولً عميقًا في علاقتها الاجتماعية (84).

من هنا لا يعني منطق الاستثمار الذي نتحدث عنه بالضرورة اللجوء إلى طرح أنواع من الخطاب القائم على الترويج لأفكار أو تغيير في الخطاب لتمرير هذه المرحلة. ذلك أن حديث الإسلاميين عن الانفتاح، واستخدامهم مفردات كالدولة المدنية ودولة المواطنة.. إلخ، يجب أن يرافقه عمل داخلي للاستعداد لكيفية التعامل مع المتغيرات المتسارعة حولهم كما أن التغيير على مستوى الخطاب الإعلامي وحسب، سيكون تأثيره سلبيا إذا لم يرافقه عمل يعكس صدق النوايا على تنفيذ ذلك التغيير....،كما أن الغاية من النزوع غير المعلن لهذه الحركات نحو التركيز على درجة المصداقية في مخاطبة الرأي العام والانسجام ،لأنه بغياب الانسجام الداخلي وانعدام المصداقية، ينعكس بشكل عفوي نحو الفوضى في أفق تحقيق هدف سياسي(85) ومن ثم، يمكن القول يقودنا الحديث عن علاقة لغة الخطاب الإسلامي بتشكيل الهوية الصورية للإسلام بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة إلى التعمق في مفهوم "الهوية"(*) وبروزها كما اضحى الإنسان بتمثلها ويبنيها مما لاشك فيه أننا نستطيع أن ندعو الزمن الحاضر باسم عصر الهويات كما

يقول (مارسيل غوشيه–Marcel Gosheh)[86] ولذلك ذهب بعض الباحثين في وصفهم للهُوية باعتبارها منظومة من المعطيات المادية، والمعنوية، والاجتماعية التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفية، فالهُوية تتسم بالتطوّر وقابلية التغيير وفقاً لمنطقها الخاص الذي يتجسد

---

(84)انظر : بوعناني سعاد آمنة ، بوهني الشيخ نصر الدين ، حركية اللغة بين الخطاب و الكتابة ، مجلة اللغة والاتصال ، العدد (22) (الجزائر : جامعة وهران 1-احمد بن بلة ، 2018)، ص 3.

(85) محجوب الزويري ، الإسلام السياسي ومخاض الثورات العربية ، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 16 /10/ 2011 ، شوهد في 2018/12/21) في : https://www.dohainstitute.org/.../Political_Islam_and_the_Course_of_the_Arab_Revol

(*) يشير مفهوم الهُوية وفقا لما جاء في قاموس(أكسفورد- Oxford) بكونها "**حالة الكينونة المتطابقة بإحكام، والمتماثلة إلى حد التطابق التام أو التشابه المطلق**" .أمّا في موسوعة (روبير- Robert) تعرّفها "**باعتبارها الميزة الثابتة في الذات**". فيختزن هذا التحديد معنيين يعمل على توضيحهما معجم المفاهيم الفلسفية (لفولتير- Voltaire) على الشكل التالي" **إنّها ميزة ما هو متماثل سواء أتعلق الأمر بعلاقة الاستمرارية التي يقيمها فرد ما مع ذاته أم من جهة العلاقات التي يقيمها مع الوقائع على اختلاف أشكالها** " نقلا عن : فراس عباس هاشم، الهويات المتصارعة ومحنة تعريف الذات(الهوية الشيعية انموذجا) ، مجلة ابحاث استراتيجية ، العدد (16) ، (بغداد : مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2017)، ص 308.

(86) بسام بركة ، الترجمة الى العربية دورها في تعزيز الثقافة وبناء الهوية ، في كتاب : (مجموعة باحثين) ، اللغة والهوية في الوطن العربي : إشكالية التعليم والترجمة والمصطلح ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2013)، ص 32

في عمليات التقمص والاصطفاء وهي في سياق تطوّرها تتحدد على نحو تدريجي، وتعيد تنظيم نفسها، وتتغير من غير توقف وذلك إلى حد تكون فيه قادرة على تحديد خصوصية الكائن الإنساني، وهي تنطوي على دينامية داخلية مماثلة لمنظومة العمليات المعرفية والعقلية التي تشكل الإحساس بالهُوية [87] ويعبر هذا التعريف عن كون الهُوية متحركة وغير ساكنة تتطور مع طبيعة المتغيِّرات التي يتعرض اليها المجتمع لتعيد تنظيم نفسها داخل المجتمع من جديد .

من هذا المنطلق، يبدو أن ما يميز مصطلح "الخطاب" (Discourse) اتصاله بمجموعة من الاتجاهات المختلفة والمتقاربة، مما يجعل منه مصطلحا هلاميا يصعب تحديده بدقة. لهذا لا نكاد نجد هذا المصطلح في الاستعمال بمفرده سواء في تحديد أنواعه أو عند الحديث عن أنماطه، في هذا السياق يمكن تأكيد صعوبة هذا التحديد من كونه لا يرتبط بمجال لغوي لفظي معين، وإنما يتعداه إلى أكثر من ذلك، إلى ذاك المجال التواصلي الذي يستدعي مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية المختلفة والنفسية أيضا (88) وفي سياق هذا الحدث غير المتوقع من طرف علماء الاجتماع الذين كانوا يظنون أن العالم كلما تقدم كلما ابتعد عن "الدين" (Religion)خصوصا في صيغته التاريخية، سوف يحدث انقلاب في مواقف وتحليلات هؤلاء العلماء بشأن الظاهرة الدينية، حيث بدأ منذ ذلك الحين طرح مفاهيم جديدة تواكب ما عرفه العالم في ثمانينات القرن العشرين، مثل مفهوم "العودة" إلى الدين أو "الاتصال" بالدين عوض الانفصال عنه، وهو ما فرض تبني براديغم جديد، اصطلح على تسميته بـ"عودة السحر إلى العالم" (Reenchantment of the world)، بدل "نزع السحر عنه" (desantement of the word)، ما يعني أن أطروحة انسحاب الدين قد تلقت مجموعة من النقود وهو ما دفع عدد غير قليل من علماء الاجتماع إلى التخلي عن أهم مقولاتها دون تطليقها كليا (89) وكما سبق أن بيّنا، فإن تكرار الحديث عن الإسلام والتخويف من حضوره في المشهد السياسي والاجتماعي في مجتمعات ما بعد الاحتجاجات، هو في الحقيقة إلا تكرار لإنكارٍ دام طويلا للإسلام، بوصفه مكونا أساسيا للسياسة

---

(87) انظر: اليكس ميكشيللي، الهوية ، ترجمة : علي وطفة ،(دمشق : دار الوسيم للخدمات الطباعية ، 1993)، ص15 وما بعدها.

(88) بوعناني سعاد آمنة ، بوهني الشيخ نصر الدين ، مرجع سابق ، ص 2.

(89) مهدي جعفر ، مارسيل غوشيه.. وأطروحة انسحاب الدين من العالم المعاصر ، 2018/7/18 ، شوهد في 2018/12/29 ، في: https://blogs.aljazeera.net:

والاقتصاد والقيم في المجتمعات العربية، سواء كان مواطنوها مسلمين بالدين أو مسلمين بالثقافة والتعايش لذلك فإن الاستمرار في مسلسل الترهيب، ما هو في الحقيقة إلا تكرار لأخطاء مكلفة الثمن للمجتمعات العربية (90) من الواضح أن أهداف الحركات الإسلامية تأتي من أجل تصحيح مسارات عملها وازالة حاله التشويه التي كان ينظر اليها عبر اهتمام هذه الحركات بمصادرها الفكرية وجذورها التاريخية داخل المجتمعات ورمزيتها التي تمثلت بهويتها الدينية سمحت بذلك على أن ينظر اليها بصورة اكثر جاذبيه .

ويتضح من استقراء التاريخ (91) لم تعد الحركة الإسلامية تيارا فكريا وسياسيا وهامشيا في واقع المجتمع العربي يمكن أغفاله أو تجاهله وانما كان موجوداً عبر جميع المراحل التاريخية ، ولذا فان مشاركه الحركات الإسلامية أو اقصاءها عن السلطة لا يعني بحال من الاحوال اقصاءه عن السياسة لان أي نظام سياسي يتعين أن يتفاعل مع محيطه المتمثل بالواقع الاجتماعي والخريطة السياسية للمجتمع الذي يحكمه ومن الطبيعي أن تحدث علاقات تأثير وتأثر بين الحركات الإسلامية والمجتمع من جهة، وبينها وبين النظام السياسي من جهة اخرى ،وطبيعة هذه التفاعلات تتأثر بدورها بالأصول الفكرية لكل من الحركة الإسلامية والنظام السياسي (92).

نخلص ممّا سبق إلى أن المعتقد يشكّل المركزَ الفكري الذي تصوغه تصوّرات وأفكار الجماعة الدينيّة، والذي يصبح المصدر الأوَّل الذي ينظّم مكوّنات الدين الأساسيّة والثانويّة الأخرى، ويتألّف المعتقد عادةً من عدد من الأفكار الواضحة والمباشرة التي تعمل على رسم صورة ذهنيّة لعالم المقدَّسات وتوضح الصلة بينه وبين عالم الإنسان وغالباً ما تُصاغ هذه الأفكار على شكل

---

(90) محجوب الزويري ، مرجع سابق .

(91) Islamic Movements at the End of the 20th Century, October 7,2005, www.ikhwanweb.com.

(92) صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة ، الإسلام السياسي : المفهوم والأبعاد ، في كتاب : (مجموعة باحثين)، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا،(برلين: المركز الديمقراطي العربي ، 2018)، ص 9.

صلوات وتراتيل، فضمن هذا الشكل من الأدب الديني نستطيع البحث عن المعتقدات الأصليّة المباشرة لجماعة من الجماعات(93).

المبحث الثالث

ديناميات تشكيل الهويات فوق المحلية وإعادة بناءها

تصاعدت محورية العامل الديني في التفاعلات الداخلية والعلاقات البينية، لدول الشرق الأوسط وهو ما عكس عدة دلالات رئيسية تتمثل في تنظيم مؤتمرات تجديد الفتوى لتجفيف منابع الإرهاب، وانتشار الاستقطابات السياسية، وتجاوز الأزمات الداخلية وتوحيد الجهود الدولية لتعزيز رسالة السلام، ومحورية دور رجال الدين في تعزيز قيم التعايش.

لقد أصبحت قضية انبعاث الدين حول العالم وتأثيره في السياسة الحديثة تبقى موضوعا ذا حدث مهما ،وهكذا كانت معظم الأبحاث المعاصرة استمرت في النظر إلى هذا التوجه من منظور ثنائي : أما على إنه ظاهرة دينية أو باعتباره ببساطة شانا من شؤون السياسة .ويرى المنظر الأول حالة الصحوة التي شهدتها الأعوام الماضية على أنها تعبير للطبيعة البشرية انبثق مستقلا بذاته من وسط قطاعات السكان التقليدية لإعادة تشكيل الحياة السياسية داخل الدول حول العالم. أما المنظور الثاني ينظر إلى الدين باعتبار امراً متداولا يساعد على التعبير عن الغاية السياسية وليس باعتباره قوة بذاته ولذلك فإن القضية الحقيقية لهذا المنظر هي السياسة وليس الدين [94].

ومع مطلع عام 2011 [95]،وهو ما وصف بالانفجار من الداخل في منطقة الشرق الأوسط ،وبهذا الكم الكبير من المشكلات أفرزت حكومات جديدة ونظما مغايرة ومجتمعات مختلفة بصورة عامّة والمنطقة العربية بصورة خاصّة إلى موجة من التغييّرات والتحوّلات التي شهدتها

---

(93) خزعل الماجدي ، الدين ،(الرباط : مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث ، 2018) ، ص 11.

(94) سكوت هيبارد ، السياسة الدينية والدول العلمانية : مصر والهند والولايات المتحدة الامريكية ، ترجمة : الامير سامح كريم ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (413)، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 2014)، ص 331. وللمزيد ينظر ايضا :جورج قرم ، المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين ، تعريب : خليل احمد خليل ، (بيروت : دار الفارابي ، 2007).

(95) Amine Ghali, Ibrahim Hegazy, Salam Kawakibi, Eberhard Kienle, The Arab Spring: One Year After Transformation Dynamics, Prospects for Democratization and the Future of Arab-European Cooperation, Europe in Dialogue 2012,p,8.

الأقطار العربية تهدف إلى تحقيق الدّيمقراطية بمفاهيمها الرئيسـة [96] ومن هنا يمكننا القول تنوعت التوصـيفات التي اطلقت على حركات التغيير التي اجتاحت المنطقة وذلك تبعا للخلفية الثقافية التي بحثت من خلالها الأسباب وراء اندلاع تلك التغييرات .

من جهة ثانية وضـعت دورا ملموساً للدين في تشكيل أو رسم الجغرافيا الدينية أو السياسية في منطقة الشـرق الأوسـط والعالم. فالدين الإسـلامي ومعه الأديان السـماوية والوضـعية الأخرى، لعبت أدوارا أسـاسـية في الربط بين المجتمعات والأمم في منطقة الشـرق الأوسـط وهو ما اختلف بحسـب الإطار الثقافي والاجتماعي، والتاريخي الذي يتحرك داخل توازناته وأطره المرجعية وهياكله هذه الأديان ومن ثم تباينت أدوارها السـياسـية [97]وهكذا، رأى كثير من الباحثين من أن هناك اتجاهًا في الأدبيات افصح إلى الانحسار السياسي للدين في تفاعلات الشرق الأوسط، على اعتبار أن المصـالح الاسـتراتيجية هي المحدد الحاكم للتفاعلات الإقليمية بما يتجاوز الانقسـامات الدينية أو الطائفية. وللمفارقة بدا أن هناك اتجاهًا آخر يشير الى استمرارية لهذا الدور، مستندًا إلى نماذج دالة لمحورية دور الدين في تفاعلات الإقليم، داخليًا وخارجيًا خلال العام (2018) [98].

ومن هنا يمكننا القول أن واقع معظم حركات الإسـلام السـياسـي اليوم[99] تمر بقدر عالٍ من التشـتت والاضـطراب، ويعزز مناخات الجمود التقليدية التي راهنت على فكر وتصـورات هذه الحركات على مدى العقود الماضـية، وحرمها دينامية الانفتاح على الواقع وتطورات الأحداث في إطار مراجعات نقدية، لم يتوسـل أصـحابها إلا بظاهرها القشـري بحجة التمسـك بالثوابت والمبادئ القديمة" [100].

(96) مجموعه باحثين ، التحولات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي والدور الأمريكي ، كوثر عباس الربيعي ، (محررا)،(جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية ،2013) ، ص 77 .

(97) نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان: الصراعات وضرورات الإصلاح، (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣)، ص ٨٦ .

(98) مداخل متنوعة: كيف يعكس الدين تفاعلات الشـرق الأوسـط خلال عام 2018؟، مركز المسـتقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،2018/12/12 ، شوهد في 2018/12/27 ، في: https://futureuae.com

(99 Anwar Iqbal ,Political Islam: Theory and reality, dawn, June 29, 2014, www.dawn.com Blogs › Beat Politique .

(100) مؤمن بسيسو ، حركات الإسلام السياسي.. سبل الاستدراك والنهوض ، موقع الجزيرة للدراسات ، شوهد في 2018/12/21، في: www.aljazeera.net/knowledgegate

وهكذا، فإن التفسير الذي يناقش التحولات والتغيرات في الساحة الإسلامية لم تستقر بعد، وقد كانت الأمور واضحة في حالة المنطقة العربية ،لأنها لا تزال تعيش في الذروة من حالة السيولة والتدافع ، لكن ذلك لم يمنعه من الحديث عن أَهَمِّ مظهر أو ملمح للتحول الفكري داخل هذه الحركات وهو تجسيد رؤيتها للدولة الحديثة في سياق خطابها السياسي الذي ينشأ من طريقه الوصول إلى بناء الدولة المنشودة، إذ افصحت الحركات الإسلامية انطلاقًا من حرصهم على التمسك بالشعارات التي طالما رفعوها وقدَّموا أنفسهم لجمهورهم من خلالها، والتي أسندت ببنود يمكن العثور عليها في الشعارات، من أمثال: الإسلام هو الحل"[101].

فضلاً عن هذه الحالات يُمَيِّز(محمد جميل ولد منصور)، بين لحظتين مفصليتين في مسار الحركات الإسلامية بالمجال العربي نشأةً وتطورًا، ويرى أن ثمة عاملين أسهما في الحديث عن حركة إسلامية واحدة خلال النشأة التي تُمَثِّل اللحظة الأولى، وهما: أولاً :المرجعية الإسلامية الجامعة لفكرة الحركة الإسلامية، كونها جاءت لإعادة المفهوم الصحيح فيما تَتَصَوَّرُه عن الرؤية والمرجعية الإسلامية التي لا تختلف باختلاف البلدان ولا باختلاف السياقات. ثانيًا: أن مرحلة التأسيس لجماعة الإخوان المسلمين كانت ردَّ فعل على سقوط شكل من أشكال الوحدة السياسية للأمة (الخلافة العثمانية)، وهكذا كان يُنْظَر للحركات الإسلامية في عدد من البلدان الإسلامية، سيما في العالم العربي، كونها فروعًا لكيان جامع أو لحركة تُمَثِّل الأصل وهي جماعة الإخوان المسلمين[102]،غيرأن هنالك الكثير من المحاذير التي كانت شديدة التعقيد بالنسبة للحركات الإسلامية خصوصا فيما يتعلق قبولها بمبدأ مدنية الدولة تحت الضغوط الاجتماعية والدولية وبالتالي أدى إلى تخوف بعض الحركات الإسلامية من أن يؤدي ذلك للابتعاد عن قيّم ومبادئ الإسلام وثوابته بذريعة مواكبه التحولات التي تشهدها المنطقة .

تجري الإشارة أيضًا إلى التبلور التام لفرضية "ما بعد الإسلام السياسي" في العام (2007) التي جاءت مع إصدار (آصف بيّات) كتابه "إنشاء الديمقراطية الإسلامية"، الذي أتبعه

(101) تقرير مفصل عن ندوة: التحولات في الحركات الإسلامية ،موقع الجزيرة للدراسات ، 2016/11/16 ، شوهدت في 2018/12/21، في: studies.aljazeera.net/ar/events/2016/11/1611030

(*) رئيس حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية الموريتاني

(102) تقرير مفصل عن ندوة: التحولات في الحركات الإسلامية ،مرجع سابق .

لاحقاً بكتابه الشهير "ما بعد الإسلاموية" العام(2013) وتظهر الإشارة إلى الأسباب التي ظهرت بشكل متزايد مؤخراً، حيث حاجج بيّات بأنّ "ما بعد الإسلاموية" هي حالة وليست مشروعاً ناجزاً، وأنّها تقوم على محاولة وضع تصوّر واستراتيجية لتجاوز الإسلام السياسي في المجالات الاجتماعية والسياسية، من خلال محاول دمج التديّن والحقوق والقبول بالقيم الديمقراطية وقد استلهم بيّات أطروحته كما يتحدث في كتابة من تجربة الرئيس الإيراني الأسبق(محمد خاتمي) [103] إن العلاقات المتداخلة بين الأفراد والمجموعات تستمر في صراعات الترتيب بكل ذواتهم الاجتماعية بكل ما يحدد الفكرة التي يحملونها عن ذواتهم الذي يتشكلون عبره بوصفهم (نحن) في تقابلهم مع هم مع الأخرين والذي يتمسكون به عبر انخراط شبه جسدي ذلك هوما يفسر التعبئة الاستثنائية لكل ما يتعلق بالهوية[104]،ويمكن أن يُعرَّف "**الإسلام بقدر كونه دين شعائر تعبدية**" ،وفي هذه الحالة هو أيضاً "**مادة ثورية تحريضية نقيضة للظلم والاستبداد والاستكانة**"، مما يجعله بهذا المعنى الأخير مادة مفيدًا لتطوير فهم مختلف لكل الحركات الثورية الاحتجاجية في مجتمعات الاستبداد السياسي التي فشلت فيها محاولات الانتقال السياسي والديمقراطي، كما في إشاراتهم لمجتمعات بلدان (الربيع العربي) التي أجهِضت ثوراتها المنادية بالدولة المدنية الديمقراطية" [105].

قد يبدو، عمومًا، أن قدرًا كبيرًا من مسار "الإسلام السياسي" بات هجينا ملتبسا قد توجه لإيجاد تعريف مثالي عبر انتقاله من جماعة دينية هوياتية إلى حركة شبه سياسية إلى حزب سياسي مع بروز "ما بعد الإسلام السياسي"، وهو نتاج تحولات "الدولة الوطنية" من الأنظمة السلطوية إلى منعرجات الديمقراطية، وهي ديناميات تفرض نزعة تسييسية تهدف إلى التكيّف مع تغيرات البيئة السياسية للاستفادة والانتفاع بفضائلها، ذلك أنه يفرض على الحركة الدخول في تكيّفات ضرورية للانخراط في العملية السياسية، وكلما تغلغلت في العمل السياسي وجدت نفسها تبتعد عن النظر الإيديولوجي وتنساق إلى تعديل مواقفها وخطاباتها بما يتناسب مع التزاماتها الجديدة في القبول بالديمقراطية والتعددية وتداول السلطة، والانخراط في تحالفات مع أحزاب وقوى

---

(103) نبيل البكيري ، ما بعد الإسلام السياسي.. جدلية النظرية والواقع ، موقع الجزيرة للدراسات ، 2018/4/30 ، شوهد في 2018/12/21 ، في: www.aljazeera.net/knowledgegate

(104) المرجع السابق ، ص 160.

(105) نبيل البكيري ، مرجع سابق .

أخرى ، ودفعت باتجاه تطوير المسار الديمقراطي والتفاوضي لما يحققه من مكاسب ومكافآت تعود عليها بالفائدة [106]،مما تقد يتبين أن الحركات الإسلامية أدركت أزمة غياب وضياع الهوية الإسلامية القائمة على أسس دينية في المنطقة تحت وطأة الهويات الأخرة ، والابتعاد عن تعاليم الإسلام وهذا راجع إلى لاختلافات الجوهرية حول دور الدين في المجتمعات، لذلك بلورت أطر هوية جديدة يتعدى الحدود المحلية للإقليمية وانتشارها وهو ما حدث في الأغلب بشكل سريع.

خاتمة

مّما تقدم يتبين لنا اخذ موضع الدور المتصاعد لحركات الإسلام السياسي في منطقة الشرق الاوسط مع أواخر العام 2010من الموضوعات التي شغلت حيزا مهما على الصعيد الاكاديمي والسياسي فضلاً عن ذلك على المستوى الإقليمي والعالمي. إذ توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكّن إجمالها بالآتي :

1- انطلقت رؤى الحركات الإسلامية حيال التغييرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ضرورة الاستجابة للواقع الجديد والتعاطي معه بما يخدم توجهاتها الفكرية.
2- اضحت الرؤية للحركات تتجه نحو بناء ذاتها وهويتها بشكل يتلائم مع مكانتها ودورها في الحياة السياسية وبما تمتلكه من رصيد جماهيري.
3- لم تخفي الحركات الإسلامية هواجسها وموقفها في التعاطي مع الواقع الجديد لاسّيما الاختلافات الفكرية مع الأحزاب والحركات الليبرالية وواقع المجتمعات الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .
4- في ظل ادراك حركات الإسلام السياسي لطبيعة المرحلة الجديدة وجدت ضرورة التحرك نحو أبراز هويتها بشعور الأنتماء للإسلام ويرتبط بشعور الانتماء المتولد من اثبات هويتها وخلق انطباع في الأذهان يزيل النظرة السلبية التي كانت ينظر اليها وتقديم صورة اكثر ديمقراطية .
5- إن قيام حركات الإسلام السياسي في بناء المواقف من التطورات الإقليمية ، ينم عن تصاعد في دورها الإقليمي. فضلا عن قدرتها على طرح رؤيتها .

(106) حسن ابو هنيه ، الإسلام السياسي و"داعش": زيارة للمقاربات المنهجية ، مجموعة باحثين ، آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي" ، محمد بو رمانة (محررا) ، (الاردن : مؤسسة فريدريش ايبرت ، 2017)، ص 31.

ومن هنا عملت على ومواجهة التهديدات الخارجية التي كانت تعارض وصـــولها للســـلطة، والذي أصـــبح المعطي الذي على أســـاســـه تحركت من خلاله نحو الإقليم لعب دور فاعل ومؤثر يتعدى حدودها ، إلا أنها استطاعت من مواجهة التيارات المعارضة لها والمخاطر الناجمة عنها من خلال الاحتواء.

قائمة المراجع

اولا :الكتب :

1-ابتسام الكتبي ، في اسباب صعود الاسلام السياسي في الوطن العربي ، في كتاب: (مجموعة باحثين)، الى اين يذهب العرب : رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية ، (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2012).

2-امجد جبرون ، نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره ، (الدوحة : منتدى العلاقات العربية والدولية ، 2015).

3-بسام بركة ، الترجمة الى العربية دورها في تعزيز الثقافة وبناء الهوية ، في كتاب : (مجموعة باحثين) ، اللغة والهوية في الوطن العربي : إشكالية التعليم والترجمة والمصطلح ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2013).

4-جورج قرم ، المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين ، تعريب : خليل احمد خليل ، (بيروت : دار الفارابي ، 2007).

5-حسن ابو هنيه ، الإسلام السياسي و"داعش": زيارة للمقاربات المنهجية ، مجموعة باحثين ، آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي" ، محمد بو رمانة (محررا) ، (الاردن ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، 2017).

6-حسن ابو هنيه ، الإسلام السياسي و"داعش": زيارة للمقاربات المنهجية ، مجموعة باحثين ، آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي" ، محمد بو رمانة (محررا) ، (الاردن ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، 2017).

7-حيدر ابراهيم ، الاخوان المسلمون والتحول الديمقراطي والحداثة ، في كتاب: (مجموعة باحثين)، الى اين يذهب العرب : رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية ، (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2012).

8-خزعل الماجدي ، الدين،(الرباط : مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث ، 2018).

9-دنيس كوش ، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية ، ترجمة : منير السعيداني ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007).

10-صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة ، الإسلام السياسي : المفهوم والأبعاد ، في كتاب : (مجموعة باحثين)، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا،(برلين، المركز الديمقراطي العربي ، 2018).

11-منال الريني ، المراجعات الفكرية والسياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي ، في كتاب : (مجموعة باحثين)، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا،(برلين، المركز الديمقراطي العربي ، 2018).

12-نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان: الصراعات وضرورات الإصلاح، (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣).

13-نهى عبد الله حسين السدمي ،الاسلام السياسي : في الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا ،(القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2014).

ثانيا :المجلات والدوريات العلمية:

1-احمد بودرع ، فشل ثورات "الربيع العربي" محاولة للفهم، مجلة جيل ، العدد (11) ،(مركز جيل البحث العلمي ، 2017).

2-سكوت هيبارد ، السياسة الدينية والدول العلمانية : مصر والهند والولايات المتحدة الامريكية ، ترجمة : الامير سامح كريم ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (413)، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 2014)

3-بوعناني سعاد آمنة ، بوهني الشيخ نصر الدين ، حركية اللغة بين الخطاب و الكتابة ، مجلة اللغة والاتصال ، العدد (22) (الجزائر ، جامعة وهران 1-احمد بن بلة ، 2018).

4-مجموعه باحثين ، التحولات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي والدور الأمريكي ، كوثر عباس الربيعي ، (محررا)،(جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ،2013).

ثالثا :المواقع الإلكترونية:

1-تقرير مفصل عن ندوة: التحولات في الحركات الإسلامية ،موقع الجزيرة للدراسات ، 2016/11/16 ، شوهدت في 2018/12/21،في:tudies.aljazeera.net/ar/events/2016/11/161103054928439

2-ما بعد الإسـلام السـياسـي: هل انتهى الشـكل التقليدي للحركات الإسـلامية؟، موقع حفريات ، 2018/6/4 ، شوهد في 2018/12/28 ، في: https://www.hafryat.com

3-محمد الشيوخ ، اسباب وصول حركات الإسلام السياسي لسدة الحكم ، 2013/4/15 ، شوهد في 2018/12/25 ، في: www.alnoor.se/article.asp?id=196947

4-شـريف درويش اللبان ، قضـايا شـائكة: اتجاهات خطاب الصـحافة العربية نحو قضـية تجديد الخطـاب الـديني، موقع المركز العربي للبحوث والـدراســـات ، 2015/7/29 ،شـــوهـد في 2018/12/19،www.acrseg.org/39222، في:

5-محجوب الزويري ، الإسلام السياسي ومخاض الثورات العربية ، موقع المركز العربي للأبحاث ودراســـة الســـيـاســـات ، 16 /10/ 2011 ، شـــوهـد في 2018/12/21) في : https://www.dohainstitute.org/.../Political_Islam_and_the_Course_of_the_Arab_Revol

6-مهدي جعفر ، مارسيل غوشيه.. وأطروحة انسحاب الدين من العالم المعاصر ، 2018/7/18 ، شوهد في 2018/12/29 ، في: https://blogs.aljazeera.net

7-مداخل متنوعة: كيف يعكس الدين تفاعلات الشرق الأوسط خلال عام 2018؟، مركز المستقبل للأبحـاث والـدراســـات المتقـدمـة، 2018/12/12 ، شـــوهـد في 2018/12/27 ، في https://futureuae.com:

8-مؤمن بسيسو ، حركات الإسلام السياسي.. سبل الاستدراك والنهوض ، موقع الجزيرة للدراسات ، شوهد في :2018/12/21، في : www.aljazeera.net/knowledgegate

رابعا :المراجع الاجنبية :

1-E. T. Fakiolas and T. Fakiolas, (Pax- Americana or Multilateralism) Reflecting on the United States Grand Strategic Vision of Hegemony in the Wake of the 11 September Attack Mediterranean Quarterly (2007) p. 65.

2-Amine Ghali, Ibrahim Hegazy, Salam Kawakibi, Eberhard Kienle, The Arab Spring: One Year After Transformation Dynamics, Prospects for Democratization and the Future of Arab-European Cooperation, Europe in Dialogue 2012,p,8.

3- Anwar Iqbal ,Political Islam: Theory and reality, dawn, June 29, 2014, www.dawn.com Blogs › Beat Politique

4- Esen Kirdiş, Between the movement and the party: the Islamic movements in Morocco and the decision to enter the party's policy, 06 Mar 2015. https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10

5- Islamic Movements at the End of the 20th Century, October 7,2005, www.ikhwanweb.com

6- Amine Ghali, Ibrahim Hegazy, Salam Kawakibi, Eberhard Kienle, The Arab Spring: One Year After Transformation Dynamics, Prospects for Democratization and the Future of Arab-European Cooperation, Europe in Dialogue 2012.

حركات الاسلام السياسي واشكالية الدولة العميقة في دول الربيع العربي

دراسة مقارنة في المآلات وآليات التعامل

الدكتور الكر محمد

أستاذ محاضر جامعة الجلفة الجزائر

تمهيد

ان المتتبع لمسار الأحداث الذي عاشه العالم العربي في ظل ثورات الربيع العربي لا سيما الدول التي عاشــت مخاضــه يدرك تجليات الأمور ومالاتها المختلفة وذلك في ظل صــعود تيارات مختلفة تماهت مع سياقات أحداث الربيع العربي بين مؤيد ومعارض

ولعل حركات الاســلام الســياســي التي لا طالما عانت التضــييق وجدت في ثورات الربيع العربي منعرجا وفرصــة في التحول وتسـلم المشــهد الســياســي من خلال محاولة قيادة حراك الثورة وتبعاتها، وخوض غمار المنافسة في بعض دول الربيع العربي

ان خوض غمار الانتخابات والوصــول الى ســدة الحكم أفرز أوضــاعا جديدة في الســاحة السياسية الداخلية والخارجية على حد سواء، وتحمل تبعات وإرث الأوضاع على مجملها جعل هذه الحركات تواجه تصــاعدا لمســتويات المواجهة والضــغط الممارس عليها وذلك في ظل تدخل واســع لمكونات الدولة العميقة التي تم دعمها وتمويلها من أطراف اقليمية ودولية قضــت على تمددها منذ البداية

ان توافر الظروف على اختلافها وسـوء إدراك من حركات الاســلام الســياســي نظير غياب الحنكة الســياســية وبعد النظر لا ســيما في الحالة المصــرية أدى بها الى عزلها وتفكيك مســتوياتها وبنيتها بشكل كبير

هذه التجربة حاولت حركات أخرى مثل حركة النهضة في تونس تجاوزها وتجنبها بأن دفعت بتيارات أخرى الى تولي المشــهد ودخلت في تحالفات مختلفة وان كانت مصــر من حيث امتدادات الدولة العميقة أعمق وأشمل منها لمحورتيها ومركزية المتوقع اتجاه الكيان الصهيوني

وعلى كل إن ضـــرورة قراءة التجارب العالمية والاســتفادة منها بالنســبة لحركات الاســلام السياسـي ضـرورية واعادة النظر في أنماطها وآلياتها ولعل تجربة أمريكا اللاتينية أوروبا لشرقية في تفكيك وتخفيف مستويات الدولة العميقة جديرة بالدراسـة، فضـلا عن التجربة التركية التي تعد أقرب النماذج في التعامل مع بنى الدولة العميقة

وعليه تأتي دراستنا لتحليل واقع حركات الاسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي ومحاولة الاسـتفادة من التجارب العالمية في مواجهة الدولة العميقة وهذا قصـد بناء الدولة الحديثة وفق رؤية هذه الحركات الاسلامية .

اشكالية الدراسة

ومما سبق تطرح جملة التساؤلات التالية التي تمثل محور الاشكالية المطروحة في دراستنا :

- ما واقع حركات الاســلام الســياســي في ظل مواجهة الدولة العميقة؟ ما طبيعة العلاقة بين حركات الإسـلام السـياسـي والدولة العميقة في دول الربيع العربي؟ وكيف يمكن التعامل مع هذا الواقع في ظل التجارب والخبرات الدولية؟ وهل يمكن لحركات الإسلام السياسي النجاح في تفكيك الدولة العميقة و تجاوزها لبناء المجتمع الحديث؟

فرضيات الدراسات:

1- يختلف واقع حركات الإســـلام الســـياســـي في مواجهة الدولة العميقة باختلاف الأنظمة السياسية في العالم العربي

2- تتراوح طبيعة العلاقة بين الدولة العميقة وحركات الإسـلام السـياسـي في دول الربيع العربي بين الصدام والتكيف

3- يمكن التعامل مع واقع الدولة العميقة من خلال نهج تدرجي في تفكيك مســـتويات الدولة العميقة

المنهجية المتبعة في الدراسة:

وقصد الإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة سنتبع المنهجية التالية:

سـأعتمد في دارسـتي على مجموعة من المناهج لاكتشـاف حقيقة موضـوع البحث ، ونظرا لتداخل وتعدد الأبعاد والزوايا التي يتسم بها موضوع البحث فإن ذلك يتطلب استخدام أكثر من منهج واحد في الدراسة حيث تم الاستعانة بمنهج مركب:

المنهج الوصـــفي : الذي يعرف بأنه (يدرس الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصـــفها وصـــفا دقيقا)

كما ستتم الاستعانة أيضا **بالمنهج التاريخي** من أجل فهم وتفسير سيرورة المفاهيم المرتبطة بعلاقة الدولة العميقة في سيرورة الأنظمة العربية لا سيما دول الربيع العربي

أما منهج **تحليل المضمون** فسأستعين به من أجل تحليل الواقع الذي تعيشه دول العالم العربي في تعاطيها مع حركات الاسلام السياسي

فضلا عن **المنهج الاستنباطي** ، مستعينا بالدلائل و القرائن في تمدد الدولة العميقة و امكاناتها

أما **المنهج المقارن** فسيتم توظيفه وذلك من خلال المقارنة بين النماذج المختلفة في التعاطي مع نفوذ الدولة العميقة و امكانية الاستفادة منه

كما سأستعين بمجموعة من المداخل والاقتراحات أهمها الاقتراب النظمي والمؤسساتي بالإضافة الى الاقتراب النخبوي الذي سيكون جوهر الدراسة

تقسيمات الدراسة:

أولا: البناء المفاهيم للدولة العميقة وحركات الاسلام السياسي

ثانيا: حركات الاسلام السياسي والدولة العميقة في دول الربيع العربي: أية علاقة؟

ثالثا: الأطروحات والخبرات الدولية في التعامل مع الدولة العميقة وآليات الاستفادة منها

خاتمة

أولا: البناء المفاهيمي للدولة العميقة وحركات الاسلام السياسي

أ- الإطار المفاهيمي لحركات الإسلام السياسي

مما لا شك فيه أن مفهوم السلطة السياسية يعد من المفاهيم الأساسية في الفكر السياسي، ذلك أن جوهر هذا الفكر ارتبط غالبا بقضية السلطة، من حيث البحث عمن تكون له أولوية الحقوق في المجتمع السياسي، وعمن تقع عليه تبعة الواجبات، السلطة الحاكمة أم المحكومين، فقد انحازت بعض اتجاهات هذا الفكر في تجارب حضارية متنوعة زمانيا ومكانيا الى السلطة الحاكمة، وماله بعض الاتجاهات في تجارب اخرى الى المحكومين، وبين هؤلاء وهؤلاء انبرت اتجاهات لتقف موقفا وسطا لتوازن بين حقوق كل طرف وبين وواجباته

ولم يكن الفكر السياسي الاسلامي بدعا من هذه الاتجاهات ،لا سيما مع ارتباط فتره مخاضه بقضية السلطة السياسية او قضية من يخلف عصر النبوة ولم تزل هذه القضية تهمه عبر مساراته المختلفة القديم منها والوسيط والحديث بل و المعاصر –ومصادره المتعددة–، بين اجتهادات، و أراء ، وتصورات ،ونماذج ومن هنا استمرت مسيره الفكر السياسي الاسلامي، ومن ثم استمر الحديث عن السلطة السياسية و اذا كان الامام الغزالي في كتابه (احياء علوم الدين) قد ذكر ان الحديث عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القطب الاعظم في الدين ،فان البعض يرى أن قضيه السلطة مفهوما وظاهره هي القطب الأعظم في دراسة الفكر السياسي الإسلامي، إذ تفاعل الفكر السياسي الاسلامي مع قضية السلطة في كل تطور ،وانفعل بها ،وحاول أن يقدم حلولا لإشكالياتها ، وأفكارا حول القضايا الفرعية، وكانت خلاصة هذا التفاعل هو التنوع في مصادر الفكر السياسي الإسلامي، وفي كتاباته الثرية عن السلطة السياسية في السياسة الشرعية، الاحكام السلطانية التراتيب الإدارية و الفقه السياسي والتاريخ السياسي و نصائح الملوك ومرايا الحكام إلى اخره من مصادر شهدت اضافات وتطوير بفعل إعطاء كل جيل فكري اليها فأين من ذلك الفكر السياسي الإسلامي المعاصر

انطلاقا مما سبق وقبل تحديد المفاهيم تلزم الإشارة الى بعض الملاحظات المنهجية

أولا: ان قضية السلطة تثير مسألة العلاقة بين السياسي والديني في الفكر السياسي الإسلامي بل هي قضية تثير العلاقة بين السياسي والديني في الاسلام عامه وهي قضية اختلاف في الآراء ومازالت تختلف وسيظهر لاحقا كيف انها من القضايا التي لها امتداد في الفكر السياسي الإسلامي قديما وحديثا

ثانيا: ان مفهوم الفكر السياسي الاسلامي يندرج تحت الاسلام لكن الموصوف في هذه المفاهيم وهو الفكر الفرق بين هذه المفاهيم بشكل اواخر حيث رؤيه الفكر السياسي الاسلامي الفكر عموما هو اعمال العقل او الخاطر في الشيء فاذا ما وجهنا هذا الفكر ناحيه الظاهرة السياسية يصبح فكرا سياسيا واذا حددنا الموصوف بصفه اخرى هي الاسلامي فقد حدد الاطار المرجعي لهذا الفكر الاسلامي وصفه الاسلام اذا صفت مانعه من ادراج اي فكره غير اسلامي في عمليه رصد اتجاهات دراسة السلطة السياسية ولكنها جامعه لكل فكر تناول السلطة السياسية من منظور اسلامي ومنعت عدد دوائر الفكر السياسي الاسلامي وكثره مصادر المسلمين فيه خاصه في ضوء

سهوله ان يكتب غير المتخصص عن السياسة ومن ثم عن السلطة في الاسلام ازاء ذلك صار الاقتصار على اهم الاعمال العلمية في رصد اتجاهات الفكر السياسي الاسلامي التي درست السلطة من الضرورة بمكان107

لقد استغرق الحديث عن طبيعة السلطة ودلالاتها مساحة عريضة في اتجاهات الفكر السياسي الاسلامي المعاصر بل يمكن القول ان ذلك يعد قاسما مشتركا بين الذين تعرضوا السلطة السياسية بشكل او اخر وان اختلفا ما ركزوا فيه على السلطة في هاتين اللحية ناحية الطبيعة وناحيه الدلالات اللتين تم الدمج وتدخل بينهما في كثير من الاحيان

فالسياسة لغة: " هي القيام على الشيء بما يصلحه "

وأما **المعنى الشرعي:** فالسياسة الشرعية هي تدبير الشؤون العامة هي تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح ودفع المضار، مما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية، وإن لم يتفق وأقوال الأئمة المجتهدين "

كما قال ابن تيمية: يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين و الدنيا الا بها ،فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم الى بعض ،ولابد لهم عند الاجتماع من رأس"108

يزداد الحديث اليوم بشكل مطرد عن "الأصولية الإسلامية " و "الإسلام السياسي" و "الحركات الإسلامية " وغير ذلك من المصطلحات المتداولة، مما يتطلب بحد ذاته بحثا بغية تأطير هذه المصطلحات وضبطها وتحديد المعنى الدقيق الدال عليها وذلك لينفي الضبابية والعمومية عن هذه المصطلحات وإخراجها من المجال الأيديولوجي المتداول به "بحيث تتحول الى شعارات تستخدم لجبه الآخر ولجمه عند وسمه بهذه الاوصاف الى مجال وفضاء معرفي تتحرك ضمنه بحيث تسهل وتساعد في عملية البحث

و في هذا يطرح رضوان السيد و عبدالإله بقزيز في كتابهما أزمة الفكر السياسي العربي "أن لعلاقة العرب بالسياسة إشكاليات عدة ، تبدأ بتعيين الوجود التاريخي ،غذ يطرح هذا علاقة

107- مصطفى منجود، **اتجاهات دراسة مفهوم السلطة السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر**، في كتاب علم السياسة مراجعات نظرية ومنهاجية، بجامعة القاهرة ،2004، ص ص (118-122)

108- عبد المالك بن أحمد بن المبارك رمضاني، **إمتاع البصر بمدارك النظر في السياسة بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية**. بيروت: مكتبة الفرقان، 2001، ص ص (154-155)

الذات بالآخر ،مرورا بآلية تشـكل النخب الفكرية التي غالبا ما تحتكر سـؤال السـياسـة لديها ، و انتهاء بتشـكيل الدولة القومية الحديثة و ما ارتبط و لحق بها من طبيعة مؤسـسـاتها القائمة على الاسـتئثار بالسـلطة لدى فئة معينة و امتناع هذه عن التغيير مما انتهى بالواقع العربي الراهن الى استبداد مترامي الأطراف لا يعرف له خلاص ، و انتهت معه أحلام الفئات العظمى من الشعب في التغيير و النهضة و التقدم و ما الى ذلك 109

ليست **ثنائيه الاسلام والديمقراطية** بعيدا عن ذلك كله فالإسلام كدين بدا تاريخيا منذ اربعه عشر قرنا من الزمان انطلاقا من ارض جزيرة العرب، والديمقراطية نظام سياسي تعود اصوله الى اليونان البعيد وترسخت جذوره مع الغرب الحديث على ضوء السيرورة التاريخية الزمنية في القرنين التاسع عشر والعشرين فما الذي يجمع بين طرفي الثنائية حتى يتم تشكيلها او تركيبها لكن غالبا ما يكون القصـد من وراء ذلك هو السـؤال المضـمر في طياتها ويتعلق بمدى قدرة المسـلمين على الانسجام مع الديمقراطية كنظام سياسي

لا شك ان نظرية الانسجام هذه قد نشأت مع بداية انهيار الخلافة العثمانية وتولي مصطفى كمال أتاتورك الحكم في تركيا وهذا بعد إعلانه عن التخلي عن الخلافة وفي ظل الرزوخ تحت الاستعمار وويلاته وما عرفه من تقهقر للأمة الإسلامية والعربية اعادت النخبة العربية والإسلامية التفكير في تراثها القديم وفق المنطق الحديث ومقتضيات الواقع المعاش الذي فرض عليها

واذا كان سؤال الاسلام الديمقراطية عربيا قد تأخر ظهوره بعض الشيء بحكم كون سؤال الديمقراطية نفسـه كان مغيبا فان الإجابة عنه تكفل بها الكثيرون ومن مختلف الاتجاهات بدءا من المسـتشـرقين والغربيين الذين داروا في فلك نفي الديمقراطية عن الاسـلام ذلك انه دين ثيوقراطي بزعمهم وليس زماني وهذا ما يتنافى قطعا مع الديمقراطية التي لا تنمو الا في مناخ علماني و هذا حسب مكسيم روبنسون في كتابه "**الإسلام سياسة و عقيدة**" ، ومرورا بالمثقفين العرب من دول اتجاهات المتغايرة فمنهم من عزف على الوتر السابق نفسه صادق جلال العظم الذي يرى تحقق القطيعة الكاملة بين الاسلام والديمقراطية في كتابه "**العلمانية والإسلام**" واخرين اسلموا الديمقراطية شقيقه الشورة وتنبع الاثنتان من مشكاه واحدة ومن أمثالهم علي محمد لاغا في كتابه "**الشورى و**

109-رضوان جودت زيادة، **سؤال التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر**، بيروت: دار المدار الإسلامي، 2003، ص ص (331-339)

الديمقراطية بحث مقارن في الأســس و المنطلقات النظرية" والقليل الذي حاول ان يقرا الســياق التاريخي والاجتماعي للديمقراطية ليرى تحقيقاتها الممكنة مع الإســلام و اختراقاتها الممتنعة عنه كأمثال محمد عابد الجابري في كتابه "**الديمقراطية و حقوق الانسان**" 110 وعلى كل سار في هذا الاتجاه العديد من المفكرين والرواد بداية من القدامى الى الحداثيين لعل منهم رفعت الطهطاوي، ابن أبي الضـياف، رشـيد رضـا، محمد عبده، سـيد قطب، محمد البنا وغيرهم كثير في ذلك على خلافنا مع العديد منهم في منهجهم و آرائهم

ب-المداخل النظرية التي تمت من خلالها دراسة السلطة السياسية في إطار حركات الإسلام السياسي

جمعت الكثرة اتجاهات الفكر السياسي الاسلامي المعاصر بين موروثها الاصيل - بصرف النظر عن مدى الدقة والموضــوعية في توظيف والغاية من وراء ذلك- وبين المســتحدث الوافد بصرف النظر عن مدى الدقة في تمحيصه ومدى مناسبته لخصوصية المفاهيم السياسية الإسلامية بما فيها مفهوم الســلطة الذي يبدو من هذا المنطلق كأحد المفاهيم الشــاهدة على مدى التزاوج بين هذين الرافدين الاصيل والوافد في دراسته ويمكن الإشارة الى اهم المداخل والاطر النظرية والمنهجية التي تمت من خلالها دراسة السلطة السياسية في اتجاهات الفكر السياسي الاسلامي المعاصر في الاتي:

1- **مدخل القيم السـياسـية والأخلاقية:** ومثل هذه القيم حين صـار مدخلا عاما لدراسـة السـلطة السياسية انما اهتمت بوضـع معايير أخلاقية عامه لما يجب ان تسير عليه السلطة، وما يجب أن تحيد عنه، ولذلك فهذا المدخل يكشف عن الوجه الإلزامي والاخلاقي السلطة، سواء كان هناك ثمة ما يلزمها بأخلاقيات ســياســية ومثل عليا، ام لم يكن فمتى ما يلزمها بذلك لتصــبح صــانعة هذه الاخلاقيات ومرجعتيها

2-**مدخل السـياسـة الشرعية:** وهو من المداخل التي حاولت ان ترد الوصـف السـياسـي للسـلطة السياسية الى أصله الشرعي الجامع ليس لمعرفة الثابت والمتغير، وانما لوضـع السلطة في السياق العام الذي يحكم جوهرها معنا ومبنى، ولقد ركزت الاتجاهات الفكرية في هذا المدخل على امرين:

110- رضوان جودت زيادة، **مرجع سابق**، ص ص (323-224)

اولهما انه لا يبنى مفهوم السياسة الشرعية كأصل للسياسة والفكر إلا من خلال الرجوع الى اعمال السابقين خاصه من علماء السلف

وثانيهما أن لمفهوم السياسة الشرعية معنيين الاول يشير الى ما يجب ان تساس به الامة، والثاني الى حدود وتحديات وسلطة الحاكم في اداره الأمة

3- **مدخل الأنســاق والنماذج القياســية:** ويعد هذا المدخل أحد ادوات التحليل الســياســي ســواء التجريدي ام التجريبي في وزن ما يعمل في الواقع من حركات وافكار وانظمه

4- **مدخل المؤســســات والأبنية الســياســية:** وهو مدخل يجد بعض أصــوله وبداياته في كتابات الاحكام السلطانية وكتابات النظم الإسـلامية وكتابات التراتيب الإدارية بينما ترفده في بعض اصوله وبداياته الاخرى مقولات اقترابات منهجيه ومعرفية تطورت في مرحله الســـلوكية وما بعدها وينطلق الافتراض مؤداه ان السلطة السياسية لا تستطيع ان تنجز المنوط بها من واجبات ومقاصده ما لم توجد الأبنية التنفيذية والتشريعية والقضائية

5- **مدخل قراءه النصـوص الفكرية والسـياسـية وتحليلها:** وهذا المدخل من أكثر المداخل النظرية والمنهجية التي وظفت دراســات عديده للفكر الســياســي الاســلامي المعاصــر في تناوله للســلطة السياسية

6- **مدخل العلاقات الدولية:** وهذا المدخل يأتي تطويرا لمعرفه الاتجاهات الفقهية القديمة بباب السير وباب الجهاد وهما مفهومان يوضحان طبيعة سيرة المسلمين وطريقتهم في تعاملاتهم الداخلية وما يخص علاقاتهم حاكم ومحكوم مع غير المسلمين المنتمين الى رعاية الدولة المسلمة 111

ج-الاطار المفاهيمي للدولة العميقة:

على الرغم من صــعود مفهوم الدولة العميقة وكثرة اســتخدامه شــعبويا ونخبويا، كأحد المفاهيم التي ترددت اصـــداؤها بشـــده عربيا، خلال العقد الاخير الا ان المفهوم يبقى بحاجه الى مزيد من الدراسة والتحليل والتفصيل النظري لبيان ماهيته وحقيقته

وعلى الرغم من ضــبابيه المفهوم وجدته عربيا، حيث برز بشــكل كبير بالتوازي مع الحراك الثوري الشعبي الجارف الذي شهدته بعض الدول العربية مطلع العقد الثاني من الألفية الجديدة، فان

111- مصطفى منجود ،**مرجع سابق** ، ص ص (128-131)

المفهوم ليس بالجديد في دول الاقاليم الجغرافية الاخرى مع اختلاف الســـياقات والادوات والمآلات لاسيما في دول امريكا اللاتينية واوروبا الشرقية وتركيا وبعض الدول الأسيوية والأفريقية

واتساقا مع تطورات المشهد العربي الراهن ، بعد نحو عقد من موجة التغيرات السياسية التي أطلق عليها ثورات الربيع العربي نحاول بالدراســـة والتحليل والنقد لبعض المفاهيم التي تقترب من مفهوم الدولة العميقة بشــكل علمي ومنهجي يبتعد عن التقويمات الإيجابية والسـلبية التي تحيط به فترقى به احيانا الى منزله الوطن والوطنية ،وتهوي به احيانا اخرى الى منزله المؤامرة او الخيانة وبين هذا وذاك يجعل منه البعض شــماعة لتعليق اخطاء الفاعلين الســياســيين و المجتمعيين ،و التنصل من المسؤولية عن اخفاقات المرحلة الانتقالية في الدول العربية

فعلى مدى العقود الثلاثة الماضـــية برزت مصــــطلحات في تحليل ومناقشــــه الأنظمة الاســتبدادية غير الديمقراطية لعل اهمها واكثرها شــهره مفهوم **الدولة العميقة** والذي على الرغم من الاســـتخدام المتزايد له فان تأصـــيله نظريا ومنهجيا يبدو محدودا ما جعله لدى البعض مصـــطلح ملتبســا غامضــا، حتى ربطه البعض بسـياقات نظريه المؤامرة التي تجد قبولا واسـعا لدى قطاعات عربيه عده شعوبية و نخبوية

ولعل السبب في ذلك وفقا لكارد وسو يرجع الى جهة استخدام المفهوم بشكل واسع كاداه تفسيريه لأحداث العنف السياسي والصراع وتحولات القوة داخل المجتمعات والتوترات والتغيرات السياسية الحادة والعميقة حتى أصبح مفهوما مثقلا بالغموض، وغدا على نطاق واسع بين المواطنين وبعض النخب مرادف لمؤامرة عالميه تجري اجراءاتها على المســـتوى الوطني كجزء من خطة كبرى تخدم مصالح كبار الفاعلين الدوليين"

ثمة اشــكاليتان رئيســيتان تتعلق بدراســة مفهوم الدولة العميقة ومحاوله الاضــطلاع بتقديم تعريف وصــفي او اجرائي له، وفقا **لسـويلح** أولهما: اسـتخدامه على نطاق واسـع وتعميمه بشـكل عشوائي على معظم الأنشطة السياسية التي لا تتسم بالشفافية والعلاقات المؤسسية التي لا تتسم بالوضوح، وتفتقر الى نمط الرشادة البيروقراطية112

112- مصـطفى شـفيق علام، **الدولة العميقة: المفهوم والتجليات إطلالة على واقع الحالة العربية**، ضـمن التقرير الاسـتراتيجي لمجلة البيان –الربيع العربي المسـار والمصـير –الرياض: مكتب مجلة البيان، 2015، ص ص (67-69)

وعلى الرغم من كون هذه المحددات مرتكزات رئيســية للمفهوم الا انها تبقى في الاخير عوامل يعوزها التبلور في إطار نظري متماســك كما انها تفشــل تحليليا في التفريق بين الســبب والنتيجة، وثانيهما اقتصــار غالبيه الدراســات التي تتناول المفهوم على حاله واحده فقط او حالات محدودة ما يجعل من الصــعوبة بمكان بناء إطار نظري محكم للمفهوم يمكن تعميمها على حالات دراسية متعددة 113

كما يعرف قاموس Cambridge الدولة العميقة على أنها: " منظمات مثل الجيش أو الشرطة أو المجموعات السياسية التي يقال إنها تعمل سرا من أجل حماية مصالح معينة وحكم بلد ما دون أن يتم انتخابه، كما يرفض البعض فكرة أن هناك حالة عميقة تحكم من وراء الكواليس كنظرية مؤامرة "

إن الدولة العميقة المزعومة، المؤلفة من النخب الحاكمة من الجيش والفرع القضــائي والأعمال التجارية والإعلام، كانت تتمتع بسلطة هائلة وراء الكواليس. كما أن الدولة العميقة تستمد القوة من مجتمع الأمن القومي والمخابرات".114

ويشــير مفهوم الدولة العميقة وفقا لباتريك أوني الى مجموعة من الفاعلين المجتمعيين تجمعهم شبكة من العلاقات والتحالفات داخل الدولة تضم الرسمية واخرى غير الرسمية النافذة ثم تكون لها مصالح معينه متشابكة، متقاطعة مدفوعة سياسيا بمنطق الوصاية على المجتمع، تقوم بالدفاع عن مصالحها في مواجهه الحكام المنتخبين ديمقراطيا والممثلين الشعبيين، وغالبا ما تجمع بين مكوناتها المؤسسات المحتكرة للقوة في الدولة الجيش وقوى الامن الداخلي والبنى الاستخباراتية وتبرر ممارساتها دائما بزعم الدفاع عن مصالح وجودية للامه 115

في حين يرى الدكتور **أيمن البو غانمي** " :أنها عبارة عن شــبكة مصــالح تجمع بين أصحاب النفوذ الإداري و أصحاب الوجاهة الاجتماعية و أصحاب القوة المالية ، و قد أوجدت هذه الشبكة ،عن طريق الممارسة العملية ،قواعد كثيرا ما تقوم على الفساد الذي يبرر ذاته بالنجاعة أو

113- نفس المرجع و نفس الصفحة

114 - https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/deep-state بتاريخ 25جانفي 2019 على الساعة 18.00 مساءا

115 - Patrick h, **the deep state an emerging concept in comparative politiques**, Université of Puget Sound Washington August 2013 P369

بالضرورة، ثم امتدت هذه الممارسات لتنتشر في مختلف المستويات ، فأصبحت عادة يعلم الجميع مخالفتها للقانون ، و لكنهم لا يستطيعون تصور الإدارة من دونها " 116

واستخلاصا مما سبق من التحليل المفاهيمي للدولة العميقة ومن استقراء واقع الخبرات والنماذج التاريخية للمفهوم ان الدولة العميقة منظومه البنيوية لها عدد من الاطر والمكونات وتطلع بجمله من الاهداف الاستراتيجية

على صعيد المكونات تتكون الدولة العميقة الى جانب الجيش و المؤسسات الأمنية والاستخباراتية من كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين السابقين من يتناوبون على السلطة ويتقاسمون الثروة والامتيازات بما لا يخلو من تنفس بينهم على هذا التقسيم والنخبة الرأسمالية و طبقه رجال الاعمال بما في ذلك الاثرياء الجدد وعناصر منتقاه من الاوساط الأكاديمية والثقافية والإعلامية لا سيما اولئك المختصين في كيفيه السيطرة على الدولة من خلال عمليه القانون مثل الاكاديميين الذين يتميزون بالمعرفة والمهارات في صياغه القوانين والدساتير يضاف الى ذلك شبكه واسعه من العلاقات العابرة للحدود مع القوى الكبرى الإقليمية والدولية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا لتحصيل المنافع المتبادلة و الاهداف المشتركة

وعلى صعيد الاهداف الدولة العميقة لتحقيق جمله من الاهداف والاستراتيجيات اهمها خلق صوره مشوهه للنظام السياسية الجديد وجعلنا خبير يشعرون بانهم لا يستطيعون الاعتماد على هذا النظام ومن ثم عدم جدوى الخيار الديمقراطي وجعل الحكومة الديمقراطية عاجزه عن الانجاز ومن ثم تبدا امام الجماهير لا قيمه لها ولا تستحق الحكم تغطيه على اي انجاز للحكومة وتشويه وجه في مهده التهاب الفساد والدكتاتورية لهز ثقة الشعب فيها واستغلال الجهاز البيروقراطي لتعقيد وعرقله مصالح المواطنين و خلق الازمات المعيشية واجهاض سياسات جديدة تريد الحكومة اقرارها لمصلحة المواطنين والمستثمرين باستخدام الادوات الإعلامية للترويج للنظام القديم و التقليل من شان النظام الجديد بشكل تدريجي ومكثف لتزيين في وعي الناس هو التغيير واخيرا اقناع القوى الدولية والإقليمية بان مصالحها ليست مع النظام الجديد واظهاره في صوره المعاقين والمعيق

116- أيمن البو غانمي، **<u>الخريف العربي فى التناقض بين الثورة والديمقراطية</u>**، تونس: منشورات كارم الشريف، 2015، ص 233

لمصـــالح تلك القوى والتأكيد في ذات الوقت على ان النظام القديم هو الضـــمانة الوحيدة لتحقيق مصالح القوى الدولية والإقليمية بشكل كامل117

ثانيا: حركات الإسلام السياسي والدولة العميقة في دول الربيع العربي: أية علاقة؟

يزداد استقرار النظام الديكتاتوري كلما توسع دور آلية الزبانية على حساب آلية المؤامرة في تحديد توازنات القوى التي تحكم تياراته المختلفة، وهو عامل يفسر طول عمر الديكتاتوريات العربية واســتقرار ها النســبي، ولعل أبرز دليل يمكن تقديمه على هذا الاســتقرار محاولة أغلب الأنظمة العربية تحويل الجمهوريات الى أنظمة شــبه ملكية من خلال التوريث، وقد رأى البعض في هذه المحاولة خطأ فادحا لأنه أوصل إحباط الشعوب إلى درجة خطيرة بلغت حدها فانقلبت الى ضدها من خلال الثورة

وتشــترك الأنظمة العربية التي واجهت الثورة في بنيتها العامة، وذلك أولا لتشــابه ظروف نشأتها، ولا يمكن لأي نظام ألا يتأثر هيكليا بظروف نشأته، فالأنظمة التي تصل الى السلطة على ظهور الدبابات من خلال الانقلابات العســكرية، وهو حال الكثير من الأنظمة العربية غير الملكية لاسيما التي شهدت ثورات الربيع العربي بالإضافة الى تطور عقلية أمنية تنسجم مع غريزة البقاء لدى قادتها الذين يرون انفســهم في كل من يحيط بهم فلا يرون اذا الا دســائس تحبك ضــدهم فيقصون تدريجيا كلما يوحي ليس فقط بالرغبة بل حتى مجرد القدرة على ممارسه السلطة ،وهو ما يفسر الانطباع الذي انتشر في مختلف البلدان العربية عن غياب البديل، فقد شكل اقصاء كل من قد تتوفر فيه شروط القيادة ركنا مؤسسا لمنهجيه الحكم

وقد ادى هذا المنطلق تدريجيا الى الخلط بين النظام والدولة من جهة وبين الزعيم والنظام من جهة اخرى و هما مثالان متوازيان و وجهان مختلفان لثقافة الســياســة الأحادية ،فأما الحزب الحاكم فانه يمتزج بالسلطة بمعناها المعياري الذي تتداخل بموجبه القوة بالشرعية، ومثال ذلك انكار انظمه الحزب الواحد لطابعها الديكتاتوري بل وحديثها عن الديمقراطية، اما القائد فانه يلعب دور قمه هرم السلطة ومركز الثقل الذي يضمن توازن النظام من خلال فرض تيار من المصالح على حساب الاخرين ، وذلك اصل فكره التوريث و الاستمرارية في السلطة والذي ما هو الا حل

117- مصطفى شفيق علام ، **مرجع سابق** ، ص ص (72-73)

استراتيجي لمشكل بيولوجي ألا وهو شيخوخة القادة الذين كانوا قد أمنوا الاستقرار وقللوا من مخاطر اليات المؤامرة التي كانوا قد استفادوا منها للوصول الى السلطة و فرض هيمنتهم عليها.118

ان هذا الحديث قد ذكرناه إحاطة بواقع الأنظمة التي عرفت الربيع العربي من حيث البنية و التركيبة ،حيث أن السبر الموضوعي لمفاعيل الربيع العربي وما نتج عنه وما سينتج يقتضى فهمه كظاهرة اجتماعية ،طبقا لسياق تاريخي يتناول الهيمنة التي سادت واستقرت استنادا الى منظومه فكريه ايديولوجيا و انماط العلاقات فرضت كأمر عاديا طبيعي يقفل باب التساؤل أو فرضية التغيير ،الهيمنة ليست سوى فرض السيطرة على الغالبية وقبول الوضع القائم الذي تهيمن عليه الطبقة المسيطرة كما عرفها غرامي وهو تعريف تطبيقي مناسب لواقع حال ما كان سائدا من قبل الربيع العربي ولعله من اول ما افضت اليه الوقائع بعد زوال الاستبداد وصول المعارضات الرئيسية لمنصة الحكم تلك التي يغلب عليها طابع ما عرف بالإسلام السياسي في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا هذه النتائج فرضت خشية حقيقية من عوده الهيمنة بصور واشكال متباينة

إن الاستقطاب السياسي للإسلاميين يقوم حول إقامة دولة الإسلام في الأرض وبسط سيطرتها على كافة الأرجاء حسبما يرى البعض دون اعتبار للجغرافيا السياسية بقدر ما يعتبر الهدف صعبا في وقتنا الحالي الا أن الخلافة الإسلامية كان لها حضور عالمي ممتد من الشرق الى الغرب ، ومن دمشق الى قرطبة ،واستمرت أكثر من اثني عشر قرنا حاضرة بثقلها ومكانتها ما يتيح إمكانية إعادة بناء كيانها المتفكك و هيبتها المتلاشية ذلك الاختصار السياسي للحضارة الإسلامية حمل الحركات السياسية الإسلامية أعباء لا قبل لهم بها ، كما وضعهم في مواجهة النظام العالمي و صراع العولمة التي أخذت أبعادا اقتصادية و اجتماعية و سياسية بات من العسير الغاؤها ،فأجبرت تلك الحركات على إعادة ترتيب أولوياتها و النظر بواقعية لبرامجها و طموحاتها في ظل الأوضاع السائدة 119

118- أيمن البو غانمي، الخريف العربي في التناقض بين الثورة والديمقراطية، **مرجع سابق**، ص ص (38-40)

119-إحسان طالب، **حوار الديمقراطية والإسلام مفاعيل الربيع العربي**. بيروت: منشورات ضفاف، 2013، ص ص (106-107)

على الرغم من أن محركي التغيير في دول ما يعرف ب الربيع العربي كانوا مجموعة من الشباب غير المنتمين الى أحزاب او جماعات سياسية بعينها، وعلى الرغم من حقيقة أن الثورات في الدول العربية رفعت في الأغلب شعارات بعيدة عن الخطاب الديني الا أن الانتخابات التي أعقبت تلك الثورات شهدت اكتساحا لتيار الإسلام السياسي، وتصعيدا للإسلاميين الى سدة الحكم وأبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في كل من مصر

ففي الحالة المصرية استطاعت جماعة الاخوان المسلمين من خلال ذراعها السياسي المتمثل في حزب الحرية والعدالة ان ينجح في كل معركه انتخابيه بعد الثورة بدا من استفتاء 19 مارس 2011 مرور بالانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني 2011 ، ثم نجاحها في تصعيد مرشحيها الى رئاسة الجمهورية واخيرا في تمرير الدستور الذي أدت فيه دورا كبيرا في صياغته ن كان هذا الصعود ولايزال محل للعديد من التفسيرات والجدالات سواء على المستوى النظري او مستوى العمل السياسي على المستوى النظري هناك من رأى ان مثل هذا الصعود جاء على حساب بناء منظومه جديده و ديمقراطية حقيقيه استنادا الى الاعتقاد بعدم جديه الاسلاميين في ما يتعلق بقبول الديمقراطية اساسا للممارسة السياسية والخلط الحادث بين الديني والسياسي في المقابل رأى اخرون ان الديمقراطية في العالم العربي بشكل عام لا يمكن ان تنشا و إذا نشأت فلن تستمر من دون ادماج الإسلاميين في العملية السياسية اما على المستوى العملي فتبارت التفسيرات من غير الاسلاميين من القوى العلمانية التي تفضل تسميه نفسها بالمدنية لمثل هذا الصعود ، واستندت معظم هذه التفسيرات الى عوامله تتمثل بالأساس في الأميه والفقر الذين سهلا من وجهه نظر القوى المدنية استغلال الاسلاميين المشاعر الدينية لدى المصريين للتصويت لمصلحتهم اضافه الى استخدام الرشوة الانتخابية كانت نقديه امام عينيه مستفيدين في ذلك من خبرتهم التنظيمية وهيكلهم المتماسك120

لقد بدأت مؤشرات خطر انحراف في مسار الدمقرطة في تونس من قبل الانتخابات إذ أن التقارب ما بين اطياف النخبة لم يصل الى درجه الوحدة بسبب انعدام الثقة بين قادتها وبحكم عمق

120- مرة فكري، **صعود إسلامي أم فشل علماني –محاولة لفهم نتائج الانتخابات المصرية بعد ثورة 25 يناير**، في كتاب الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي –اتجاهات وتجارب -. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص ص (77-78)

الخلافات الأيديولوجية التي تفصل بين الجناح الاسلامي والجناح العلماني و رغم تعدد اطياف هذا الاخير فانه استطاع ان يجتمع على ضرورة منع الإسلاميين من الحصول على الأغلبية المطلقة في الانتخابات ولعل الاسلاميين كانوا يخشون من ان يجدوا انفسهم منفردين في مواجهه التحديات الداخلية والخارجية التي تحيط بالانتقال الديمقراطي مستفيدين في ذلك من المثال الجزائري ونتائجه الكارثية –وذلك بالاعتماد على انعكاسات انتخابات 1991 في الجزائر وما أدى اليه فوز الاسلاميين من احداث مدعومة من الخارج والداخل– استوعب الاسلاميون في تونس ان القوى الغربية لن تسمح بسيطرتهم على الدولة فقبلوا بنظام انتخابي شديد النسبية لتجنب الهيمنة على المجلس التأسيسي وظهور في الثوب المحتكر للسلطة وما يعنيه ذلك من تبعات خارجية بحكم ردة الفعل السلبية التي كانت لا شك ستفرزها مثل هذه النتائج في اوروبا وامريكا والمواجهات الداخلية بالنظر الى ميل مؤسسات الدولة التونسية التاريخية الى رفض حكم الاسلاميين وقد أدى انفجار المشهد الحزبي الذي تحول من الثقافة الأحادية الى الضبابية التقسيمية التي تمظهرت من خلال انشاء اكثر من 100 حزب الى الخشية من تفكك المشهد السياسي وما يعنيه ذلك من شلل في اتخاذ القرار ، أي ان الامل في التغيير عبر الوسائل الديمقراطية الذي يعود له الفضل الموضوعي في تجنب انحراف المد الثوري الى الديكتاتورية قد اصبح عرضة لخطر داهم من شانه ان يعيد توزيع الاوراق في غير صالح الانتقال الديمقراطي121

لقد خرجت الحركة من طور المغالبة و المواجهة الى طور المشاركة في صوغ المشهد السياسي لتونس الثورة و بدأت النهضة حرصة على احترام حالة التنوع الثقافي و الأيديولوجي الذي يتسم به الاجتماع التونسي مؤكدة أنها لا تنصب نفسها في موقع الوصي على الإسلام أو الناطق باسمه فأرسلت بذلك رسائل إيجابية الى مكونات المجتمع المدني و انخرطت في مسار التنافس النزيه على السلطة ، و بدت الحركة على جانب كبير من الانتظام و استعادت قدرتها على التشكل و الاستقطاب في وقت قياسي فأثمرت تلك الاستراتيجية الذكية في ضبط النفس و في اتقان التباري السياسي فوزا كاسحا للحركة في أول انتخابات ديمقراطية يشهدها المجتمع التونسي ،بحصولها على

121- أيمن البو غانمي، الخريف العربي في التناقض بين الثورة والديمقراطية، **مرجع سابق**، ص ص (94-95)

نسبة 41.47 % من مجموع النواب الممثلين للشعب في المجلس الجديد و نتيجة لذلك تولت حركة النهضة تشكيل أول حكومة ائتلافية وطنية في تاريخ البلاد تجمع بين علمانيين و إسلاميين فأحدث حقبة ما بعد 14 جانفي تحولا نوعيا في حضور الحركة داخل المجتمع التونسي 122

لقد وقع الرأي العام التونسي أثناء الفترة التأسيسية في خطأ الخلط بين الغايات و سبل تحقيقها ،إذ ظن أن حياد أجهزة كالقضاء و الإدارة معطى ينبغي الحفاظ عليه ، في حين أنه في أحسن الأحوال أمل يرجى إدراكه فتلك أجهزة لم تكن محايدة في يوم من الأيام في ظل الاستبداد و الثقافة الأحادية ، ودعوة مسؤوليها لعدم تدخل السلطة السياسية في شؤونها تحت شعارات حرية الاعلام أو استقلال القضاء أو حياد الإدارة كثيرا ما أخفت رغبتهم في الاستمرار في الممارسات القديمة و الاكتفاء بتطويرها حسب ما ينسجم و الظرف الجديد ،فلم يكن من الوارد أن تعتنق هذه الأجهزة الحياد في المرحلة الانتقالية التي انتشرت فيها المنافسة السياسية كالنار في الهشيم ، ذلك أن الأسباب الموضوعية لعدم حياتها تدعمه في هذه الفترة بالإضافة الى ثقافتها المتراكمة التي لم يكن من المنطقي التخلي عنها بين عشية وضحاها، تحولت هذه الأجهزة من أداة يستخدمها نظام بن علي الى طرف اساسي في الصراعات التي يفرضها المسار الديمقراطي ، فهو مسار يستوجب مثلا مكافحة الفساد بما يتعارض ومصالح الكثيرين مما يعني ان السلطة السياسية كانت مطالبة بالدخول في مواجهة مع عناصر تتمتع بنفوذ هائل وسط اجهزه الدولة ان هي ارادت مكافحه الفساد حقا

وقد تميز هذا الصراع بعدم التكافؤ اذا ان امتلاك السلطة السياسية، وعلى عكس الاعتقاد الشائع، لا يكفي لتفعيل إرادة اصحابها الذين يحتاجون في سبيل ذلك الى الإدارة ، او مصطلح عليه في الحالة المصرية واستعاره التونسيون بالدولة العميقة ، وقد شرحنا معناها سابق ،و اصلاح الدولة العميقة من اعسر تحديات الانتقال الديمقراطي في تونس ، و يحتاج فرضه الى شروط عديدة من ابرزها الإرادة السياسية ،وقد اعتبرت المعارضة ان هذا الشرط كان مفقود طوال الفترة التأسيسية ،متهمة حركة النهضة بالتحالف مع الدولة العميقة من اجل تثبيت اقدامها في السلطة ،و

122- أنور الجمعاوي، **الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة –قراءة في تجربة حركة النهضة**، في كتاب الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي –اتجاهات وتجارب -. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص ص (472-474)

التقييم الموضـوعي يؤكد ان حكومة الفترة التأسـيسـية لم تظهر حماسـا كبيرا في مواجهه المتنفذين ،خاصه في داخل الإدارة

وبغض النظر عن وجود نيه التحالف مع هذه القوة من عدمها ، ينبغي التنبيه الى ان الفترة الانتقالية على عكس الظن الشـائع ، لم توفر ظروفا سـانحة لرفع تحد بخطورة اصـلاح الدولة العميقة، بل انها وفرت اسـبابا موضـوعية لدعم شـبكه المصـالح التي تقوم عليها ذلك أن نظام بن علي في اطار سعيه لتنظيم الاستياء كان يسمح للإعلام مثلا بفضح بعض ممارسات الإدارة حين التعدي على مصالح المواطنين ، أي ان الاعلام الذي لم يكن يملك اي مجال للحرية بحيث يتسنى له التعاطي مع ما هو سـياسـي ،كان قادرا في بعض الاحيان على احراج الدولة العميقة، اما وقت فتح مجال النقد السياسي فان كل المجهودات التي نصبت على تعقب فساد السياسيين وخاصه من هم الخصوم الذين قد يشكلون خطرا فتحررت بسبب ذلك الدولة العميقة من الضغط الهامشي الذي كان يفرضه على مسؤوليها دورهم في عمليه تنظيم الاستياء 123

وفي دراسـة طرحها **ناثان ج، براون وآخرون** في دراسـة حول المناطق الرمادية الحركات الإسـلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي ذكر أن هناك مسـاحة معينة من الغموض تحيط بتوجهات جماعات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، وهي مساحة ترتبط بمجموعة من الأسئلة التي كانت إجابات هذه الحركات عليها، سـواء في تصـريحات القيادات أو برامج الانتخابات، تتسـم بالعمومية الشديدة، الى درجة أنها لا تمثل في حقيقة الأمر إجابات،

إذا كانت هناك حالة من عدم اليقين بشـأن النوايا الحقيقية لتلك الجماعات التي تتداخل هياكلها بنكيو كونها ومعارض من ناحية وجماعات سـريه من ناحية اخرى وذلك الى ظهور ذلك التساؤل المزمن الخاص بما يمكن ان تفعله الحركات الإسلامية إذا تولت السلطة وما إذا كان يمكن ان تنقلب على الجميع باعتبار انها تطرح عادت الى الدول وليس للنظام الكيفية التي يمكن ان يتم ضبط تلك المسالة في الاقتراب المتواصل من السلطة السياسية

تلك الجماعات لم تنجح طوال الوقت في طمأنه الاطراف الاخرى في المجتمعات التي تعمل فيها بشـان ما قد تقوم به في حاله توليها السـلطة ،فالنصـوص لا تقدم صـورة محددة لا يمكن

123- أيمن البو غانمي، الخريف العربي في التناقض بين الثورة والديمقراطية، **مرجع سـابق**، ص ص (232-235)

التراجع عنها ،و هناك دائما التباسات ووثائق وتصريحات تشير الى ان ثمة خطا في مكان ما ، بعد ما كانت الأسئلة التي توجه مباشرة الى بعض قياداتها بشان سياسات عملية محددة ترتبط بعلاقات مع دول او نظم اقتصادية او أخرى ديانات اخرى او معاهدات دولية ، فان الإجابة هي ان " لكل مقام مقال " و عندما اتى المقام في حاله حركة الاخوان المسلمين على سبيل المثال ازداد تعقيدا لاسيما مع ما يلفت الانتباه اليه من ان القضية الحقيقية ليست القيادات وانما الكوادر

لقد أصبح صعود الحركات الإسلامية مسألة تثير قلقا بالغا للعرب والعلمانيين والحكومات الغربية التي تشكك في الاهداف النهائية للحركة وقلقا للحكومات العربية التي تخشى من تنامي قوة أي حركة لا تستطيع هذه الحكومات السيطرة عليها بسهوله والحركات الإسلامية لا زالت تعاني من تضييق واسع النطاق في الكثير من دول العالم العربي لا سيما دول الربيع العربي حيث يثير الكثير منهم لا سيما العالم الغربي والعلمانيين العرب كما أشرنا سابقا مسائل ويرونها بمثابة النقاط الرمادية ولعل أهم النقاط متمثلة في:

- تطبيق الشريعة الإسلامية في القوانين والاحكام لا سيما مسائل تطبيق القصاص وذلك في دعوة صريحة لكثير من الأنظمة لتجاوزها
- استخدام العنف: حيث تمتنع معظم الحكومات في العالم العربي عن التعامل مع الحركات الإسلامية كأطراف سياسية شرعية، وتتهمها بأنها تعتنق اتجاهات عنيفة ثورية وغالبا ما تصف النظم القائمة وقوى المعارضة العلمانية دعوى الإسلاميين بأنهم ملتزمون بالتغيير بغير العنف على أنها مناورة تكتيكية، ودائما ما يوصف الإسلاميون بأنهم يريدون استغلال أي ألية ديمقراطية متاحة من أجل الوصول الى السلطة لكنهم على استعداد للجوء الى العنف إذا لم تحقق الديمقراطية ما يريدون
- التعددية السياسية وذلك على الرغم من أن الأحزاب الإسلامية قد شاركت سلميا في عدد من الانتخابات واحترمت غالبا نتائجها، فإنها مازالت تتهم بأنها تعارض من الناحية الجوهرية التعددية السياسية
- الحقوق المدنية والسياسية حيث تناصر الأحزاب السياسية التي تسعى للوصول الى السلطة من خلال العملية السياسية بشدة الحقوق والحريات المدنية والسياسية، وتتمسك بحرية التعبير، وحرية العبادة، وحرية التجمع في إطار المرجعية الإسلامية بالطبع، وفي هذا يتهم العلمانيين والغربيين هذه الحركات بأنها مقيدة لحرية التعبير والتوجهات الفردية كذريعة لنبذها

- حقوق المرأة ويتهم العلمانيين الإســـلاميين بأنهم يتعمدون حرمان المرأة حقوقها من فرض الوصاية والباس وهم في ذلك خدمة للغرب وتوجهاته الراديكالية الليبرالية
- الأقليات الدينية وفي هذا يتهم الإســـلاميين على معادة الأقليات غير الإســـلامية بزعمهم لتشكيل صورة سوداوية عن الإسلاميين وهذه الحركات 124

وفي دراسة أخرى تحت عنوان معادلات واشنطن: الديمقراطية والإسلاميون في الشرق الأوسط يرى **روبرت سـأتلوق** المدير التنفيذي لمعهد واشـنطن لدراسـات الشـرق الأدنى أن الإسـلاميين من وجهة نظره هم أكبر تحدي يواجه العالم الأن، فالتيارات الإسلامية والديمقراطية

يسـيران في طريقين غير متقاربتين والاسـلام السـياسـي كان في السـابق مناوئا للتحولات الديمقراطية ولا يترقب ان تقوم الاحزاب الســـياســـية في اي دور الايجابي لدعم الديمقراطية في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة في ضـوء المفهوم الذي اوضـحه زميله روبرت مالي –وهو مدير برنامج الشـرق الأوسـط في مؤسـسـة دولية حول الاسـلاميين حيث قدم هذا الاخير تعريفا مختلفا فالإسلاميون في نظره هم الذين يسعون لتأسيس الدولة وفقا لبعض تأويلات الشريعة الإسلامية بدلا من القوانين الوضـــعية و بعض الاســـلاميين يعتقد ان هذه خطوه نحو محو الســـيادة في الدولة واســـتبدالها بدولة الخلافة واحلال الامة بدلا من المجتمع الذي يقوم على اســـاس المواطنة كفاعل دولي الشـؤون الدولية ، كما أن هناك تسـاؤل يذكر في هذا الاطار حول طبيعة العلاقة التي ينبغي ان تكون بين الولايات المتحدة و تلك الجماعات ويبدو ان الموقف العام السائدة في الولايات المتحدة هو عدم ابداء موقف مؤيد أو معارض بشكل علني لقرارات حكومات الدول كالسماح لها ومنعها من المشاركة في العمل السياسي وهذا يتماشى الى حد ما مع مفهوم ممارسة كل دولة الحق في السيادة وفي هذا الاطار يرى انه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية ان تتخذ موقفا حازما من التيارات السـياسـية الإسـلامية وان تعدل من توجهاتهم وان تحاول انشـاء اعتدال لدى الكثير منهم وتعتمد

124- ناثان ج، براون وآخرون، **المناطق الرمادية الحركات الإســـلامية والعملية الديمقراطية فى العالم العربي**، تعليق عبد الرحيم علي في ســلســلة ترجمات عرض وتحليل الفكر العالمي، القاهرة: المركز الدولي للدراســات المستقبلية والاستراتيجية، مايو2006، ص ص (12-27)

بذلك على السياسة التمييزية من خلال تأييد الحكومات العربية والعلمانيين العرب قصد البقاء في السلطة125

ومن خلال هذه الصور والرؤى التي أردنا طرحها هو تبيان وجهة نظر الكثير من الأكاديميين الذين يعتبر الكثير منهم بمثابة مستشارين للأمن القومي الأمريكي وغيرهم كثير ممن يتشارك هذه الرؤية وهو ما يمثل عمقا دوليا للأنظمة الحاكمة ومساندا للدولة العميقة في العالم العربي من حيث تقديم الدعم والرؤية

هذا من جهة ومن جهة أخرى تطفو ثورة مضادة لتولي الإسلاميين الحكم في كل من مصر وتونس على سبيل المثال فما هي هذه **الثورة المضادة أو كما تسمى امتدادات الدولة العميقة وماهي وسائلها لكبح جماح الثورات العربية ومفرزاتها من صعود للتيار الإسلامي؟**

أ – الثورة المضادة –امتدادات الدولة العميقة– وآلياتها: وهو مصطلح يراد به ظهور جماعات وأفراد وهيئات تعارض نسق التغيير وواقع ما بعد الثورة وتسعى الى تعطيل مسيره الاصلاح ونهج المساءلة والمحاسبة وتحاول احياء عصر ما قبل الثورة بشكل او بأخر وذلك لما يمثله الوضع الجديد من تهديد لمصالحها وتحديد لمجالات نفوذها ،ومن اهم قوى الضغط المضادة الحالة الثورية في تونس ومصر اليوم التي تتعلل باعتبار وصول الاسلاميين خطرا على الدولة العلمانية المدنية وترى ضرورة الإحاطة به وبالتجربة الائتلافية بالحكم يمكن ان نذكر ما يلي:

1–**فلول النظام السابق:** وهم اتباع النظام السابق من الاحزاب الحاكمة خصوصا من تولى مناصب قيادية فيه، واستفادوا من هيمنة على المشهد السياسي في البلد على مدى عقود خلت، ويواجهون حاليا حالة من العطالة السياسية وتراجع النفوذ بعد ان جرى تحجيم دورهم الديماغوجي داخل المجتمع ومنعهم في بعض الاحيان من الترشح لانتخابات فعمدوا بطرائق وبوسائل عده في مقدمتها توظيف المال الفاسد لتعبئه المهمشين والمحرومين والعاطلين على العمل وتجييشهم للإجهاز على الدولة الجديدة

125- ساندي بيرجر وآخرون، **معادلات واشنطن: الديمقراطية والإسلاميون فى الشرق الأوسط** تعليق وحيد عبد المجيد في سلسلة ترجمات عرض وتحليل الفكر العالمي، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، نوفمبر 2005، ص ص (23-35)

2-**البيروقراطية الإدارية التقليدية التي انتهجها النظام السابق** اسست على توليه الموالية للنظام في مراكز اداريه مفصليه والتمكين لهم في المؤسسات الحكومية والوزارات السيادية الذين يبذلون جهدهم في تعطيل مسارات الاصلاح الاداري ما يسهم في استمرار دوله الفساد وتأجيل مشروع بناء الدولة المدنية الجديدة القائمة على الشفافية والنزاهة والمحاسبة

3-**عدد من الاحزاب التي فشلت في الاستحقاقات الانتخابية** ولم تحظ بتمثيلية عالية تحت قبة البرلمان على جهة التضمين او التصريح بالشرعية الانتخابية التي انتجتها صناديق الاقتراع في كل من تونس ومصر وتصر على استمرار الحالة الثورية ولا تدفع قدما نحو بناء الدولة في إطار توافقي بالإضافة الى الاحزاب العلمانية التي تسعى الى استعاده النموذج التسلطي والتخويف من حكم الاسلاميين والتشكيك في نواياهم وبرامجهم لإقامة دولة مدنية ديمقراطية وذلك في إطار نشر ما يسمى بثقافة الاسلاموفوبيا

4- **رجال الاعمال المتوازنة مع النظام البوليسي المنحل** والعائلات المقربة التي نهبت المال العام واستحوذت على الشركات الكبرى وعلى المشاريع الاستثمارية الناجحة وترى في الحكومة الانتقالية خطرا يهدد مصالحها ويضعها امام مقصلة القضاء لذلك تشرف على تحويل مشاريع الإطاحة بالشرعية الانتخابية وترفض كل مبادرة لفتح ملفات الفساد المالي والاداري وكل مشروع اصلاحي يهدف الى اعاده توزيع الثروة

5-**عدد من الاطراف التي تسعى الى تحزيب بعض الاتحادات والنقابات** التي تدافع عن العمال وتعمل على تحسين ظروفهم من خلال تحريكهم بالاعتصامات والاضرابات والمظاهرات للضغط على الحكومة الجديدة وهو ما يساهم في تعطيل مسيره التنمية والبناء

6-صعود العصبيات القبلية والجهوية التي تساهم في اشعالها لولبيات الثورة المضادة مجتمعة التي تسعى الى تحويل معركة ما بعد الثورة من معركة تنمية وبناء الدولة المدنية الى معركة تناحر داخلي وصراع الهوية ينخر المجتمع من الداخل ويهدد بتقويض الوحدة الوطنية

7-صعود التيارات المتطرفة سواء الإسلامية منها او العلمانية التي تسعى الى احداث شرخ في النظام السياسي من خلال استعمال اساليب متطرفة سواء من حيث النهج المتبع او الاساليب المتبعة والتي قد تصل في بعض الاحيان الى استعمال العنف

8- **صياغة الدستور وضبط مضامينه** وهذه من التحديات التي واجهت حركات الاسلام السياسي وذلك من خلال طبيعة الجدل القائم في المسائل الدستورية لاسيما فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية واصرار العلمانيين والتيارات الأخرى على الابتعاد عن ذلك وهي للأسف توجهاتهم

9- اختيار نظام الحكم يعد تحديد طبيعة نظام الحكم للدولة المدنية الجديدة تحديا حقيقيا يواجه حركات الاسلام السياسي والائتلاف الحاكم معها في الفترة الانتقالية وما بعدها بين داعين الى تطبيق النظام الرئاسي او المناصرين النظام البرلماني او الجمع بينهما126

10-العسكريون والثورة: اعاده الدور الذي قام به العسكريون في دعم او مواجهه الثورات العربية طرح تساؤلات حول العلاقات المدنية- العسكرية في العالم العربي و الدور السياسي للعسكريين ،لاسيما في ظل اختلاف موقف العسكريين في الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية (تونس مصر ليبيا البحرين اليمن سوريا) من مطالب الاصلاح السياسي التي تبنتها الشعوب العربية ،وارتبط ذلك تساؤلات عديده حول اسباب هذا الاختلاف في موقف العسكريين في الدول العربية و اسباب تغير موقف العسكريين في مصر وتونس من دعم بقاء النظم السلطوية في السلطة لارتباط قياداتها بصلت وثيقة بالمؤسسة العسكرية الى الحياد السياسي ثم الى دعم القوى الثورية

ب-نظريات العلاقات المدنية العسكرية:

إن تتبع ادبيات العلاقات المدنية العسكرية يكشف على ان الثورة ليست حاضره بقوه في اي من الاتجاهات النظرية التي تحلل العلاقة بين مؤسسات الحكم السياسية والمؤسسة العسكرية لان غالبيه تلك الادبيات تركز على علاقة بين شاغلي السلطة السياسية وتحديدا قيادات السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية في حين لا تحظى العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع أو القوى السياسية والاجتماعية المكونة له سوى باهتمام في إطار الادبيات النظرية المتخصصة في العلاقات المدنية العسكرية ولعل منها ما يلي:

1-**نظريات السيطرة المدنية** حيث تعتبر الادبيات الغربية العسكرية التي تهديد لديمقراطية واستقرار النظام السياسي نتيجة احتكارهم للقوة العسكرية والمخاوف من امكانية استخدامها لتحقيق الانفراد بالسلطة أو لتصفية معارضين سياسيين بالإضافة الى تعارض القيم العسكرية مع القيم الديمقراطية و من ثم انبرى منظرو هذا الاتجاه في وضع كوابح و ضوابط قانونية ومؤسسية وقيمية لضمان

126- أنور الجمعاوي، **مرجع سابق**، ص ص (496-509)

الحياد السـياسـي للعسـكريين حيث تعتبر أدبيات التنظير في العلاقات المدنية العسـكرية مرتبطة بكتاب صـامويل هنتنجتون من خلال كتابه الجندي والدولة نظريات وسـياسـات العلاقات المدنية العسكرية

2- **نظريات التشـارك والتوافق المدنية العسـكري** حيث طرحت ربيكا شـيف رؤيتها تحت مسـمى **نظريات التوافق** وهي نظرية تقوم على فرضية مفادها أنه كلما بالغت المؤسسات السياسية المدنية في اعتبار المؤسسة العسكرية مؤسسة منفصلة ومحايدة سياسيا اتجه العسكريون للمزيد من التدخل في الشـؤون السـياسـية، ومن ثم فان الحوار والتوافق والتركيز على القيم المشـتركة بين النخبة العسـكرية والسـياسـيين وليس السـيطرة المدنية التقليدية هي الضـمانات التي تكفل احتواء التدخل السياسي للعسكريين

وخلاصـه القول لم يكن العسـكريون العرب طرفا أسـاسـيا في تفجير الثورات العربية في ظل عزوفهم عن التدخل السياسي نتيجة القيود المفروضـة لتحجيم نفوذهم السياسي وتراوح موقفهم ما بين الحياد والامتناع عن دعم النظام الحاكم في مصـر و تونس و الانقسـام حول دعم النظام في ليبيا واليمن او الدعم شـبه الكامل للنظام في كل من سـوريا والبحرين وبنجاح الثورتين المصـرية والتونسـية في الإطاحة بالنظام الحاكم و رموزه، ظهرت معضلة من نوع جديد تتعلق بمشـاركة العسكريين في اداره المرحلة الانتقالية ومدى امكانية أن يقود العسكريون عمليه الاصلاح الديمقراطي

وتكمن معضلة المرحلة الانتقالية في التناقض بين تماسك وقوة المؤسسة العسكرية وتوافق قياداتها وتفكك تحالفات وائتلافات الثوار نتيجة خلافات حول اولوية المرحلة الانتقالية لاسـيما في الحالة المصـرية ،ومن ثم بات العسكريون المتحكم الرئيسي في مسار ووتيرة الاصـلاح السياسي وفي هذا الصـدد تتفق غالبية الأدبيات على ان التدخل العسـكري يعتبر عقبة في طريق عملية التحول الديمقراطي نتيجة التناقض الجذري بين الديمقراطية والقيم العسكرية ذات الطابع السلطوي التي تقوم على طاعة السلطة وهراركية التنظيم ،و يضـاف الى ذلك عاملان مهمان غياب ثقة العسكريين في السـياسـيين المدنيين ومن ثم لا يعتمدون على الحوار اتخاذ قراراتهم و لا يتعاملون مع القوى السياسـية باعتبارهم شـركاء والعامل الأخر هو احتكارهم الاسـتخدام الشـرعي للقوة بما يحمل تهديدا باستخدامها في حسم الخلافات السياسية وتصفيه المعارضين

الإشكالية الثانية تتعلق كذلك بالتفصيلات السياسية للعسكريين خلال اداره الفترة الانتقالية

الإشكالية الثالثة تتعلق بتفضيله الراي العام المصري في ظل الخيارات السياسية المتاحة

الإشكالية الرابعة ترتبط باحتمالات حدوث انشقاقات في صفوف العسكريين نتيجة خلافات حول اداره المرحلة الانتقالية اوسعي بعض القيادات العسكرية لتدعيم نفوذهم السياسي من خلال الخروج على صياغة المرحلة الانتقالية المتوافقة عليها

الإشكالية الخامسة تتعلق بوضع العسكريين في النظام السياسي عقب انتهاء المرحلة الانتقالية من خلال كيفية ارتباط المؤسسات السياسية المدنية بالعسكرية وهذا ما يفتح المجال امام النقاش حول امتداد الدولة العميقة من خلال المؤسسة العسكرية127 كما اورده تعريف **قاموس Cambridge** من تدخل المؤسسة العسكرية واستعمال نفوذها والياتها المختلفة في التعامل مع حركات الإسلام السياسي سواء من خلال فرض هذا الأخير أو من خلال اتباع نهج الانقلابات العسكرية أو تضمين أشكال صورية و تمظهر لتطبيق أليات الديمقراطية عن طريق انتخابات مزورة و اعلام موجه أو من خلال اللجوء الى العنف المفرط كما حدث في كل من سوريا و ليبيا و اليمن و هي حالات امتدت أثارها الى حروب أهلية و طائفية مدمرة أساسها النفوذ و السيطرة على السلطة و الموارد أو أشعلتها الفتن الطائفية و النزاعات الإقليمية

ثالثا: الأطروحات والخبرات الدولية في التعامل مع الدولة العميقة وأليات الاستفادة منها

لن يُسعف مفهوم الدولة العميقة – كما هو متداول حاليًا – مجال دراسة النظم السياسية المقارنة .فهو لا يُقدّم تعريفًا واضحًا، ولا يعطي منهجية ثابتة، ولا ينبثق منه إطار نظري متماسك؛ ما يعني عدم تمكين الباحث من الاعتماد عليه لإجراء مقارنات وفق أسس موضوعية، أو للتوصل إلى تعميمات موثوقة .السبب في ذلك هو اتساع هذا المفهوم وفضفاضيته؛ إذ أصبح يُحمَّل، من دون عناء تقديم الإسناد الموثّق، مسؤولية سوء استخدام السلطة، ومساوئها، في أي دولة في العالم .فالسبب دائمًا جاهز للإسقاط على أي حالة وكل حالة المطلوب هو البحث، فقط، عمّ يمكن حشره داخل نطاق ما يسمى الدولة العميقة، ومن المفترض أن طَنين هذا المصطلح قادر على أن يتكفّل بالباقي، وهو الارتياح بالاكتفاء بالتبرير عوضًا عن الانهماك في البحث عن

127-محمد عبد الله يونس، **العسكريون والثورة –مراجعة في الأدبيات النظرية**، في أعمال المؤتمر السنوي الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس 14-15 يونية 2011 الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية. القاهرة: قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2011، ص ص (283-305)

التفسـير .ولكي يتمّ تجاوز هذه المعادلة السـهلة، وإيجاد نَفْعٍ لهذا المفهوم، يجدر تفكيك مكوناته وتحديد مدى انطباقه، لكي يتمّ ضـبط معناه، فيتم حصـر اسـتخدامه في الحالات الواجبة فقط . لتحقيق هذا الغرض، يمكن اقتراح القيام باسـتثناءَيْن مهمين لحصـر شـيوع الاسـتخدام الحالي لمصطلح الدولة العميقة

أول استثناء على انطباق هذا المفهوم متعلق بالدول ذات الأنظمة السياسية الديمقراطية الراسخة . فالتكوين القانوني – السـياسـي لهذه الدول يحول دون نشـوء دولة عميقة فيها، على الرغم من الادعاءات التي يطلقها البعض، والتي تأتي غالبًا لأسـباب النفعية السـياسـية. ويمكن إيراد ثلاثة عوامل رئيسة لإسناد صحة هذا الاستثناء .الأول، أنّ النظام الديمقراطي يتأسس، ويتمأسس أيضًا، حول ضـرورة احترام مبادئ أسـاسـية وضـمانها؛ وأهمها، سيادة القانون، وفصـل السـلطات ووجود آليات فعّالة للرقابة والمسـاءلة والمحاسـبة، وتأكيد الحقوق والحريات الفردية .في الدول التي تعمل وفق هذا النظام، يوجد فضاء سياسي مفتوح ومكفول لكل من يرغب في المشاركة، ليس من خلال آليات الفعل السياسـي المتوافرة، كالأحزاب الموجودة فحسـب، بل بواسـطة الفرصـة المتاحة لإيجاد آليات جديدة .وإضـافة إلى ذلك، توجد آليات من داخل بنية النظام السـياسـي مهمتها أن يراقب بعضـها الآخر، ويُسائله ويحاسـبه؛ ضـمن توزيع للصـلاحيات محدّد واضـح ومتوازن، يجعل لكل سلطة من السلطات الثلاث نطاق مسؤولية لا تستطيع تجاوزه .أما من خارج البنية الداخلية للنظام، فإن الإعلام الحرّ يمارس من خلال وسـائله المتعددة والمتنوّعة عملية المتابعة الحثيثة لمجريات العملية السياسية .ومن ثمَّ، فإن الدول الديمقراطية مكشوفة؛ لكونها تعمل تحت طائلة القانون، وعلى أساس تأمين الحماية والقدرة للاختلاف والتنوع المعبر عن مصالح متعددة، ومتضاربة

في هذا السياق، لا تستطيع قوّة خفية تُدعى الدولة العميقة أن تجد لها جذورًا تمكّنها من الحياة .وحتى في حال اختراق جماعة ما القانونَ على نحو سـرّي بهدف السـيطرة على مجرى الحياة السـياسـية في دولة من هذه الدول، فإن أمرها لا بد في نهاية المطاف أن ينكشـف. وأحد الأدلة عل ذلك ما جرى للرئيس الأميركي الأسـبق **ريتشـارد نيكسـون** في فضـيحة"ووترغيت" عام 1972، ولرونالد ريغان في" إيران كونترا" عام 1981، وما يجري لترامب حاليًا من تحقيق يتعلّق بما أصبح يُسمى" روسيا غيت."أما العامل الثاني، فهو أن الفلسفة التي تقوم على أساسـها النظم الديمقراطية تسـمح، هي وتركيبتها، بوجود مجموعات الضـغط التي تُعبر عن مصـالح مجموعات

مختلفة، بطريقة شرعية و قانونية و علنية فليس ممنوعًا، أو مستهجنًا، أن تُنظّم مجموعة نفسها، وتحشد مواردها، كي تسعى لتحقيق أجندتها السياسية؛ من خلال ممارسة كل ما هو متاح قانونيًا من وسائل تأثير في الطبقة السياسية، ابتداءً من تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين، مرورًا بالتأثير المستمر في المنتخَبين من خلال آلية الاتصال المباشر، أو عبر حملات ضاغطة بواسطة الاجتماعات والعرائض الموقّعة، وصولً إلى التهديد بسحب التأييد وعدم إعادة دعم انتخاب الممثِّلين .وعدا ممارسة الضغط، فإن كل مجموعة من هذه المجموعات تقوم، حفاظًا منها على مصالحها، بمراقبة الأداء الحكومي عمومًا، ومتابعة كيفية تنفيذ الجهاز البيروقراطي الحكومي للسياسات128 وأحيانًا، يمكن أن تقوم هذه المجموعات بمحاولة اختراق هذا الجهاز، وعقد تحالفات مع أشخاص نافذين داخل مؤسساته وأجهزته وهيئاته المختلفة، وبناءً عليه قد تصبح سببًا في إيجاد ما يسمّى الدولة العميقة، وتُمثّل جزءًا منها .ولكن ذلك إنْ حصل ذلك، فإنه سريعًا ما ينكشف، بسبب وجود المستويات المتعددة من الرقابة الداخلية والخارجية. وبالعكس، يمكن ادعاء أن وجود هذه المجموعات التي تعمل في علنيّة وحريّة من خارج البنية الحكومية يُقلّص الحاجة إلى نمو" دولة عميقة "داخل هذه البنية .وفي هذا السياق، لا يوجد مبرّر لاعتبار أنّ المُجمّع الصناعي – العسكري الذي حذّر منه الرئيس أيزنهاور، وبقي نفوذه يتنامى بعد ذلك، جزءًا من دولة عميقة، بل هو يعتبر– من أقوى مجموعات الضغط NRA – مثل الاتحاد القومي للأسلحة وأعظمها نفوذًا داخل الساحة الأميركية، يُفضي بنا ذلك إلى العامل الثالث، الأهم بالنسبة إلى مُدّعي وجود القوة الخفيّة في الدول الديمقراطية، وهو الجهاز البيروقراطي الحكومي، بفرعيه الإداري والأمني، المتهم الأساسي بكونه عُشّ تفريخ الدولة العميقة فيها .فهؤلاء ينظرون إلى قدرة هذا الجهاز المُكوَّن من موظفين غير منتخبين على الوقوف في وجه السلطة السياسية المنتخبة، واستطاعته تعطيل أجندتها السياسية، بوصفه يُمثّل دولة عميقة موازية لها، وكابحة للحكم الديمقراطي ولكن هذا الادعاء ينطوي__ على مغالطة كبرى .فبيروقراطية الدولة هي جهاز علني وليس سرّيًا والهدف الأساسي من وجوده هو ضمان سلاسة الحكم وانسيابيته وتنفيذ السياسات الحكومية، على الرغم من التغيّر المستمر للسلطة السياسية .هو، إذًا، ركيزة استمرار النظام الديمقراطي واستقراره .

128- على الجرباوي، **الدولة العميقة –محاولة لضبط المفهوم،** سياسات عربية الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ببيروت، ال عدد34، أيلول /سبتمبر 2018، ص ص (17-18)

ولذلك مُنح، ولم يَغتصب، منذ تكوينه على أسس بيروقراطية مهنية، وليس على أسس سياسية نفعية، قدرًا عاليًا من الاستقلالية والحصانة لضخّ القدرة فيه على مواجهة رغبات السياسيين ونزواتهم، وخصوصًا عندما تكون جامحة .هذا لا يعني على الإطلاق أن هذه البيروقراطية مستقلة عن السياسيين، ولا تأتمر بأوامرهم .بل هي تابعة، ولكن ليس لهم على نحو شخصي، وإنما للدولة التي يقسمون على الولاء لها عند إشغالهم لوظائفها، وخصوصًا في المراتب العليا منها

أما **الاستثناء الثاني** فيُخرج الدول غير الديمقراطية، أو التي لا تزال تشهد تحولً ديمقراطيًا، ويوجد فيها هيمنة للجيش على مجرى الحياة السياسية، من انطباق مفهوم الدولة العميقة عليها .فظاهرة تدخّل الجيش في السياسة، وخصوصًا في الفترة ما بين الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي، في دول ما كان يُسمى" العالم الثالث" الحديثة الاستقلال، ظاهرة معروفة ومدروسة باستفاضة فالجيش كان دائمًا يُمثل، خصوصًا في فترة الاستقلال الأولى في تلك الدول، المؤسسة الأكثر تماسكًا، نظرًا إلى هرمية تنظيمه وبيروقراطية، والأكثر انفتاحًا للحراك الاجتماعي؛ وذلك على قاعدة فتح المجال لأفراد من طبقات مختلفة للانتساب إلى صفوفه، والتعامل معهم بمساواة قوامها الاعتماد على الكفاءة والخبرة .ثمّ إنّ الجيش كان هو المؤسسة الأكثر كفاءة والأحدث، مقارنةً بالمؤسسات الأخرى في تلك البلدان، نظرًا إلى الاهتمام بإعداده ومُعداته؛ لكونه يمثّل عنوان سيادة الدولة واستقلال البلاد .لذلك كانت النظرة إلى الجيش داخل تلك الدول نظره إيجابية تفاؤلية، وكان يُعتبر" المُخلّص "من الاستعمار، وإرث الاستعمار، والطبقة السياسية التقليدية، وخاصةً إن كانت مُتّهمة بالفساد؛ ومن ثمّ كان تدخله في السياسة، وقيامه بالانقلابات وتولّ السلطة، أمرًا مقبولً، بل مرغوبًا فيه، في العديد من الدول. ومع مرور الوقت، تفاوت استقرار النظم السياسية من دولة إلى أخرى، واختلفت درجة تدخّل الجيش في السياسة تبعًا لذلك .فهناك دول استطاعت تحييد الجيش وإخراجه كاملً من نطاق الحلبة السياسية، ليصبح جيشًا مهنيًا، مهمته الدفاع عن البلاد عند الحاجة، بينما تمكنت دول أخرى من تحقيق ذلك جزئيًا[129]، وفشلت أخرى .في المنطقة العربية، على سبيل المثال، تمّ تحييد الجيش في تونس أكثر منه في مصر والسودان والجزائر .

129- على الجرجاوي، **مرجع سابق**، ص ص (19-18)

وتقلّص الدور السـياسـي للجيش في تركيا الآن عمّا كانت عليه الحال حتى مطلع القرن الحادي والعشرين .وكذلك هي الحال في دول عديدة في أميركا اللاتينية وأفريقيا.

فعلى الرغم من التشـــابه في بدايات الموجات الثورية في دول عربية عدة الا ان مســـارات المرحلة الانتقالية التي اعقبت الموجه الاولى من الحراك في تلك الدول بدت مختلفة النتائج غدت متباينة الا ان ثمة رابط يجمع بينهما الا وهو الصراع وإذا كان الصراع في بعض تأصيلاه النظرية يعرف بانه موقف ينشا عن التناقض في المصالح او القيم بين طرفين او أطراف متعددة، افراد، جماعات، دول تكون على وعي في هذا التناقض مع توافر الرغبة لدى كل طرف منها للاســـتحواذ على موضـــع يتصادم مع اهداف ورغبات الاخرين "

فانه يمكن القول إن المراحل الانتقالية هي فترات صـراعية بامتياز وان كان مفهوم الصـراع في ذاته بهذا المعنى لا يحمل دلالة قيمية ذات مدلول سلبي بل انه قد يغدو ذا دلالة إيجابية إذا ما أحسن ادارتها بشكل جيد وفعال بما يسهم في تحقيق الاهداف المرجوة من المراحل الانتقالية للدول والشعوب

وثمة مستويان رئيسيان لتحليل الصراع الداخلي في الدول التي تمر بمراحل انتقالية أحدهما يتعلق بموضـوع محل الصـراع والثاني يتعلق بالفواعل المتورطة في الصـراع ووفقا للمسـتوى الاول يرى فالنستين

الصـــراع على انه خلاف حاد بين طرفين على الاقل بحيث لا يمكن للموارد ذاتها ســياســية او اقتصادية ان تلبي طلبات كل منهما في الوقت ذاته

بينما ووفقا للمستوى الثاني يرى بيرتون الصراع ينبع من كونه تمييزا ضـد جماعة معينة اجتماعية او عرقية او دينية او جماعات المصـالح في المجتمع بحيث يشـعر أحد الاطراف بان هويته وأمنه وبقاءه ونفوذه مهدد من قبل الطرف الاخر وتزيد حده الصـــراع في حاله ما إذا كان الامر يرتبط بفاعلين له ملامح مجتمعية او طائفية او دينية متجذرة او عابرة للحدود في الجوار الاقليمي للدولة

وجمعا بين كل المستويين فان هناك ثلاثة انماط للصراع في واقعي الحراك العربي الراهن لا يمكن الفصـل التعسـفي بينها وقد تتواجد الانماط الثلاثة او اثنتين منها مجتمعة في الحالة الصـراعية الواحدة

أولها: نمط الصــراعات المرتبطة بتقسـيم السـلطة والثروة، حيث أن إحلال أنظمة جديدة محل نظم الحكم القديمة يستتبع بالضرورة إعادة النظر في تقسيم السلطة والثروة

وثانيهما: نمط الصراعات المتعلقة بشبكات المصالح الاجتماعية والاقتصـادية وهي تضم فئات من رجال الأعمال والعسكريين والجهاز البيروقراطي والقيادات المحلية وغيرها، والتي تستشـعر مسـاسـا مباشرا بمصالحها خلال المراحل الانتقالية

وثالثهما: نمط الصراعات المرتبطة بانتماءات أولية، وهي التي يرتبط فيها الصراع بمحددات الهوية الدينية، أو الطائفية، أو القبلية، أو الجهوية ونحو ذلك ويبدو النمط الأول والثاني معا هما الأقرب لتحليل الصراع في الفترة الانتقالية لكل من مصر وتونس 130

إن عمليـة تفكيك الـدولـة العميقة ليس بـالأمر الهين ولكنـه ليس مســـتحيلا فوجود الإرادة السـياسـية للنظام الحاكم مع تظافر الجهود المخلصــة من المجتمع سـتؤدي حتما ولو بعد فترة الى اسـتئصــال مكونات الدولة العميقة والقضـاء عليها تدريجيا بشـكل أو آخر أو على الأقل التقليل من حدتها مع سيرورة قاطرة التنمية في المجتمع

وفي مقال للكـاتـب **علي عبد اللطيف اللافي** تحت عنوان " **هكذا يمكننا تفكيك الدولة العميقة**" بموقع المغاربي للدراسـات والتحاليل حيث أنه وعلى الرغم أن هناك وجهة نظر سـائدة في عالم السـياسـة والسـياسـيين، تذهب إلى أن الدولة العميقة لا يمكن أن تنتهي، وإنما يُعاد إنتاجها وفقا لتحالفات جديدة بأطراف جديدة، وحتى في أمثلة الديمقراطيات الراســخة والمســتقرة فإن الحكام المنتخبين لا تكون لديهم كافة السـلطات، فالدولة العميقة كمفهوم ارتبط أسـاسـا بحالة الدول حديثة العهد بالديمقراطية، ويســهل بل يمكن القول إن حجم تأثير الدولة العميقة يتأثر إذا ما طرأ عدد المتغيرات، أهمها:

1-إذا ما أفرزت العمليات الانتخابية أغلبية حزبية بهوامش كبيرة؛ فعندئذ إذا ما أرادت هذه الأغلبية التحرك ضـد مؤسـسـات "الدولة العميقة"، فإن ما يسـاعدها على ذلك اسـتنادها إلى شـرعية كبيرة، وتملكها لتفويض قوي ومباشــر من الناخبين، يســاعد ذلك كثيرا إذا ما تم انتخاب هذه الأغلبيات الكبيرة بناءً على وعود انتخابية تضمنت مواجهة مؤسسات الدولة العميقة. الوجه المقابل للعملة هو

130- مصطفى شفيق علام، **مرجع سابق**، ص ص (72-74)

أنه طالما عجزت العمليات الانتخابية عن إفراز الغبيات قوية، وطالما كانت النخب المنتخبة – الراغبة في مواجهة تحالفات "الدولة العميقة" – مفتتة، كلما أطال ذلك عمر هذه التحالفات، وعزَزَّ من شوكتها.

2- ثاني هذه المتغيرات هي اكتساب النخب المنتخبة ديمقراطيًّا شرعية من مصدر آخر، غالبا ما تكون شرعية الإنجاز، والنموذج الشهير الذي اكتسب عامل الانجاز هو حالة حزب العدالة والتنمية التركي، ومعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي حققها في سنوات حكمه الأخيرة. لا شك أن القدرة على الإنجاز، بمعنى إحداث تغييرات نوعية في مستوى المعيشة الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين بصورة يشعر بها هؤلاء المواطنون يرتبط بالقدرة على تشكيل حكومة قوية موحدة، كما أن ارتفاع المستوى الاقتصادي للمواطنين يؤدي في أحيان كثيرة إلى زيادة درجة التأييد الشعبي للديمقراطية، وهذا عامل يقلل من الميل نحو السلطوية، بما يقلل من الأساس المنطقي، وبالتالي أيضا الاجتماعي، لمفهوم الدولة العميقة ومؤسساتها.

3- –لابد من استيعاب أهمية العامل الثقافي في تفسير نشأة الظواهر السياسية، وكذلك أيضا نهايتها الحتمية ، وهو ما ينطبق على دورة حياة "الدولة العميقة" يذهب اتجاه إلى أن مدى وجود ثقافة ديمقراطية من عدمه – و درجات هذه الثقافة – قد تكون عنصرًا حاسمًا في استمرار نموذج "الدولة العميقة" أو وضع حدٍّ له، وقد تم بالفعل تطبيق مثل هذا المنظور على نماذج الدولة العميقة بأمريكا اللاتينية، وهنا لابد من وجود عوامل تصد تعتمد البعد الثقافي وبناء عقليات قادرة على وأد الدولة العميقة، وهنا يمكن استحضار المقولة الشهيرة التي تذهب إلى أنه لا توجد ديمقراطية دون ديمقراطيين، No democracy without democrats وهو ما يعني أنه طالما ظل المواطنون في دولة ما مستعدين لتأييد شكل من أشكال السلطوية على حساب حكم ديمقراطي؛ لأن هذا القدر من السلطوية يحقق لهم مصالحهم، على الأقل الآنية، بدرجة أعلى –يكون على رأس هذه المصالح غالبا الأمن والاستقرار وربما أيضا ارتفاع في مستوى المعيشة– فإن البيئة الخصبة لاستمرار نموذج الدولة العميقة تكون موجودة131.

131 - https://www.almagharebi.net/2017/01/04/ **تاريخ** الدخول : بتاريخ 26جانفي 2019 على الساعة 19.35مساءا هكذا يُمكننا تفكيك الدولة العميقة

كما يشـير الباحث مصـطفى شـفيق علام أن ثمة مسـارات متعددة للتعاطي التفكيكي مع منظومة الدولة العميقة في الخبرات الدولية تنطلق جميعها من السـياقين رئيسـيين ووفقا لتموضـع الدولة العميقة من منظومه الحكم يتمثلان في الاتفاق بين كل من الدولة العميقة والنظام الحاكم من عدمه ينتج عن ذلك احدى صـورتين لتموضـع الدولة العميقة أحدهما التوافق بين الدولة العميقة والنظام الحاكم (سـياق التماهي) وفي هذه الصـورة فان الدولة العميقة ونظيرتها الظاهرة وجهان لعملة واحدة يعملان باتجاه واحد لترسيخ وتقويه شبكة المصالح والفساد في الدولة ضد قوى التغيير في المجتمع

وثانيهما التضـاد بين الدولة العميقة والنظام الحاكم (سـياق الافتراق) وفي هذه الصـورة ثمة قطيعة بين الدولة العميقة ونظيرتها الظاهرة حيث تعمل كل منهما في اتجاه مضـاد للأخر يهدف الى ازاحه الآخر والتخلص منه للانفراد بالسلطة والحكم في الدولة

وعليه فان تفكيك الدولة العميقة حال كونها في الحكم يختلف عنه حاله كونها خارج منظومة الحكم الظاهري او الرسمي والا فهي ذات تأثير على مفاصل الدولة في كلتا الحالتين ويبدو سياق التماهي الذي تحكم فيه الدولة العميقة حكم المباشـر ظاهرا وباطنا بارزا في بعض نماذج الفترات الانتقالية في دول اوروبا الشـرقية وكوريا الجنوبية وامريكا اللاتينية وهو ما يمثل اعتبارات التشـابه مع واقع الحال العربية وما آلت اليه مخرجات الفترات الانتقالية بعد عقدين من بدء موجه الحراك العربي

في حين يتجلى سـياق الافتراق الذي تسـعى فيه الدولة العميقة الى التأثير على مفاصـل الدولة باطلا والعمل على تعميق النظام الحاكم وافشـاله لتصـدر منظومة الحكم ظاهرا كذلك في الحالة التركية عقب وصول حزب العدالة والتنمية الى سده الحكم منذ عام 2002 باعتباره النموذج الابرز في هذا السياق132

ويمكن الاستفادة من استخلاص بعض الدروس من التجارب الدولية في تفكيك الدولة العميقة والتي منها

- ضرورة وجود نخبة حقيقية متجانسة قادرة على الحراك السياسي
- ادارة الصراع مع منظومة الدولة العميقة بشكل فعال
- أهداف محددة ومختارة بدقة ومرحلية

132-مصطفى شفيق علام، **مرجع سابق**، ص ص (80-79)

- استعمال الوسائل السلمية الناجعة مثل الإضرابات الاعتصامات وتفعيل أدوات الضغط الشعبي
- اتباع تكتيكات مؤثرة لإرهاق منظومة الدولة العميقة ونظامها
- استعمال أساليب ووسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام الحديثة كسرا لجمود تعاطي وسائل الاعلام المحلي وتواطئ مع الدولة العميقة
- الاضطلاع بمهمة تفاوضية لتحقيق مكاسب سياسية للتقليص من بنية الدولة العميقة بشكل تدريجي يفسح المجال أمام تفكيك تلك البنية بدون المساس ببنية وكيان الدولة

وفي هذا كذلك يمكن الاستفادة من التجربة التركية المعاصرة التي استطاعت تجاوز الدولة العميقة وتخطيها وذلك بعد استبعاد الاستبداد ومكوناته من خلال القضاء على محاولة الانقلاب الفاشلة ومن كان خلفها لا سيما في المؤسسة العسكرية التي لا طالما جابهت حركات الإسلام السياسي مدفوعة بالعلمانيين والغرب الذين دعموها بكل الوسائل وهذا لم يتأتى من خلال حنكة ودهاء سياسي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي

خـــــــــــــــاتمة:

ان حركات الإسلام السياسي في العالم العربي و الإسلامي لا سيما في دول الربيع العربي أمام تحديات جسام خاصة مع مسار الثورة و ما آلت اليه الأوضاع من عودة النظام القديم و مخلفاته من خلال تجذر عميق للدولة العميقة التي حالت دون أن تلعب حركات الإسلام السياسي الدور الأبرز في المشهد السياسي بعد جملة الانقلابات و المواجهات التي عرفتها و هذا يدعوها الى إعادة النظر في نمطية عملها و أسلوب مشاركتها و أن تعيد النظر في أبياتها المتعلقة بالعمل السياسي و أن تدرك يقينا أن عملية التغيير في مجتمعاتنا العربية تستدعي عملية غرس القيم و بناء الفرد من خلال تكوينه و تأطيره و الدعوة الى الله و الى التحلي بالأخلاق و التدرج في عملية التمكين ،لأن آليات المشاركة و ممارسة اللعبة السياسية في ظل العداء المستميت من طرف مخلفات الأنظمة السابقة في دول الربيع العربي بالإضافة الى دعم خارجي و إقليمي من عدة أطراف دولية كلها تصب في مواجهة حركات الإسلام السياسي

ان هذه المخرجات والمآلات تدعو الى التبصر والتريث وإعادة النظر في التعامل مع المشهد بكل مقاطعه وتفاصيله المختلفة والاستفادة من التجارب المختلفة سواء التي باءت بالفشل أو التي حققت نجاحات ونقصد هنا التجربة التركية وبعض الأجنبية منها

إن الهدف الأســـمى لهذه الحركات هو احداث التغيير في المجتمعات على نحو تحقق به التنمية وتحقيق السعادة في الدارين وبالتالي وجب وضع استراتيجيات بعيدة المدى تمثل خارطة طريق لآلية تحقيق التغيير المنشود منها

قائمة المراجع:

- –إحسان طالب، **حوار الديمقراطية والإسلام مفاعيل الربيع العربي**. بيروت: منشورات ضفاف، 2013،
- أيمن البو غانمي، **الخريف العربي في التناقض بين الثورة والديمقراطية**، تونس: منشورات كارم الشريف، 2015،
- –أنور الجملاوي، **الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة –قراءة في تجربة حركة النهضة**، في كتاب الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي –اتجاهات وتجارب –. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013،
- –محمد عبد الله يونس، **العسكريون والثورة –مراجعة في الأدبيات النظرية**، في أعمال المؤتمر السنوي الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس 14-15 يونية 2011 الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية. القاهرة: قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة،2011

- مصطفى منجود، **اتجاهات دراسة مفهوم السلطة السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر**، في كتاب علم السياسة مراجعات نظرية ومنهاجية، بجامعة القاهرة ،2004
- مصطفى شفيق علام، **الدولة العميقة: المفهوم والتجليات إطلالة على واقع الحالة العربية**، ضمن التقرير الاستراتيجي لمجلة البيان –الربيع العربي المسار والمصير – الرياض: مكتب مجلة البيان، 2015
- –مرة فكري، **صعود إسلامي أم فشل علماني –محاولة لفهم نتائج الانتخابات المصرية بعد ثورة 25 يناير**، في كتاب الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي –اتجاهات وتجارب – . بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013،
- ناثان ج، براون وآخرون، **المناطق الرمادية الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي**، تعليق عبد الرحيم علي في سلسلة ترجمات عرض وتحليل الفكر العالمي، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مايو 2006،
- ساندي بيرجر وآخرون، **معادلات واشنطن: الديمقراطية والإسلاميون في الشرق الأوسط** تعليق وحيد عبد المجيد في سلسلة ترجمات عرض وتحليل الفكر العالمي، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، نوفمبر 2005
- –عبد المالك بن أحمد بن المبارك رمضاني، **إمتاع البصر بمدارك النظر في السياسة بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية**. بيروت: مكتبة الفرقان، 1422-

- –على الجرجاوي، **الدولة العميقة –محاولة لضبط المفهوم**، سياسات عربية الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ببيروت، ال عدد34، أيلول /سبتمبر 2018
- –رضوان جودت زيادة، **سؤال التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر**، بيروت: دار المدار الإسلامي، 2003،

– Patrick h, **the deep state an emerging concept in comparative politiques**, Université of Puget Sound Washington August 2013

– https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/deep-state بتاريخ 25جانفي 2019 على الساعة 18.00 مساءا

– https://www.almagharebi.net/2017/01/04/ تاريخ الدخول : بتاريخ 26جانفي 2019 على الساعة 19.35مساءا هكذا يُمكننا تفكيك الدولة العميقة

الإسلام السياسي والربيع العربي: دراسة حالة تكتل الجزائر الخضراء في الانتخابات التشريعية ماي2012

حلوز خالد

باحث دكتوراه علم الاجتماع السياسي

جامعة الجزائر 02

ملخص:

تنطلق هذه الورقة البحثية من فكرة ما يسمى بالصحوة الإسلامية، التي مست بعض الدول العربية في إطار الربيع العربي ، حيث نجد أن هذه الثورات كانت لها تداعياتها على بعض الدول على غرار الجزائر حيث لعبت حركات الاسلام السياسي دور المعارض السياسي، و أهم ما ميز تلك المرحلة الانتخابات التشريعية **ماي 2012** و ظهور ما يسمى بتكتل الجزائر الخضراء (**حركة مجتمع السلم ، حركة الإصلاح الوطني ، حركة النهضة**) الذي دخل هذه التشريعيات بعد التعديلات الدستورية التي جاء بها الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** و التي تزامنت مع موجات و تبعات الربيع العربي، الذي أدى إلى صعود الإسلاميين في كل من تونس و مصر الى السلطة، غير أن الانتكاسة التي تعرض لها الاسلاميون في الجزائر جعلتنا من خلال مداخلتنا نفهم الأسباب و المحددات التي أدت إلى الفشل الذريع الذي لحق بالإسلاميين في صورة التكتل الاخضر في ظل التوقعات التي كانت تشير الى فوز كاسح للإسلاميين و تحقيقهم نسبا مؤثرة على الأقل. كل هذا جعلنا نتحكم في الفواعل التي جاءت كلها ظرفية كالانتخابات، و تكتل الجزائر، عكس الربيع العربي التي مازالت تداعياته الى يومنا هذا. حيث يشير واقع الاسلاميين في الجزائر ما بعد الربيع العربي، الى فشل هذا التيار في الترويج لهويته، ومرجعيته الفكرية التي تعتبر عبر قومية ، وعلى اتصال بمرجعيات عالمية لجماعة الاخوان المسلمين.

- **<u>الكلمات المفتاحية</u>** :الاسلام السياسي ، المرجعية العبر قومية ، الهوية، الربيع العربي، الصحوة الاسلامية ، تكتل الجزائر الخضراء.

- **<u>Abstract</u> :** This paper is based on the idea of the Islamic awakening, which touched some Arab countries within the framework of the Arab Spring, where we find that these revolutions had repercussions on some countries

such as Algeria, where the political movements of Islam played the role of political opposition, and the most important characteristic of that stage The legislative elections of May 2012 and the emergence of the so-called Green bloc of Algeria (Movement of the Society of Peace, the National Reform Movement, the Renaissance Movement), which entered these legislations after the constitutional amendments brought by President Abdelaziz Bouteflika, which coincided with the waves and consequences of the Arab Spring, Rise of Islamists in K From Tunisia and Egypt to power, but the setback suffered by the Islamists in Algeria made us through our intervention to understand the reasons and determinants that led to the failure of the Islamists in the form of the Green bloc in light of the expectations that were pointing to the sweeping victory of the Islamists and their achievement ratios At least impressive. All this has made us control the fruits that came all circumstantial as the elections, and the conglomeration of Algeria, in contrast to the Arab Spring, whose repercussions are still to this day. The reality of the Islamists in Algeria after the Arab Spring refers to the failure of this trend to promote its identity, its intellectual reference, which is considered transnational, and in contact with the global references of the Muslim Brotherhood.

مقدمة : إن الحركة التي مست العالم العربي في الفترة الأخيرة من إنقلابات و تحولات جيوسياسية أنتجت ما يسمى الربيع العربي جعلت منه حقلا مهما لدراسات بحثية خاصة في المجال السياسي الذي تميز بظهور تيارات عديدة تبنت خطابات إيديولوجية، لعل أبرزها التيار الإسلامي في صورة الإسلام السياسي الذي تبنى رؤية إسلامية كجزء من الحياة السياسية في العديد من الدول العربية كتونس و مصر ، مما جعل الحركة الإسلامية في فترة الربيع العربي تعرف إنتعاشا، كل هذه العوامل جعلت إسلاميو – الجزائر يردون الإعتبار لأنفسهم كبديل بعدما كانوا في فترات على هامش الحياة السياسية بعد أحداث أكتوبر 1988، غير أن تداعيات الربيع العربي ساهمت في إعادة بعث الإسلام السياسي في الجزائر من خلال مشاركة التيار الإسلامي في تشريعيات ماي 2012، والتي إعتبرها إسلاميو – الجزائر بوابة للعودة الى السلطة كبديل سلمي تشاركي داخل النظام السياسي خاصة في ظل الإصلاحات السياسية التي باشرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة . إن تفاءل الإسلاميين جعلهم يدخلون هذه الإنتخابات في تكتل واحد أطلق عليه إسم **تكتل الجزائر الخضراء** كتحالف سياسي و بديل مجتمعي، غير أن النتائج لم تكن كما توقعها الإسلاميون في أول تشريعيات تعرفها الجزائر في ظل مخاضات الربيع العربي، كل هذا جعلنا نطرح تساؤلات أولية: هل

خطاب التيار الإسلامي لم يتعدى نقد السياسات الحكومية المتعاقبة ؟ هل الخطاب السياسي الذي تبناه التكتل قبل التشريعيات فقد مصداقيته بسبب محتواه السطحي؟ هل الإصلاحات السياسية أثرت على نتائج الإنتخابات ؟ هل الصيرورة التاريخية للإسلام السياسي في الجزائر أفقدته ثقة الناخب الجزائري ؟ كل هذه الأسئلة يمكن الإجابة عليها من خلال السؤال المحوري للدراسة:

كيف يتصور مترشحي تكتل الجزائر الخضراء أسباب فشل التكتل الأخضر في الوصول الى السلطة في خضم الربيع العربي في ظل تشريعيات ماي 2012؟

- **الفرضيات** :
  - الخلفية التاريخية للإسلاميين في الحكم أفقدتهم ثقة الشعب الجزائري .
  - الخطاب السياسي المنتهج من طرف قيادي التكتل إعتمد على النقد دون إيجاد البديل .
  - الإصلاحات السياسية أثرت على قدرة التكتل على التكيف مع رهانات الإنتخابات.
- **تحديد المفاهيم** :

- **الإسلام السياسي** : ظهر مصطلح الإسلام السياسي كتصور لمصطلحات سابقة تستخدم لوصف تلك الحركات التي تنطلق من نظرة شمولية ،وبالتالي الإسلام هو الإسلام الفاعل المؤثر الذي يهدف إلى أن يكون الحكم لله و السيادة للشرع ، وأن تنطوي الحياة تحت لواء الإسلام بكل مافيه من سياسة و إقتصاد وإجتماع133، كما تعرفه رائدة قنديل على أنه تسييس كل ما هو إسلامي والعودة به الى الأصول إن إستلزم ذلك و العودة الى المصلحة134. أما التعريف الإجرائي هو تعبير يعكس صورة الأحزاب السياسية الإسلامية الجزائرية مستندة على الإسلام .
- **الحركة الإسلامية**: يطلق هذا المصطلح ترجمة للمصطلح الإنجليزي "fundamentalism"، بينما يرجح الأخرون الى إستخدام تعبير الإسلاميون ترجمة أيضا للمصطلح الإنجليزي"islamist" على الحركات التي تنشط في الحركة السياسية، و تنادي بتطبيق قيم الإسلام و شرائعه في الحياة135، كما عرفها فريد عبد الكريم على "أنها جماعة سياسية منظمة تستهدف السلطة

133 غليون برهان، نقد السياسة و الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، بيروت ، ط3، 2004، ص206.

134 رائدة قنديل، حركات الإسلام السياسي و الغرب في القرن العشرون، مركز حقوق الإنسان و الديموقراطية، بدون طبعة، لبنان، حزب الله أنموذجا،2008، ص04.

135 عبد الوهاب أفندي و آخرون،الحركات الإسلامية وأثرها في الإستقرار السياسي في العالم العربي ،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،الإمارات،ط2002،1،ص13.

،مرجعيتها الوحيدة الإسلام وهدفها الأساسي تطبيق الشريعة الإسلامية"136. أما التعريف الإجرائي هي الأحزاب السياسية الإسلامية التي ترتبط بالعمل السياسي في الجزائر ومرجعيتها الأساسية الإسلام.

- **المشاركة السياسية** : تكتسي أهمية سواء على مستوى الفرد او المجتمع بحكم أنها عملية يؤدى فيها الفرد دورا في صنع الحياة السياسية في إختيار قادته وتشمل تلك الأنظمة في التصويت،اما الصور الأكثر فاعلية للمشاركة في الإنضمام الى حزب المنافسة على وظيفة حزبي137 ،كما عرفها ويتيربأنها كل عمل إرادي–ناجح أو فاشل ،منظم أو غير منظم،مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء الى وسائل شرعية بهدف التأثير على إختبارات سياسية وإختبارات الحكام138. أما التعريف الإجرائي هي شكل من أشكال الممارسة السياسية التي تبناها المواطن في تشريعيات ماي2012.
- **الربيع العربي** : مصطلح أطلقته صحيفة "**الأنديبنت**" البريطانية على تلك الحركات الإحتجاجية التي بدأت من تونس في 17 ديسمبر 2010 ، وإنتقلت الى عديد الدول العربية139، وقد تعددت تعاريفه من بينها " الربيع العربي مجموعة من الثورات و الإنتفاضات الشعبية في عدد من البلدان العربية و كانت بمثابة هزة زعزعت طيات الأنظمة السياسية في المنطقة"140.أما التعريف الإجرائي هو مجموعة من الحركات و الإحتجاجات و الإنتفاضات التي التي مست المنطقة العربية في أواخر 2010 و التي كانت تداعياتها بارزة في الجزائر من خلال جملة من الإحتجاجات الداخلية.
- **تكتل الجزائر الخضراء** : هو تحالف سياسي يتكون من ثلاث أحزاب إسلامية (حركة مجتمع السلم، حركة النهضة ، حركة الإصلاح الوطني)، نشأ قبل الإنتخابات التشريعية لسنة 2012، وهي أحزاب تحمل برامج متقاربة كانت تسعى الى إستغلال حالة الإنجاح الإسلامي في ظل الربيع الغربي من أجل السيطرة على البرلمان الجزائري، وهذا التكتل يتميز بميزتين هما : الإيمان بفكرة التغيير الإيجابي كحتمية سياسية ، و المشاركة الفعالة على مستوى الحقل السياسي

---

136 فريد عبد الكريم،الأزمة الجزائرية و الخلفيات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، بيروت، 1998، ص129.

137 سامية خضر صالح، المشاركة السياسية و الديموقراطية، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2007، ص19.

138 إبراهيم الأبرش، علم الإجتماع السياسي، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان،1998 ، ص249.

139 الربيع العربي سيناريوهات المستقبل، منتدى الأعمال الفلسطيني، قسم البحوث و الدراسات الإقتصادية، ص04.

140 خليدة كعسيس، الربيع العربي بين الثروة و الفوضى، مجلة المستقبل العربي، العدد221، ص220.

دون إستثناء طرف سياسي أو مدني مهما كان كبيرا أو صغيرا ومهما كان موقعه و نشاطه في الساحة السياسية141 .

– **المنهج:** إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي كونه يتلائم مع البحوث الكيفية، وهو منهج يساعد على رصد وفهم الخصائص المعنوية و المادية ، كذلك تشخيص العلاقة بين الحركات الإسلامية و الربيع العربي من خلال الأحداث التي مرت بها الدول العربية، ومدى إنعكاسها على الجزائر من خلال تشريعيات ماي2012.

– **التقنية:** إعتمدنا على تقنية المقابلة كونها تتماشى مع البحوث النوعية، حيث حاولنا التعمق في الموضوع عن طريق توجيه أسئلة للمبحوثين وتسجيل تصريحاتهم ثم تحليلها.

– **العينة:** لقد إعتمدنا على عينة غير إحتمالية، حيث اخترنا المبحوثين بطريقة قصدية، أي الممثلين للقائمة النهائية على مستوى ولاية تيارت المكونة من أربعة عشر عضوا، وهذا بعد إجتماع بين أعضاء المشكلة للتكتل لتزكية القائمة النهائية للتكتل الجزائر الخضراء ، وقد أختيرت العينة وفق عنصرين هما: **الكفاءة** اذ نجد أغلب المناهج لهم مستوى علمي، و **الاقدمية** إذ نجد أغلبهم له نضال حزبي طويل.

1– **قراءة في الواقع الإجتماعي الجزائري في ظل الربيع العربي:** لقد أفرز الربيع العربي مجموعة من الإنتفاضات الشعبية إجتاحت المنطقة العربية ضد الأنظمة الديكتاتورية، إنطلاقا من تونس ثم مصر الى ليبيا و أقطار عربية أخرى التي مستها بشكل مباش، في حين هناك دول عربية كانت تداعياته واضحة على بعض الدول على غرار الجزائر.

– **أسباب و محددات ثورات الربيع العربي** : يعتبر الربيع العربي تحول تاريخي كبير شهدته المنطقة وقد أبرز عديد الباحثين أسبابه وقد إختلفت و تعددت في الميادين عدة ،حيث نجد فاضل العماني الذي حدد أسبابها في عدة ميادين: 142 .

غياب الحريات و الحقوق و التداول على السلطة و التعددية السياسية، وهي المنظومة الديمقراطية التي تبحث عنها الشعوب العربية، وقد أتاحت هذه الثورات و الإحتجاجات فرصة للتغيير، أما العامل الإقتصادي فقد تصدر قائمة المتطلبات و الإصلاحات حيث يعتبر العامل الحساس و المحرك لثورات الربيع العربي، حيث أنتج حالة الطبقة الثنائية و تلاشي الطبقة الوسطى بمختلف أشكالها و مستوياتها أما الجانب الإجتماعي أنتج حالة من الإحباط و اليأس و التذمر لدى

141 عز الدين جرافة، مبادرة التكتل الإسلامي بين الطموح و إكراهات الواقع، 2013، ص45،44.

142 فاضل العماني، أسباب العشرة للربيع العربي، جريدة الرياض، العدد16932،/2014/11، المقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.alriadh.com.

الشعوب بسبب تفاقم مشاكل مست قطاعات هامة كالصحة و العليم و التنمية وحالة الترهل الشديد التي أصابت النخب لثقافية و الفكرية مما وضع الفئة العمرية الشابة (15-40) في حالة فراغ كبير خال من القيادات و الرموز الملهمة، كذلك تأثير العولمة في جانبها السلبي، إذ أن العولمة من خلال ترسيخ لحالة الإنفتاح و الإلتقاء و الإندماج بين كل المجتمعات مبينة في الأساس على النموذج الرأسمالي الذي يؤثر على القيم و المبادئ و المفاهيم و السلوكات كالحرية و العدالة، كذلك إرتكزت ثورات الربيع العربي على بعض الخصائص تشكلت من البيئة التي إنطلقت منها نذكر منها :143

- **التشابه في عوامل التغيير:** هذه العوامل كانت حافزا في الإنفجار الثوري كالفساد السياسي و الإستبداد و الهيمنة الكلية على مقاليد الحكم في البلاد.
- **الشعوب العربية كسرت حاجز الخوف:** كانت الشعوب محكومة بالخوف وبالأجهزة الأمنية و الخوف،هذه الثورات ساهمت في نقل الخوف الى الطرف الآخر السلطة .
- **القوى التي قررت النزول الى الشارع:** حيث تحدت الأجهزة الأمنية و إلتحقت بالمظاهرات، و ساهمت في إنجاح الثورة .
- **الشباب بادر الى الإحتجاج:** هذا الإحتجاج تحول الى ثورة في تونس ثم مصر، ثم إنتقل الى عديد الدول العربية، هذا الإحتجاج كان وراءه جيل متعلم و مثقف بغرض التواصل مع العالم، جيل الحداثة و التكنولوجيا .
- **بروز دور الإعلام بكافة وسائله:** ساهم في التنوير وتثقيف الشعوب وفي حشر و التعبئة، فقد كان سببا رئيسيا في إندلاع الثورتين التونسية و المصرية، وكان تأثيرها واضحا في تعبئة الطاقات و تعزيز المكاسب .
- **إبراز أهمية الإصلاح:** من خلال مواكبة التطور التكنولوجي و الإقتصادي وأهمية التنمية المستدامة خصوصا في الجانب التعليمي .

- **موقف الجزائر من ثورات الربيع العربي:** تعتبر الجزائر فاعل محوري بسبب موقعها الجغرافي و دورها الوسيط الديبلوماسي في عديد القضايا ،جعلها في دائرة هذه الثورات، كل هذا لم يمنع الجزائر من إبداء رأيها حول بعض الثورات نذكر من بينها:

143 عصام عبد الشافي، الثورات العربية الأسباب و المسارات و المآلات ، التقرير الإستراتيجي التاسع، ملف العدد (واقع و مستقبل الثورات العربية) ، ص77-78.

- **الثورة التونسـية**: إن موقف الجزائر من الثورة التونسـية لم يكن واضـح المعالم، حيث لم تتخذ الجزائر أي ردة فعل توحي برفض أو تأييد ما يحدث في تونس لعدة أسباب 144تمثلت في الخوف من تأثير على الحالة الأمنية في الجزائر، و الخوف من تكرار سـيناريو التسـعينات في ظل التجربة التي مرت بها الجزائر، كل هذه الأسـباب جعلت الجزائر تلتزم الصـمت في الحالة التونسـية بحجة عدم التدخل في الشـأن الداخلي، أما بخصـوص الشـعب الجزائري فقد كان مفتون بثورة الياسـمين، "ألف مبروك للشـعب التونسـي العظيم" عبارة تداولها الجزائريون بكثرة دلالة على مسـاندتهم ودعمهم للشـــعب التونســـي العظيم عبارة تداولها الجزائريون بكثرة دلالة على مســـاندتهم و دعمهم للشـــعب التونسي145.
- **الثورة الليبية**: لقد شــكل ســقوط نظام معمر القذافي ضــربة موجعة للنظام الجزائري بحكم رؤية الســياســيين و الصــحفيين موقفا مؤيدا من قبل الجزائر للنظام القذافي أثناء الثورة، وجعلها تقف الى جوار القذافي أو تدعمه في حرية بقدر ماهو موقف تحاول فيه خلق التوازن مابين عدم المعارضـــة الثورة الليبية وعدم تأييدها في ذات الوقت146، و بالتالي منذ بداية الانتفاضـــة كان موقف الجزائر غامضـــا مبنيا على فكرة عدم التدخل في الشـــؤون الداخلية للدول، كما لم تقدم الجزائر أي إقتراح سـياسـي لحل الأزمة الليبية، كما حرصـت على ضـرورة تفعيل المبادرات الإقليمية لتسـوية الأزمة الليبية بعيدا عن التدخلات الخـارجيـة ، ومن نـاحيـة أخرى وفي ظل خبرة الجزائر في التعامل مع الجماعات الإرهابية رفضت الحل العسكري للأزمة الليبية، أما على المستوى الداخلي حاولت الجزائر العمل على إتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها و الحد من التهديدات عبر حدودها، أما عن مضـــمون المبادرة الجزائرية فقد أكد أحمد منواب على جمع الفرقاء أولا ثم إيجاد آلية لجمع السلاح و التحضير للمرحة الإنتقالية التي تؤسس لآلية بعث مؤسسات الدولة وتفعيلها كم تضمنت المســـودة تحديد المســـؤوليات و الأوليات و محاربة الإرهاب و الســـعي نحو البناءفي شـــتى المجالات147 ، إن الجزائر تأخرت في تحريك الملف الليبي نحو الحل الســياســي في البداية و

144 إبراهيم منشـــاوي، توجه حذر للموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس،المركز العربي للبحوث و الدراسات، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.acreg.org، 08 /2015/04، 10:40.

145 توفيق بو قـاعـدة،الشـــبـاب الجزائري مفتون بثورة اليـاســـمين،مقـال متوفر على الموقع الإلكتروني www.dns.com.

146 العلاقـات الليبيـة الجزائريـة:مـابعـد فبراير وأزمـة الإنقســـام الســيـاســـي، مقـال متوفر على الموقع الإلكتروني www-army-tech.net، 2016-08-13

147 أميرة محمد عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العســكري، مقال متوفر في الموقع الألكتروني www.ahram.org.eg، 17-01-20:00، 2015.

رفضت التدخل الأجنبي،وحتى بعد نجاح الثورة لا تبادر الجزائر الى مع المسلحين و تبديد مخاوف السياسيين بإتخاذ سياسية وإنسانية.

- **الثورة المصرية**: شددت الجزائر في جل الثورات العربية على عدم تدخلها في الشأن الداخلي للدول، وبالتالي الموقف الجزائري في القضية المصرية كان سليما و غير واضح المعالم، في نفس الوقت تجاهل التجربة المشتركة بين البلدين تاريخيا في محاربة الإرهاب و الحركات الإرهابية و الحركات الإرهابية التي تنطوي تحت الدين.

– **تداعيات الربيع الربيع على المجتمع الجزائري (نظرة في الحركات الإحتجاجية)**: لم تصنف الجزائر ضمن دول الربيع العربي، لكن بقيت على حافة أحداثه، و إعتبر المسؤولون الجزائريون أن الجزائر أغلقت أبوابها بإحكام في وجه الربيع مما جعلها بعيدة عن أي مشروع للعنف أو الفوضى، وهذا ما أشار إليه عبد المالك سلال بقوله أن "الربيع العربي لن يحل في الجزائر" مشيرا الى أن بلاده أغلقت أبوابها و نوافذها في وجهه148، ومن أهم الأحداث التي مست الجزائر في خضم الربيع العربي نجد :

– **إحتجاجات 2011**: إحتجاجات شهدتها الجزائر في الأسبوع الأول من جانفي 2011 في ظل زيادة في أسعار المواد الغذائية كان على رأسها الزيت و السكر مما ادى بخروج الشعب الى الشارع معبرا عن رفضه رفع الأسعار و غلاء المعيشة، لتمس الأحداث بعد ذلك أغلب مناطق التراب الوطني ، وخلقت هذه الأحداث أضرارا جسيمة بالممتلكات العمومية والخاصة، كل هذا عجل بخروج الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** و وجه خطابا رسميا واعدا الشعب بجملة من الإصلاحات أولها تحسين الخدمات، و إطلاق حزمة من القوانين تخص الأحزاب و الجمعيات149، كماصدر أول موقف رسمي من طرف وزير التجارة تلاه تصريح وزير الشباب و الرياضة الذي دعم الرؤية الرسمية مؤكدين على أن الإحتجاجات هي مجرد إحتجاج على غلاء المواد الغذائية يعبر عنها شباب بطال. لقد كشفت الحركات الإحتجاجية التي شهدتها الجزائر في جانفي 2011 عن حالة الوضع في الجزائر بمختلف تجلياته الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ، وهي تحيل بذلك حالة الركود الذي يميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية و المعارضة، والى الضيق الممارس في الساحتين الإعلامية و السياسية و التخطيط في أداء إقتصادي150 .

---

148 وفاء مرزوق، قراءة في تعثر الربيع العربي في الجزائر، التقرير العربي السابع للتنحية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2004، ص307.

149 كمال زايت، عام بدأ بالإحتجاجات شعبية واسعة وإنتهى بوعود بوتفليقة للجزائريين بديمقراطية أوسع، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني لقناة France 24 .

150 عبد الناصر جابي، لماذا تأخر الربيع العربي الجزائري، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012 ، ص2019 .

إن أحداث جانفي 2011 مثلت إنتفاضة نتجت عن الغضب الشعبي الذي لا يوجه بشكل سليم لعدة إعتبارات151:

- سيطرة الحركة الشعبية العفوية على تحركات الشارع الجزائري من خلال الحضور الشعبي للشعب للشباب غياب التأطير من منظمات المجتمع المدني و الأحزاب.
- عدم إفرازات من داخلها ،ولم تقم بوضع برامج و خطط عمل و مطالب واضحة.
- غياب لوائح تنظيمية واضحة تتضمن مطالب إجتماعية و إقتصادية.

- **<u>أحداث ورقلة:</u>** إن الإحتجاجات في الجنوب الجزائري لم تكن وليدة 2013 بل تعودا سنة2004 عندما تأسست حركة أبناء الجنوب من أجل العدالة وهي حركة مطلبية تطالب بالشغل في مجال الطاقة و تعزيز البرامج التنموية، وفي ضوء عدم تعاطي الدولة معن هذه المطالب عاد أهالي الجنوب الى أسلوب الإحتجاج السلمي152، ليتغير الوضع ويصبح على شكل مظاهرات واجهها الأمن بالتخويف و المحاصرة الأمنية من خلال التحقيق مع الداعين إليها و تحويلها الى القضاء. هذا المحرك جعل الدولة تتحرك حيث دعت وزارة الداخلية الى تعيين ولاة بالمناطق البترولية بهدف الإلتزام بقرار 2013/01 القاضي بضرورة منح نسبة كبيرة من الحصص مناصب العمل للعاطلين عن العمل من أبناء المنطقة153، غير أن شباب المنطقة لم يقتنعوا بالوعود المقدمة من طرف الدولة بسبب خبرتهم السابقة بل إستمروا في الإحتجاج و طالبوا بلقاء المسؤولين الرسميين بشكل مباشر و مناقشة مطالبهم ، لكن السلطة حاولت تفريغ هذه الإحتجاجات من الشرعية المستخدمة خطابا إعلاميا وسياسيا يصفها بأنها إحتجاجات ذات الطابع جهوي وقد تكون لها مطالب إنفصالية154.

- **<u>أحداث غرداية:</u>** إن أزمة غرداية ماهي إلا الإنعكاس لأزمة إنتقالية تتمظهر في جملة من الهزات الأمنية تفاعلت فيها التغيرات و الديناميكيات المحلية و الوطنية، و هذا ماعبر عنه عبد الناصر جابي في تصريح لجريدة الخبر أن أزمة غرداية طال أمدها وتعفنت وأن السلطة تبتذل

---

151 ا لعياشي عنصر، الحركات الإحتجاجية في الجزائر، www.aljazeera.com، 11-02-2011.

152 هويري ياسر، إصلاحات سياسية لتهدئة الجبهة الإجتماعية المشتعلة: قراءة في الولقع الإجتماعي الجزائري، مجلة الإرشاد، الجزائر ،العدد 1، 2011، ص20.

153 أحمد بلحاج، ورقلة الأولى وطنيا من حيث الحركات الإحتجاجية خلال 2014، جريدة المحور اليومي، 3-04-2015، ص21.

154 الحركة الإحتجاجية للعاطلين على العمل في الجنوب، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية،25-04-2013، www.dohainstitute.org.

مطالب الجزائريين، وأن النظام فشل في تسيير الإختلافات و التنوعات و رفض الإعتراف به155، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم أحداث غرداية الى أربع مراحل:

- **المرحلة الأولى:** هي مرحلة إندلاع الأزمة ما بين 23-12-2013 الى موعد الإنتخابات الرئاسية 17-04-20114.
- **المرحلة الثانية:** كانت مرحلة بداية العمل بالعهدة الرابعة وإحتدام الجدل من السلطة و المعارضة حول مستقبل الإصلاحات السياسية و الدستورية وإندلاع الإنتفاضة الوطنية غير المسبوقة منذ الإستقلال لأعوان الأمن من غرداية الى المرادية (13-2014/10/15).
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة مابعد إنتفاضة رجال الشرطة و الإستجابة الفورية لمطالبهم إلى مرحلة إندلاع إنتفاضة الغاز الصخري.
- **المرحلة الرابعة:** هي مرحلة إنتفاضة الغاز الطبيعي الى غاية أحداث القرارة أوائل جويلية 2015.

- **الإصلاحات السياسية في الجزائر في خضم الربيع العربي:** مرت الجزائر على عدة إصلاحات غير أن إصلاحات التي أعلن عليها الرئيس في خطابه الشهير في 2011/04/15 عززت المسار الديمقراطي156 ومن بين هذه الإصلاحات نجد:

- **القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات:** هو القانون العضوي 12-01المتعلق بنظام الإنتخابات157 يتضمن 238 بندا يهدف الى تعميق الممارسة الديمقراطية من خلال تكريس الشفافية وتعزيز الثقة بين المواطنين و الناخبين و الهيئات، وهذا القانون مقسم على ثمانية أبواب.
- **القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية:** قانون يتضمن 84 مادة لا يتضمن أي رأي مقارنة بالقانون العضوي 09-79المؤرخ سنة1997، وقد جاء هذا القانون لتمثيل أوسع لمختلف شرائح المجتمع و محاربة كل الأشغال الهيمنة السياسية، وذلك من خلال توسيع نطاق التعددية الحزبية و تجديد النخب السياسية و جذب كفاءات جديدة، علاوة على ذلك تحديد شروط و كيفيات إنشاء الأحزاب السياسية و تنظيمها و عملها و نشاطها158.

155 صراع الأجندة في السلطة يهدد بنقل أزمة غرداية لعموم الجزائر، 09-07-2015، www.mialle-est-online.com.

156 عمار عباس ، موقع الجزائر من التحولات السياسية التي يعرفها العالم العربي، حوليات جامعة الجزائر، الجزء الأول، العدد20، ديسمبر 2011، ص241.

157 الجريدة الرسمية ، العدد02، المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لجانفي 2012.

158 القانون العضوي 12-04المتعلق بالأحزاب السياسية ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،تاعدد15،2015/01/02،ص10

- **القانون العضـــوي المتعلق بتمثيل المرأة(نظـام الكوتـا):** هو القانون 12-03المؤرخ في 2012/01/03 المحدد لكيفيات توســيع حظوظ المرأة في المجالس الإنتخابية159 بهدف تفعيل المشاركة السياسية من خلال تحديد النسبة الأدنى التي يمكن أن تحدد عدد النائبات في البرلمان و في المجالس المحلية المنتخبة، غير أن هذا القانون يبقى قاصرا على تحقيق المشاركة السياسية في صورها الأخرى بشغل المرأة مناصب حكومية، و بالتالي رغم نجاح هذا القانون في تفعيل المشتركة السياسية للمرأة إلا أنه يبقى نجاحا نسبيا يقتضي إضافة شروط موضوعية للنساء المترشحات بدل الإكتفاء بالنسبة العددية160.
- **قانون الترقية حقوق الإنسان و دعم الفضاء السمعي البصري:** جاء هذا القانون من 12 باب بمجموع 133 مادة لتنظيم مهنة الإعلام وفق إختصاصاتها، وقد جاءت الإنتقادات لهذا القانون بين مؤيد ومنتقد له، حيث إنتقد فاروق قسنطيني قائلا إن الصحفيين لم يتشاوروا بما فيه الكفاية حتى يتم سن نص تشريعي جيدا حيث رأى بأنه هناك حاجة التوجيه المشاورات بشكل رئيسي لأن المعنيين بهذا النص هم الصحفيين161.

2- **تكتل الجزائر الخضراء بين الفكرة و التطبيق** : لقد سعت الأحزاب الإسلامية قبل التشريعيات ماي 2012 لم يشملها من خلال مبادرة التكتل الإسلامي التي تحولت الى مشروع سياسي على أرض الواقع معتمدة على خارطة سياسية مرحلية.

- **فكرة مبادرة الجزائر الخضراء:** لاشك أن هذا العمل كان وفق رؤية واضحة و برنامجا عمليا مترابط الحلقات وفي مختلف المستويات لعل أبرزها المستوى السياسي حيث كانت هذه الفكرة قديمة الى ماقبل التعددية الحزبية حيث كانت الجماعات الإسلامية تنشط في سرية تامة في ميدان الدعوة و التربية و التكوين، فظهرت الحاجة الى التنسيق بهدف خدمة الأهداف المشتركة، وكانت مثل هذه الحاجة الى التقارب و التعاون تتجدد في كل مرحلة من مراحل مسيرة العمل الإسلامي السري و العلني و الدعوي و السياسي162. وإستمر هذا الجهد الى مابعد التعددية الحزبية التي أفرزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ و حركتي النهضة و حماس، كما أن أصحاب

159 بن عشي حفصية، بن عشي حسين، ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس الإنتخابية، مجلة المفكر ، العدد11، ص100.

160 بن عشي حفصية، بن عشي حسين، ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس الإنتخابية،نفس المرجع، ص 113.

161 عبد الوهاب مرجانة و آخرون، اللجنة الوطنية لترقية و حماية حقوق الإنسان، إشراف فروق القسنطيني، التقرير السنوي2015، ص15.

162 عز الدين جرافة، مبادرة التكتل الإسلامي بين الطموح وإكراهات الواقع، ص21.

هذه المبادرة ســـارعوا في البداية الى التأكيد على أن المبادرة لا تهدف الى توحيد التنظيمات في آن واحد تحت قيادة واحدة تمارس نشـــاطها في إطار يحقق التكامل لمختلف أنواع الجهود و القوى بما يضـــمن للأفراد و المجتمع الى تحقيق التكامل و تصـــحيح الإختلافات ، ومن جهة توحيد المواقف السياسية الكبرى لأهداف هذا المشروع الإستراتيجي و التي تمثلت في ترسيخ المبادئ الإسلامية ، والقيم المجتمعية ، وتفعيل وإدماج القيم الإنســـانية في عملية التغيير الســـياســـي وفي حركة تجديد المجتمع،ومحاربة الفساد بكل أنواعه ووضـع حد للمفسدين، كما أن الأسباب الرئيسـية التي عجلت بإخراج هذه المبادرة للواقع في شكلها الأول و ومضمونها الذي إحتوته وثيقتها الرسمية الأولى و الثانية في نقاط أساسية[163] هي تصاعد وتيرة التحديات الوطنية و الدولية، ظهور ثغرات الإختراق على مختلف المسـتويات إنسـداد الأفق أمام الجزائريين و الجزائريات مع غياب الحلول للمشـكلات المستجدة.

أما على **المستوى الإجتماعي** فقد كان هذا العمل يتطلب رؤية واضـحة و برنامج عملي مترابط من خلال ربط التوازن بين ماهو إقتصـــادي وإجتماعي على الأقل لإزالة الإحتقان الســـياســـي و الإجتماعي المهيمن على الســـاحة الوطنية ، كذلك الإعتماد على العدالة الســـياســـة ثابتة و دائمة بإعتبارها الوســـيلة المثلى لتحقيق الكرامة الإنســـانية ، وكذلك خلق نوع من الحريات و الدفاع عن حقوق المواطن بصـفة عامة و إسـتحداث آلية للحوار الفعلي الدائم القائم على الحقوق و الواجبات، أما على **المستوى الإقتصادي** كانت تهدف المبادرة الى إحداث نهضـة تنموية شاملة بالتركيز على التنمية الفاعلة و تطوير البحث العلمي، و توظيف الثروات الباطنية لبناء إقتصـــاد حقيقي و خلق الثورة وأهم النقاط التي ركز عليها نجد:

- سياسة إقتصادية تنطلق من حقائق الأمور كما هي وليس من الأوهام.
- سياسة إقتصادية تسلهم في خلق وظائف و زيادة النمو و بالتالي تحقيق الرفاهية.
- سياسة إقتصادية تجعل من الإستثمار الوطني و الأجنبي محور التنمية.

– **<u>تفاعلات الهيئات المختلفة مع المبادرة</u>:** لقد تفاعلت عديد الهيئات مع المبادرة وأعطت إقتراحات فيما يخص مبادرة التكتل من بينها:

- **<u>تفاعلات الأحزاب الإســـلامية مع المبادرة</u>:** لقد قامت هيئة التنســـيق و المتابعة لمبادرة التكتل الإســـلامي سـلسـلة من اللقاءات الرسـمية مع قيادات الأحزاب الإسـلامية على غرار حركة مجتمع

163 عز الدين جرافة، نفس المرجع ، ص26.

السـلم و حركة النهضـة ، وحركة الإصــلاح الوطني أو التي كانت في طور التأسـيس مثل جبهة التغيير، و حركة الحرية و العدالة، و ذلك من أجل عرض فكرة المبادرة وشـــرح أهدافها164، وقد جاء منســق المبادرة عز الدين جرافة بنص رســالة موجهة الى رؤســاء الأحزاب المعنية بالمبادرة النقاط ركزت أساسا على الوعاء الإنتخابي الإسـلامي ، كما سـجلت الهيئة خلال لقاءاتها الجوارية نوع من التوافق بين الأحزاب، حيـث كـانـت أول لقـاء رســمي مع حركـة مجتمع الســلم بتاريخ2012/01/17قصد شرح المقاصد و الأهداف، أما اللقاء الثاني كان بتاريخ 2012/01/27 مع أمين حركة النهضـة السيد فاتح ربيعي ، كان مضمونها شرح الأهداف ، وفي 2012/01/28 عقد إجتماع مع قيادة حركة الإصــلاح الوطني بقيادة السـيد حملاوي عكوشــي كذلك شـرحت فيها الأهداف و وجهات النظر ،ومع تطور الأحداث و تسارعهاتم عقد جلسات على غرار جبهة التحرير التغيير بتاريخ 2012/02/07في المقر الوطني، وبعد التشـاور مع الأحزاب الموافقة على المشـروع ، جســد هذا التحالف على أرض الواقع بتاريخ 2012/03/07 في حفل رســمي بفندق الســفير بالجزائر وسط حضور إعلامي مكثف165.

- **<u>تفاعلات المجتمع المدني مع المبادرة:</u>** بتاريخ2012/01/15 تم عقد لقاء مع رئيس جمعية العلماء المســلمين الجزائريين في المقر المركزي للجمعية حيث تم تبادل الآراء ووجهات النظر حول مختلف أوضاع المجتمع، وقد أبرز عز الدين جرافة دور الجمعية في هذا المجال من خلال الإرشاد و التوجيه ، وقد جاء رد رئيس الجمعية الســيد عبد الرزاق قســوم مشـــجعا حيث رحب بالفكرة و باركها، وقد كان لقاء آخر مع العلامة الشـــيخ طاهر آيت علجت بتاريخ 2012/01/18 بارك الشيخ بهذا المسعى دون تردد ودعا القائمين عليه التوفيق، كما قدم الشيخ نصـائح وإرشـادات للوفد المنسق،كذلك قامت هيئة التنسيق بمبادرات أخرى مع مختلف التيارات الإسلامية على غرار الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و إتصالات مع التيار السلفي ، وكان الهدف منها لم التيار الإسلامي.
- **<u>تفاعلات الإعلام</u>** : تفاعل الاعلام مع فكرة المبادرة منذ خروجها للعلن ، يوم نشرت جريدة الخبر الجزائرية بتاريخ2012/01/10عنوانا "118 شــــخصـــــية طرحت مبادرة من أجل قائمة موجهة للإسلاميين"166، وفي نفس اليوم نشرت جريدة الشروق خبر بعنوان "شخصيات إسلامية تدفع الى قوائم موحدة في التشـــريعيات" ، كذلك نشـــرت جريدة البلاد الجزائرية بتاريخ2012/01/16مقالا بعنوان "التحالف الإســـلامي يلتقي بقيادة حمس"، كما تم التطرق في قروم منتدى البلاد بتـاريخ

164عز الدين جرافة، نفس المرجع ،ص121.

165 عز الدين جرافة، نفس المرجع ، ص130-135

166 عز الدين جرافة، نفس المرجع ، ص151 .

2012/01/21حيث تم التطرق الى أهم المواضـــيع المرتبطة بالمبادرة وأهدافها الســـياســـية، وبتاريخ01/26/ 2012إلتقت يومية الشروق مع المنسق الوطني في مقر الجريدة أجرت معه حوارا متطرقة الى حظوظ التكتل،كل هذه اللقاءات وغيرها جعلت الصـحف اليومية تولي إهتماما بالمبادرة و مساعيها في التيار الإسلامي.

- **قراءة ســوســيولوجة في البرنامج الإنتخابي للتكتل** : إن تكتل الجزائر الخضــراء جاء ببرنامج يعرض فيه أفكار مستمدة من الواقع الجزائري ومستوحاة من ثورات الربيع العربي مبنية على مفهوم التغيير، وقد أبرز قادة الأحزاب الثلاثية أن تحالفهم لن يكون مناسبا ، كل هذه العوامل جعلت عمل التكتل مبني على تجسيد مبادئ وفق مراحل مجسدة على أرض الواقع ،حيث سطر التكتل برنامج أطلق عليه برنامج الأولويات الخمس (2012-2017) وقد جاء فيه:

- **الأولوية السياسية**: حيث أكد على الدستور جديد يرسم إرادة الشعب و يهدف الى المصالحة الوطنية و تكريس الجهود لإعادة تأسيس دولة مؤسسا ضمن إيطار المبادئ الإسلامية167
- **الأولوية الثقافية**: أكدوا على العنصـــر البشـــري بإعتباره أســـاس النهضـــة و التطور المادي للمجتمع.
- **الأولوية الإجتماعية**: أكد التكتل على إستراتيجية النمو مؤكدا على حاجيات السكان الأساسية مركزين على أربع محاور ، الفلاحة ، الصناعة الغذائية، الصناعة البيتروكيمياوية و المعادن.
- **الأولوية الإقتصادية**: أكد التكتل على إنشاء وزارة تجمع كافة الصلاحيات ذات العلاقة بتطوير الإقتصاد و الصناعة و المحافظة على البيئة تحت مسمى وزارة الإقتصاد.
- **أولوية العلاقات الخارجية**: سعى التكتل الى تجسيد الوحدة المغاربية و بناء حزب الشعوب وفق مقاربة إقتصادية مبنية على تأسيس مناطق التبادل حر على الحدود مع الجوار المغاربي.

167 تكتل الجزائر الخضراء ، البرنامج الإنتخابي، الإنتخابات التشريعية ماي 2012، ص09

3- الإطار الميداني للدراسة:

- **الإطار العام للمبحوثين:**

المبحوثين	السن	الجنس	الحركة التي ينتمي اليها	سنة الانضمام الى الحركة	المستوى التعليمي
1	38	ذكر	الاصلاح	2005	اطار بشركة لسوناطراك
2	47	ذكر	النهضة	1997	مهندس فلاحي
3	31	انثى	الاصلاح	2009	طالبة جامعية
4	37	انثى	الاصلاح	2004	موظفة في مؤسسة
5	30	ذكر	النهضة	2010	موظفة بمديرية الصحة
6	30	انثى	الاصلاح	2009	محامية معتمدة
7	35	ذكر	الاصلاح	2004	موظف بالشركة الوطنية سونلغاز
8	37	ذكر	النهضة	2006	موظف بمديرية التكوين المهني
9	32	ذكر	الاصلاح	2010	موظف بمديرية الخدمات الجامعية
10	41	انثى	حمس	1999	استاذة جامعية
11	39	ذكر	حمس	2000	تاجر
12	45	ذكر	حمس	1989	استاذ جامعي
13	53	ذكر	حمس	1991	محامي
14	50	ذكر	حمس	1988	رئيس جمعية خيرية

جدول يمثل الاطار العام للمبحوثين.

من خلال الجدول نرى **متغير الجنس** حيث نجد الذكور يمثلون 71.42% اي 10 ذكور، أما الإناث 04 بنسبة 28.58 و هذا راجع الى ما يسمى بنظام الحصص الذي تحصلت عليه المرأة

في ظل إصـــــلاحات 2012 أي أن تواجد المرأة داخل التيار الإســـلامي أو غيره من التيارات هو خاضع لقانون الكوطة ، أما **متغير السن** وجدنا فئة (42- فما فوق) مرتفعة بنسبة 40 بالمئة وهي فئة لها خبرة في العمل الحزبي كما عايشـن فترة التسـعينات تلتها الفئتين (30-36)، (36-42) بنسبة 30بالمئة، أما الإناث نجد الفئتين(30-36)،(36-42)مثلت نصف النساء بنسبة 50بالمئة و نسبة30بالمئة الذين هن أقل من 40 سنة ، أما المتغير **الإنتماء الحزبي** نجد أن حركة المجتمع السلم مثلت 42.86بالمئة ، أما حركة النهضـة مثلت اربع مناضلين بنسبة 28.57، نفس النسبة لحركة الإصلاح الوطني 28.57، أما نجد أن أغلب المناضلين لهم خبرة في العمل الحزبي نتيجة معاشـهم فترة التسـعينيات و إمتلاكهم رصـيدا سـياسـيا من خلال مسـايرتهم مختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر ، اما متغير **المستوى التعليمي** نجد أن جل الجزائريين لهم مستوى علمي جيد بين الأساتذة ،يطارات في الدولة ، مما أنتج علاقة ترابطية بين المستوى التعليمي للأفراد وبين مشاركتهم في النشاطات السياسية و هذا ما يميز الحركة الإسلامية.

- **التجربة السياسية للإسلاميين في السلطة:**

- **العلاقة بين أحداث أكتوبر 1988 و أحداث الربيع العربي** : مثلت أحداث أكتوبر 1988 مرحلة مفصـــلية في تاريخ الجزائر ، فهي أحداث عبرت عن الوعي الجماعي للشـــعب الجزائري التي عبر عنها بمجموعة من الانتفاضـــات التي لم تأتي من فراغ بل تعددت أســـبابها ، وهي مرحلة تراكمية تولدت عن سـياسـة الحزب الواحد منذ الإسـتقلال في مختلف المجالات ، وبالتالي أحداث أكتوبر 1988 جاءت كرد فعل داخلي نتيجة الظروف التي كان يعيشـــها الشـــعب الجزائري وهذا ماأكده المبحوث 2 "**لا أظن لأنها كانت بعيدة كل البعد على ذلك لأنها أحداث ذات شـــأن داخلي للتنديد بالأوضـــاع الإجتماعية المزرية**"، كذلك المبحوث 13 " **إن ما حدث في أكتوبر 1988 هو بعيدا كل البعد عن ما يســمى الربيع العربي فقد جاءت هذه الأحداث لتعبير من أراء الشــعب الجزائري الداخلي**" ، ومن هنا يتضـح أن الظروف الإقتصـادية هي التي فرضـت على الشـعب الخروج الى الشـارع، و من هنا ندرك أن التيار الإسـلامي يعي أن الربيع العربي هو مخطط داخلي، وهناك من ينفي ذلك و يرجع الاحداث الى تأثيرات داخلية ســابقة، وهذا ما أكده المبحوث 8 " **أحداث أكتوبر 1988 سـبقتها أحداث مماثلة في مصـر وتونس سـنة 1966**"، والمبحوث رقم 10 "**أعتقد أن تكون أحداث 1988 سابقة للربيع العربي ،وإنما كانت تحت تأثيرات خارجية** "، ومن هنا نرى أن التأثيرات الخارجية السابقة في بعض الدول العربية أثرت على الشعب الجزائري ، وأن هناك أطراف كانت تسعى لتغيير نظام الحكم لما يخدم مصالحها ، وبالتالي أحداث أكتوبر 1988 لم تكن سابقة

لعاملين ، فهم ينظرون الى أحداث جاءت كرد فعل داخلي على الأوضاع التي كان يعيشها الشعب الجزائري وخارجي فقد تضـــاربت الأحداث حول عجز الرئيس لها ، وأنه كان مســـطرا لها من قبل أطراف خارجية أرادت زحزحة إستقرار الجزائري ، وفي نفس السياق نجد من يرى في هذه الأحداث سابقة لما يسمى بالربيع العربي ، فنجد المبحوث رقم 7يقول "**نعم يمكن إعتبارها ربيعا عربيا جزائريا ،إلا أنها جاءت في فترة تختلف عن ثورات مصر وتونس إلا أنها إشتركت في المطالب الإجتماعية الهادفة الى التغيير** "، كذلك المبحوث رقم11 "**يمكن أن تكون هذه الأحداث ســـابقة، و المجتمع الجزائري حاول الأخذ منها لتفادي الخرقات الأخرى**"، كذلك المبحوث رقم1 "**يمكن أن يكون ربيعا خاص بالجزائر** "، و إنطلاقا من هذا يمكن القول أن هذه الأحداث ســـاعدت الشـــعب الجزائري على إكتساب الحرية و الإنفتاح السياسي من خلال التعددية الحزبية ، وأن الظروف التي عاشها الجزائريون في تلك الفترة ماهي إلا إنعكاس لما يعيشه الشعب التونسي و المصري ، وهنا نلتمس خطاب الإســـلاميين أنه خطاب متفائل بالربيع العربي ، وأن إنتخابات 2012 ســتكون بداية عودة الإســـلاميين الى الســلطة كما صــرح المبحوث رقم4 "**يمكن إعتبارها إمتدادا لثورات الربيع العربي خاصة بعد أحداث التي مست الجزائر في 2011**" ، و المبحوث 9 "**نعم هي سابقة للربيع العربي بحكم المطالب الســـياســـية و الإجتماعية التي نبحث عنها**" كلها دلالات توحي بأن هذه الثورات كانت تداعياتها واضـــحة على الجزائر من خلال إحتجاجات جانفي 2011 في الجزائر ، ومن خلال تصـــريحات جل المبحوثين نجد أن كلهم يؤكدون بأن أحداث 1988 أثرت لاحقا على الشعب الجزائري من خلال العشرية السوداء ، وأن التيار الإسلامي تراوحت مواقفه بين نافي لعلاقة الحدثين معتبرا أحداث أكتوبر شـــأن داخلي نتج من حالة البؤس الإجتماعي و آخر متفائل بالربيع العربي مغتنما الفرصة من أجل الوصول الى السلطة .

- **<u>العلاقة بين بين تجربة الفيس في الإنتخابات وتداعيات الحملة الشـــعبية</u>:** إن ظروف تبني التعددية أنتج تيار إســلامي بديل لنموذج الدولة الوطنية ذات الخيار الإشـتراكي المنتخب ينظر الى التيار الإسلامي صورة نمطية مبنية على العنف و القمع نتيجة الظروف التي مربها سابقا ، وكذلك نتيجة الإبتعاد عن دوره المعارض وهذا ما أكده المبحوث 5 " **نعم يمكن لأن الشعب أدرك أن التيار الإسلامي بدأ يشارك في دواليب السلطة من خلال التحالفات** "، و المبحوث 14 "**الأداء السياسي للإسلاميين غير واضح تتخلله الضبابية ومبني على نقد البرامج الإنتخابية لأحزاب السلطة** "، من هنا يتضـــح أن كل خطابات و برامج الأحزاب الإســلامية يعيدإ نتاجها بنفس المعاني و الدلالات و الاهداف و إبتعدوا عن البديل و بالتالي الإســلاميون راحوا ضـحية مقاطعة الناخب الإسـلامي الذي تكونت لديه صــورة نمطية مســبقة حول ســير الإنتخابات ، كما أن تجربة الفيس و ما جاء بها من أفكار حول تشـكيل الدولة الإســلامية أفسـده النظام الســياســي أنذاك بإنقلابه الى الشـرعية"، وكذا

المبحوث 11 " **نعم التيار الإسلامي فقد القاعدة الشعبية لأن الإنتخابات التي فاز بها الفيس نتج عنها إنقلاب من طرف الجيش**"، ومن ومن هنا يتضح أن االشعب الجزائري كان واعيا عند إنتخابه على الجبهة الإسلامية للإنقاذ و كان مدركا في إختياره، إلا أن الإنقلاب العسكري شوه صورة التيار الإسلامي وهذا ما أكده المبحوث 3 "**لم يفقدهم القاعدة الشعبية و إنما ما قام به النظام أنذاك من تصرفات جعلت الفرد الجزائري يأخذ نظرة سلبية على التيار الإسلامي** " ، ومن هنا يتضح أن النظام السياسي يعتبر التيار الإسلامي السبب المباشر ما حدث في التسعينيات مما أثر على شعبيتها و مصداقيتها لدى الشعب الجزائري و أن النظام السياسي هو من منح صورة سيئة على التيار الإسلامي ، مما رسخ فكرة لدى الفرد الجزائري مفادها بأن وصول التيار الإسلامي الى السلطة قد يؤدي الى إنقلابات و نزاعات هو بمنأى عنها عنها وقد مر بها في التسعينيات إن هذه الصورة التي كونها الناخب حول التيار الإسلامي أصبحت ورقة رابحة يوظفها النظام كلما شعر بالخطر.

- **<u>الحملة الإنتخابية بين إستمالة العواطف و البرامج الإنتخابية:</u>** إن الوصول الى السلطة هو هدف كل تشكيلة سياسية مهما كانت إيديولوجياتها أو توجيهاتها وإذا عدنا إلى التكتل فإنه قام بحملة وعرض برنامجه و سماه بالبرنامج البديل وهي مرجعية ما ستؤول اليه الجزائر في خمس سنوات القادمة وهذا ما أكده المبحوث 6 " **لدينا برامج إنتخابية في او ما جاء فيها واضح دون ضبابية**" ، و المبحوث 3"**نعم لدينا برنامج بديل متكامل يغطي كافة الثغرات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية** "، غير أن ما لحضناه أن برنامج التكتل إتسم بالعمومية مبني على تصورات و ثقة زائدة لدى الإسلاميين خاصة في تواصلهم مع المواطنين و شرحهم للبرنامج أثر على تحركاتهم خاصة في جانب الإصغاء و كانت ردود بعض الشبان بالقول **أخطونا من السياسة الكل لا يصلح**، وهذا يدل على نظرة الناخب السليمة لكافة التيارات الذي انتج نوع من الفروق لدى الناخب مما صعب شرح البرنامج للمواطنين وهذا ما أكده المبحوث 13 "**نعم كان لدينا برنامج لكن كيفية إيصاله الى المواطن كان صعبا في ظل الفروق** " و المبحوث 14 " **إن برنامجنا كان يحمل في طياته بذور التغيير لكن المواطن لم يقتنع به دلالة على عدم فوزنا بأي مقعد على مستوى الولاية**" ، ومن هنا يتضح أن الناخب لم يقتنع بالحملة الإنتخابية و **بما جاءت به من برامج مدركا أنه لا يوجد تغيير في الخطابات لا تؤثر على المواطن و أنها مناسباتية** وهذا ما أكده المبحوث 14 "**إقترحنا برامج موضوعية لكن خلال الحملة لم يقتنع المواطن بها** "، و المبحوث 3 "**نعم كان لبد من توظيف العاطفة خاصة في العمل الجواري لربح أصوات بمنأى عن شرح البرنامج**"، ومن هنا نجد أن بعض المترشحين وظفوا العاطفة لجذب الناخبين خاصة كبار السن هذه الفئة التي تتأثر بالكلام أكثر من البرامج الإنتخابية ، كل هذا يجعلنا نقول أن التكتل جاء

ببرنامج متكامل حضره قيادات إسلامية لكن الملاحظ عدم حصول التكتل على مقاعد وهذا راجع الى عدم قدرة المترشحين على التجنيد و خلق وعاء إنتخابي مبني على شرح البرامج و إستمالة عواطف الناخبين.

- **تمثلات الخطاب السياسي لمترشحي تكتل الجزائر الخضراء :**

- **الوسائل المستعملة في تبرير و تمديد الخطاب السياسي للتكتل:** إن الحملة الإنتخابية هي الأنشطة التي يقوم بها الحزب أو المترشح السياسي بهدف إمداد الجمهور أو الناخبين بالمعلومات عن برنامجه، و سياسته و أهدافه، ومحاولة التأثير فيهم بكل الوسائل و الأساليب المتوفرة من خلال جميع قنوات الإيصال و الإقناع المتمثلة في الخطاب السياسي ، والمقابلات و الإعلانات السياسية ، والتجمعات الجوارية، وغيرها من الوسائل، فحسب المبحوث 4 "**أهم الوسائل المستعملة في الحملة الإنتخابية هي العمل الجواري و التجمعات الشعبية برغم من قلتها في ولايتنا**"، وكذا المبحوث 10 "**في إعتقادي أن العمل الجواري هو أحسن وسيلة لإصال الخطاب الإنتخابي لكل فئات المجتمع** " ، كل هذا يدل على أن العمل الجواري هو المواجهة المباشرة بين الناخب و المترشح التي بفضلها يمكن للمترشح تغيير مواقف و سلوكيات الأفراد ، ومن جهة أخرى يتمكن من معرفة النموذج الإنتخابي الأنسب في تحديد سلوك المنتخب كمحور أساسي في العملية الإنتخابية ، كذلك نجد التجمعات الشعبية أثرت في الحملة الإنتخابية على شرائح من الناخبين من حيث فن التواصل ولغة الإقناع ومخاطبة الجماهير من خلال القدرة على إنتاج كلام عقلاني و مؤثر، فالرسائل التي يوجهها المترشح هي إقناعه بالدرجة الأولى و تتطابق مع التغييرات التي تحدث في المجتمع وهذا ما أكده المبحوث 6 "**أظن أن التجمعات الشعبية ساهمت في إستقطاب المواطنين خاصة في البلديات الصغيرة**"، و المبحوث 13 "**في رأيي أن التجمعات الشعبية إستقطبت جمهورا كبيرا إلا أن النتائج لم تعكس ذلك**"، كذلك تعددت الوسائل خاصة الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل شبكة الأنترنيت التي لعبت دورا مهما في إيصال الخطاب خاصة لدى الفئة المثقفة من خلال إطلاع المناضلين و المنخرطين يوميا عما يحدث في الحملة الإنتخابية ، وهذا ما أكده المبحوث11 "**إستعملنا التجمعات الشعبية و كذلك الوسائط الإلكترونية كالفايسبوك و تويتر** "، والمبحوث 1 " **بغض النظر على الوسائل المعروفة بالتجمعات الشعبية و اللقاءات الجوارية كانت هناك وسائل تكنولوجيا مثل صفحات الفايسبوك**"، من خلال هذا يتضح أن مترشحي التكتل على مستوى ولاية تيارت إعتمدوا على الوسائل المعروفة ،كاللقاءات الجوارية و التجمعات الشعبية لأنها تمثل الإتصال المباشر مع كافة شرائح المجتمع ، كما إعتمدوا على الوسائط الإلكترونية كالفايسبوك لسرعة إيصال المعلومة وبدرجة أقل الملصقات و المنشورات.

- **<u>الخطاب السياسي للإسلاميين بين التوجه و الطموح</u>** : يعتبر الخطاب السياسي من الأدوات الحجاجية التي يستعملها السياسيين، كما يتخذ الخطاب السياسي مفهوما أكثر وظيفة يتعمق في آليات التواصل ، و إذا رجعنا الى المشهد السياسي قبل تشريعيات ماي 2012 نجد أن خطاب بعض التشكيلات الحزبية كانت وراء عزوف المواطنين عن الإنتخابات ، وإذا عدنا الى خطاب الإسلاميين نجد أن خطاباتهم إرتكزت على الأدبيات الدينية و القضايا المجتمعية الحساسة كالتربية و الأسرة ، وبالتالي الخطاب السياسي للإسلاميين عبر عن توجهاتهم و طموحاتهم ، وهذا ما أكده مترشحي التكتل أثناء الحملة الإنتخابية الذين يعتقدون أن خطابهم إقتنع به المواطنين مبني على الإقتناع و التوجيه وفق مقتضيات المرحلة، وبالتالي أصبح الخطاب الجماهيري التحاوري المباشر هو نمط مترشحي التكتل وهذا ما أكده المبحوث12 "**بالفعل الخطاب السياسي عبر عن طموحات و توجهات الإسلاميين ، وتكتل الجزائر الخضراء لأننا كالمترشحين كانت لدينا قناعات بما جاء به** "، والمبحوث 5 " **بالطبع لأن الطموح لابد أن يكون في الخطاب و الرسالات التي وجهناها الى المواطن البسيط**"، و المبحوث10 "**نعم الخطاب السياسي عبر عن طموحاتنا في خدمة المواطن و الوصول الى السلطة** " بمعنى أن الخطاب الذي تبناه المترشحون كان مبني على ما جاء به برنامج التكتل دون البحث عن الواقع الذي يعيشه المواطن في تلك الفترة ، مما نتج عنه أزمة إدراك للوقائع و الحالات الواقعية التي تساهم في التعبئة و الحشد الجماهيري وهذا راجع الى تفائلهم الزائد بمخرجات الربيع العربي و إهمالهم للواقع المحلي لولاية تيارت وكذلك نجد أن التكتل جمع بين ثلاث تشكيلات سياسية ظرفية مما خلق نوع من لا توافق وهذا ما إنعكس على خطابهم الذي بدا جامدا خطاب ركز على فكرة الوصول الى السلطة أكثر من الوصول الى واقع المواطنين وهذا ما أكده المبحوث 3 "**خطاب سياسي عبر عن توجهات التكتل و قد دعا من قبل الحملة الى توسيع القاعدة و التشارك و الإبتعاد عن التواجد الرمزي في دواليب السلطة**"، و المبحوث7 "**نعم الخطاب السياسي حجة وفق طموحات إن لم تقتنع به فكيف سوف نوصل محتواها الى المواطن**" ، إن الخطاب السياسي لمترشحي تكتل بالفعل عبر عن الطموحات و التوجهات لكنه كان بعيدا عن الأداء و لم يتسم بالقدر الكافي من الإقناع و إتسم بالسطحية و الإبتعاد عن مقتضيات الخطاب على المستوى المحلي في ظل غياب الإستراتيجية الواضحة و الأهم في ذلك اللغة المستعملة في التواصل عبرت عن الخلل الواضح بين المترشح و المواطن من خلال اللافهم في ظل تعلق الإسلاميين بالربيع العربيأدى بهم الى الإغتراب عن واقعهم و توظيفهم لخطاب عام لا يحمل جديد واقع المجتمع المحلي.
- **<u>العلاقة بين الدعوة و الخطاب السياسي</u>**: إن أساليب العمل التي مارستها الأحزاب السياسية الإسلامية أنتجت علاقة ثنائية بين الدعوة و العمل السياسي وهذا ما لاحضناه لدى مترشحي التكتل

في تأسيس مرجعية مبنية على شخصيات و مؤسسات دعوية هدفها توظيف الدين في العمل السياسي و هذا ما أكده المبحوث 12 "**نعم مزجنا بين ماهو سياسي وماهو دعوي لقول نحتاج لرحمة الله من دال على الدعوى الى دال الدولة أي سياستنا الدعوية لا يوجد فرق بين السياسية و الدعوى**" ، و حسب المبحوث 6 "**نعم لابد من الخطاب الدعوي لكن بإمتزاجه مع الخطاب الدعوي فالخطاب السياسي أداة و الخطاب الدعوي أصل**"، والمبحوث 3 "**نعم لازمنا نوظفو الخطاب الدعوي لأنه يستقطب الجماهير**" بمعنى أن الخطاب الدعوي وظفه مترشحي التكتل لإستمالة قلوب الناس و هو الخطاب يلعب دور المساهم في المشروع السياسي ، في نظرهم أن على الناس أن يفرقوا للناس بين السياسة التي تمارس بالشكل الحالي و بين السياسة الشرعية التي يدعو اليها الإسلام وهذا ماأكده المبحوث 7 "**لابد من توظيف بعض الآيات و الآحاديث** "، و المبحوث 11 "**الخطاب الدعوي لا يعني عندما نتحدث عن آية فهذا يدل على الدعوة** "، و هنا يتضح أن الخطاب السياسي في نظرهم مبني على مجموعة الأفكار و القضايا السياسية الراهنة من خلال حمل خطاب إقناعي للمواطن يهدف الى القبول و التسليم بصدق الدعوى عن طريق توظيف البراهين و الحجج، إن المزج بين الخطاب الدعوي و الخطاب السياسي أنتج صورة نمطية لدى الناخب مفادها توظيف الدين لأغراض سياسية مما جعل مترشحي التكتل يعتمدون على الخطاب الدعوي أكثر من الخطاب السياسي وهو خطاب حماسي إستهدف فئات المجتمع هذه التوليفة التي بنى عليها الإسلاميون مشروعهم لم تعد قادرة على إقناع المواطن الذي أصبح يعتقد أن دور الدولة وإطاراتها هو توفير العمل و ليس إدخال الناس الى الجنة .

- **<u>المشاركة السياسية النسوية داخل الأحزاب الإسلامية:</u>**

- **<u>موقع المناضلة داخل الأحزا ب السياسية الإسلامية :</u>** أصبح للمرأة دور جوهري و بارز في الحياة السياسية من خلال مشاركتها عبر قنوات مختلفة سواء أحزاب او جمعيات أو غيرها، غير أن هذا الدور جعل الفاعلين في الحقل السياسي ينفون دورها كفاعل في الحراك السياسي، و أن دورها لا يقتصر إلا على تقلد مناصب في التشكيلات الحكومية موازاة مع دورها المجتمعي المكمل للرجل داخل الأسرة و هذا ماأكده المبحوث 6 "**موقع المناضلة مستمد من تراثنا الفكري الإسلامي حتى و لو كانت محافظة لها دور إيجابي داخل الحياة السياسية**" ، والمبحوث 3 " **موقعها أصبح أكثر تحفظا خاصة بعد إصدار قانون الكوتا فهذا القانون منحها نوعا من الحرية النسبية** "، ومن هنا يتضح أن المرأة هي شريك أساسي في العملية السياسية داخل التيار الإسلامي و هذا ما أكده المبحوث8 " **المناضلة لها كلمتها مثلها مثل المناضل الإسلامي وهي تتمتع بأدوار قيادية داخل الأحزاب الإسلامية** "ونجد المبحوث 14 "**المناضلة الإسلامية لها دور فعال فهي تنافس الرجل في كل المجالات و العمل الجواري** "و هنا نلتمس مكانة المرأة و دورها النضالي

الإيجابي داخل التكتل بحكم إعادة إستكشاف لذاتها و زيادة على ذلك إكتسابها الثقة ونفيها لكل السلطة الذكورية كل هذا جعلها تحقق مبدأ المساواة بين الجنسين الى حقائق ملموسة في أرض الواقع في ظل قانون الكوتا الذي أعطى نوعا من الحرية للمناضلة بالإضافة الى ضرورة تطبيقه في أرض الواقع حتى على الأحزاب المحافظة، وهذا ما أكده المبحوث 9 "**أظن أن الأخت المناضلة لها دور فعال في مختلف المؤسسات الحزبية بداية من المكتب البلدي الى غاية المكتب الوطني**"، و المبحوث 1 " **المناضلة الإسلامية لها موقع مميز تاريخيا بحكم أنه كان أقسام مخصصة و مستقلة داخل الحزب يكفل لها التسيير الذاتي من خلال المناضلات في حد ذاتها** "، إن التكتل الأخضر يؤمن بعمل المناضلة لكنه يبقى محافظا بحكم إلزامها بالشريعة الإسلامية و الإلزام بدورها المفوض إليها الذي يعود الى صلاحياتها داخل الأسرة قبل السياسة غير أن قانون الكوتا فرض على الإسلاميين تقبل النساء وإعطائها دورا رئيسيا بعدما كان ثانويا.

- **تأثير نظام الكوتا على الأحزاب السياسية الإسلامية:** تلعب النظم الإنتخابية دورا حاسما في تحديد من هو الحزب أو مجموعة أحزاب التي تتولى زمام السلطة على المستوى المحلي و الوطني، غير ما لاحظناه في الجزائر أن السلطة إتبعت نظاما جديدا في تشريعيات ماي 2012 هدفه تشتيت القاعدة الحزبية في الجزائر من خلال منح عدد كبير من الإعتمادات للأحزاب الجديدة ، وفي نظر الإسلاميين إحلال المساواة بين الرجل و المرأة كواحد من أهم المبادئ الدستورية ، و أصبحت المرأة تنافس الرجل في المناصب القيادية جعلت الرجل ينظر إليها أنها غير مهيأة و لا تفقه في الأمور السياسية ، وهذا ما أكده المبحوث 5 "**نعم أثر علينا من خلال نقص الأداء البرلماني للأحزاب السياسية** "، كما أن التيار الإسلامي يهتم نسبيا بالمرأة حتى في ظل عدم وجود نظام الكوتا وهذا ما أكده المبحوث 13 "**لا لم يؤثر علينا بحكم دور المرأة داخل منظومتنا الحزبية** "و المبحوث 10 " **لم يؤثر علينا لأننا دائما ما وضعنا المرأة في مقدمة القوائم** "، وهذا يبرز أن التيار الإسلامي تبنى دور المرأة حتى قبل قانون الكوتا غير أن بعض العوائق جعلت التيار الإسلامي لا يحترم الكوتا النسائية خاصة في الولايات الداخلية حيث لا أثر للمرأة في الحياة السياسية إلا أن هذا القانون أجبرهم على الإستعانة ببعض المناضلات التي ليس لهن كفاءة سياسية وهذا ما أثر على الأحزاب ككل وليس الإسلاميين و ساهم في تراجع عمل الأحزاب في ظل هذا القانون .
- **مترشحي التكتل الأخضر بين مؤيد و معارضة لنظام الكوتا:** تعتبر قضايا مشاركة المرأة في العمل السياسي من أهم القضايا التي يثار عليها الجدل بحكم مزاحمتها الرجل في القيادة و صنع القرار، و لتحسين وضعها قامت الجزائر بسن مجموعة من الإصلاحات مست المرأة وفتح لها المجال لدخول عالم السياسية من خلال تخصيص مقاعد خاصة بالنساء على مستوى القوائم

الإنتخابية ، و بالتالي إجبار الأحزاب على المثول لهذا القانون بغض النظر على الكفاءة و هذا مـاأكده المبحوث 13 "**نعم أثر علينا لأنه فرض علينا المرأة دائما في القوائم الإنتخابية** "، وكذا المبحوث6 "**نعم أثر علينا خاصة في بعض الولايات المحافظة** "، وبالتالي نجد أن النظام السياسي وجد بديلا يتعلق بالمرأة هدفه تشـتتت الأحزاب السـياسـية خاصــة المحافظة منها في ظل ضـعف غياب المبادرة للمشــاركة في السـلطة و عدم قدرتها في توجيه الحياة العامة فهي تفتقر الى برامج وآليات واضـحة في عملها ، و بالتاليال حضـور الذكوري أنتج تصـورات سلبية حول جدوى مشـاركة المرأة في العمل السـياسـي، وهذا ما أكده البحوث 1 "**نعم أثر علينا نسـبيا في عقول بعض المناضـلين في التكتل ولم يهضـموا فكرة أن المرأة متصـدرة للقوائم و تنافس الرجل**"، و المبحوث 11 "**نعم أثر فينا لأن المرأة تفتقر للقيادة ووصـنع القرار** "، ومن هنا يتضـح أن مترشـحي التكتل يرفضـون نسـبيا هذا القانون بسـبب أن المرأة للتخطيط و الإتصـال و فقدانها للخبرة السـياسـية في مجال العمل السياسي بشكل عام ، و العمل الحزبي بشكل خاص، وأن النظام السياسي هو الذي فرض على الأحزاب على وجود المرأة في القوائم بغية تشتيت الكتلة الحزبية في الجزائر .

- **الخاتمة:** من خلال هذه الدراسات توصلنا لمجموعة من النتائج أظهرت أسباب ومحددات تراجع تكتل الجزائر الخضراء إنتخابيا في الجزائر، حيث يمكن إرجاعها الى عدة عوامل تراكمت فيما بينها و من خلال تحليلات للمقابلات توصلنا الى النتائج التالية:

- إن أحداث أكتوبر 1988 تشبه نسبيا الأحداث التي قامت في بعض الدول العربية بسبب الظلم الإجتماعي من طرف الأنظمة الإسـتبدادية و العسـكرية و بالتالي هي أحداث لا تختلف كثيرا عن ثورات الربيع العربي .
- إن الحملات الإنتخابية المتبعة من طرف مترشـحي التكتل على مسـتوى ولاية تيارت مسـت الجانب النفسي للمواطن ،من خلال تطرقها لخلفات النظام السياسـي و ربطه بالظروف الحالية من خلال إستمالة العواطف .
- الحملات الإعلامية مغرضـة التي تبناه النظام السياسـي جعلت الناخب مخيرا على الإبقاء على الأوضاع الراهنة عوض الإنتخاب على مترشحي التكتل بصفته ممثل للتيار الإسلامي .
- إن الخطاب الإنتخابي لمترشـحي التكتل قام على عرض برامج مبنية على الشروحات و تبريرات السـياسـات الحكومية المتعاقبة و الإبتعاد عن شـرح البرنامج البديل و ربطه بالواقع الإجتماعي للمواطن المحلي بتيارت.
- أسلوب خطاب مترشحي تكتل الجزائر الخضراء مع الناخب لم يكن مواكب للظروف و المتغيرات وهو خطاب إعادة إستحضار صورة الإسلاميين السابقة المبنية على توظيف الدعوة .

- عدم تقبل فكرة أن تكون المرأة متصـــــدرة للقوائم الإنتخابية نتيجة عدم كفاءتها و درايتها بالعمل السياسي و بالتالي هذا النظام لا يوافقها.
- مترشـحي تكتل الجزائر الخضـراء يتذمرون عن قانون الحصـص ويبدون تأثيرهم منه معللين ذلك بأن النظام السياسي دائما يسن قوانين جديدة تهدف الى حصر المشاركة الإسلامية.

إن الحركة الإســلامية في الجزائر لم يمســـها الربيع العربي إلا أنها حاولت تغيير الأوضــاع التي كانت سـائدة في الجزائر في خضـم الربيع العربي و الذي إعتبر فرصـة للإسـلاميين لفرض نفسـهم على السـاحة السـياسـية إلا أنهم لم يسـتطيعوا لعدة إعتبارات، كل هذا يدعو الى إعادة صـياغة نظرة مستقبلية للإسلاميين وتوجهاتهم وفق ما تفرضه الساحة السياسية.

- **قائمة المراجع :**
- **الكتب باللغة العربية:**

- إبراهيم الأبرش، علم الإجتماع السياسي، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 1998.
- رائدة قنديل، حركات الإسلام السياسي و الغرب في القرن العشرون، مركز حقوق الإنسان و الديموقراطية، بدون طبعة، لبنان، حزب الله أنموذجا، 2008.
- ريتشارد هوير ديكمجيان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة: عبد الوارث سعيد، دار الوفاء للطباعة و النشر،1992.
- سامية خضر صالح، المشاركة السياسية و الديموقراطية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- عبد الناصر جابي، لماذا تأخر الربيع العربي الجزائري، منشورات الشهاب، الجزائر،2012.
- عبد الوهاب أفندي و آخرون، الحركات الإسلامية وأثرها في الإستقرار السياسي في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، الإمارات، ط1،2002.
- عز الدين جرافة، مبادرة التكتل الإسلامي بين الطموح و إكراهات الواقع، 2013.
- غليون برهان، نقد السياسة و الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، بيروت ، ط3، 2004.
- فريد عبد الكريم، الأزمة الجزائرية و الخلفيات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت، 1998.

- **المجلات :**

- بن عشي حفصية، بن عشي حسين، ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس الإنتخابية، مجلة المفكر ، العدد11.
- خليدة كعسيس، الربيع العربي بين الثروة و الفوضى، مجلة المستقبل العربي، العدد221.
- عمار عباس ، موقع الجزائر من التحولات السياسية التي يعرفها العالم العربي، حوليات جامعة الجزائر، الجزء الأول، العدد20، ديسمبر 2011.

- هويري ياسر، إصلاحات سياسية لتهدئة الجبهة الإجتماعية المشتعلة: قراءة في الواقع الإجتماعي الجزائري، مجلة الإرشاد، الجزائر ،العدد 1، 2011.

- **التقارير :**

- عصام عبد الشافي، الثورات العربية الأسباب و المسارات و المآلات ، التقرير الإستراتيجي التاسع، ملف العدد (واقع و مستقبل الثورات العربية).
- وفاء مرزوق، قراءة في تعثر الربيع العربي في الجزائر، التقرير العربي السابع للتنحية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2004.

- **المنتديات :**

- الربيع العربي سيناريوهات المستقبل، منتدى الأعمال الفلسطيني، قسم البحوث و الدراسات الإقتصادية.
- عبد الوهاب مرجانة و آخرون، اللجنة الوطنية لترقية و حماية حقوق الإنسان، إشراف فروق القسنطيني، التقرير السنوي 2015.

- **الجرائد :**

- أحمد بلحاج، ورقلة الأولى وطنيا من حيث الحركات الإحتجاجية خلال 2014، جريدة المحور اليومي، 3-04-2015.

- الجريدة الرسمية ، العدد02، المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لجانفي 2012.
- القانون العضوي 12-04المتعلق بالأحزاب السياسية ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد15،2015/01/02.

- **المواقع الإلكترونية :**

- ا لعياشي عنصر، الحركات الإحتجاجية في الجزائر، www.aljazeera.com، 11-02-2011.

- إبراهيم المنشاوي، توجه حذر الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس، المركز العربي للبحوث و الدراسات، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.acreg.org، 08/2015/04، 10:40.

- أميرة محمد عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية ،تفادي التورط العسكري، مقال متوفر في الموقع الألكتروني www.ahram.org.eg،17-01-20:00،2015.

- توفيق بوقاعدة، الشباب الجزائري مفتون بثورة الياسمين، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.dns.com.

- الحركة الإحتجاجية للعاطلين على العمل في الجنوب، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية،25-04-2013، www.dohainstitude.org.

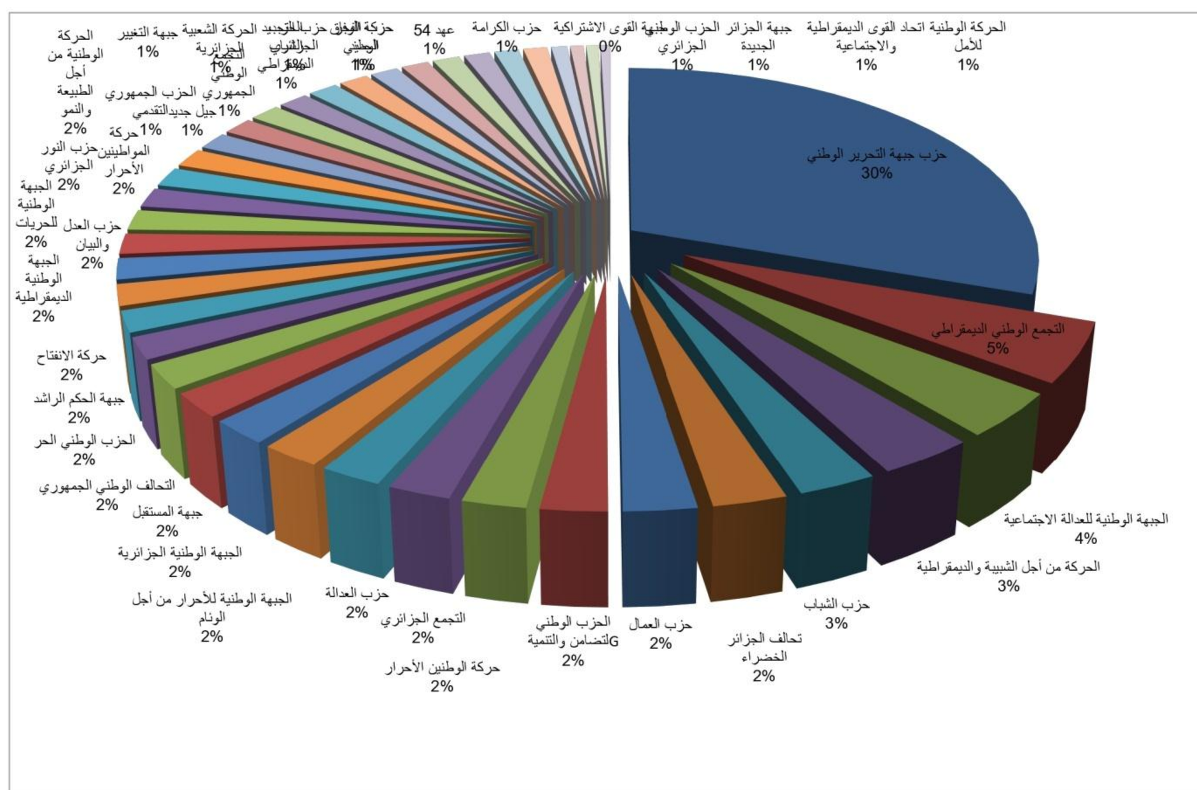
- صراع الأجندة في السلطة يهدد بنقل أزمة غرداية لعموم الجزائر، 09-07-2015،www.mialle-est- online.com.

- العلاقات الليبية الجزائرية: مابعد فبراير وأزمة الإنقسام السياسي، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني www-army-tech.net، 13-08-2016

- فاضل العماني، أسباب العشرة للربيع العربي، جريدة الرياض، العدد16932،2014/11/، المقال متوفر على الموقع الإلكتروني www.alriadh.com.
- كمال زايت، عام بدأ بالإحتجاجات شعبية واسعة وإنتهى بوعود بوتفليقة للجزائريين بديمقراطية أوسع، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني لقناة France 24 .

- **البرامج :**
- تكتل الجزائر الخضراء ، البرنامج الإنتخابي، الإنتخابات التشريعية ماي 2012
- **الملاحق :**

نسب الأصوات المحصل عليها من طرف الأحزاب على مستوى ولاية تيارت



نسبة الأصوات المتحصل عليها للأحزاب السياسية غي تشريعيات ماي 2012 على مستوى ولاية تيارت

	قائمة الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة
1	حزب جبهة التحرير الوطني FLN	69 049	30,32%
2	التجمع الوطني الديمقراطي RND	11 336	4,98%
3	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية FNJS	8 474	3,72%
4	الحركة من أجل الشبيبة والديمقراطية MJD	7 487	3,29%
5	حزب الشباب PJ	6 018	2,64%
6	تحالف الجزائر الخضراء	5 656	2,48%
7	حزب العمال PT	5 613	2,46%
8	الحزب الوطني Gلتضامن والتنمية PNSD	5 067	2,23%
9	حركة الوطنين الأحرار MNL	4 885	2,15%
10	التجمع الجزائري RA	4 819	2,12%
11	حزب العدالة ADALA	4 768	2,09%
12	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام FNIC	4 642	2,04%
13	الجبهة الوطنية الجزائرية FNA	4 637	2,04%
14	جبهة المستقبل FM	4 614	2,03%
15	التحالف الوطني الجمهوري ANR	4 589	2,02%
16	الحزب الوطني الحر PPL	4 094	1,80%
17	جبهة الحكم الراشد FBG	4 006	1,76%
18	حركة الانفتاح INFITAH	4 005	1,76%
19	الجبهة الوطنية الديمقراطية FND	3 994	1,75%
20	حزب العدل والبيان PEP	3 874	1,70%
21	الجبهة الوطنية للحريات FNL	3 869	1,70%
22	حزب النور الجزائري PED	3 712	1,63%
23	حركة المواطنين الأحرار MCL	3 697	1,62%
24	الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو MNND	3 578	1,57%
25	جيل جديد JIL JADID	3 303	1,45%
26	الحزب الجمهوري التقدمي PRP	3 240	1,42%
27	التجمع الوطني الجمهوري RPR	3 235	1,42%
28	جبهة التغيير FC	3 179	1,40%
29	الحركة الشعبية الجزائرية MPA	3 151	1,38%
30	الحزب الشباب الديمقراطي PJD	3 076	1,35%
31	حزب التجديد الجزائري PRA	2 956	1,30%
32	حركة الوفاق الوطني MEN	2 901	1,27%
33	حزب الفجر الجديد EL FEDJR JADID	2 880	1,26%
34	عهد 54 AHD	2 754	1,21%
35	حزب الكرامة KARAMA	2 566	1,13%
36	جبهة الجزائر الجديدة FAN	2 547	1,12%
37	الحزب الوطني الجزائري PNA	1 707	0,75%
38	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية UFDS	1 413	0,62%
39	الحركة الوطنية للأمل MNE	1 294	0,57%
40	جبهة القوى الاشتراكية FFS	1 033	0,45%
	المجموع الإجمالي للأصوات المعبر عنها	**227 718**	**100,00%**

من إعداد الباحث انطلاقا من نتائج وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و الجماعات المحلية

جدول يمثل نتائج الانتخابات التشريعية ماي 2012على مستوى ولاية تيارت

	البلدية	الكثافة السكانية	عدد المسجلين	إجمالي الممتنعون		إجمالي الناخبين		إجمالي الأصوات المعبر عنها		إجمالي الأصوات الملغاة	
				العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	تيارت	201234	131 725	59 755	%45,36	71 970	%54,64	54 683	%75,98	17 287	%24,02
2	السوقر	78912	54 576	23 895	%43,78	30 681	%56,22	25 161	%82,01	5 520	%17,99
3	فرندة	54124	34 387	16 068	%46,73	18 319	%53,27	14 938	%81,54	3 381	%18,46
4	قصر الشلالة	52733	22 510	11 291	%50,16	11 219	%49,84	9 194	%81,95	2 025	%18,05
5	تخمارت	34113	14 900	7 822	%52,50	7 078	%47,50	6 190	%87,45	888	%12,55
6	مهدية	33063	16 676	7 882	%47,27	8 794	%52,73	7 504	%85,33	1 290	%14,67
7	عين الذهب	28587	18 859	8 785	%46,58	10 074	%53,42	8 882	%88,17	1 192	%11,83
8	الرحوية	24982	13 607	6 068	%44,59	7 539	%55,41	5 932	%78,68	1 607	%21,32
9	الدحموني	20379	12 195	5 049	%41,40	7 146	%58,60	5 676	%79,43	1 470	%20,57
10	الرشايقة	19828	8 964	4 983	%55,59	3 981	%44,41	3 657	%91,86	324	%8,14
11	ز,أ,عبد القادر	18716	10 140	5 022	%49,53	5 118	%50,47	4 737	%92,56	381	%7,44
12	عين كرمس	17531	10 114	4 578	%45,26	5 536	%54,74	4 774	%86,24	762	%13,76
13	حمادية	16452	7 807	3 703	%47,43	4 104	%52,57	3 375	%82,24	729	%17,76
14	مشرع الصفا	16075	10 346	5 416	%52,35	4 930	%47,65	4 113	%83,43	817	%16,57
15	عين الحديد	15479	7 911	3 290	%41,59	4 621	%58,41	3 954	%85,57	667	%14,43
16	مدريسة	15282	9 673	4 052	%41,89	5 621	%58,11	4 832	%85,96	789	%14,04
17	عين بوشقيف	15022	8 759	3 162	%36,10	5 597	%63,90	4 252	%75,97	1 345	%24,03
18	ملاكو	13072	8 453	3 283	%38,84	5 170	%61,16	4 147	%80,21	1 023	%19,79
19	وادي ليلي	12573	7 599	3 004	%39,53	4 595	%60,47	3 768	%82,00	827	%18,00
20	توسنينة	12419	8 506	4 833	%56,82	3 673	%43,18	3 250	%88,48	423	%11,52
21	مدروسة	11426	6 132	1 806	%29,45	4 326	%70,55	3 642	%84,19	684	%15,81
22	السبعين	10758	6 234	2 777	%44,55	3 457	%55,45	2 862	%82,79	595	%17,21
23	سي عبد الغني	9268	6 238	2 838	%45,50	3 400	%54,50	3 083	%90,68	317	%9,32
24	سي عبد الرحمان	8349	5 115	2 253	%44,05	2 862	%55,95	2 659	%92,91	203	%7,09
25	سي الحسني	8325	5 847	2 758	%47,17	3 089	%52,83	2 585	%83,68	504	%16,32
26	شحيمة	8177	6 439	3 634	%56,44	2 805	%43,56	2 556	%91,12	249	%8,88
27	عين دزاريت	8138	4 903	2 060	%42,02	2 843	%57,98	2 392	%84,14	451	%15,86
28	النعيمة	7568	6 593	3 634	%55,12	2 959	%44,88	2 672	%90,30	287	%9,70
29	الناظورة	7557	3 949	1 595	%40,39	2 354	%59,61	2 084	%88,53	270	%11,47
30	سيدي بختي	7247	4 670	1 945	%41,65	2 725	%58,35	2 515	%92,29	210	%7,71
31	سيدي علي ملال	7193	4 494	1 846	%41,08	2 648	%58,92	2 328	%87,92	320	%12,08
32	بوقارة	7056	3 254	1 579	%48,52	1 675	%51,48	1 246	%74,39	429	%25,61
33	الفايجة	6786	6 110	3 558	%58,23	2 552	%41,77	2 344	%91,85	208	%8,15
34	قرطوفة	6657	4 117	1 578	%38,33	2 539	%61,67	1 983	%78,10	556	%21,90
35	جيلالي بن عمار	5443	4 405	2 213	%50,24	2 192	%49,76	1 971	%89,92	221	%10,08
36	سرغين	5316	2 981	1 673	%56,12	1 308	%43,88	1 190	%90,98	118	%9,02
37	الرصفة	4926	2 323	865	%37,24	1 458	%62,76	1 346	%92,32	112	%7,68
38	تاقدمت	4543	3 463	1 709	%49,35	1 754	%50,65	1 403	%79,99	351	%20,01
39	تيدة	3669	2 423	843	%34,79	1 580	%65,21	1 358	%85,95	222	%14,05
40	مغيلة	3062	2 188	1 259	%57,54	929	%42,46	815	%87,73	114	%12,27
41	مادنة	2933	2 366	1 131	%47,80	1 235	%52,20	1 191	%96,44	44	%3,56
42	السبت	1569	1 044	502	%48,08	542	%51,92	474	%87,45	68	%12,55
	المجموع	846542	512 995	235 997	46,00%	276 998	54,00%	227 718	82,21%	49 280	17,79%

من إعداد الباحث إنطلاقاً من نتائج المعلنة من طرف وزارة الداخلية و الجماعات المحلية

أعمدة بيانية تمثل نتائج الإنتخابات التشريعية ماي 2012 على مستوى ولاية تيارت

الاستحقاقات التشريعية 2012

	السبت	مادنة	مغيلة	تيدة	تاقدمت	الرصفة	سرغين	جيلالي بن عمار	قرطوفة	الفايجة	بوقارة	سيدي علي ملال	سيدي بختي	الناظورة	النعيمة	عين دزاريت	شحيمة	سي الحسني	سي عبد الرحمان	سي عبد الغني	السبعين
إجمالي الممتنعون	502	1,1	1,2	843	1,7	865	1,6	2,2	1,5	3,5	1,5	1,8	1,9	1,5	3,6	2,0	3,6	2,7	2,2	2,8	2,7
إجمالي الناخبين	542	1,2	929	1,5	1,7	1,4	1,3	2,1	2,5	2,5	1,6	2,6	2,7	2,3	2,9	2,8	2,8	3,0	2,8	3,4	3,4
إجمالي الأصوات المعبر عنها	474	1,1	815	1,3	1,4	1,3	1,1	1,9	1,9	2,3	1,2	2,3	2,5	2,0	2,6	2,3	2,5	2,5	2,6	3,0	2,8
إجمالي الأصوات الملغاة	68	44	114	222	351	112	118	221	556	208	429	320	210	270	287	451	249	504	203	317	595

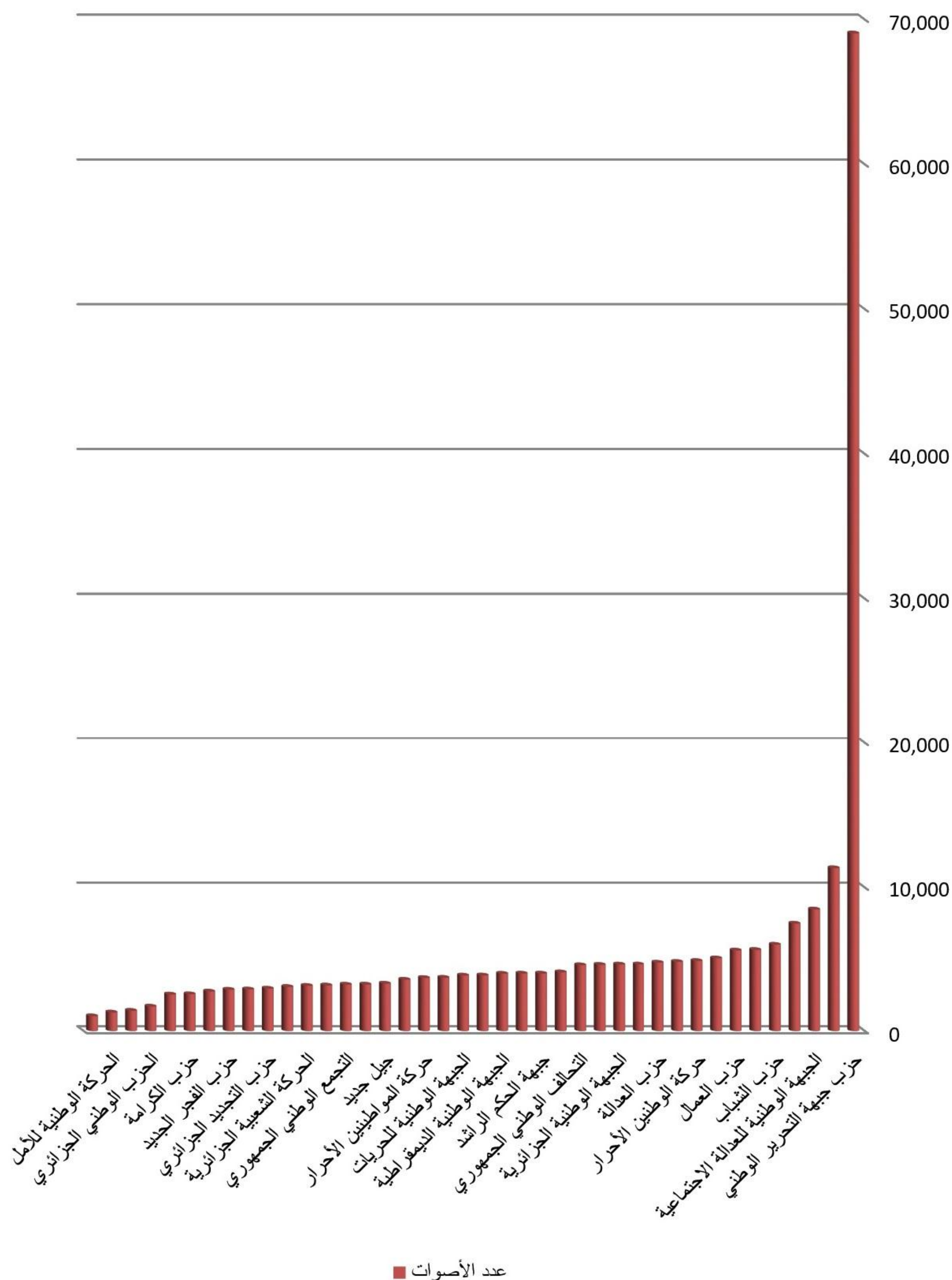
	مدروسة	توسنينة	وادي ليلي	ملاكو	عين بوشقيف	مدريسة	عين الحديد	مشرع الصفا	حمادية	عين كرمس	ز.أ.عبد القادر	الرشايقة	الدحموني	الرحوية	عين الذهب	مهدية	تخمارت	قصر الشلالة	فرندة	السوقر	تيارت
إجمالي الممتنعون	1,8	4,8	3,0	3,2	3,1	4,0	3,2	5,4	3,7	4,5	5,0	4,9	5,0	6,0	8,7	7,8	7,8	11,	16,	23,	59,
إجمالي الناخبين	4,3	3,6	4,5	5,1	5,5	5,6	4,6	4,9	4,1	5,5	5,1	3,9	7,1	7,5	10,	8,7	7,0	11,	18,	30,	71,
إجمالي الأصوات المعبر عنها	3,6	3,2	3,7	4,1	4,2	4,8	3,9	4,1	3,3	4,7	4,7	3,6	5,6	5,9	8,8	7,5	6,1	9,1	14,	25,	54,
إجمالي الأصوات الملغاة	684	423	827	1,0	1,3	789	667	817	729	762	381	324	1,4	1,6	1,1	1,2	888	2,0	3,3	5,5	17,

من إعداد الباحث إنطلاقاً من نتائج المعلنة من طرف وزارة الداخلية

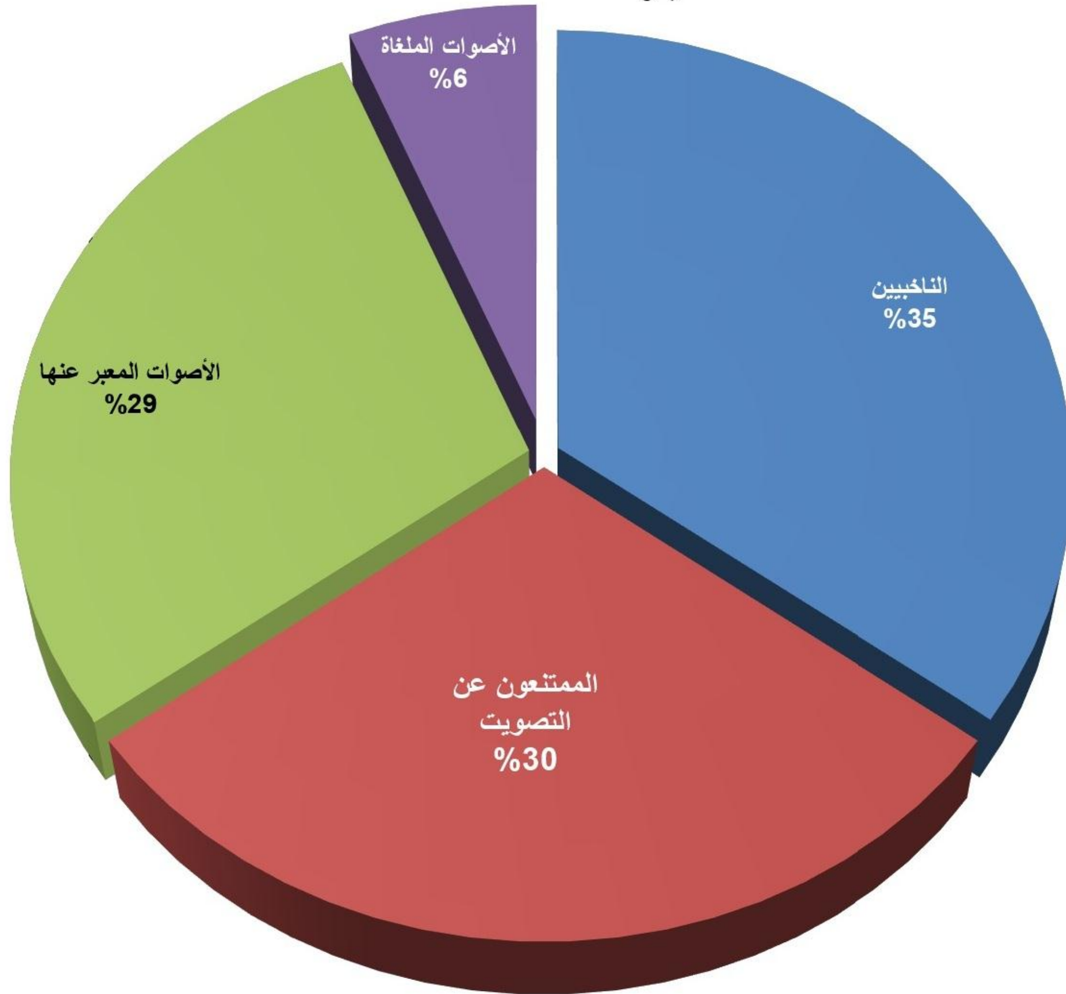
إجمالي الاحصاء

	الأصوات الملغاة	الأصوات المعبر عنها	الممتنعون عن التصويت	الناخبيين	المسجلين
إجمالي الاحصاء	49,280	227,718	235,997	276,998	512,995

من إعداد الباحث إنطلاقا من النتائج المعلن عليها من وزارة الداخلية و الجماعات المحلية



من إعداد الطالب إنطلاقاً من نتائج المعلن عليها من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية



من إعداد الباحث إنطلاقاً من النتائج المعلن عليها من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية

حركة الإخوان المسلمين في مصر: تاريخ يعيد نفسه بين الماضي الملبد...، الحاضر المجهول...، المستقبل – المنشود...–

الدكتورة بوجحفة رشيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم– (الجزائر)

مقدمة:

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين من بين هذه الحركات الإسلامية التي لا زال ينظر إليها باعتبارها التيار الأكبر والأكثر تأثيرا وتنظيما في الحياة السياسية المصرية، وهو أيضا التيار الأكثر ثراء وتنوعا في استخدام استراتيجيات مختلفة ومركبة تبعا لظروف كل عصر، بحيث نجحت في الاستمرار رغم المحن والأزمات التي مرت بها وامتد فكرها إلى كل الأقطار. هذه الجماعة عاشت عصرا مديدا ومازالت عرفت بالتنوع الداخلي والجيلي والثراء الفكري والسياسي، كما قد شابها الكثير من الجدل داخلها وحولها، وشهدت مراحل صعود هائلة واستثنائية وخاصة في المراحل الأولى من تاريخ تأسيسها وحتى حرب فلسطين عام 1948، وعرفت انتشارا هائلا في محافظات مصر المختلفة وعضوية هائلة داخل القرى، وأيضا ضعفا سياسيا كبيرا وبصورة لا تتناسب مع حجم الجماعة وانتشارها حيث غابت عن البرلمان طوال الفترة شبه الليبرالية، ولم يكن لها نائب واحد قبل ثورة 1952. ودخلت الجماعة في صدام قاسي مع السلطة الناصرية، وعانى أعضائها من ويلات السجون والمعتقلات، كما فرضوا على أنفسهم سياجا من العزلة، والانسحاب من المشاركة في الحياة السياسية طوال عهد الرئيس السادات الذي أفرج عنهم في بداية حكمه وعاد واعتقلهم في نهايته.

فجماعة الإخوان المسلمين ميزت نفسها بثلاثة مظاهر تتمثل في تشكيل جماعة منظمة أولا ثم مفهومها الشامل للإسلام، كما يقول مؤسسها "حسن البنا": عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، ودين ودولة، وروحانية وعمل، ومصحف وسيف، والمظهر الثالث يتجلى في تأكيدها على العمل السياسي، فقد وجه حسن البنّا أتباعه بأن: "عليكم أن تتذكروا أن أمامكم هدفين أساسيين اثنين: الأول هو تحرير الوطن الإسلامي من السيطرة الأجنبية، والثاني هو أنه قد تقوم دولة إسلامية حرة في هذا الوطن الحر تعمل وفق تعاليم الإسلام وتُطبق تشريعاته الاجتماعية وتعلن مبادئه السلمية وتذيع رسالته السمحة على البشر". وقد لخص أحد المفكرين الإسلاميين ذلك كله بقوله: "البنا والإخوان ليسوا فكراً فقط ولكنهم حركة وموقف، وأساسهم فكرا وحركة وموقفا هو "شمول الإسلام" أي الدعوة إلى الإسلام الشامل لكل أوضاع الكون والمجتمع والفرد، وبالإسلام الجامع لكل أطراف الحياة المهيمن على كل أحوال البشر عقيدة وشريعة وسلوكا".

لقد تلقت جماعة الإخوان المسلمين في بلداننا العربية والعالم ضربات متعددة ومتلاحقة، أفضت إلى فقدانها السلطة في مصر، وتبخرت أحلامها في سواها من البلدان، وخاصة في موريتانيا، التي كانت تعتبر المكان الحيوي للحركة الإخوانية، البعيد عن الأنظار، ثم جاء قرار المملكة العربية السعودية بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين كتنظيم إرهابي، ليطردها من معظم الساحة الخليجية، تبعه قرار بريطانيا التحقيق في علاقة الإخوان بالإرهاب، الذي يشكّل تهديداً لملاذ آمن لنشاطات قيادات الجماعة، ودعما للتوصيات، الصادرة في العاصمة الفرنسية باريس عن مؤتمر "الإعلام بين المهنية وتسييس الدين"، وفي مقدّمتها تصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيما إرهابياً، ودعوة الحكومة الفرنسية إلى التواصل مع المجموعة الأوروبية لتفعيل هذا القرار. ويمكن القول إن الجماعة باتت تعيش عزلة شبه تامة في العالم العربي، مرشحة لأن تأخذ طابعاً عالمياً، مع استثناءات صغيرة، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول طبيعة سلوك هذا التنظيم، بعد أن فقد ساحته الأم، والعديد من ساحاته الفرعية، والأهم هو الإجراءات البريطانية والفرنسية والكندية، التي تهدد بفقدان هذا التنظيم الملاذات الآمنة لقياداته في البلدان الأوروبية، والعربية عموماً، الأمر الذي يجعله يعيش في حالة انتقالية، من تنظيم يعيش أحلام السلطة، إلى تنظيم مشتت ومطارد بتهم الإرهاب والقتل.

الإشكالية:

فمن خلال هذا التقديم نستنتج أن حركة الإخوان المسلمين ومنذ نشأتها تمر بمحن صعبة تكاد تتشابه على مر السنين لكن سرعان ما يقوى عود هذه الجماعة لتعود من جديد، فرغم تواجد العديد من قياداتها الآن في السجون إلا أن الحركة مازالت تعمل ومستمرة فقط تغيرت الشخصيان لانها تعتمد في منهجها على توريث الفكر الإخواني لابنائها. والإشكالية التي تريد الإجابة عنها هذه الورقة البحثية هو: **كيف ستتعدى حركة الإخوان المسلمين هذه الأزمة منذ تولي السيسي الحكم في مصر؟ وهل ستتخطى التحديات الراهنة ؟ وهل سيعود زمن الإخوان كما كان يقال في 2011؟**

فرضيات الدراسة :

1. وجود حسن البنا بتربية وشخصية الآسرة وقدرته التنظيمية كان عاملا أساسيا وأوليا في نشأة وامتداد وتطور جماعة الإخوان فكريا وعمليا، بحيث يعتبره أصحابه مجدد العصر، وأفكاره رغم أنها كتبت في زمن بعيد إلا أننا نلمس حين نقرأها وكأنها تعني زماننا الحالي.
2. تعتبر جماعة الإخوان المسلمين جماعة كاملة التكوين، بينة المعالم، قوية التماسك، واضحة في وسائلها، غاياتها، أهدافها، برنامجها...الخ
3. تساهم الخبرات الاجتماعية والسياسية التي يعيشها الإخوان في مصر في انفتاحهم الديمقراطي على القوى السياسية الأخرى، واهتمامهم بأجندة سياسية جديدة وضعت احترام قواعد الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير بين أولوياتها.
4. تحكم جماعة الإخوان المسلمين ثقافة سياسية قائمة منذ البداية على استهداف المجتمع وليس السلطة السياسية، واعتبرته طريقها للوصول إلى السلطة، وهذا ما نلتمسه في أساليبها التغييرية المتمثلة في الأسلوب التربوي والتبليغي، وأسلوب المشاركة السياسية، والنشاطات الاجتماعية التي تقوم بها والتي تكسبها قبولا شعبيا، واعتمادها على المال والإعلام لدعم نشاطات الحركة ورؤيتها الإصلاحية والتغييرية.
5. إن الجماعة التي تأسست منذ 1928 وتضم في صفوفها مئات الآلاف من الأعضاء وملايين الأنصار، لن تنتهي بين ليلة وضحاها رغم محاولات محوها عن خارطة القوى السياسية المصرية، وستعود من جديد وقوتها ستنعكس على باقي الأقطار العربية.

منهجية الدراسة:

1.**المنهج الوصفي:** وذلك من خلال التعرف على الفكر الإخواني وخصائصه والمراحل التي مرت بها الجماعة، والكشف عن أسرار هذا الاستمرار رغم بعض التناقضات،

2.**المنهج التاريخي:** وذلك من خلال استعراض أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الجماعة في مصر

3.**منهج دراسة الحالة:** وهذا لأن الدراسة قامت بالتعمق في دراسة حركة الإخوان المسلمين والتعرف على كل جزئياتها وتفاصيلها وحيثيات الفكر الإخواني وواقع الحركة في مصر.

4. **الاقتراب النسقي:** ويتجلى ذلك في استعراض الهيكل التنظيمي للإخوان المسلمين، ودراسة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، مع إدراج المراحل التربوية التي يمر بها الإخوان.

5.**الاقتراب الوظيفي:**وهذا لأن الجماعة في علاقتها مع المجتمع وحتى تتسع قاعدتها الشعبية وتلقى قبولا في المجتمعات العربية تقوم بالعديد من النشاطات والمساعدات وغيرها من حلبات النشاط التي اختارت الحركة العمل فيها وهي الاتحادات المهنية والنوادي واتحادات الطلاب الجامعيين وهيئات المحاضرين في الجامعات ومساجد الأحياء، وهي حلبات أهملها النظام.

6.**الاقتراب القانوني والمؤسسي:** من خلال دراسة النظام الداخلي لجماعة الإخوان المسلمين

7.**اقتراب الجماعة:** بحكم أننا ندرس إحدى الحركات الإسلامية وهي حركة الإخوان المسلمين

1. تعريف حركة الإخوان المسلمين:

عند تصفح وقراءة رسائل "حسن البنا" نجد كل ما يخص جماعة الإخوان المسلمين سواء فكرهم وخصائص دعوتهم، أسس هذه الجماعة وأهدافها ووسائلها، فحسن البنا حاول تقديم مشروع إسلامي متكامل لنهضة الأمة على حسب ما ذكره عبد الحميد الغزالي، حيث رأى أن رسائل: "بين الأمس واليوم"، و"المؤتمر الخامس"، و"المؤتمر السادس"، و"نحو النور" بمثابة تقديم واضح ومتكامل لما رآه مؤسس هذه الجماعة كطريق للنهضة، ورسائل: "دعوتنا"، و"إلى أي شيء ندعو الناس"، و"الإخوان تحت راية القرآن"، و"التعاليم" تقدم الهيكل الأساسي لطريق النهضة، ورسائل: "هل نحن قوم عمليون؟"، و"مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي" تقدم النموذج العملي لمشروع النهضة.

"فالإخوان المسلمون "جماعة إسلامية، إصلاحية شاملة، أسسها حسن البنا في مصر في مارس 1928 كحركة إسلامية168، وسرعان ما انتشر فكر هذه الجماعة في مصر والعديد من

168 Mustapha Kamel Al-Sayyid," The other face of the Islamism Movement", **Carnegie Working Papers, Carnegie Endowment for International Peace**, N. 33**, January 2003,p.8**

الدول، ووصلت الآن إلى أكثر من 72 دولة تضم كل الدول العربية ودولاً إسلامية وغير إسلامية في القارات الست169. شعارها "الله غايتنا، والرسول قدوتنا، والقرآن دستورنا، والجهاد سبيلنا، والموت في سبيل الله اسمي أمانينا"170. وغاية الإخوان تنحصر في تكوين جيل جديد من المؤمنين بتعاليم الإسلام الصحيح الذي يعمل على صبغ الأمة بالصبغة الإسلامية الكاملة في كل مظاهر حياتها ، ووسيلتهم في ذلك تنحصر في تغيير العرف العام وتربية أنصار الدعوة على تعاليم معينة حتى يكونوا قدوة لغيرهم في التمسك بها والحرص عليها والنزول على حكمها171.

فالإخوان المسلمون يهدفون إلى إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي من منظور إسلامي شامل في مصر وكذلك في الدول العربية التي يتواجد فيها الإخوان المسلمون مثل الأردن والكويت وفلسطين، كما أن الجماعة لها دور في دعم عدد من الحركات الجهادية والتي تعتبر حركات مقاومة في العالمين العربي والإسلامي ضد كافة أنواع الاستعمار أو التدّخل الأجنبي، مثل حركة حماس في فلسطين وغيرها من الحركات التي تنشد الاستقلال لبلادهم172. تسعى الجماعة في سبيل الإصلاح الذي تنشده إلى تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، ثم الحكومة الإسلامية، فالدولة فأستاذية العالم وفقاً للأسس الحضارية للإسلام عن طريق منظورهم173. ولقد وصف حسن البنا جماعة الإخوان في رسالة المؤتمر الخامس على أنها جماعة إصلاحية شاملة تفهم الإسلام فهما شاملاً وتشمل فكرتهم كل نواحي الإصلاح في

---

169 "الإخوان المسلمون"، موسوعة **ويكيبيديا** (موسوعة إلكترونية)، في:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86_09:14 تم تصفح الموقع يوم: 2019/01/11 على الساعة

170 عمر التلمساني، **حسن البنا الملهم الموهوب: حسن البنا أستاذ الجيل**، في:

http://www.daawa-info.net/books1.php?ar=book_name تم تصفح الموقع يوم: 2019/01/11 على الساعة9:34

171رسالة المؤتمر الخامس من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا** (الجزائر: شركة شهاب، د س ن)، ص. 134

172 لقد سبقت دعوة " الإخوان المسلمين " كثير من الدعوات التي تأثرت بها دعوة الإخوان، واستفادت من الجوانب الايجابية فيها، وأهم هذه الدعوات : الدعوة الوهابية، الدعوة المهدية، الدعوة السنوسية.

173 من رسالة إلى الشباب من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق ، ص.177

الأمة174، وأنها دعوة سلفية، طرية سنية، حقيقة صوفية، هيئة سياسية، جماعة رياضية، رابطة علمية ثقافية، شركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية.

لعب كل من حسن البنا، عبد القادر عودة، سيد قطب175 دورا فعالا في حياة جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها، فالأول كان له دور المنشئ لها والباني للتنظيم الهيكلي، والمحدد لمضمون الدعوة وأهدافها ووسائلها، والمشرف العام على التوجيه والتنفيذ وكل ما تتطلبه الدعوة من عمل، أما الثاني فكان له دور المفكر الذي يقوم بعملية التأصيل، حيث يرد كل فكرة تتبناها الجماعة إلى أصولها الدينية كما كان يقوم بعمليات التنظير التي تنتهي دائما إلى أن ما جاء به الإسلام هو الأفضل176، في حين قام الثالث بإدخال بعض التعديلات والتغييرات 177على فكر الجماعة الأم وهي جماعة الإخوان المسلمين ما دفع إلى الحوار الساخن والجدل العنيف، وانتهى الأمر إلى وجود تيارات فكرية استقطب كل واحد منها مجموعة من الإخوان، ثم أصبحت كل مجموعة جماعة دينية تدعو الناس إلى فكرها وتعمل لحسابها الخاص.

يهدف الإخوان المسلمين إلى ما جاء على لسان حسن البنا في رسالة بين الأمس واليوم فيما يلي:" ..... ماذا نريد أيها الإخوان؟ أنريد جمع المال وهو ظل زائل؟ أم نريد سعة الجاه وهو عرض حائل؟ أم نريد الجبروت في الأرض... شهد الله أننا لا نريد شيئا من هذا وما لهذا عملنا ولا إليه دعونا، ولكن اذكروا دائما أن لكم هدفين أساسيين:

1- أن يتحرر الوطن الإسلامي من كل سلطان أجنبي وذلك حق طبيعي لكل إنسان لا ينكره إلا ظالم جائر أو مستبد قاهر.

---

174 رسالة المؤتمر الخامس من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**(هذه نسخة جديدة مزيدة برسائل جديدة مع التحقيق والتنقيح والمراجعة)، مرجع سابق، ص. 337، 338

175محمد أحمد خلف الله، "الصحوة الإسلامية في مصر" في: **الحركات الإسلامية في الوطن العربي**، ط.2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص. 41

176 للمزيد من التفصيل أنظر: عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي** (القاهرة: دار التراث، 1978)، ابتداء من الصفحة 12، وعبد القادر عودة، **الإسلام وأوضاعنا السياسية** (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1951)، ص. 44، ومحمد أحمد خلف الله، "الصحوة الإسلامية في مصر" في: **الحركات الإسلامية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص ص. 51-58

177 للتفصيل أكثر يمكن الرجوع إلى ما كتب سيد قطب: سيد قطب، **المستقبل لهذا الدين** (د ب ن، د س ن)، سيد قطب، **معالم في الطريق** (د ب ن، د س ن)، سيد قطب، **العدالة الاجتماعية في الإسلام** (د ب ن، د س ن)

2- أن تقوم في هذا الوطن الحر دولة إسـلامية حرة، تعمل بأحكام الإسـلام، وتطبق نظامه الاجتماعي، وتعلن مبادئه القومية، وتبلغ دعوته الحكيمة الناس......."

هذه الأهداف سـماها بالأهداف العامة أما الأهداف الخاصـة فتتمثل في: " .... فمن أهدافكم أن تعملوا لإصـلاح التعليم، ومحاربة الفقر والجهل والمرض والجريمة، وتكوين مجتمع نموذجي يسـتحق أن ينتسـب إلى شـريعة الإسـلام". وعن الوسـائل لتحقيق هذه الأهداف يقول: " وسـائلنا العامة: كيف نصـل إلى هذه الأهداف؟ إن الخطب والأموال والمكاتبات والدروس والمحاضـرات وتشـخيص الداء ووصـف الدواء، كل ذلك وحده لا يجدي نفعا ولا يحقق غاية، ولا يصـل بالداعين إلى هدف من الأهداف، ولكن للدعوات لابد من الأخذ بها والعمل لها. والوسـائل العامة للدعوات لا تتغير ولا تتبدل ولا تعدو هذه الأمور الثلاثة: الإيمان العميق، التكوين الدقيق، العمل المتواصل ..." 178

تتميز هذه الحركة أو الجماعة عن غيرها من الجماعات بمجموعة من الخصائص ليست خصـائص شـكلية، وإنما تمثل جوهر الفكرة التي يقوم عليها المشـروع الحضـاري الذي تعرضـه هذه الجماعة ويؤدي على نهضة الأمة الإسلامية179، وكل خاصية لها مدلولها على الجوانب المختلفة لحياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذه الخصائص هي تسعة ذكرها حسن البنا في أكثر من موقع في رسـائله وتتمثل في: الربانية، العالمية، التميز، الشـمولية، العلمية، العقلانية، الاستقلالية، العملية، الوسطية.

تتمثل هيئات الجماعة التي حددها المؤتمر الثالث للإخوان عام 1935 في المرشد العام، ومكتب الإرشـاد، والهيئة التأسـيسـية (مجلس الشـورى العام) ومؤتمر المناطق وفرق الرحلات (الجوالة) وفرق الإخوان180. بينما تمثلت مراتب العضوية في الأخ المساعد والأخ المنتسب والأخ

178رسالة بين الأمس واليوم من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**(هذه نسخة جديدة مزيدة برسائل جديدة مع التحقيق والتنقيح والمراجعة)، مرجع سابق، ص ص. 525- 527

179 عبد الحميد الغزالي، **حول أساسيات المشروع الإسلامي لنهضة الأمة: قراءة في فكر الإمام الشهيد حسن البنا** (الجزائر: دار الخلدونية، 1999)، ص ص. 80- 84.

180محمود عبد الحليم، **الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ**، ج:1، ط. 1 (الإسكندرية: دار الدعوة، 2004)، ص ص. 245- 248

العامل والمجاهد. وفي سبتمبر 1945 أقرت الجماعة قانوناً معدلاً أطلق عليه "قانون النظام الأساسي لهيئة الإخوان المسلمين" ثم أجريت بعض التعديلات على القانون بعد ذلك بثلاث سنوات.

وبعد اختيار حسن الهضيبى مرشداً عاماً للجماعة خلفاً لحسن البنا، أقر مكتب الإرشاد لائحة جديدة تحدد الشكل التنظيمي للجماعة، وبموجبها يأتي المرشد العام على رأس الهرم التنظيمي، ويرأس مكتب الإرشاد والهيئة التأسيسية، ويليه نائب المرشد ثم الوكيل. ويعتبر مكتب الإرشاد أعلى وحدة إدارية تختص بوضع سياسة الجماعة والإشراف عليها. وتنتخب الهيئة التأسيسية المرشد العام الذي يظل في منصبه مدى الحياة.

توجد لائحة وقوانين تنظم العمل في جماعة الإخوان المسلمين من أول منصب المرشد إلى عضوية الأعضاء فيها، فطبقا للمادة 9 في اللائحة الداخلية للإخوان المعدلة عام 1948 منحت للمرشد العام المرتبة الأولى في الجماعة باعتباره رئيساً لها، ويرأس في نفس الوقت جهازي السلطة فيها وهما مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام[181]. وعن العلاقة بين القيادة العامة وقيادات الأقطار فإن على هذه الأخيرة الالتزام بقرارات القيادة العامة متمثلة في المرشد العام ومكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام وتشمل ما يلي[182]:

- الالتزام بمبادئ النظام الأساسي للإخوان وتشمل هذه المبادئ العضوية وشروطها ومراتبها وضرورة إيجاد مجلس للشورى إلى جانب المكتب التنفيذي.
- والالتزام بالشورى ونتيجتها في جميع أجهزة الجماعة، والالتزام بفهم الجماعة للإسلام، والالتزام بسياسات الجماعة ومواقفها تجاه القضايا العامة.
- والالتزام بالحصول على موافقة مكتب الإرشاد العام قبل الإقدام على اتخاذ أي قرار سياسي هام. وعلي قيادات الأقطار التشاور والاتفاق مع المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام قبل اتخاذ القرار في جميع المسائل المحلية الهامة والتي قد تؤثر على الجماعة في قطر آخر.

---

181 النظام العام للإخوان المسلمين الموضوع في 1982 والمعدل في 1994، في: http://ar.wikisource.org/w/index.php?title=النظام_العام_للإخوان_المسلمين_(عام_1994)&oldid=125912 تم تصفح الموقع يوم 2019/01/09 على الساعة: 10:05

182 المواد: 49، 50، 51، 52، 53، 54 من النظام العام للإخوان المسلمين الموضوع في 1982 والمعدل في 1994.

ويقوم كل قطر بوضع لائحة تنظيمية خاصة به على ألا تتعارض مع النظام الأساسي للإخوان، ويجب اعتمادها من مكتب الإرشاد العام قبل تنفيذها. ويقدم كل مراقب عام تقريرا سنويا عن سير الدعوة ونشاط الجماعة والاقتراحات التي يراها كفيلة بتحقيق المصلحة في إقليمه إلى مكتب الإرشاد العام قبل انعقاد الاجتماع الدوري لمجلس الشورى العام. وللمساهمة في أعباء الدعوة يلتزم كل قطر بتسديد اشتراك سنوي تحدد قيمته بالاتفاق مع مكتب الإرشاد العام.

2. شخصية حسن البنا وتأسيسه لجماعة الإخوان المسلمين:

ولد حسن البنا بمدينة المحمودية بمحافظة البحيرة في مصر عام 1906، وكان الابن الأكبر لأبوين مصريين من قرية شمشيرة بندر فوه التابع لمديرية الغربية سابقاً ومحافظة كفر الشيخ حاليًا، كان أبوه أحمد عبد الرحمان البنا من العلماء العاملين، اشتغل بعلوم السنة فقد رتب معظم أسانيد الأئمة الأربعة علي أبواب الفقه، وله عدة مصنفات في الحديث الشريف أهمها "الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد"، وكان إلى هذا يحترف تجليد الكتب وإصلاح الساعات لذا لقب بالساعاتي183.

نشأ حسن البنا في بيت علم وصلاح، بدأ دراسته بالقرآن الكريم والثقافة الإسلامية ، ثم عهد به إلي الشيخ الكفيف (محمد زهران)، تلقى علومه الأولية في مدرسة الرشاد الدينية ثم بالمدرسة الإعدادية بالمحمودية، أنشأ مع زملائه في الدراسة "جمعية الأخلاق الأدبية" وهي جمعية استهدفت ترويض نفوس أعضائها من التلاميذ وإلزامهم على التحلي بالأخلاق الحميدة والتعفف، ثم "جمعية منع المحرمات"، تعرف على الطريقة الصوفية، مما أصّل في نفسه معاني الزهد والصفاء والتجرد. اشترك في ثورة 1919 في مصر وهو في الثانية عشر من عمره184، وفي سن الثالثة عشر شارك مع الحركة الوطنية وقيادة زملائه في المظاهرات والإضرابات التي كانت تنظم في المدرسة.

انتقل إلى دار المعلمين بدمنهور عام 1920 حيث اتم حفظ القرآن كما تطورت معارفه وأهدافه في الدعوة إلى الله، وبمشاركة زميله أحمد أفندي السكري أسسا " جمعية الحصافية الخيرية

183 أنظر: حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص.05، وفريد عبد الخالق، **الإخوان المسلمون في ميزان الحق**، ط.1 (الجزائر: دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، 1991)، ص.25، 26

184 فريد عبد الخالق، **الإخوان المسلمون في ميزان الحق.** ط.1 (الجزائر: دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، 1991)، ص. 26

"هدفت إلى مقاومة البعثات التبشيرية والحفاظ على تعاليم الإسلام185، في عام 1923 انتقل إلى القاهرة حيث انتسب إلى دار العلوم، وفيها التحق ببعض الجمعيات الدينية مثل "جماعة السلوك الأخلاقي" و"جماعة النهي عن المنكر"، وقد عرف عنه خلال دراسته في القاهرة التقشف والزهد والمواظبة على حضور حلقات الذكر وزيارة المساجد والالتقاء مع رشيد رضا تلميذ محمد عبده186. و بدأ حسن البنا يرتاد المكتبة السلفية ومجالس العلماء الأزهريين، وبدأ ينتقل مع عدد من زملائه داعيا إلى الله في المجالس والمقاهي والمنتديات. تخرج من دار العلوم عام 1927، وكان الأول في الترتيب، وعين مدرسا بمدينة الإسماعيلية على قناة السويس، فانتقل إليها وبدأ نهجا مدروسا في الدعوة، كان مشاركا في حملات العلماء والغيورين على الإسلام، كان للبنا علاقات واسعة بكل زعماء التيار الإسلامي المعاصرين له، وتأثر بهم وأثر فيهم ومن هؤلاء رشيد رضا، محب الدين الخطيب، يوسف الدجوي، محمد فريد وجدي، وطنطاوي جوهري.

كان يتصل بالناس في المقاهي ثم ينتقل بهم إلى المسجد باذلا جهده في تجاوز الخلافات التي كانت تسود المجتمع الإسلامي آنذاك واستطاع أن يرسي دعائم دعوة إسلامية متميزة حيث تعاهد مع ستة نفر من إخوانه على تشكيل أول نواة لجماعة الإخوان المسلمين، وكان ذلك في مارس 1928 حيث بايعه كل من حافظ عبد الحميد، أحمد المصري، فؤاد إبراهيم ، عبد الرحمن حسب الله، إسماعيل عز، زكي المغربي، واتفقوا على تسمية أنفسهم" الإخوان المسلمون187، وقد استوعبت في صفوفها مختلف قطاعات الشعب وأبرزت جيلا من الشباب المؤمن المثقف يستصغر الحضارة الغربية في جنب الإسلام، ففي الإسماعيلية أقام البنا مسجدا ودارا للإخوان ومعهد حراء الإسلامي ومدرسة أمهات المؤمنين، وبدأت الدعوة تنتشر في القرى والمدن المجاورة، وفي عام 1932 انتقل إلى القاهرة، وانتقل معه المركز العام للإخوان المسلمين، وكان يقوم برحلات متتابعة إلى الأقاليم يصحب فيها إخوانه الجدد يربيهم على خلق الدعوة ويؤهلهم للقيام بأعبائها، وبهذا العمل

---

185 رفعت السعيد، **حسن البنا من ...كيف....ولماذا** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1977)، ص. 36

186 زكريا سليمان بيومي، **الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928-1948** (القاهرة: مكتبة وهبة، 1991)، ص.73، 74

187 هالة مصطفى، **الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف** (القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، 1992)، ص.88

غطت جماعة الإخوان المسلمين القطر المصري كله[188]. وقد كان البنا يقوم بإلقاء[189] المحاضرات والدروس في الدور والمساجد، وأصدر " رسالة المرشد العام " ثم مجلة "الإخوان المسلمون" الأسبوعية، وبعدها مجلة "النذير" التي تعبر عن فكر الإخوان، وهي مجلة سياسية إسلامية أسبوعية، كما أصدر مجلة شهرية للدراسات الإسلامية باسم "الشهاب"، وأنشأ نواة مطبعة عام 1933 وتحولت بعد ذلك إلى مطبعة كبيرة عام 1946. ساهم في مناصرة القضايا الإسلامية الوطنية وبخاصة قضية فلسطين.

حرص الإمام البنا على ألا تكون حركته إقليمية في حدود القطر المصري، بل كانت عالمية وكان يرسل مبعوثين إلى أقطار العالم يتفقدون أحوال المسلمين وينقلون إلى القاهرة صورة عن واقع العالم الإسلامي. وليحقق حسن البنا المجتمع الإسلامي بصورة عملية قام بترجمة المبادئ الإسلامية وتجلى ذلك- في قيام الإخوان بإنشاء مكتب للمساعدات الاجتماعية وجمعية تعاونية لبناء المساكن، وأسسوا شركات، أهمها شركة المعاملات الإسلامية، والشركة العربية للمناجم والمحاجر، وشركة الإخوان للصحافة، وشركة الإعلانات العربية وشركة التجارة والأشغال الهندسية، وأنشأوا العيادات والمستشفيات وأشرفوا على تنظيمها وإدارتها، واهتموا بتربية الشباب فأقاموا له المعسكرات الصيفية وأعدوا منه فرقا للجوالة والكشافة، ونظموا الرحلات داخل وخارج القطر المصري، وتأسست وحدات لمحو الأمية في كافة أنحاء القطر المصري، وجرى إعداد الدعاة للخطابة والمحاضرات، وتم إصدار العديد من الكتب والصحف والنشرات الإسلامية. وقامت جماعة (الأخوات المسلمات) لتؤدي المرأة المسلمة دورها في تكوين المجتمع الصالح وأنشئت (دار التربية الإسلامية للفتاة)، ولقد كان لتلك المؤسسات أثرها ودورها في تنمية المجتمع في تلك الفترة[190].

كان الإخوان المسلمون عام 1948 كشوكة في حلق حكومة النقراشي الذي مهد للهدنة مع اليهود أثناء توليه الحكم، تلك الهدنة التي رفضها الإخوان المسلمون وقامت مظاهرات الطلبة

---

188 حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص. 06

189 المرجع نفسه، ص. 30،29

190صلاح شادي، **الشهيدان حسن البنا وسيد قطب**، في:

http://www.daawa-info.net/books1.php?ar=book_name

في الجامعة تندد بخيانة النقراشـــي عميل الصـــهيونية. وحلت جماعة الإخوان المســـلمين، وبدأ التخطيط لاغتيال البنا فتركوه حرا، ولم يعتقلوه، في حين اعتقلوا أفراد جماعته كبيرا وصـــغيرا، وفي في مساء 12 فبراير 1948 اغتيل حسن البنا بسلاح حكومي، وتقول المصادر إنه كان من الممكن إنقاذ حياته، لكن المستشفى الذي نقل إليه تعمد تركه ينزف حتى فارق الحياة بإيعاز من السلطات، وجاء اغتياله بعد مقتل رئيس وزراء مصر محمود النقراشي، الذي أصدر قرارا بحل جماعة الإخوان المسلمين، وقد شيعت جنازة البنا في صمت تام ولم تسمح السلطات المصرية لأحد بالمشاركة بحمل نعشه.

نقل سـعيد حوى عن إمام حماة الشـام وعالمها محمد الحامد قوله: "إن المسـلمين لم يروا مثل حسن البنا منذ مئات السنين في مجموع الصفات التي تحلى بها، وخفقت أعلامها على رأسه الشريف- لا أنكر إرشاد المرشدين وعلم العارفين وبلاغة الخطباء والكاتبين، وقيادة القائدين وتدبر المدبرين، وحنكة الســـائســـين- لا أنكر هذا كله عليهم ســـابقين ولاحقين ولكن هذا التجمع لهذه المتفرقات من الكمالات قلما ظفر بها أحد كالإمام الشهيد رحمه الله. والذي أقول فيه قولا جامعا هو أنه كان لله بكلية روحه وجسده بقلبه وقالبه، بتصرفاته كلها كان لله فكان الله له. واجتباه وجعله من سادات الشهداء الأبرار".

3. المشاركة السياسية للإخوان قبل ثورة 25 يناير:

يرى البنا أن التمهيد لبناء الدولة الإسلامية لا يتم إلا بالعمل السياسي، والذي يأخذ بدوره أشكالا متنوعة، ويمكن الاستفادة من جميع الأساليب ما دامت مشروعة، ولا تنافي أصلا من أصول الشــريعة. فجماعة الإخوان المســلمين ليســت مجرد جماعة دعوية دينية فقط ولكنهم أيضـــا هيئة سياسية نتيجة لفهمهم العام للإسلام وأن مشاركتهم السياسية تأتي من منطلق الإصلاح في الأمة وتطبيق تعاليم الإسلام وأحكامه. فالإسلام شامل فهو: عقيدة وعبادة، وطن وجنسية، سماحة وقوة، خلق ومادة، ثقافة وقانون.

كان الإخوان المسـلمون في عام 1936 من المشـجعين للأعمال المعادية للبريطانيين في مصر حينما نشبت الثورة العربية في فلسطين، كما قام حسن البنا بالترشح عن دائرة الإسماعلية في الانتخابات التي أعلنت حكومة الوفد إجراءها سـنة 1942 ولكنه تنازل حرصـا على عدم حل الجماعة واستمرارها في تنفيذ أغراضها، وفي أواخر 1944 بعد إقالة وزارة الوفد وحل مجلس نوابها، قرر الإخوان دخول الانتخابات بترشيح المرشد العام وعدد آخر من الإخوان في دوائر مختلفة، لكن الحكومة طالبت منهم التنازل مثلما حدث في المرة الأولى فرفضـوا، لكن نتائج الانتخابات أسـفرت عن خسارتهم191.

وبعد وفاة حسن البنا في 12 فبراير 1949 تم اختيار المرشد الجديد حسن الهضيبي في 19أكتوبر 1951 حتى وفاته في أكتوبر 1973، في وقت تم فيه حل الجماعة واعتقال أعضـائها وبعد أن أفرج عن الإخوان قاموا برفض مشـروع قانون الجمعيات الذي رأوا فيه تنافيا مع الحريات العامة192.

في هذه الفترة وقع الانقلاب العسـكري في 23 جوان 1952، فلطالما نبه البنا إلى تردي الأوضاع وعبر عن هذا في رسالة له بعنوان "مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي: "شرح فيها سوء الأحوال في وطننا الخاص وفي وطننا العربي والإسـلامي، وأن إصـلاحها في العودة إلى الإسـلام وأنظمة الحياة فيه، ثم يهيب بالحكومات أن تقود الأمة عن هذا الطريق ويحذر من سوء العواقب إن لم تفعل، أما إذا استمرت الحكومة في ترددها وتراخيها واضطرابها ، فلن يؤدي ذلك بالشعب إلا إلى أحد الأمرين : إما أن يثور وإما أن يموت. وفي رسالة أخرى له بعنوان "نظام الحكم " بعد أن شـرح هذا النظام في الإسـلام اختتمها مناشـداً أولي الأمر أن يأخذوا به، ويحذر من التراخي في ذلك مناديا: "تداركوا الأمر قبل الفوات..."

أصدر الإخوان بياناً في أوت 1952 نشرته الصحف جاء فيه: "... وجوب إلغاء الأحكام العرفية وسـائر القوانين المنافية للحريات...، ووجوب تحريم ما حرم الله...، والإصـلاح الدسـتوري واستلهام مبادئ الإسلام في شـؤون الحياة، وضـروب الإصـلاح الاجتماعي والزراعي والاقتصـادي والديني... والعناية بالجوانب العسكرية والتجنيد والتدريب العسكري وإنشاء مصانع للأسلحة والذخيرة،

---

191 فريد عبد الخالق، مرجع سابق، ص ص. 35- 46

192 المرجع نفسه، ص ص. 61- 64

وخروج انجلترا من مصر والسودان وكل مستعمر من بلاد الإسلام"، وفي 13 جانفي 1954 صدر بيان بمجلس الثورة بحل جماعة الإخوان المسلمين وجرى اعتقال الإخوان وصدرت بيانات تزعم اتفاق مرشد الإخوان مع الإنجليز من وراء ظهر الحكومة[193] لكن تم الإفراج عنهم في 25 مارس1954 بدون محاكمة، ولكن في أواخر 1954 فوجئ الإخوان بحملة اعتقالات عنيفة ومهاجمة كبيرة لهم، واستخدمت السلطة الحاكمة كل وسائل التعذيب وتخريب البيوت والتنكيل بالشيوخ والنساء والأطفال، وإهدار كل كرامة إنسانية في أثناء التعذيب بالإضافة إلى المحاكمات العسكرية، وقد أحدث هذا ردة فعل فكري على سجناء الإخوان المسلمين والتساؤل عن سر هذا الاضطهاد الذي يلاحقهم في أكثر البلاد العربية واستنتجوا أنها حرب ضد الإسلام وبتخطيط أمريكي وإسرائيلي وبتواطؤ مع الحكام وهنا بدأ البحث في مسألة جاهلية المجتمع وقضية الجماعة والبيعة وتكفير الحكام، وهذه كلها قضايا لم ترد في فكر الإخوان المسلمين ولا وجود لها في مدرسة حسن البنا. [194]

وفي 29 أوت 1965 أعلن جمال عبد الناصر قرارا صدر من موسكو باتهام الجماعة بمحاولة قلب نظام الحكم وبدأت حملة الاعتقالات لأنه قبل هذه الفترة بعامين تقريبا قامت مجموعة من الإخوان ممن اعتقلوا بتشكيل تنظيم قد يكون متجها إلى استخدام القوة، بسبب سوء فهمهم لأفكار سيد قطب[195]، ولم يفرج عن المعتقلين سواء من الإخوان أو من الذين كانوا في التنظيم إلا في 1971 في عهد أنور السادات في ظل ما أسماه " دولة المؤسسات " التي تعتمد على الحكم بالقانون والعدل رغم أنه تراجع عن ذلك كلية في نهاية عهده وقبيل اغتياله، عاد الإخوان إلى نشاطهم الذي يعرفه الشعب كله من الحفلات والمواسم الدينية وإصدار المجلة والنشرات وغيرها من الأنشطة وهكذا انتهت هذه المرحلة مع وفاة مرشد الجماعة الثاني الهضيبي في أكتوبر 1973 بعد مرارة الهزيمة في 1967 وما قبلها من هزائم. [196]

193محمود عبد الحليم، **الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ**، ج:3 (الإسكندرية: دار الدعوة، ط. 1، 2004)، ص ص. 347- 360

194 يوسف القرضاوي، **الإخوان المسلمون 70 عاما في الدعوة والتربية والجهاد**. ط.1. (القاهرة: مكتبة وهبة، 1999)، ص. 226، 227

195 فريد عبد الخالق، مرجع سابق، ص ص. 113- 116

196 إبراهيم قاعود، **الإخوان المسلمون في دائرة الحقيقة الغائبة** (نسخة إلكترونية) في الشبكة الدعوية:

أثبتت الجماعة وجودها الفعلي حينما عرف مجلس الشـــعب قوة المعارضـــة في مطالبتها بإلغاء القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات في عهد السادات، ومعارضـة اتفاقية "كامب ديفيد" مع العدو الإسرائيلي وأعلنت في مجلة "الدعوة" على لسان مرشدها عمر التلمساني خطورة الاتفاقية وكشـــفت للرأي العام أضـــرارها المســـتقبلية، مما أدى إلى اعتقال عدد كبير من الإخوان والقوى السياسية الأخرى فيما سمي إجراءات التحفظ في سبتمبر 1981 وأثبتت الجماعة وجودها في غلبة العناصـــر الإســـلامية على من ســـواها من المنتمين إلى الفكر اليســـاري أو المعســـكر الحكومي والناصري في كثير من مجالس النقابات وفي جميع اتحادات الطلبة، وبهذا تعتبر مصر مركز تأثير إشـعاعي للإخوان في المنطقة العربية وخارجها. وكان للإخوان دورا كبيرا في الحد من الفتنة الفكرية العقائدية والسلوكية (فكرة التكفير).

طرح الإخوان المسلمون في عام 2004 مبادرة للإصـلاح الشـام تقدم بها المرشـد العام محمد مهدي عاكف تدعو إلى إيجاد نظام جمهوري برلماني دسـتوري ديمقراطي في نطاق مبادئ الإسـلام، وحق الفرد في المشـاركة السياسـية الفاعلة، والاحترام المتبادل للحقوق والسيادة الوطنية وكذا احترام القوانين والمواثيق الدولية، وتأكيد حق الشـعوب في تقرير مصـائرها، من خلال تطبيق الديمقراطية197

بعد اغتيال الســـادات في أكتوبر 1981 خلفه حســـني مبارك الذي اتبع في بدايات حكمه سياسة المصالحة والمهادنة مع جميع القوى السياسية ومنهم الإخوان، الذين سجلوا نجاحات انتخابية متكررة وخاضـوا الانتخابات البرلمانية عام 1982005 وقاموا بالحصـول على 88 مقعدا بالبرلمان رغم اتهامهم الموجه للحكومة "بأن الانتخابات شـــهدت تزوير" وهذا الرقم يعادل 5 أضـــعاف العدد

2011/09/11http://www.daawa-info.net/books1.php?ar=book_name على الساعة: 10:47

197علي عبد الرحيم، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، ط.1 (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2007)، ص. 365

198 سعيد شحاتة، "الانتخابات البرلمانية المصرية في الميزان"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.18، ربيع 2008، ص ص. 27-44، وعلي خليفة الكواري (محرر)، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**، ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، وعمر الشوبكي، "الإخوان المسلمون"، في: عمرو هاشم ربيع (محرر)، **انتخابات مجلس الشعب 2005** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2006). وعمرو هاشـــم ربيع (محرر)، **انتخابات مجلس الشـــعب 2005** (القاهرة: مركز الدراســـات الســـياســـية والاستراتيجية بالأهرام، 2006).

الذي حصلوا عليه في برلمان عام 2000، إلا أنه في الوقت نفسه يعادل أكثر من 6 أضعاف الفائزين من كل أحزاب المعارضة في نفس الانتخابات ليصبحوا بذلك أكبر قوة معارضة في البلاد للحزب الحاكم بنسبة 20% من مقاعد البرلمان، وقد قاموا باستثمار تواجدهم البرلماني الغزير في مواجهة الحكومة ليقدموا أنفسهم كقوة لها ثقلها في الإصلاح السياسي. وعلى الرغم من الضربات الأمنية للجماعة، نافس الإخوان في انتخابات الغرفة التشريعية الأعلى (مجلس الشورى) والمحليات والاتحادات العمالية في عام2007 ، عبرت الجماعة رسميا للمرة الأولى عن رغبتها تشكيل حزب سياسي معترف به قصد التفريق بين الجناحين السياسي والديني للجماعة 199.

4. ثورة 25 يناير: قراءة في الأسباب والنتائج

هناك عدد من الثورات قام بها المجتمع المصري غيرت بنيته بكامله وهي: 1805 من أجل الحفاظ على كرامة الوطن ، 1882 حفاظا على كرامة الجيش ، والبحث عن الاستقلال هو الذي فجر ثورة الطبقة الوسطى في 1919، 1952 من أجل القضاء على الفساد السياسي وإصلاح بناء المجتمع، ومواجهة الانحراف السياسي ورفض الخضوع للقوى العالمية وممانعة التفريط في قضايا قومية، إلى جانب رفض فساد تضافر السلطة والثروة هي الظروف التي فجرت ثورة 2002011 وقد جاءت هذه الأخيرة نتيجة لتراكمات العديد من الأخطاء التي يمكن إجمالها في: طول فترة الحكم الشمولي لمصر الذي امتد قرابة القرنين من الزمن (من 1805 إلى 2011)، استشراء الفساد (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الأخلاقي، السلوكي)، إطلاق أيدي الشرطة المصرية ومباحث أمن الدولة في استباحة حقوق الشعب المصري كافة، زيادة الهوة الفاصلة في المرتبات والدخول بين الأغنياء وهم القلة وبين الفقراء وهم السواد الأعظم ، انتشار البطالة بين

---

199 **الإخوان المسلمون في مصر: مواجهة أم اندماج**، تقرير الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في:

http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE
2013/04/01 على الساعة 17:30

200 أنظر: علي ليلة، "لماذا قامت الثورة؟ بحث في أحوال الدولة والمجتمع"، في: مجموعة من المؤلفين (محرر)، **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**، مرجع سابق، ص. 28، وجمال علي زهران، "الاتجاهات المناطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر"، في: مجموعة من المؤلفين (محرر)، **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**، مرجع اسابق، ص ص. 133- 156

المتعلمين وغير المتعلمين من المصريين نظرا للانهيار الاقتصادي الذي شمل جميع الأنشطة في البلاد. مما اضطر العديد من الشباب إلى الهجرة غير الشرعية ، المبالغة في تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، قيام عدد من الحركات الشعبية من أجل تحريك حالة الركود السياسي التي جثمت على صدر مصر بسبب هيمنة الحزب الوطني الحاكم، وتزايد الاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات والإضرابات، انتقال المعارضة إلى استخدام التقنيات الحديثة مثل شبكة المعلومات الدولية كوسيلة اتصال سريعة، مما وسع من دوائر انتشارها في زمن قياسي للغاية، اشتعال الثورة الشعبية في تونس في 2010/12/18. 201

فبعد نجاح الثورة التونسية تحرك الشباب المصري وبدأت الدعوة على المواقع الإلكترونية من مجموعة "كلنا خالد سعيد"202 بالخروج في مظاهرات منظمة يوم 25 يناير 2011 المتزامن مع الاحتفال بعيد الشرطة، واستجاب لها شباب الإخوان المسلمين وحركة كفاية وشباب 6 أفريل، وكان هذا يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 خرج فيه الجماهير بعشرات الآلاف إلى القاهرة وعواصم عدد من المحافظات موجهين رسالة إلى الحكومة يطالبونها فيها بالاستقالة وحل مجلس الشعب وتعديل الدستور، محتجين في ذلك على تردي الأوضاع الاقتصادية ومطالبين بتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفساد. واستمرت الاحتجاجات لتصبح يوم الجمعة 28 يناير ثورة حقيقية يشارك فيها مئات الآلاف من المتظاهرين محتشدين في ميدان التحرير، وقد واجهتها قوات الأمن باستخدام خراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي والحي، وقد أسفرت عن قتل شهداء وسقوط العديد من الجرحى واعتقال المئات من الشباب، إلى جانب التضييق على الشبكة المعلوماتية الدولية ووسائل الاتصال الأخرى وحجب مواقع التواصل الاجتماعي.

201 محمد صابر عرب، "توثيق الثورة المصرية وكتابة التاريخ"، في: مجموعة من المؤلفين (محرر)، **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**، مرجع سابق، ص. 165. وزياد حافظ، "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل"، **المستقبل العربي**، ع. 385، مارس 2011، ص ص. 68-71، وجميل مطر، "الثورة المصرية: الخلفيات والبدايات"، ص ص. 83- 90، زغلول النجار والسيد محمد متولي أبو داود، **ميدان التحرير: التحولات في مصر بين جذور الماضي وآفاق المستقبل**، ط.1 (مصر: دار نهضة مصر للنشر، 2012)، ص ص. 123- 195

202 ظهرت هذه حركة "كلنا خالد سعيد" عقب قيام فردين من الشرطة السرية التابعة لقسم الشرطة بسيدي جابر بمدينة الإسكندرية المعروفة بانتشار المد الإسلامي في 2010/6/7 بضرب الشاب خالد سعيد أمام العديد من شهود العيان ضربا وحشيا في أحد مقاهي الأنترنيت حتى مات. وقامت و سائل الإعلام بتزوير هذه الحقيقة على أنه مدمن مخدرات أو توفي جراء سكتة قلبية. وبهذا بدأ المدونون على الشبكة العنكبوتية يشكلون موقعا إلكترونيا تحت اسم "كلنا خالد سعيد".

وفي 2011/2/1 بث مبارك الرئيس المصري السابق خطابا تلفزيونيا صرح فيه أنه لن يترشح لولاية رئاسية جديدة وسيعمل على الانتقال السلمي للسلطة، لكن استمرت الاحتجاجات والتي تدعوه فيها إلى التنحي عن السلطة حتى يوم 2011/2/11 والتي تظاهر فيها الملايين من المصريين في كل من القاهرة وبقية المدن في مختلف محافظات مصر، ليعلن في السادسة مساء عمر سليمان تنحي مبارك عن السلطة وتسليم الحكم للجيش بعد 18 يوما من المظاهرات والاعتصامات.

وقد كان لجماعة الإخوان المسلمين دورا بارزا في الثورة وفي استمرارها وانتصارها بسبب قدرتها التنظيمية والتعبوية، أما عن موقفها من المشاركة في الثورة والتي قد باركتها ولم يكن الإخوان البادئين بها، فقد جاء في بيانات أصدرتها تمهيدا للتظاهرات كان أولها في 19 يناير بعنوان "الإخوان المسلمون والأحداث الجارية: انتفاضة تونس ومطالب الشعب المصري"، وكان البيان رسالة واضحة إلى النظام وتضمن جملة مطالب أهمها إنهاء حالة الطوارئ وحل مجلس الشعب والإفراج والعفو عن جميع المعتقلين السياسيين. ثم اجتمع مكتب الإرشاد في 21 يناير وأصدر بيانا رفض فيه التهديدات الأمنية التي هدفت إلى تنحي الجماعة عن المشاركة في تظاهرات 25 يناير، ثم اجتمع مكتب الإرشاد يوم 26 يناير ليقرر المشاركة الكاملة في جمعة الغضب، وقد سجل الإخوان مثل غيرهم من القوى الشعبية والسياسية مشاركة جماعية في ميدان التحرير وحضورا مهما يوم موقعة الجمل في 2011/2/2[203]، وفي 08 فيفري أصدرت الجماعة بيانا أكدت فيه أن النظام الذي سقطت شرعيته بالمسيرات والتظاهرات لا يزال يتحدى الناس، وأن اللجنة القانونية التي ألفها الرئيس لاقتراح تعديلات دستورية غير شرعية لأنها صادرة عن رئيس فاقد للشرعية. ثم بعثت الجماعة رسائل عديدة لطمأنة العسكر بأنها لا تريد السلطة. كما أكد بعض قيادات حركة الإخوان المسلمين أن ثورة 25 يناير هي ثورة شعبية لا يقودها فصيل سياسي بعينه، بل شباب مصري من

203 سميت بهذا الاسم وهو موقعة الجمل لأن النظام ارتكب فضيحة كان الغرض منها تصفية ميدان التحرير من المتظاهرين، حيث استخدمت الجمال والبغال والأحصنة وعربات الكارو والسلاسل والسنج والأسلحة البيضاء وقطع الطوب والرخام المكسور والقنابل المسيلة للدموع. كما أن عشرات القناصة ينتشرون أعلى أسطح العمارات المطلة على ميدان التحرير، وآخرون يطلقون قنابل المولوتوف على المتظاهرين. وذكر السفير رفاعة الطهطاوي "أن الإخوان كانوا خير من دافع عن الثوار يوم موقعة الجمل، ولولا وصول كتيبة الإخوان إلى ميدان التحرير لضرب الثوار وقضي على الثورة، كما أكد أنه لولا انضمام الإخوان إلى الثورة لما صلب عودها ولا استطاعت تحقيق أهدافها". أنظر: زغلول النجار والسيد أبو داود، مرجع سابق، ص. 216

جميع الانتماءات، وأنها ليست من صنع الإخوان المسلمين بل هم شاركوا فيها بنسبة معقولة وعملوا على حمايتها من العنف المضاد الذي مورس ضدها من الحكومة والأجهزة الأمنية.

فثورة يناير أسفرت على العديد من النتائج السياسية والدستورية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، ومن بينها ترك الباب مفتوحا لتأسيس الأحزاب، حيث أعلنت الجماعة عن تأسيس حزب الحرية والعدالة واختارت الدكتور محمد سعد الكتاتني (رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين في مجلس الشعب 2005) وكيلا للمؤسسين. وبعد ذلك تم اختيار محمد مرسي رئيساً للحزب، وعصام العريان نائباً للرئيس، ومحمد سعد الكتاتني أميناً عاماً. كما تم اختيار المفكر المسيحي رفيق حبيب نائبا لرئيس الحزب. فاز حزب الحرية والعدالة في انتخابات مجلس الشعب المصري 2011–2012 بأغلبية كاسحة في «الفردي» وأغلبية نسبية في «القوائم» وحصل على إجمالي 213 مقعد في مجلس الشعب.

5. الإخوان في السلطة:

تولى حسني مبارك الرئاسة في مصر في الفترة الممتدة ما بين 1981إلى 2011 تراكم فيها الفساد في ظل قانون الطوارئ الذي بدأ في مصر من جوان 1952 إلى جويلية 1956 وكان المبرر حريق القاهرة، ثم من نوفمبر 1956 إلى أواخر سنة 1964 بسبب العدوان الثلاثي على مصر، وبعدها من جويلية 1967 حتى ماي 1980 والمبرر نكسة 1967، ليستمر العمل به من أكتوبر 1987 حتى تنحي مبارك عن الحكم في 2011/2/11 بسبب اغتيال الرئيس السادات في حادثة المنصة المشهورة. وفرض قانون الطوارئ هذا يعني فشل مبارك في تأمين نظام سياسي واجتماعي مستقر يسمح للمواطنين بالعيش في أمان وسلام204. كما اعتمد مبارك على ضبط المؤسسة الأمنية لحركة الشارع المصري وهذا في منع المعارضة من تنظيم لقاءات جماهيرية أو مظاهرات سلمية، وحرمانها من مكاسبها المشروعة بتزوير نتائج الاستحقاقات الانتخابية، كما انهار الاقتصاد والإدارة، التعليم والبحث العلمي، الإعلام والبيئة، السياسة الداخلية والخارجية والعلاقات الاجتماعية، وكذا انقسام المجتمع إلى فئة قليلة فاحشة الثراء والغالبية فقيرة، تضاعف معدلات

204 زغلول النجار والسيد أبو داود، مرجع سابق، ص. 101، 102

البطالة، تزوير الانتخابات، استبداد أجهزة الشرطة بالشعب وتعذيبه وتقديم المدنيين للمحاكمات العسكرية ومصادرة أموالهم. هذا ما أدى إلى انفجار الوضع بثورة 25 يناير 2011 التي أطاحت بالنظام الفاسد حيث تنحى مبارك عن الحكم في مساء جمعة التحدي أو جمعة التنحي أو الجمعة المليونية في 2011/2/11 بعد 18 يوما من بدأ هذه الثورة السلمية التي قدمت قرابة 1000 شهيد و 7000 جريح. وقد دعت هذه الثورة إلى قيام نظام حكم جديد، تكون فيه السيادة للشعب المصرين وإقامة دولة القانون، واحترام الكرامة الإنسانية، والفصل بين السلطات الثلاث، ونزاهة الانتخابات، ومواجهة الأزمات التي يعاني منها المجتمع المصري في مقدمتها أزمة البطالة وتدني الدخل وارتفاع الأسعار وانتشار الفقر، وإيجاد حلول للأزمة الاقتصادية مع العمل على الإصلاح الاجتماعي والسياسي على المستويين الداخلي والخارجي. وتوجت بتنحي مبارك عن الحكم، ليتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلطات رئيس الجمهورية، وتم إسقاط الحكومة ومجلسي الشعب والشورى205، وحل الحزب الوطني وحل جميع الأجهزة الأمنية وعلى رأسها جهاز مباحث أمن الدولة والبدأ في تطهير الإعلام المصري وإلغاء موافقة الأمن على تأسيس جميع وسائل الإعلام.

فبعد أن تقرر إجراء أول انتخابات حرة ونزيهة في التاريخ المصري، وبين أخذ ورد في صفوف الجماعة أصبح محمد مرسي المرشح الرئيسي للجماعة، والذي حمل لواء «مشروع النهضة»206 كبرنامج انتخابي، وهو المشروع الذي أعده عدد من كوادر جماعة الإخوان المسلمين تحت إشراف خيرت الشاطر نائب المرشد العام للجماعة، وقد سبقه مبادرة تعبر عن نظرة الإخوان المعاصرة للإصلاح السياسي بمبادرة الإخوان للإصلاح الشامل التي تقدم بها المرشد العام

205 المرجع نفسه، ص ص. 16-19.

206 قد كانت أول محاولة لإعداد مشروع النهضة في عام 1997 وظهرت في كتاب **"حول أساسيات المشروع الإسلامي لنهضة الأمة: قراءة في فكر الإمام الشهيد حسن البنا"** للدكتور عبد الحميد الغزالي وآخرون. وفي عام 2004 نجحت فرق العمل داخل وخارج مصر في وضع الإطار الفكري والاستراتيجي للمشروع بكامله. وفي مارس2011 تم تكليف المهندس خيرت الشاطر بإدارة فريق العمل لوضع الاجراءات التنفيذية والخطط اللازمة وأصبح للمشروع إطار تنفيذي تفصيلي يشمل التمويل والتشغيل والمراحل. فمشروع النهضة هو حصاد جهد ما يقرب من 1000عالم وخبير ومتخصص ومعظمهم من غير الاخوان وقد عمل على صياغته 16 لجنه استشارية متخصصة، كما قامت فرق العمل بزيارة أكثر من 50 دولة لنقل تجاربهم ومن هذه الزيارات تم التوصل إلى 25 تجربة رائدة في25 دولة.

للإخوان محمد مهدي عاكف عام 2004 [207]، وقد جاء في مشروع النهضة والذي حمل شعار "نهضة مصرية .. بمرجعية إسلامية": "أنه يقوم على تمكين الشعب والمجتمع ووضع مقدراته في يديه لا في يد طغمة فاسدة أو روتين حكومي فاسد لا يرحم. ويستهدف الوصول إلى إنسان مصري مطمئن بربه، مطمئن بأسرته، آمن في عمله وبيئته ومجتمعه يتحقق له ما أراد الله له من كرامة. وإلى مجتمع لا تغلبه على إرادته دولة غاشمة ولا نظام فاسد ولا قوة خارجية. يحتل مكانته المستحقة بين الأمم متسلحا بقيمه السامية وبالعلم والفكر في زمن اقتصاد المعرفة وعصر الابتكار. ودولة تمكن الناس من فرص التعليم والصحة والعمل والاستثمار وبناء الأعمال. وتدافع عن حقوقهم وكرامتهم داخل الوطن وخارجه بما يليق بخير أمة أخرجت للناس. مشروعنا ينطلق من الفهم الوسطى الشامل للشريعة الإسلامية وضرورة تهيئة المجتمع وتربيته وإصلاح تشريعاته ليتم التطبيق الصحيح لها، الذي لا يمكن بدون أن نحقق أي حضارة أو تقدم أو أي عدل ومساواة. وهي شريعة سمحة تستوعب كل أبناء الوطن داخلها. يخرج غليكم هذا المشروع من رحم جماعة جاهدت على مدى أكثر من ثمانين عاما لحفظ هوية هذه الأمة وبناء قوتها وترسيخ الاعتدال والوسطية في فكرها. جماعة لم تعرف إلا التربية منهجا والعمل وسيلة للإنجاز. ولم تعرف لها مكانا إلا في قلب مجتمعها ملتحمة مع شعبها ومرتبطة بهمومه وآلامه وأحلامه. متبنية طموحه المشروع في حياة كريمة تحت ظل عقيدته وقيمه الدينية الراقية المتسامحة" [208]. وحدد مشروع النهضة ثلاثة مستويات لإنفاذ المشروع: أولها المستوى القيمي والفكري والذي ينطلق من مبادئ وقيم الإسلام وهي بالتطبيق الصحيح قادرة على النهوض بالأمة، ثانيا المستوى الاستراتيجي وهو عبارة عن مجموعة خطط تنموية تغطي سبع مسارات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمشروع بحلول عام 2025، وثالها

---

207 Amr Hamzawy- Nathan J. Brown, “The Egyptian Muslim Brotherhood: Islamist Participation in a Closing Political Environment”, **Carnegie PAPERS,** n. 19, March 2010, p. 15

- كما يمكن الاطلاع على مقال: بوجحفة رشيدة، "الإصلاح السياسي عند الإخوان المسلمين: بين الطموح والواقع"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد الاول، ع.4، (ديسمبر 2018)، ص ص. 149-172

208 **مشروع النهضة المصرية**، ص. 2،1

المســـتوى التشـــغيلي أو التنفيذي، ويقول الكاتب أحمد جعفر عن هذا المشـــروع: "النجاح الحقيقي لمشروع النهضة هو تبني الأمة كلها لهذا المشروع سواء نجح المرشح أو لم ينجح." 209

وافق على الدستور الجديد الذي عرض على الاستفتاء بعد تولي مرسي الحكم 62% من الشعب المصري، يحتوي هذا الدستور على ديباجة فيها (الشعب مصدر السلطات، نظام حكم ديمقراطي، كرامة الفرد من كرامة الوطن، الحرية حق، المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع، سيادة القانون أساس حرية الفرد، الوحدة الوطنية فريضة، وركيزة بناء الدولة المصرية الحديثة، الدفاع عن الوطن شرف وواجب، الأمن نعمة كبرى، الوحدة أمل الأمة العربية، ريادة مصر الفكرية والثقافية210)، وخمســـة أبواب: (خاص بمقومات الدولة والمجتمع، والباب الثاني يتعلق بالحقوق والحريات، وفي الباب الثالث خصص للسلطات العامة، والباب الرابع للهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، وفي الباب الخامس وردت أحكام ختامية وانتقالية).

فهذا الدستور يشكل فارقا كبيرا في تاريخ مصر مقارنة بما عرفته من دساتير أخرى، لأنه يعبر عن إرادة الشعب ويحميه ويحمي مصر من كل أنواع الفساد والاستغلال، كما جاء فيه فصل بين السلطات واختصاصات محددة لكل سلطة سياسية، وشرع هذا الدستور معنى الرقابة التي تمنع الاعتداء على السلطة القضائية، وسد كذلك أي ثغرة للتلاعب بالقانون، وضمن حقوقا لم يعرفها المصريون من قبل. لكن فلول النظام السابق وبالتآمر مع قوات خارجية آلت دون أن تستمر التجربة الديمقراطية في مصر فكان الانقلاب على الشرعية في 3 جويلية 2013.

---

209 أحمد جعفر، "مشروع النهضة المصرية .. قراءة في المضامين"، في:

تم تصفح الموقع يوم: 2012/5/12 على الساعة: http://www.alamatonline.net/l3.php?id=29972 09.34

210 ديباجة دستور جمهورية مصر العربية سنة 2012.

6. الإخوان وراء القضبان:

إن المتصفح لتاريخ مصر يجده مليئا بالثورات والانقلابات، منذ عهد محمد علي باشا الذي انقلب على دولة الخلافة العثمانية (1798)، مظاهرات 1919/03/9 والتي توجت بدستور 1923، 1952/7/23 وقع انقلاب عسكري في مصر قاده مجموعة من الضباط الأحرار، ثم انقلاب 2013

لقد أسندت لمحمد مرسي السلطة وفقا لإرادة الشعب وبعد أول انتخابات حرة ونزيهة في تاريخ مصر، لكن وبعد سنة فقط من حكمه تم عزله، ليعود الجيش مرة أخرى للحكم بحجة رفض الشعب له وعدم تحقيقه لآماله بالرغم أن سنة واحدة ليست كافية لإصلاح ما كان في 30 سنة، إضافة إلى بعض الأخطاء التي وقع فيها مرسي والتي قد اعترف بها في خطابه.

أوضح القيادي في حزب الحرية والعدالة حمزة زوبع في 2015/1/31 من برنامج "الواقع العربي" أن الإخوان تحالفوا مع كل القوى الثورية التي تحركت في إطار سياسي يهدف لنزع السلطة عن العسكر بواسطة الشعب في 25 يناير 2011، واعترف بأن الأخطاء السياسية التي وقع فيها الإخوان هي أخطاء تعود لعدم امتلاكهم الخبرات اللازمة لإدارة دفة الحياة السياسية، وأكد أن السعي لتحقيق التوحد والتماسك ظل دأب الإخوان ونهجهم في عهد الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك وعقب الثورة، كما أكد أن الرئيس المعزول محمد مرسي دعا إلى حوارات كثيرة جدا مع القوى السياسية، وأوضح أن سوء تقدير الموقف من قبل الإخوان هو الذي أدى إلى وقوع الانقلاب، وانتصرت الدولة العميقة على مرسي الذي كان دون سلطات. ومن جهة أخرى رأى أستاذ العلوم السياسية والدراسات الأمنية في جامعة "إكستر" عمر عاشور أن موازين القوى كانت مختلة ولم تكن في صالح القوى الساعية للتغيير، وأوضح أن "أخطاء الإخوان" تمثلت في عدم قدرتهم على الحد من الاستقطاب السياسي الشديد، وفشلهم في إدارة المناورات السياسية، وأشار إلى أن بعض الأحداث كشفت أن المؤسسة العسكرية لم تكن في صفهم.[211]

---

211 https://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2015/1/31/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9- تم تصفح الموقع يوم: 2019/01/20 على الساعة: 11:05

رغم أن المتتبع لتاريخ رؤساء مصر بعد الاستقلال، يجد مجموعة من الانجازات والتي تقابلها إخفاقات، فجمال عبد الناصر مثلا اشتهر بمناداته بالقومية العربية وبحركة عدم الانحياز، ومن انجازاته المناداة بالوحدة العربية وتحقيق ذلك مع سوريا (1958-1961) ومحاولة تحقيقها مع كل من سوريا والعراق (1964)، وتأميم قناة السويس، إنشاء السد العالي، تأميم البنوك الخاصة والأجنبية في مصر، تحقيق جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية في 1956/6/18، وتأييد حركات التحرر العربي، والتعظيم من شأن مصر كدولة رائدة في العالمين العربي والإسلامي، وفي قارتي إفريقيا وآسيا، وبين دول عدم الانحياز على مستوى العالم. لكنه كان من أخطائه عدم الوفاء بتعهدات الثورة، وإقصاء اللواء أحمد نجيب، والانفراد بالحكم الدكتاتوري الاستبدادي، إلغاء الأحزاب السياسية، حل البرلمان، إلغاء كل من الدستور والحياة النيابية، حل النقابات المهنية، فرض رقابة الدولة الصارمة على الإعلام، تأميم أوقاف المسلمين، إلغاء المحاكم الشرعية، التقليل من دور جامعة الأزهر، إعدام قيادات الحركة العمالية، توقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية في مقابل استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا، مغامرة حرب اليمن الفاشلة، النكسة العسكرية سنة 1967، الصدام غير المبرر مع جماعة الإخوان المسلمين وإصدار قرارات بحلها ومصادرة جميع ممتلكاتها وسجنهم في سجون عسكرية مع التعذيب البدني والنفسي، وتقديمهم لمحاكم عسكرية وإعدام بعض القيادات منهم، وإفساد العلاقة بين مصر والعديد من الحكومات العربية، وتدهور الاقتصاد المصري، والإلغاء الكامل لجميع حقوق الإنسان المصري في الداخل والخارج.

وبعد تولي أنور السادات الحكم عقب وفاة جمال عبد الناصر في 1970/9/28 قام بثورة التصحيح بالقضاء على كل مراكز القوى التي كان جمال عبد الناصر قد أسسها في مصر، وأصدر دستورا جديدا، وغير فيه المادة الثانية من أن "الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع" إلى جعلها "المصدر الرئيسي للتشريع"، وقرر الاستغناء عما يقرب من 17000 خبير سوفياتي، فلقد قدر له نصر أكتوبر، وجرأته في اتخاذ القرارات، وانتشاله مصر من الدولة البوليسية التي أقامها عبد الناصر، كما د فع بالاقتصاد المصري نحو التنمية والازدهار، لكن في المقابل قوض المشروع القومي العربي، وحجّم الدور الإقليمي المصري، وقضى على مشروع النهضة الصناعية والاقتصادية المصرية، وبالانفتاح ساهم في تدمير بعض قيم المجتمع المصري، وختم اعماله بدون

استشارة مجلسي الشعب والشورى بتوقيعه على اتفاقية كامب ديفيد والتي نتج عنها تفتيت وحدة العرب وبروز الزعامات الإقليمية والشخصية المتعددة في المنطقة العربية لسد الفراغ الذي نتج عن غياب مصر وتحييد دورها في الصراع العربي الإسرائيلي.

بعد نجاح ثورة 25 يناير 2011 ثم إجراء أول انتخابات ديمقراطية في تاريخ مصر الحديث والتي فاز فيها محمد مرسي مرشح الإخوان (التيار الإسلامي) ليصبح رئيسا لمصر بنسبة 51.73% في حين أحرز أحمد شفيق 48.27% في جولة الإعادة. وفور تولي مرسي مقاليد الحكم قام بإسقاط المجلس العسكري وحله وانهاء حكم العسكر لمصر لأول مرة منذ ستين سنة مع إحالة 70 قياديًا بالجيش والمجلس العسكري للتقاعد، وألغى الإعلان الدستوري الذي وضعه المجلس العسكري المعين، وبسط السيطرة المصرية العسكرية على سيناء وذلك عقب الأحداث المتراكمة من العهود السابقة، كما قام بإعفاء 41000 فلاح من ديون تقدر بـ 109 مليون، ثم أمر بصرف علاوة اجتماعية بنسبة 15% للموظفين وأصحاب المعاشات وزيادة معاش الضمان الاجتماعي بمبلغ 100 جنيه ليصبح 300 جنيه بدلاً من 200 جنيه ليستفيد منها 1.5 مليون مستفيد، ثم تم إنشاء ديوان المظالم بكل المحافظات لتلقي شكاوى المواطنين، وحل مشكلة انقطاع الكهرباء والتي ظهرت فجأة نتيجة للإهمال المتراكم من العهود السابقة، والتغلب على مشكلة الغاز والوقود وحلها في معظم المحافظات إلى جانب التغلب على مشكلة طوابير الخبز وحلها في معظم المحافظات، ويضاف إلى ما سبق الإفراج عن دفعتين من المعتقلين السياسيين بعد تشكيل لجنة لدراسة الحالات وفي هذا المجال نذكر أنه قد أفرج عن 572 من المحاكمين عسكريا و700 معتقل مصري في السجون السعودية. وتأمين أكثر من 100 مستشفى كمرحلة أولى وقام بتثبيت 17000 عامل بالتأمين الصحي، ثم زيارة بعض الدول وجلب الكثير من الاستثمارات لمصر بالإضافة لحل بعض المشاكل العالقة بين مصر والمحيط الخارجي حيث تم توقيع اتفاقيه ب 5 مليار دولار من خلال زيارته للصين استثمارات داخليه داخل مصر و اتفاقيات صينية في 14 قطاعًا اقتصاديًا منها الحديد والطاقة والكهرباء والأسمدة والكيماويات وتصنيع المحركات والدواء وطاقة الرياح، وتوقيع عقد مشروع تنمية شمال غرب خليج السويس على مساحة 6 كلم، ناقش تطوير التعليم وصادق على تعديل قانون الجامعات لتكون مناصب الجامعة بدءا من رئيس القسم إلى رئيس الجامعة بالانتخاب، شارك في القمة الأفريقية بأديس أبابا واهتم بقضايا التنمية ودول

حوض النيل والتقي رؤساء أفارقة، كما لوحظ عودة مصر إلى مكانتها المرموقة في الشرق الاوسط عبر زيارات وتدخلات في الشؤون العربية.

فبعد مرور عام كامل على تولي محمد مرسي الرئاسة في مصر، انقسم المجتمع المصري إلى قسمين، قسم يؤيد الرئيس ويرى أنه أنجز الكثير، ولا يرى له إخفاقات وهؤلاء هم الأحزاب والجماعات والحركات والقوى السياسية ذات المرجعية الإسلامية، وهناك القسم الثاني، وهم معارضوه، من أنصار اليسار والليبرالية والاتجاه العلماني، إضافة إلى بعض الإسلاميين الذين يرون انه قد أدى بالبلاد إلى مزيد من الفوضى والانفلات ويعتبرون أن السبب في هذه الإخفاقات إصراره على الاعتماد على "أهله وعشيرته"، وإقصاء المعارضة بكل فصائلها، ومن ثم فإن عليه أن يرحل.

ويقول المحلل السياسي حمدي أبو السعود، المتخصص في تحليل المشهد السياسي المصري: " أن الرئيس محمد مرسي أخفق في العام الأول من حكمه في إدارة شؤون البلاد، ... وعليه فإنني أرى أن عدم انفصال الرئيس محمد مرسي عن حزبه هو السبب الرئيسي وراء جزء كبير من اخفاقاته". ويختتم بقوله: هذا بالطبع علاوة على كل المشاكل الأخرى، التي تمثل معاناة المواطن اليومية، مثل: رغيف الخبز الآدمي، وأنبوبة البوتاجاز، والبنزين والسولار، وتوفير السلع والخدمات، وضبط الأسعار من خلال الرقابة المستمرة على الأسواق، فضلاً عن تحسين خدمات التعليم والصحة، و.... إلخ، وحدث ولا حرج"212

ويلاحظ أن مرحلة رئاسة مرسي كشفت عن عدة أمور213:

1. عدم وجود برنامج واضح أو رؤية استراتيجية فعلية "للجماعة، كما أن مشروع النهضة هو عبارة عن مجموعة أفكار تفتقد في كثير منها إلى الآليات

212 همام عبد المعبود، "الرئيس مرسي بعد عام ... قائمة الإنجازات والإخفاقات"، في:

http://islamonline.net/feker/reports/4267تم تصفح الموقع يوم: 2013/7/5 على الساعة: 17:34

213 بدر شافعي، "درس الإخوان، من الثورة إلى الانقلاب"، **تقارير سياسية** (المعهد المصري للدراسات)، 17 أفريل 2018، ص. 11، 12

2. ضعف الجانب الإعلامي لدى الجماعة والرئاسة، وهو ما ساهم ليس فقط في تشويه مرسي كرئيس، وإنما رسم صورة ذهنية سلبية للجماعة ربما تحتاج وقت طويل لتحسينها، ولعل الجيش فطن لأهمية الإعلام مبكرا، كما يتضح من أول تسريب للسيسي من خلال لقائه ببعض القادة العسكريين في ديسمبر 2012 وحديثه عن الحاجة لمد أذرع تعاون الجيش مع الإعلام.

3. عدم قيام الرئيس بكشف الحقائق للرأي العام، أو إفشال مخطط الانقلاب في الساعات الأخيرة بدعوته للاستفتاء على شرعيته، لا سيما بعدما ضاق الخناق عليه.

4. عدم اكتراث الرئاسة والجماعة–إلى حد ما– للنصح المقدم لها داخليا وخارجيا، وربما يرجع ذلك في أحد أبعاده لمطالب المعارضة متأخرة، وبالتالي ارتفاع سقفها من المطالبة بإقالة حكومة قنديل، إلى الاستفتاء على بقاء الرئيس، وصولا إلى المطالبة برحيله دون استفتاء.

5. سوء تقدير للموقف الداخلي والخارجي، والنظر إلى مظاهرات 30 يونيو بأنها ستكون مثل سوابقها" مظاهرات محدودة ستنفض بسرعة".

6. سوء تقدير الموقف فيما يتعلق بفض اعتصامي رابعة والنهضة "14 أوت 2013، فبالرغم من التحذيرات الشديدة، بل والممارسات القمعية التي قام بها الجيش في أحداث الحرس الجمهوري 8 يوليو2013، وكذلك مجزرة المنصة 26 يوليو 2013، إلا أن الجماعة وقيادات التحالف كانت تراهن على الصمود والقدرة على كسر الداخلية والجيش كما حدث إبان ثورة 25 يناير.. ومن الواضح أن المشهد لم يكن مقروءا بصورة صحيحة.

7. كما يلاحظ أن الجماعة لم تضع رؤية تتضمن كل الاحتمالات، وبالتالي عندما تم فض رابعة، لم تكن هناك بدائل، وكانت من الأخطاء الكبرى نزول رمسيس بعدها بيومين، مما جعل أفرادها وأنصارها صيدا سهلا للقناصة

لهذا وبعد مرور سنة من حكم محمد مرسي لمصر صدر بيان عسكري في 03 جويلية 2013 يعزل فيه الرئيس من منصبه، بعد قيام مظاهرات 30 جوان 2013 والتي انقسم فيها الشارع المصري بين

مؤيد للرئيس والذين احتشـــدوا في ميدان رابعة العدوية، ومعارض للرئيس في ميدان التحرير[214]، وأمام هذه الأوضــاع التي آلت إليها مصــر قام عبد الفتاح السـيسـي القائد العام للقوات المسـلحة بإصدار بيان في 2013/07/03 ورد فيه ما يلي:

1. تشكيل حكومة كفاءات وطنية تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.
2. تشكيل لجنة مراجعة التعديلات الدستورية على دستور 2012 .
3. مناشدة المحكمة الدستورية العليا اقرار قانون انتخابات مجلس النواب ، والبدء في اجراءات الانتخابات.
4. اتخاذ اجراءات لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكونوا شركاء القرار في السلطة التنفيذية.
5. تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية تمثل مختلف التوجهات .
6. وضع ميثاق شرف اعلامي يكفل حرية الاعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية .

فور إعلان بيان الانقلاب العســكري (البعض يســميه تصــحيح الثورة) تم قطع جميع وسـائل الإعلام الموالية للرئيس والتي تبث المظاهرات المؤيده له منها قناة الناس و الرحمة والحافظ ومصـر 25 كما ألقت قوات الشـرطة العسـكرية القبض على اثنين من مذيعي قناة مصـر 25، كما اقتحمت أجهزة الأمن المصــرية وأغلقت مكاتب وأســتوديوهات قنوات "الجزيرة مباشــر مصــر"، و"الإخبـاريـة" و"الـجزيرة الإنجليزيـة" وأوقفت أجهزة البـث، وتم اعتقـال العديد من الإخوان بمـا فيهم أغلب القيادات. كان هذا الانقلاب بمباركة المؤسسات الدينية المصرية: شيخ الأزهر "أحمد الطيب"، وبابا المسـيحيين "البابا تواضـروس الثاني"، وبمشـاركة حزب النور السـلفي، ومفتي الديار المصـرية علي جمعة، وجبهة الإنقاذ بزعامة البرادعي وعمرو موسى.

إن هذا الانقلاب يجسد عودة حكم العسكر من جديد لمصـر بعد عام ونصـف من الثورة و30 عاما من حكم مبارك. فلقد اسـتمرت الاعتصـامات المؤيدة للشـرعية في ميدان رابعة العدوية

214 مع مرور عشرة أشهر على حكم محمد مرسي، تأسست حركة تمرد في 26 أبريل 2013، وهي حركة تجمع توقيعات المصــريين لسـحب الثقة من محمد مرســي وإجراء انتخابات رئاسـية مبكرة. أعلنت الحركة عن جمع 22 مليون توقيع لسحب الثقة من مرسي.

والمنددة بالانقلاب العسكري مطالبة بعودة مرسي[215] الرئيس الذي رفض بيان الجيش ودعا إلى احترام الشرعية. فالغرض من هذا الانقلاب تعطيل وإجهاض العملية الديمقراطية التي بدأت تعرفها مصر خاصة مع تولي الإسلاميين الحكم، هذا ما أدى إلى انقسام مصر إلى فئة مؤيدة والأخرى معارضة قصد إسقاط هذه الدولة في فتنة حرب أهلية، لأنه مع حكم الإخوان المسلمين فإن هذا يعني خطر كبير على إسرائيل وعلى مصالح الدول الكبرى في المنطقة، كذلك كان الغرض من الانقلاب جر الإسلاميين للعنف مثلما حدث في الجزائر بغية تشويه صورتهم وتبيان خطر حكم الإسلاميين سواء لمصر أو باقي الدول العربية، لأنه بعد ثورات الربيع العربي لوحظ انتشار المد الإسلامي وتعاطف الشعوب العربية معه.

ومن أجل إنجاح هذا الانقلاب وفرضه بالقوة على الشعب المصري فلقد لجأت قوات الأمن المصرية إلى استعمال كل الوسائل لقمع المتظاهرين بل وصل به الأمر إلى التهور في كثير من المرات بسبب تزايد شعبية هذه المظاهرات التي لم تحمل في صفوفها فقط الإخوان المسلمين بل كل فئات الشعب المصري وحتى الأطفال (هم بدورهم لم يسلموا من عمليات القتل وحتى الاعتقال بسبب حملهم شعار رابعة بعد المجزرة) لأن المتظاهرين ليسوا كلهم إخوان لكن المظاهرات كانت بتأطير إخواني، ولم تبق هذه الاعتصامات (والتي ميزها الطابع السلمي) في المدن الكبرى بل شملت معظم المحافظات المصرية وحتى القرى، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على وعي الشعب المصري وكسره لهاجس الخوف منذ ثورة 25 يناير ومطالبته بحقه واحترام صوته وإرادته وشرعيته، فالمظاهرات كلها كانت تدعو إلى عودة مرسي للحكم، الرئيس الشرعي لمصر، أي ضرورة احترام إرادة الشعب وكرامته، لأن القضية لم تعد صراعا بين العسكر و الإخوان بل بينه وبين الشعب المصري كافة، لأنه في بداية الاعتصامات كان الجيش يتهم فيها الإخوان ومن خلال وسائل الإعلام الحكومية والخاصة الموالية للانقلاب كانت الدعاية تحريضية ضد الإخوان، لكن مع الوقت وبفضل وسائل الإعلام الأجنبية الرافضة للانقلاب (مثل قناة القدس، الجزيرة، المحور، أحرار 25، اليرموك، وهذه القنوات كانت مرارا وتكرارا تتعرض للتشويش لأنها كانت تكشف حقيقة

---

215 قبل عزل مرسي من منصبه دافع في خطاب طويل عن شرعيته، وتحدث عن مبادرة قدمت إليه من بعض الأحزاب تضمنت عدة نقاط منها: تشكيل حكومة كفاءات، وتشكيل لجنة مراجعة الدستور ولجنة عليا للمصالحة الوطنية، وتعجيل الاجراءات في قانون الانتخابات النيابية واتخاذ اجراءات لتمكين الشباب في السلطة التنفيذية ووضع ميثاق شرف إعلامي، وأعلن مرسي أنه موافق عليها بجميع نصوصها.

ما يجري في مصر والمجازر التي ارتكبها الجيش في حق المصريين)، فهذه القنوات كانت تبين أن هذه المظاهرات تحمل كل فئات الشعب المصري إخوان وغير الإخوان.

إن التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب العسكري[216] (والذي يضم الإخوان وغيرهم من الرافضين للانقلاب) كان دائما يدعو إلى سلمية المظاهرات التي تواصلت واستمرت وأدهشت العالم وأحرجت الجيش بقيادة عبد الفتاح السيسي وبينت مدى تأييدها لمرسي ومعارضتها لعودة حكم العسكر لمصر، لأن الجيش كان يهدف من خلال قتل المتظاهرين توريط المصريين الرافضين للانقلاب في مسلسل العنف.

إن الإطاحة بالرئيس مرسي مرشح الإخوان وسحب بساط السلطة من تحت رجليه وزج العديد منهم في السجون وموت الكثير منهم في الاعتصامات السلمية، لا يعني نهاية الجماعة، رغم أن ما حدث للإخوان في مصر اثر على باقي الأقطار التي يتواجدون بها، إلا أن التاريخ وفي كل مرة يثبت أنه ورغم الأشواك والعقبات الكثيرة التي تواجه جماعة الإخوان في أكثر من بلد إسلامي، فإن القضاء عليها أمر صعب للغاية، وأن الجماعة مصممة على لعب دور عندما تسنح الفرصة للتغيير لاحقا في مصر، لكنه دور مختلف عن الدور الذي لعبته في المرة السابقة. فهي في مرحلة إعادة ترتيب أوراقها، وبصدد إجراء تغيير أعمق مما كان عليه الحال في الفترة 2011-2013. وربما تحدد جماعة الإخوان في الوقت المناسب أهدافها الإصلاحية بصورة أكثر وضوحا، فلقد دشنت الجماعة حركة "إخوان بلا عنف"، التي أسسها عدد من شباب الجماعة، مبادرة جديدة لحقن الدماء، والدعوة للعمل والبناء لأنه وعلى حسب الفكر الإخواني فإن السلطة ليس هدفها وإنما هي وسيلة لإصلاح فساد مئات السنين، فإنها جماعة قادرة على التكيف ولطالما أظهرت قدرتها على المقاومة والتأقلم مع الوضع السائد، تمر بمحن وأزمات سرعان ما تنهض، وربما سيحدث الشيء

---

216 **التحالف الوطني لدعم الشرعية** هو تحالف سياسي مصري، يتكون من قوى إسلامية وأحزاب سياسية (حزب البناء والتنمية، حزب الحرية والعدالة، حزب العمال الجديد، حزب الفضيلة، حزب الإصلاح، حزب التوحيد العربي، الحزب الإسلامي، حزب الوطن، حزب الوسط، حزب الراية، حزب العمل)، وشخصيات عامة وممثلين عن طلاب مصر وعمالها والنقابات العمالية واتحاد الباعة الجائلين ونقاباتها المهنية ونوادي أعضاء هيئات التدريس في جامعات مصر وائتلاف القبائل العربية في مطروح وسيناء والصعيد وممثلين عن الضباط المتقاعدين واتحاد شباب الثورة ومجلس أمناء الثورة وعلماء الأزهر، يعد التحالف معارضاً لانقلاب 3 يوليو 2013 .

نفسه خلال هذه المرة، خاصة أمام عجز النظام العسكري على إدارة البلاد، فضلا عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي مازالت تغرق فيها مصر.

خاتمة:

سنوات تمر بعد الانقلاب وفي سنتها التسعين تعيش الجماعة الإسلامية الأكثر انتشارا في العالم محنة ليست الأولى وربما تكون الأصعب في تاريخ محنها وصراعاتها المفتوحة مع السلطة في بلدها الأم مصر وفي بلدان عربية متعددة امتدت إليها ظلال الإخوان المسلمين.

وهكذا ولى زمن الإخوان الذي كانت تتحدث عنه القنوات الإعلامية، محنة من أكبر المحن التي تعرضت لها جماعة الإخوان المسلمين، وفي حقيقة الأمر ليست الأولى ولكن هناك المئات منها منذ تأسيس الجماعة، التاريخ يعيد نفسه، وما يعرف عنها أنها وراء كل أزمة تمر بها إلا وعادت أقوى وأصلب، فاعتقال الآلاف منها ومن قياداتها وإغلاق مقراتها وحظر نشاطها إجراءات تعودت عليها، ولأنها تحمل في منهاجها مسألة توريث الفكر الإخواني فإنها من هذه المحن ورغم أنها قاسية لكنها دائما تعرف عودة قوية، فلقد حافظت جماعة الإخوان المسلمين على وجودها التنظيمي منذ تأسيسها، حيث تمكنت خلال ما يقرب من ثمانية عقود من البقاء والاستمرار حركة دعوية ذات طابع ديني، وتنظيما سياسيا واجتماعيا، أعطاها عناصر القوة والتميز مقارنة بالقوى السياسية الأخرى.

فالأزمة التي تمر بها الجماعة في الوقت الراهن دعت مجموعة من شبابها والأعضاء السابقين بها إلى القيام بمراجعات لإعادة ترتيب أوراق الجماعة، وبنيتها التنظيمية، وتجنب الأخطاء التي يرون أن قيادات الجماعة وقعت فيها بعد توليها السلطة، فهي تجربة علمتها الكثير، وأعطتها دروسا ستستفيد منها بشكل أفضل في الحياة السياسية، لتتجنب الإضرار بالمشروع الإسلامي، ورغم الأشواك والعقبات الكثيرة التي تواجه جماعة الإخوان في أكثر من بلد إسلامي، فإن القضاء عليها أمر صعب للغاية، لأن الجماعة مصممة على لعب دور عندما تسنح الفرصة للتغيير لاحقا في مصر، لكنه دور مختلف عن الدور الذي لعبته في المرة السابقة، لأن التجارب أثبتت أنها قادرة على التكيف، فقط مسألة وقت تعيد فيه ترتيب اوراقها، حيث تلحّ الحركة على إجراء تغيير أعمق

مما كان عليه الحال في الفترة 2011-2013. وربما تحدد جماعة الإخوان في الوقت المناســـب أهدافها الإصلاحية.

المراجع المعتمدة:

1. الكتب:

1) إبراهيم قاعود، **الإخوان المسلمون في دائرة الحقيقة الغائبة** (نسخة إلكترونية) في الشبكة الدعوية:
http://www.daawa-info.net/books1.php?ar=book_name على 2011/09/11 الساعة: 10:47

2) بوجحفة رشيدة، **حركة الإخوان المسلمين وعلاقتها بالسلطة (دراسة مقارنة: مصر والجزائر)**، الأردن: درا الكتاب الأكاديمي، 2018

3) حسن البنا، رسالة المؤتمر الخامس من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، الجزائر: شركة شهاب، د س ن

4) حسن البنا، رسالة إلى الشباب من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق

5) حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص.05، وفريد عبد الخالق، **الإخوان المسلمون في ميزان الحق**، ط.1، الجزائر: دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، 1991

6) حسن البنا، رسالة بين الأمس واليوم من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**(هذه نسخة جديدة مزيدة برسائل جديدة مع التحقيق والتنقيح والمراجعة)، مرجع سابق

7) حسن البنا، رسالة المؤتمر الخامس من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**(هذه نسخة جديدة مزيدة برسائل جديدة مع التحقيق والتنقيح والمراجعة)، مرجع سابق

8) رفعت السعيد، **حسن البنا من ...كيف....ولماذا**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1977

9) زغلول النجار والسيد محمد متولي أبو داود، **ميدان التحرير: التحولات في مصر بين جذور الماضي وآفاق المستقبل**، ط.1 (مصر: دار نهضة مصر للنشر، 2012)،

10) زكريا سليمان بيومي، **الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928 -1948**، القاهرة: مكتبة وهبة، 1991

11) سيد قطب، **العدالة الاجتماعية في الإسلام** (د ب ن، د س ن)

12) سيد قطب: سيد قطب، **المستقبل لهذا الدين** (د ب ن، د س ن)

13) سيد قطب، **معالم في الطريق** (د ب ن، د س ن)

14) صلاح شادي، **الشهيدان حسن البنا وسيد قطب**، في:
http://www.daawa-info.net/books1.php?ar=book_name

15) عبد الحميد الغزالي، **حول أساسيات المشروع الإسلامي لنهضة الأمة: قراءة في فكر الإمام الشهيد حسن البنا**، الجزائر: دار الخلدونية، 1999

16) عبد القادر عودة، **الإسلام وأوضاعنا السياسية** القاهرة: دار الكتاب العربي، 1951

17) عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي**، القاهرة: دار التراث، 1978

18) عمر التلمساني، **حسن البنا الملهم الموهوب: حسن البنا أستاذ الجيل**، في:
http://www.daawa-info.net/books1.php?ar=book_nameتم تصفح الموقع يوم: 2019/01/11 على الساعة9:34

19) علي خليفة الكواري (محرر)، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009

20) علي عبد الرحيم، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، ط.1، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2007

21) عمر الشوبكي، "الإخوان المسلمون"، في: عمرو هاشم ربيع (محرر)، **انتخابات مجلس الشعب 2005**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2006

22) عمرو هاشم ربيع (محرر)، **انتخابات مجلس الشعب 2005**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2006

23) فريد عبد الخالق، **الإخوان المسلمون في ميزان الحق**. ط.1. الجزائر: دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، 1991

24) محمد أحمد خلف الله، "الصحوة الإسلامية في مصر" في: **الحركات الإسلامية في الوطن العربي**، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989

25) محمود عبد الحليم، **الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ**، ج:1، ط. 1، الإسكندرية: دار الدعوة، 2004

26) هالة مصطفى، **الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف**، القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، 1992

27) يوسف القرضاوي، **الإخوان المسلمون 70 عاما في الدعوة والتربية والجهاد**. ط.1. القاهرة: مكتبة وهبة، 1999

2. المجلات:

28) بدر شافعي، "درس الإخوان، من الثورة إلى الانقلاب"، **تقارير سياسية (المعهد المصري للدراسات)، 17 أفريل 2018، ص. 11، 12**

29) بوجحفة رشيدة، "الإصلاح السياسي عند الإخوان المسلمين: بين الطموح والواقع"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**"، المجلد الاول، ع.4، (ديسمبر 2018)

30) زياد حافظ، "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل"، **المستقبل العربي**، ع. 385، مارس 2011

31) سعيد شحاتة، "الانتخابات البرلمانية المصرية في الميزان"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.18، ربيع 2008

32) Amr Hamzawy- Nathan J. Brown, “The Egyptian Muslim Brotherhood: Islamist Participation in a Closing Political Environment”, **Carnegie PAPERS**, n. 19, March 2010, p. 15

33) Mustapha Kamel Al-Sayyid,” The other face of the Islamism Movement”, **Carnegie Working Papers**, **Carnegie Endowment for International Peace**, N. 33, **January 2003**

3. المواقع الإلكترونية:

34) أحمد جعفر، "مشروع النهضة المصرية .. قراءة في المضامين"، في:

http://www.alamatonline.net/l3.php?id=29972تم تصفح الموقع يوم: 2012/5/12 على الساعة: 09.34

35) "الإخوان المسلمون"، موسوعة **ويكيبيديا** (موسوعة إلكترونية)، في:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86_تم تصفح الموقع يوم: 2019/01/11 على الساعة 09:14

36) **الإخوان المسلمون في مصر: مواجهة أم اندماج**، تقرير الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في:

http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE 2013/04/01 على الساعة 17:30

37) النظام العام للإخوان المسلمين الموضوع في 1982 والمعدل في 1994، في:
http://ar.wikisource.org/w/index.php?title=النظام_العام_للإخوان_المسلمين_(عام_1994)&oldid=125912 تم تصفح الموقع يوم 2019/01/09 على الساعة: 10:05

38) همام عبد المعبود، "الرئيس مرسي بعد عام ... قائمة الإنجازات والإخفاقات"، في:

http://islamonline.net/feker/reports/4267 تم تصفح الموقع يوم: 2013/7/5 على الساعة: 17:34

39) https://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2015/1/31/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9- تم تصفح الموقع يوم: 2019/01/20 على الساعة: 11:05

ثورة 25 يناير وصعود حركة الاخوان المسلمين في النظام السياسي المصري .

الدكتور بشير محمد النجاب _ الأردن .

ملخص:

سيقوم هذا المبحث بعرض النظام السياسي بعد حركة احتجاجات الشعب وستقوم الدراسة باختيار (ثورة 25 كانون الثاني) نموذجا لها ، حيث تم استعراض النظام السياسي المصري أثناء المرحلة الانتقالية وتناول الفصل دور الجيش في اسقاط مبارك والانتخابات الرئاسية ، وسيتناول المبحث أيضا النظام السياسي في عهد محمد مرسي من خلال الحديث عن اداء حكومة الرئيس مرسي واسباب سقوطه، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين بنية النظام السياسي وحركة الاحتجاج الشعبي (الاخوان المسلمين)، فكلما كانت بنى النظام السياسي مرتكزة على اساس المشروعية والقانون والتوزيع العادل للسلطة والاخذ بعين الاعتبار مطالب الشعوب كلما كانت الدول اكثر استقرارا، أما اغفال مطالب الشعوب واللجوء الى الدولة الامنية واحتكار السلطة فإن ذلك يؤدى الى انفجار الشعوب ولجوئها الى الثورة على الانظمة الاستبدادية. وفي ضوء تلك النتائج أوصى الباحث بضرورة الاخذ بعين الاعتبار مطالب الشعوب واشراكها في السلطة واحترام ارادتها واتاحة مناخ ديمقراطي حقيقي لها، واخيرا ضرورة الاستفادة من تجربة الاخوان المسلمون في مصر والتعرف على جوانب القوة والضعف فيها.

مقدمة:

مثلت ثورة ٢٥ يناير في مصر نقطة تحول في مسار التطور المصرى لـيس فقـط علـى الـصعيد الداخلى، وإنما امتدت بتأثيراتها إلى التوجه الخارجى، فقد تقلص الدور الإقليمى لمـصر خـــلال حقبة مبارك الأخيرة، الأمر الذى استوجب معه إعادة النظر في مسارات الدور الإقليمى لمـــصر في مرحلة ما بعد الثورة، ومن أبرز الدوائر التى يعاد فيها النظر مرة أخرى مسار هذا الــدور، الدائرة العربية وبدرجة أخص ملف الصراع العربى – الإسرائيلى وفــى القلــب منــه القـضية الفلسطينية والدور المصرى في إنجاز وتحقيقه الوحدة الوطنية بين أطـراف المـصالحة فتح وحماس.

ومع انتصــار ثورة المصــرية وكســر حاجز الخوف أمام المصــريين خرجت غالبية الفئات تطالب بمطالب فئوية تركزت فى تثبيت العاملين المؤقتين وزيادة الأجور ،وأصبح الوضـع مقلقا مع تزايد المظاهرات واتساع رقعتها لما يمكن أن تؤدى إليه هذه المظاهرات من شلل فى الجهاز الإدارى والإنتاجى مما يزيد من حجم الخســـائر ،بل وصــــل الأمر إلى مظاهرات من فئات تتمتع بدخول مرتفعة مقارنة بغيرها مثل موظفى البنوك بل وبعض البنوك الأجنبية وهو ما جعل البنك المركزى يعطى أجازة للبنوك حتى يستطيع تحديد كيفية مواجهة ما يحدث .

والذي يعبر أول رئيس للبلاد بعد ثورة 25/ يناير وأول رئيس مدني منتخب للبلاد, وتولى منصــب رئيس الجمهورية في 24 يونيو 2012 وعزلته القوات المسـلحة في 23 يوليو 2013 بعد خروج مظاهرات معارضـة له واخرى مؤيدة ,ويأتي هذا الفصل لاستعراض الوضـع السياسـي والذي ترتبت على نجاح الثورة المصرية وذلك من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: النظام السياسي المصري أثناء المرحلة الانتقالية.

المبحث الثاني: النظام السياسي في عهد مرسي.

المبحث الأول

النظام السياسي المصري أثناء المرحلة الانتقالية.

يمكن تقســم أحداث عام 2011 ســياســيًا إلى فترتين هما: فترة رئاســة محمد حســني مبارك وفترة المرحلة الانتقالية في ظل حكم المجلس الأعلى للقوات المسـلحة بقيادة المشـير محمد حسين طنطاوي.

وأمام الضغط الشعبي المتصاعد منذ 25 كانون الثاني 2011 والداعي لإنهاء نظام مبارك– دعوات رددتها في نهاية المطاف الولايات المتحدة نظرا للأعداد المتزايدة المطالبة بالتغيير في شوارع مصر –فقد تدخلت شخصيات رفيعة من الجيش لإجبار الرئيس على الاستقالة. ورحب الثوار بحركة الجيش ضد مبارك وتفاوضوا معه بعد الاستقالة .وعزز المحتجون في البداية الفكرة القائلة بأن القوات المسلحة في جانب الشعب وأنه لا ينبغي لها أن تصادر ثقة الشعب في ضمانها السير السلس للمرحلة الانتقالية . وكان ظاهرا للعيان أن الجيش مؤسسة الدولة الوحيدة المستعدة لتسيير البلاد مع غياب حكومة في الانتظار217

وفي يوم 11 شباط 2011 يوم جمعة والتي أسماها المحتجون بجمعة الزحف حيث شهدت حشودًا مليونية، مع الزحف إلى قصور الرئاسة وبخاصة قصر القبة الرئاسي بالقاهرة والقصر الرئاسي برأس التين بالإسكندرية. بعد تصاعد الأحداث والتظاهرات واستمرار الاعتصام بميدان التحرير، وافق الرئيس السابق حسني مبارك218 على التنحي حيث قام عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية في الساعة 6:00 مساء بالتوقيت المحلى بالإعلان عن تنازل مبارك عن الرئاس

. ويأتي هذا المبحث لتسليط الضوء على طبيعة المرحلة الانتقالية من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: دور الجيش في سقوط مبارك

المطلب الثاني: تعديل الدستور

المطلب الثالث الانتخابات الرئاسية.

217- عزام، مها، المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية، برنامج الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ، مؤسسة تشاتام هاوس، 2012، ص1

218- القى مبارك خلال ا\ثورة 25 كانون الثاني خطابان الأول في 28 كانون الثاني 2011 بخطاب هو الأول منذ اندلاع ثورة 25 كانون الثاني، حيث قال أن المظاهرات مشروعة لتحسين مستوى المعيشة وأنه معها ولكنه لا يوافق على العنف، وقد طلب من الحكومة الحالية برئاسة أحمد نظيف بالاستقالة وولى أحمد شفيق رئاسة الحكومة الجديدة بتكليفات واضحة وسريعة. ولكن المحتجون استمروا في التظاهر، وكان الخطاب الثاني يوم 10/2/ 2011 حيث ذكر فية أنه لن يتنازل عن الرئاسة وأنه لم يكن ينوي الترشح لفترة رئاسية قادمة(انظر الأهرام، تاريخ النشر 30 كانون الثاني 2011، تاريخ الوصول 27 يونيو 2012 مقال بعنوان سليمان نائبًا للرئيس وشفيق رئيسًا للوزراء الأهرام، تاريخ النشر 30 كانون الثاني 2011، تاريخ الوصول 27 يونيو 2012

شـكلت القوات المسـلحة عبر تاريخ مصـر كله دوراً هاماً للحفاظ على الدولة المصـرية، وتشير العديد من المصـادر التارخية إلى ان الجيش المصـري يمتلك خصـوصـية لا تحظى بها بقية الجيوش العربية، إذ تعود نشأة الجيش المصـري الى محمد على باشا والذي ارسى فكرة وجود جيش قوي، فعلى الرغم من سيطرة أبناء الأرستقراطية الزراعية على مناصب الجيش العليا ، إلا أن زيادة أعداد العناصـر الشـابة من أبناء الطبقة الوسـطى التي التحقت بالكلية الحربية منذ سـنة 1936م قد غيرت من الطبيعة الطبقية العامة للجيش والأمر الأكثر يقيناً هو أن الجيش لم يعتد قمح الحركات الشـــعبية حتى في ظل النظام القمعي خلال ســـنوات (1930–1943م). ولذا لم ينظر أحد إلى الجيش كقوة سياسية منحازة لأحد الأطراف في الصراعات السياسية المدنية219.

فعبر تاريخ مصر الحدث كان للقوات المسلحة دور سياسي مباشر ، فلم تكن أحداث الـ30 من يونيو المرة الأولى التي يتدخل فيها الجيش في الحياة الســياســية في مصــر، حيث أن هناك ارتباطا تاريخيا بين تأســيس الدولة المصــرية الحديثة وبناء الجيش في عهد محمد علي، وقد لعب الجيش المصـري دورا سـياسـيا كان أبرزه ثورة 1952، و اسـتمر الجيش في الفترة بين 1952 حتى عام 1967 في لعب أدوار سـياسـية مهمة نتيجة لوجود شـخصـية ذات تأثير ونفوذ قوي على رأس القوات المسلحة، وهى المشير عبد الحكيم عامر، ومما يؤكد علاقة الجيش بالسياسة انتماء كل من الرئيس السـادات والرئيس مبارك للمؤسـسـة العسـكرية، فقد تدخل الجيش فى الشأن الداخلي مرتين؛ المرة الأولى كانت في عهد الرئيس الراحل السـادات عام 1977 فيما سمي بانتفاضـة الخبز، وأجبر خلالها الجيش الرئيس الراحل الســادات على التراجع عن القرارت الاقتصــادية، وكان تدخل الجيش للحفاظ على التماسك الداخلي وحماية البلاد من الانهيار، والمرة الثانية عام 1986 في عهد مبارك بعد واقعة تمرد الأمن المركزي، التي تمرد خلالها جنود الأمن المركزي بســـبب شـــائعة مد فترة تجنيدهم220.

وبتحليل العلاقة بين مبارك والمؤســـســـة العســـكرية يلاحظ أن قوة ومكانة الجيش كانت قد تضاءلت بالفعل إبان حكم مبارك، وخاصـة في السنوات الأخيرة، وربما يكون مرد ذلك إلى المظالم

219- عبدالله، أحمد، القوات المســـلحة وتطور الديمقراطية في مصــــر، أعمال المؤتمر الســـنوي الاول للبحوث السياسية" النظام السياسي المصري التغير والاستمرار، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1988، 211.

220-زادة، رندة، دور الجيوش العربية في الحياة الســياســية.. مصــرَ أنموذجاً، مجلة العرب الدولية، لندن، مقال بتاريخ **سبتمبر, 2013**

التي أضمرها نحوه بعض العسكريين .ويضاف إلى ذلك سخطهم على قضية الاستخلاف, إذ بدى أن لفئة جديدة من رأسمالي المحسوبية ذوي العلاقة الوثيقة بابن القديم للجيش .وثمة أدلة قولية تكفي للاقتراح بأن الجيش لم يكن راضيا عن النفوذ المتنامي لجمال مبارك وأنه خشي من التداعيات على موقعه إذا ما انتقلت السلطة إليه221.

كل ذلك أدى في النهاية إلى أن اصبح الرئيس مبارك عبئا متزايدا على كامل هيكل السلطة المؤسساتية في مصر والمؤسسة العسكرية خاصة ومع تزايد قوة الاحتجاجات الشعبية، ربما قرر الجيش أنه لم يعد بإمكانه دعم مبارك، وفي الوقت نفسه أدركت الإدارة الأمريكية كذلك أنه كان عبئا متزايدا عليها كحليف .وكان من الجلي في ذروة الاحتجاجات أن أحداث ميدان التحرير قد بلغت كتلة حرجة، وربما خشيت قيادة الجيش كذلك الانقسام أو حتى الانشقاقات في جنود الصف إن لم تتدخل وتسمح باستمرار الانتفاضة الشعبية. فقد كان تدخلها المؤيد للشعب مدفوعا بالمصلحة الذاتية لاحتواء المدة الانتقالية والسيطرة عليها، وبذلك حافظت أيضا على مصلحة الولايات المتحدة . وكان هذا التدخل في آخر المآل عاملا رئيسيا في تحقيق سقوط مبارك وحيويا في حماية موقع الجيش .فقد عجل كبار الضباط من رحيل الرئيس ومنحوا غطاء للانتفاضة الشعبية ليكسبوا مزيدا من الوقت والمساحة للمناورة .وعلاوة على ذلك، فإنهم بوضع أنفسهم في موقع السلطة تفادوا التحدي المباشر لهم كأنصار للنظام مقابل موجة معارضة متصاعدة .وفي عرض للتضامن والقوة، ظهر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في اليوم السابق لاستقالة مبارك على التلفزيون الرسمي للإفادة بأنه موجود لحماية مصر خلال الأوقات العصيبة كما فعل منذ عام 1952 . وبعد استلام المجلس للسلطة عقب استقالة مبارك، أشاد الجمهور بالجنود الذين اعتبر أنهم حموا المحتجين وكأنهم أبطال.222

ومما سبق عرضة يمكن القول بأن المؤسسة العسكرية في مصر كان مهياءة لتخلص من مبارك ، وبالتالي فقد استدعت ثورة الـ25 من كانون الثاني 2011 عودة الجيش للحياة السياسية، وكانت أول معالم هذا المشهد اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون حضور قائده الأعلى

221- في عدد 14 ديسمبر 2010 ، نقلت الصحيفة الإلكترونية العربية اليومية إيلاف عن برقية للسفير الأمريكي في القاهرة أنه في حين سيدعم بعض المدنيين خلافة جمال مبارك، فإن الجيش عارضها .انظر www.elaph.com/web/news/2010/12/618184.html.

222- عزام، مها، المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية، مرجع سابق، ص2

الرئيس الأسبق حسني مبارك يوم الخميس 10 شباط 2011، كما أصدر المجلس الأعلى بيانه الأول مؤكدا على التزامه باتخاذ جميع التدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات الشعب المصري ، وبعد هذا الاجتماع بيوم واحد تنحى الرئيس مبارك عن رئاسة الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، وكان موقف الجيش من ثورة الـ25 من كانون الثاني بمثابة انحياز واضح من المؤسسة العسكرية للمطالب الشعبية.

تولى المجلس العسكري إدارة شؤون البلاد، وشهدت مصر فترة من أصعب الفترات، واتسمت بالتخبط الشديد، الذي كان من أبرز شواهده الالتفاف على نتيجة استفتاء مارس (آذار) 2011، الذى حظي بموافقة 77 في المائة من الناخبين لإجراء تعديلات على دستور 1971، وبدلا من ذلك قام المجلس العسكري بإصدار إعلان دستوري، وأدى فشل المجلس العسكري في إدارة المرحلة الانتقالية إلى تعرضه لجملة من الانتقادات واستخدمت القوى الثورية هتافات يسقط حكم العسكر احتجاجا على سوء إدارته، كما تورط المجلس العسكري أثناء حكمه في أحداث دامية، مثل أحداث ماسبيرو ومجلس الوزراء وغيره223.

وعلى الرغم من الارتياح العام الذي ساد الشارع المصري عقب تسلم المجلس الأعلى لقيادة مصر، الا انه تم رصد العديد من المخالفات الدستورية التي رافقت الفترة الانتقالية، فالواقع يؤكد أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة احتفظ بعديد من جوانب النظام القديم القمعية بالرغم من خطوة رئيسية تمثلت في السماح بانتخابات ديمقراطية .أما قانون الطوارئ المفروض منذ عام– 1981 والذي بدأ توسيعه خلال العام الماضي عقب الهجوم على السفارة الإسرائيلية في سبتمبر 6 –فقد سمح باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ومن ذلك محاكمة عدد يقدر باثني عشر ألف مدني في محاكم عسكرية224.

وبالرغم من تصريح المجلس العسكري بتاريخ 25 كانون الثاني 2012 بأن القانون سيلغى جزئيا، إلا أنه أعلن أيضا عن استمرار تطبيقه على» البلطجية« ، والذين يمكن للمجلس تحديدهم كما يرغب .ونظرا لاستمرار القمع والقيود الصارمة على حرية التجمع خلال المدة الانتقالية، بدأت

223-زادة، رندة، دور الجيوش العربية في الحياة السياسية.. مصرَ أنموذجاً، مرجع سابق، ص1

224- هيومن رايتس ووتش،» دماء محتجي مصر على أيدي القيادة العسكرية 22 ، الموقع الكتروني .http://www.hrw.org/news/2011/11/22/egypt-protesters-blood-military-leadership-s-hands،2011

انقســامات عميقة بالظهور فيما بين المحتجين والجيش وجمهور يســعى إلى الاســتقرار وإنهاء الاحتجاجات .وقبلت أغلبية الأحزاب الســياســية، وأهمها الإخوان المســلمون، بوعد الانتخابات وبالانسحاب المزعوم للمجلس العسكري من صنع القرار السياسي عقب الانتخابات الرئاسية كتعهد ملائم للانتقال .وترك ذلك المحتجين في ورطة .وأصــبح الذين كانوا طليعة الثورة معزولين بنحو متزايد عن جمهور شدهم خطاب الاستقرار المعلن من قبل الجيش، وذلك على خلفية انعدام الأمن الشخصـي وانسحاب الشرطة فعليا والعسر الاقتصـادي في أعقاب الركود تلو الثورة وغياب الأمن على طول الحدود، وخاصــة في ســيناء حيث يبدو أن الجيش يحارب انحلال النظام العام فيها . وتفاقمت جميع هذه العوامل بالواقع المتغير المتعلق بالأحزاب السياسية، إذ سمحت جداول أعمالها ووعود إنجازها في الفضـاء السياسي الناشئ حديثا بعد حقبة مبارك بحرية إجراء حملات أكبر من أي وقت مضى225.

المطلب الثاني: تعديل الدستور

يعبر الدســتور لأي دولة كانت عن فكر تلك الدولة واتجاهها الديني والاجتماعي؛ لأن الدســتور هو القانون المهيمن، والموجه لقوانين تلك الدولة ونظمها.

ويقصــد بالدســتور وهو مجموعة الأحكام التي تحكم شــكل الدولة، ونظام الحكم فيها، وســلطاتها، وطريقة توزيع الســلطات، وبيان اختصــاصــاتها، ومدى ارتباطها ببعضــها، ومن حيث التعاون أو الرقابة، وكذلك بيان حقوق المواطنين وواجباتهم تج اه الدولة وسلطاتها العامة226.

وبالنظر إلى التعريف السابق يمكن ملاحظة أن الدستور يبحث في227 :

1- شكل الدولة، هل هي بسيطة أو مركبة، ملكية أو جمهورية
2- السلطات العامة في الدولة :التشريعية، والتنفيذية، والقضائية
3- الأشخاص أو الهيئات التي تتولى السلط ات العامة
4- علاقة هذه السلطات ببعضها، نوع هذه العلاقة،

225عزام، مها، المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية، مرجع سابق ،ص3

226- النعيم، عبد العزيز العلي ، أصول الأحكام الشرعية ومبادئ علم الأنظمة ، ص 182.

227- السديري، توفيق بن عبد العزيز ، الإسلام والدستور، ط1، كالة المطبوعات والبحث العلمي وزارة الشئون الإسلامية ،الرياض، السعودية، ص16

5- الحريات الفردية وضماناتها، وهي الحريات الشخصية، والتملك، والمسكن، والرأي، والتعليم، والمساواة أمام القضاء، والوظائف العامة، والتكاليف العامة.

ويعتبر الدستور أهم القوانين السارية في الدولة، بل أساس هذه القوانين، ويجب ألا تخالف القوانين حكما أو أحكاما دستورية ويجرى وضع الدستور عادة عن طريق سلطة أعلى من السلطة التشريعية، وتسمى السلطة التأسيسية، وتتم إجراءات تعديل أحكام الدستور بطريقة أشد تعقيدا من الإجراءات المتبعة لتعديل الأحكام القانونية الأخرى228.

ويتم تحديد نوع الدستور وفقا للمعيار الذي يرجع إليه عند التحديد، وهناك معياران لتحديد نوع الدستور هما :التدوين، وكيفية التعديل. فمن حيث التدوين وعدمه، يكون للدستور نوعان، دستور مدون، ودستور غير مدون. ومن حيث كيفية التعديل، يكون للدستور نوعان أيضا هما : الدستور المرن، والدستور الجامد229.

وقد خضع الدستور المصري بعد ثورة 25 كانون الثاني للتعديل230، وذلك بناء على ما صدر بالمرسوم بقانون 7 لسنة 2011 بتشكيل لجنة قضائية عليا للإشراف على الاستفتاء على التعديلات الدستورية و حرصاً من اللجنة العليا المكلفة بهذه المهمة على إجراء عملية الاستفتاء بشكل سليم تتكامل فيه عناصر الوعي القانوني و الدستوري اللازم لإجراء ذلك الاستفتاء تعرض اللجنة العليا المشرفة على الاستفتاء المواد المعدلة من الدستور المصري و التي جري عليها الاستفتاء بنصها قبل و بعد التعديل .

وتم عقد استفتاء على تعديلات في الدستور المصري في مصر يوم 19 مارس 2011، في أعقاب الثورة المصرية في 2011 التي أطاحت بحسني مبارك وقامت بحل الحزب الحاكم والبرلمان وتعليق العمل بدستور البلاد. وكان حوالى 18 مليون ناخب 41٪ من أصل 45 مليون ناخب مسجل قد أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء، حيث صوت أكثر من 14 مليون ناخب (77٪) لصالح التعديلات الدستورية، في حين أن نحو 4 مليون ناخب (23٪) قد صوتوا ضد هذة التعديلات.

228- السديري، توفيق بن عبد العزيز ، الإسلام والدستور، مرجع سابق، ص18.

229- عصفور، سعد ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، القس م الأول ، منشأة المعارف، الاسكندرية ص 17

230- تعرضت لجنة التعديلات الدستورية للمواد أرقام 75 و 76و 77و 88و 93و 139و 148و 179و 189

الإصلاحات الدستورية التي تم إقرارها تضمنت وضع قيد على مدد الرئاسة بحد أقصى مدتين لفترة اربع سنوات، وبنود تضمن الإشراف القضائي على الانتخابات، وشرط للرئيس أن يعين نائب واحد على الأقل، وتشكيل لجنة لصياغة دستور جديد بعد الانتخابات البرلمانية، وسهولة أكثر في شروط الترشح للانتخابات الرئاسية231 :

- إما عن طريق جمع 30,000 توقيع من 15 محافظة على الأقل، تأييد 30 عضو من أى من مجلسي الهيئة التشريعية (البرلمان)
- أو عن طريق ترشيح حزب حاصل على مقعد واحد على الأقل في البرلمان.

وتم تأجيل قضية الحد من الصلاحيات الرئاسية إلى ما بعد الانتخابات كجزء من عملية صياغة الدستور الجديد. وتضمنت تلك التعديلات أيضاً إقرار عقد الانتخابات البرلمانية في غضون ستة أشهر من تاريخ إقرار تلك التعديلات تقوم خلالها مجموعات العمل بإنشاء أحزاب سياسية جديدة، وعمل حملات للمرشحين وتشجيع الحضور بين أنصارهم..

وقد اعترف كلا الجانبين بأن تلك الإصلاحات تزيد من الضمانات الديمقراطية، لكن المعارضين قالوا أن الإصلاحات لم تبتعد عن الدستور الأصلى بما فيه الكفاية وأن الانتخابات إذا أجريت في وقت قريب جداً يمكن أن تنتهى في صالح جماعة الإخوان المسلمين جيدة التنظيم وأعضاء الحزب الحاكم السابق، الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يرأسه حسني مبارك .أما المؤيدون للتعديلات فقد نوهوا عن قلقهم من أن الانتظار طويلاً يمكن أن يزيد من فرص استعادة المؤسسة العسكرية للسلطة أو حدوث عدم استقرار في البلاد قبل الانتخابات.

المطلب الثالث الانتخابات الرئاسية.

تشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من بليون شخص في العالم يُدلون بأصواتهم في انتخابات ديمقراطية تنافسية لاختيار حكامهم وممثليهم في مؤسسات صنع السياسات واتخاذ القرارات فبعد موجات التحول الديمقراطي التي شهدها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين تُجرى معظم دول العالم انتخابات من نوع ما، بيد أن نحو نصف دول العالم فقط تشهد انتخابات توصف بأنها ديمقراطية وتنافسية. أما بقية الانتخابات فلا توصف بذلك،إذ طوّر الحكام أدوات

231- انظر الموسوعة الحرة ويكي wikipedia.org

وأساليب للتلاعب في عملية الانتخابات – أو ما يسمى في أدبيات السياسة "technology of manipulation" – بغرض تحقيق مقاصد غير تلك التي تُرجى من الانتخابات الديمقراطية، وعلى رأسها الحصول على الشرعية أمام الجماهير والتخفيف من حدة الضغوط المطالبة بالإصلاح واحترام حقوق الإنسان في الداخل والخارج. وفي المنطقة العربية لم تؤد الانتخابات التي تجريها بعض أنظمة الحكم إلى انتقال ديمقراطي واحد، ناهيك عن تحول ديمقراطي حقيقي232.

ويحتل مفهوم "الانتخابات الديمقراطية"، عند كثير من الباحثين، موقع الصدارة في النظم الديمقراطية وذلك منذ أن عرّف جوزيف شومبيتر الديمقراطية على أنها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة وعلى الرغم من اهتمام الكثيرين بهذا المفهوم عند حديثهم عن الديمقراطية، إلا أنه لا يوجد، حتى اليوم، تعريف متفق عليه بين المهتمين بالانتخابات، أو مجموعة من المعايير القاطعة التي تُحدد معالم الانتخابات الحرة والنزيهة، كما لا يوجد منهجية واحدة يمكن من خلالها وضع مؤشرات محددة وشاملة للانتخابات الديمقراطية.233

وفي ذات السياق يكاد باحثو السياسة يُجمعون على أن جوهر نظام الحكم الديمقراطي هو تنظيم عملية اتخاذ القرارات وعمل مؤسسات الحكم من جهة، وتمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية من جهة ثانية، وتنظيم علاقة مؤسسات الحكم بالمواطنين من جهة ثالثة. وهذه الأمور الثلاثة هي ما يضمنه الإطار الدستوري لذلك النظام، أو ما يمكن تسميته "الدستور الديمقراطي"، الذي إن طُبقت نصوصه القانونية في الواقع، صار من اليسير وصف نظام الحكم بـــ "النظام الديمقراطي"، بل وتسمية المواطن الذي يتمتع بالحقوق والحريات التي أقرها ذلك الإطار ويلتزم بالمسؤوليات والواجبات الملقاة على عاتقه بموجبه "المواطن الديمقراطي ويمكن

232- الكواري، علي خليفة ، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية/ 2002، ص82.

233 -Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism, and Democracy (New York, Harper, 1950), 25

تلخيص مضامين ذلك الإطار الدستوري الذي يحدد المتطلبات الرئيسية للانتخابات الديمقراطية في الأسس العامة الرئيسية للديمقراطية، والتي تدور في مجملها حول ثلاثة محاور أساسية هي234:

1- تنظيم عملية اتخاذ القرارات وعمل مؤسسات الحكم من خلال الإستناد إلى **مبدأ حكم القانون**

2- تمكين المواطنين من **المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية** واعتماد مبدأ التداول السلمي على السلطة السياسية وحق كافة القوى السياسية في التنافس على مقاعد الحكم.

3- تنظيم علاقة مؤسسات الحكم بالجماهير على أساس **رابطة المواطنة**، أي تمتع كافة فئات المجتمع بكافة الحقوق والواجبات على قدم المساواة، وتساوي فرص المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية أمام كافة المواطنين البالغين بلا أي شكل من أشكال التمييز على أساس الأصل أو اللغة أو العرق أو الدين أو المذهب أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

وعندما تهيئت في مصر فرصة حقيقة لانتخاب رئيس للجمهورية كان إقبال المصريّين كبيرا على المشاركة في الانتخابات الرئاسيّة لعام 2012، طامحين إلى إنهاء المرحلة الانتقاليّة التي طالت أكثر من المتوقّع والمخطّط له. وقد جاءت النتائج النهائيّة للانتخابات صادمةً للبعض، إذ أسهم تشتّت الأصوات على مرشّحي الثورة العديدين في وصول الفريق أحمد شفيق – آخر رئيس وزراء في عهد مبارك– والدكتور محمد مرسي – مرشّح حزب الحرّية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين– إلى جولة الإعادة. وأفضت جولة الإعادة إلى فوز الدكتور محمد مرسي بفارق بسيط عن منافسه الفريق أحمد شفيق235. وفيما يلي عرضا لمراحل سير الانتخابات الرئاسية المصرية236:

234- مالكي، محمد ، الدستور الديمقراطي والدساتير العربية نحو اصلاح دستوري،مشروع دساتير الديمقراطية اللقاء الخامس عشر، اكسفورد 2005/8/28.

235- المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات **الانتخابات الرئاسيّة المصريّة 2012** وحدة تحليل السياسات في المركز 24 يوليو ،2012.

236- انظر تقرير اللجنة العليا للانتخابات: الإعادة بين مرسي وشفيق.. و46.4% نسبة التصويت في الجولة الأولى"،اليوم السابع،28/5/2012

1- النتيجة الرسمية للجولة الأولى

جمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابيّة	50.996.746
إجمالي الناخبين الذين حضروا وصوّتوا	23.672.236
نسبة الحضور	%46.42
إجمالي عدد الأصوات الصحيحة	23.265.516
إجمالي عدد الأصوات الباطلة	406.720

وكانت نتائج هذه الجولة حصول محمد محمد مرسي العياط على المركز الاول تلاه أحمد محمد شفيق زكي، ثم حمدين صباحي، ثم عبد المنعم أبو الفتوح، وجاء عمرو موسى في المرتبة الاخيرة.

نتائج الحولة الثانية

جمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابيّة	50.958.794
إجمالي الناخبين الذين حضروا وصوّتوا	26.420.763
نسبة الحضور	%51.85
إجمالي عدد الأصوات الصحيحة	25.577.511
إجمالي عدد الأصوات الباطلة	843.252

وكانت نتائج هذه الجولة ان حصل محمد مرسي على 51.73% من نسبة الاصوات في حين حصل أحمد محمد شفيق زكي على 48.27%

المبحث الثاني

النظام السياسي في عهد مرسي.

بعد صدور النتائج النهائية لانتخابات الرئاسة المصرية، والتي أفرزت فوز مرشح حزب الحرية والعدالة الدكتور محمد مرسي، تباينت ردود الأفعال الدولية والعربية حول هذه النتائج في الدولة الأولى عربياً من حيث عدد السكان وذات الثقل الجيوسياسي في الشرق الأوسط، لا سّيما أنها جاءت بعد ثورة شعبية قدّمت على إنها المميزة عربياً في العصر الحديث، وأصبحت أشبه بمثال ونموذج يشار إليه بالبنان في الدول العربية.

فمن جهة رأى البعض أن انتخاب محمد مرسي شكل انتصارا حقيقيا لثورة 25 كانون الثاني، فقد كان مرسي أول رئيس مدني جاءت به صناديق الانتخابات بعد ثورة سلمية شهد لها العالم بأثره وقد جاء هذا الرئيس لميدان التحرير مهد الثورة ليقسم اليمين الدستورية بين الثوار قبل أن يلقيها بروتوكولياً أمام المحكمة الدستورية العليا237.

في حين استغل البعض المشهد السياسي المصري الذي تسودة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، مع الاخذ بعين الاعتبار حالة عدم الثقة بين الاحزاب الليبرالية والعلمانية من جهة والاحزاب الاسلامية من جهة اخرى، كل ذلك جعل المعارضة لا تثق بالنظام الجديد على الرغم من أنه جاء عبر صناديق الاقتراع238 .

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن نظام الرئيس المرسي قد تسلم السلطة وهناك حالة من الشك في قدرته على إدارة المرحلة الانتقالية من قبل المعارضة وهذا يعني بضرورة وجود أزمة كامنة تحيط بالنظام السياسي الجديد. وياتي هذا المبحث ليلقي الضوء على مرحلة حكم الرئيس مرسي منذو تسلمه السلطة رسميا في 30 يونيو 2012 بعد أداء اليمين الجمهوري وحتى عزلته قيادات القوات المسلحة في انقلاب 3 يوليو والذي جاء بعد مظاهرات للمعارضة، وذلك من خلال المطالب الأتية:

237- خضري، مصطفي، رودود أفعال الشعب المصري بعد خطاب مرسي في ميدان التحرير، وحدة بحوث الإعلام والرأي العام، جريدة الوادي، 2012.

238- دويكات ، برهان، الدولة المدنية عند الاخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر، رسالة ماجستير غر منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2013، ص168.

المطلب الأول: أداء الرئيس مرسي وحكومته أثناء فترة تسلم الرئاسه.

المطلب الثاني: عزل الرئيس مرسي

المطلب الأول: أداء الرئيس مرسي وحكومته أثناء فترة تسلم الرئاسه.

بالبداية اعتقد المصريين إن مجيء الرئيس المنتخب محمد مرسي كان بداية لعصر جديد لم يره المصريون من قبل فقد كان أول رئيس مدني وقت آنذاك, الذي جاءت به صناديق الانتخابات بعد ثورة سلمية شهد لها العالم بأثره وقد جاء هذا الرئيس لميدان التحرير مهد الثورة ليقسم اليمين الدستورية بين الثوار قبل أن يلقيها بروتوكولياً أمام المحكمة الدستورية العليا وتشير نتائج استطع الرأي أن 56% من الشعب المصري يرون هذا الخطاب بداية حقيقية للم الشمل ولكن ومن الملاحظ أيضاً أنَّ هناك نسبة تقل قليلاً عن نصف المجتمع لديهم رؤية غير مؤيدة تماماً لخطاب مرسي وهو الذي كان يجب أن يعيه 239,ولكن أدت نسبة 44% من الشعب المصري لتدخل الجيش في السياسية ونتج هذا التدخل قرار القوات المسلحة بعزل وتنحي الرئيس مرسي .

ويمكن تتبع أداء الرئيس مرسي وحكومته من خلال النقاط الآتية:

1- الخطابات الرئاسية

القي الرئيس خطابان خلال فترة الرصد الأول بمناسبة اقرار الدستور الجديد للبلاد ، والثاني تم القاءه امام مجلس الشوري في اولي جلسات انعقاده بعد توليه سلطة التشريع240 ، وقد تضمن الخطاب الحديث عن شفافية الاستفتاء والاشادة بمن ساهم في تأمين عملية الاستفتاء خاصة القوات المسلحة.

كذلك تحدث الرئيس عن الاختلاف في الرؤي حول الدستور وقال أن هذا الامر طبيعا ومقبول، كذلك تضمن الخطاب الحديث عن اخطاء المرحلة الانتقالية والتي شارك الرئيس نفسه في جزء منها ، كما جدد الرئيس دعوة الحوار الوطني وذلك للوصول للتوافق بين جميع الاطراف.

ويلاحظ أن الرئيس أنهي خطابه بالقسم الجمهوري وهو ما يعد بمثابة تجديد الشرعية مع الشعب في مرحلة جديدة تبدا فيها الدولة أولي خطوات بناء الدولة الديمقراطية241.

239- خضري، مصطفي، رودود أفعال الشعب المصري بعد خطاب مرسي في ميدان التحرير، المرجع سابق، ص1.

240- وحدة الدراسات و البحوث البرلمانية التابعة للمعهد المصري الديمقراطي ""تقرير حول أداء الرئيس محمد مرسي و الحكومة، الفترة من 22 و حتي 31 ديسمبر2012 ، المعهد المصري الديمقراطي، القاهرة، ص3

241- وحدة الدراسات و البحوث البرلمانية التابعة للمعهد المصري الديمقراطي ""تقرير حول أداء الرئيس محمد مرسي و الحكومة،الفترة من 22 و حتي 31 ديسمبر2012 ، المعهد المصري الديمقراطي، القاهرة،مرجع سابق, ص3

أما الخطاب الثاني فكان أمام جلس الشـــعب فقد وصـــفه بعض المحللين هذا الخطاب بالتطميني ، وقد أشــتمل هذا الخطاب علي عدة مواضـيع مثل انتهاء الرملحة الانتقالية وتجديد الدعوة للحوار الوطني. كما أشار الرئيس في خطابه للسياسة الخارجية المصرية والتي تنتهج مبدأ التوازن، واهتمامها بمحيطها العربي عبر دعم القضية الفلسطينية والسورية وحماية أمن الخليج، و الجزء الهام في الخطاب تضمن الحديث عن الوضع الاقتصادي في مصر خاصة في ظل تسرب تصريحات عن أفلاس مصر وحاول الرئيس ارسال رسائل تطمينيه للشعب عن الوضع الاقتصادي كما كشف الرئيس النقاب عن بعض المشروعات القومية التي دف لتحقيق التنمية242.

أولا: الملف الاقتصادي: أشارت العديد من التقارير الاقتصادية أن كافة المؤشرات الرسمية التى أعلنتها الرقابة المالية والبنك المركزى أكدت تحسنا كبيرا للأداء الاقتصادى فى مصر إبان عهد الرئيس محمد مرسي، وفي هذا الصدد يمكن رصد المؤشرات الاقتصادية الآتية243:

1- بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الثاني من العام المالي 2012/2013 نحو 2.2%، وبذلك بلغ معدل النمو نحو 2.4% خلال النصف الأول من العام المالي 2012/2013. مما يؤكد أهمية السياسات التوسعية التي تستهدف تنشيط الأسواق المحلية في تنامي الطلب ودفع عجلة الإنتاج.

2- بلغ معدل التضخم العام وفــقــا لأسعار المستهلكين نحو 8.7% خلال شهر فبراير 2013ونحو 8.2%

3- خلال شهر مارس من نفس العام مقارنة بنحو 6.27% في يناير 2013 وذلك وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وفى نفس الوقت سجل التضخم الأساسي المعد من قبل البنك المركزي المصري ارتفاعا في المعدل السنوي ليصل إلى 7.68% في فبراير 2013 من 5.23% في يناير 2013. ويرجع هذا الارتفاع في معدل التضخم إلى ارتفاع الأسعار المواد الغذائية وغير الغذائية مقارنة مع الأشهر لسابقة.

242- المرجع السابق، ص3

243- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لمحة عن الاقتصـــاد المصـــري 2013، جمهورية مصـــر العربية، ص2.

4- بلغت الاستثمارات الكلية المنفذة خلال النصف الأول من العام المالي 2012/2013 نحو 111.3 مليار جنيه، ساهم فيها القطاع الخاص بالنصيب الأكبر بنحو 78.6 مليار جنيه بنسبة 70.6% من إجمالي الاستثمارات الكلية المنفذة، بينما ساهم القطاع العام بنحو 32.7 مليار جنيه بنسبة 29.4% من إجمالي تلك الاستثمارات244.

5- بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال النصف الأول من العام المالي 2012/2013 نحو 301 مليون دولار، وذلك نتيجة للتداعيات السلبية للتطورات السياسية والاقتصادية التي تشهدها الساحة المصرية245.

6- انخفض صافى الاحتياطيات الأجنبية ليصل إلى نحو 13.4 مليار دولار في نهاية مارس 2013 مقارنة بنحو 15.1 مليار دولار في مارس 2012. وقد تسبب ذلك بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية في خفض التصنيف الائتماني لمصر من قبل المؤسسات الدولية عدة مرات منذ الثورة، حيث قامت مؤسسة ستاندرد آند بورز بتخفيض تصنيف مصر من B إلى -B مع نظرة مستقبلية سلبية، كما قامت مؤسسة موديز بتخفيض تصنيف مصر من B2 إلى B3،بالإضافة إلى قيام مؤسسة فيتش بتخفيض التصنيف من +B إلى B مع نظرة مستقبلية سلبية246

7- تأثرت أوضاع الموازنة العامة للدولة خلال النصف الأول من العام المالي 2012/2013 حيث ارتفعت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي إلي 5.1% لتبلغ نحو 91.5 مليار جنيه مقارنة بعجز قدره 73.8 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي 2012/2013247.

2- السياسة الخارجية في عهد الرئيس محمد مرسي:

تشير العديد من التقارير إلى ان توجه السياسة الخارجية لمبارك قبل كل شيء الحفاظ على الوضع الراهن من خلال اعتماد سياسة خارجية نشطة، ودور الزعيم الإقليم والمشاركة النشطة في

244- وزارة التخطيط، "تقرير المتابعة لنصف العام المالي 2012/2013"

245- تقرير البنك المركزي 2013.

246- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لمحة عن الاقتصاد المصري , مرجع سابق، جمهورية مصر العربية، ص2.

247- المرجع السابق.

القضية الفلسطينية، وبعد نجاح الثورة المصرية وتسلم الرئيس مرسي لصلاحياته الدستورية، انصب اهتمام الرئيس محمد مرسى على اتجاهين أساسيين هما248:

1- تأكيد على الدور الإقليمي لمصر وفتح السياسة الخارجية للقاهرة للشركاء المحتملين الجدد.

2- تعزيز الدعم الشعبي من خلال نشاط السياسة الخارجية.

وبالنظر إلى جدول أعمال الرئيس مرسي تشكيل جدول أعمال السياسة الخارجية يلاحظ أن رحلاته الأولى ليس للولايات المتحدة أو في أوروبا، ولكن إلى إثيوبيا، والمملكة العربية السعودية والصين وإيران

وتجدر الملاحظة الى ان السياسة الخارجية في عهد مرسي لم تشهد نشاطا واضحا خلال تلك الفترة، ورغم ذلك يمكن ملاحظة عدة أنشطة للسياسية الخارجية المصرية ومن أبرز تلك الانشطة249:

1- **مؤتمر أوبك** : عقد في 22/12/ 2012 بالقاهرة لوزاء بترول الدول الأعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للبترول(أوبك) بمشاركة وزراء دول الإمارات والجزائر والسعودية والعراق والكويت وقطر وليبيا ومصر والبحرين وتكمن أهمية هذا المؤتمر في أنه يمثل المؤتمر آلية هامة لدعم وتقوية العلاقات البترولية العربية المشتركة حيث أن إستضافة مصر لهذا التجمع البترولي العربي على أرضها يعد فرصة جيدة لإقامة مباحثات ومشاورات بين الوزراء العرب ومسئولي قطاعات البترول بالدول العربية.

2- **العلاقات المصرية الأوروبية** : وفي هذا الصدد التقى وزير الخارجية محمد كامل عمرو فى مؤتمر بموسكو مع نظيره الروسي لافروف، أعربت فيه كل من الدولتين عن رفضهم التدخل العسكري الأجنبي في سوريا واكدت مصر أن التغيير قادم لا محالة ولكن لابد أن يحافظ على وحدة سوريا وأشار ان مصر تستضيف مقر ائتلاف الثورة والمعارضة السورية فى القاهرة لوضع

---

248 - Grimm Roll, Egyptian Foreign Policy under Mohamed Morsi Domestic Considerations and Economic Constraints, .www.swp-berlin.org/en/publications/swp-comments,p2

249- وحدة الدراسات و البحوث البرلمانية التابعة للمعهد المصري الديمقراطي ""تقرير حول أداء الرئيس محمد مرسي و الحكومة، الفترة من 22 و حتي 31 ديسمبر2012 ، مرجع سابق، ص6

خطة محكمة للتحول الديمقراطي , كما تحدث وزير الخارجية عن القضــية الفلســطينية ورفض سياسة الاستيطان التي تدمر أي فرصة للسلام في المنطقة.

3- **قطع العلاقات مع سوريا :** فقد اعلن الرئيس المصـري محمد مرسـي مسـاء السبت 16حزيران 2013 "قطع العلاقات تماما مع النظام السوري"، مؤكدا ان بلاده بدأت اتصـالات مع دول عربية واسـلامية "لعقد قمة طارئة لنصـرة" الشـعب السـوري وطالب حزب الله اللبناني بمغادرة الأراضـي السورية، وأكّد أنّ بلاده تقف ضدّ الحزب في "عدوانه" على الشعب السوري.

المطلب الثاني: عزل الرئيس مرسي

يشـير التطور التاريخي لجماعة الإخوان المسـلمين إلى أن منظر الجماعة الإمام حسـن البنا كان قد وضـع ثلاث مراحل مهمة لتحقيق أهداف الجماعة :مرحلة الدعاية والتبشير بالفكرة، ومرحلة التكوين واختيار الأنصـار والأعضـاء، ومرحلة التنفيذ والعمل والإنتاج وعلى مدار العقود الثلاثة الماضـية، نجحت الجماعة في إنجاز المرحلتين الأوليين بشـكل واضـح؛ إذ انتشـرت أفكار البنا وجماعته إلى خارج حدود مصـر، وتجاوز عدد أعضـاء الجماعة وفروعها مئات الآلاف في العالمين العربي والإسلامي وكذلك أوروبا وأميركا .أما المرحلة الثالثة، فقد بدأت وانتهت سريعًا مع سـقوط الرئيس مرسـي، وقد كانت الأيديولوجيا حاضـرة بقوة في المرحلتين الأوليين، وكان من المفترض أن يقلّ حضـورها في المرحلة الثالثة، ولكن ما حدث هو العكس؛ إذ طغى على أداء الإخوان وحركتهم وهم في السلطة الكثير من الممارسات وكأنهم في المعارضة250.

ويمكن القول بان فوز مرسـي كان لحظة اسـتثنائية في تاريخ الجماعة ليس لأنها المرة الأولى التي تصـل فيها للسـلطة فحسـب، بل أيضًـا لطبيعة الاسـتحقاقات التي كان على الجماعة مواجهتها؛ وأهمها الانتقال من حالة التفكير كحركة معارضـة إلى حزب حاكم .وهو ما لم يحدث لسوء الحظ سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى السياسات والتكتيكات التي اتبعتها الجماعة طوال العام الذي قضـته في السـلطة .فعلى مسـتوى التنظيم، لم تتغير طريقة تفكير الجماعة ولا توازنات القوة داخل مؤسسات صـنع القرار فيها، وبخاصـة مجلس الشو رى العام ومكتب الإرشاد؛ إذ ظل التيار المحافظ مهيمنا عليها251.

هذا وقد تباينت الآراء واختلف الرؤى حول اسـبـاب عزل الرئيس محمد او ما بات يعرف بانقلاب3يوليو 2013 ، وبالتحليل الدقيق لجملة من الاحداث التي سبقت عزل الرئيس مرسي يمكن القول بأن هناك جملة من الاسـباب ادت في النهاية إلى الانقلاب على الرئيس مرسـي بعضـها يتعلق بمؤسـسـة الرئاسـة نفسـها والبعض الاخر يتعلق بجماعة الاخوان المسـلمين نفسـها، واخيرا

250- العناني، خليل، جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي، سلسلة : دراسات(سياسات عربية، العدد :4 أيلول / سبتمبر 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص2.
251- المرجع السابق، ص3.

العوامل المتعلقة بما يعرف بالدولة العميقة في مصـــر أو ما يعرف بالدولة داخل الدولة، وفيما يلي عرضا لذلك.

أولا: العوامل التي أدت إلى عزل الريس مرسي بسبب القرارات الرئاسية:

اتخذت مؤسسة الرئاسة المصرية تحت قيادة مرسي جملة من القرارات الهامة والتي ادت في النهاية الى اشتداد وطئه المعارضة له، ومن أبرز تلك القرارات :

1- أصـدر الرئيس مرسـى في 8 يوليو قرارا جمهوريا بإعادة مجلس الشـعب الذى سـبق للمحكمة الدسـتورية العليا[252] الحكم بحله في 14 يونيو تصـحيحا للخلل الدسـتوري الذى شـاب انتخاباته، ثم جاء قرار المحكمة الدســتورية في 9 يوليو بوقف قرار رئيس الجمهورية بعودة مجلس الشــعب للانعقاد[253].

2- شكلت مجموعة القرارات التي أصدرها الرئيس المصري محمد مرسي مساء يوم الثاني عشر من أغسطس 2012، تحولا هاما ذا بعد استراتيجي غير مسبوق في مسار الثورة المصرية التي انطلقت شـــرارتها من ميدان التحرير كانون الثاني 2011. فقد مســـت تلك القرارات التي اتخذها الرئيس محمد مرسي المؤسسة العسكرية مباشرة، عبر إحالة المشير محمد حسين طنطاوي ومعه رئيس الأركان الفريق سامي عنان إلى التقاعد، وترقية اللواء عبد الفتاح السيسي مدير المخابرات الحربية إلى رتبة فريق أول وتعيينه قائدا عاما للقوات المســـلحة ووزيراً للدفاع ,وترقية اللواء صـدقي صـبحي قائد الجيش الثالث الميداني إلى رتبة الفريق وتعيينه رئيسـا لأركان حرب القوات المسلحة وإلغاء الإعلان الدسـتوري المكمل وكان السـبب الرئيسـي وراء هذه القرارات هو اسـتكمال أهداف الثورة كما من شـــأن تلك القرارات المتخذة شــق الطريق واســـعا أمام العودة الكاملة للحياة

252- المحكمة الدســـتورية العليا جهة قضـــائية مســـتقلة، مقرها مدينة القاهرة، تختص دون غيرها بالفصـــل في دستورية القوانين واللوائح. ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى، وينظم الإجراءات التي تتبع أمامها، انظر الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية العليا المصرية.Retrieved 2010-07-10 .

253- عبد الرحمن، ماهر، انتهاكات حرية الإعلام في مصـــر ، مركز دعم لتقنية المعلومات، القاهرة،2013، ص11

المدنية في مصـــر، وإنهاء أي علاقة للعســـكر بســـلطة الشـــعب وعموم مؤســـســـات المجتمع المدني254.

3- في يوم 22 نوفمبر 2012 أصـدر الرئيس محمد مرســي إعلانا دسـتوريا مكملا تضـمن ما وصفه بالقرارات الثورية .وتضمن حزمة من القرارات منها255:

- جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى .
- إقالة النائب العام المستشار /عبد المجيد محمود واستبدال المستشار /طلعت إبراهيم به.
- إمداد مجلس الشـورى واللجنة التأسـيسـية بالحصـانة (لا تُحل كما حدث لمجلس الشـعب) وتمديد الأخيرة بفترة سماح شهرين لإنهاء كتابة دستور جديد للبلاد.
- إعادة محاكمات المتهمين في القضايا المتعلقة بقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين أثناء الثورة.

254- خضـــري، مصـــطفي، رؤية المجتمع المصـــري لقرارات الرئيس مرســـي"عزل رموز المؤســـســـة العسكرية،منشور على الموقع الالكتروني http://elwadynews.com/news.php?id=36143

255- عبد الرحمن، ماهر، انتهاكات حرية الإعلام في مصـر، مرجع سـابق، ص13، جريدة الشـعب الجديد خبر صحفي بعنوان " الرئاسة :مرسي أصدر الإعلان الدستوري بعد إشارات بنية المحكمة الدستورية بحل" التأسيسية "، على موقع جريدة الشعب الجديد، نشر بتاريخ 2012/12/14

ثانيا: العوامل السلبية لحكم تيار جماعة الاخوان بمصر :

ويمكن في هذا الصدد ملاحظة سببين رئيسين لفشل الرئيس مرسي في الحكم وهما:

1- فشل الجماعة في التعاطي مع مسألة السلطة والحكم بنحو فعال وناجح

فجماعة الإخوان المسلمين تعتبر نفسها حركة دعوية ُتنادي بتطبيق التعاليم الإسلامية انطلاقا من رؤيتها الواضحة وفهمها الصحيح لمفهوم الإسلام على اعتبار ه دي شامل ينتظم جمي ع مظاهر الحياة ، ومرارا أعلنت الجماعة – وفي أكثر من مناسبة – عن نفسها بأنها حركة دعوية حيث يعتبر الإخوان المسلمون أنفسهم دعوة سلفية إذ يدعو ن للعودة بالإسلاموبالتالي فإن الفكر السياسي للإخوان قد طغى عليه مفهوم الدولة الدينية أكثر من مفهوم الدولة المدنية؛ فالدولة الدينية تعني الارتباط الوثيق بين الدولة والدين وبالتالي لا يمكن أن تكون ديمقراطية256

2- المشاكل التنظيمية التي ساهمت في إرباك حسابات الجماعة وكشفت ضعفها وقصر رؤيتها السياسية

فسيطرة المحافظين على جماعة الاخوان كان له تأثيرا كبيرا في السياسات التي اتخذتها الجماعة طوال وجودها في السلطة وفي هذا الصدد يمكن رصد الاتي257:

1- ضعف النزعة التوافقية لدى ممثلي هذا التيار، وبخاصة ما يتعلق بالقوى والتيارات المخالفة .

2- طغيان الأيديولوجيا على الحسابات السياسية الواقعية مما أدى إلى وجود أزمة سياسية داخل الجماعة نفسها

3- التماشي مع القوى السياسية "الدينية" الاخرى المحافظة مثل التيار السلفي وبعض الرموز الراديكالية الاخرى الامر الذي أضر بالرئيس مرسي وساهمت في إسقاطه بشكل غير مباشر.

256 - دويكات، برهان عادل يوسف الدولة المدنية عند الإخوان المُسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر، مرجع سابق، ص96

257 - العناني، خليل، جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي، مرجع سابق, ص9

ثالثا: الدولة العميقة258 في مصر

لا شك أن الاحداث التي عصفت بالمجتمع المصري تعرضت ولا زالت للعديد من الإشكاليات السياسية التي تتجاذبها القوى السياسية المختلفة حيث تمحورت تلك الإشكاليات حول علاقات الحكم تلك العلاقات حيث توجد عدة قوى سياسية مختلفة في المجتمع المصري تحاول كل قوة منها إعادة بناء شبكة علاقات مستقرة تتلاءم مع حجمها ودورها السياسي والاجتماعي في المجتمع المصري.

وبالتالي يمكن القول بأن فشل جماعة الإخوان المسلمين في السلطة مصادفة وحسب، بل هو نتيجة لعدم قدرتهم على السيطرة على مخالب ما أطلق عليه" الدولة العميقة "التي ظلت تناصبهم العداء أيضًا .والتي تكونت من مجموعة المؤسسات والرموز والشخصيات التي ترعرعت في عهد نظام مبارك وتقاتل من أجل الإبقاء على ثقافة الفساد ومنظومته الرئاسية سياسيا واقتصاديا .وقد نجحت الدولة العميقة على مدار السنة التي حكم فيها الإخوان حيث استغلت ضعف خبرتهم وقدرتهم على ترويض مؤسساتها من أجل العمل لصالحهم259.

وعلى الرغم من محاولة مؤسسة الرئاسة من احتواء الدولة العميقة ومحاولة ترويضها؛ فقامت على سبيل المثال بالتصالح مع عدد من رجال الأعمال الذي ظهروا في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك مثل رجل الأعمال الهارب حسين سالم، ووزير التجارة والصناعة الأسبق رشيد محمد رشيد، الا ان عدم الثقة بين التيارات الإسلامية والليبرالية المدنية شكل أزمة سياسية خانقة لمؤسسة الرئاسة، فقد أصبحت المعارضة المصري ة لا تثق بحكومة مرسي والتي باتت تطلق عليها (حكومة الإخوا ن) وتلاحقها بوابل من الانتقادات عقب أي قرار تتخذه أو مع كل خطوة تخطوها في أي مجال من مجالات العمل السياسي أو الاجتماعي مما ادخل الحياة السياسية في

258- **الدولة العميقة**: مصطلح سياسي يشير إلى مجموعة من التحالفات النافذة والمناهضة للديمقراطية داخل النظام السياسي ، وتتكون من عناصر رفيعة المستوى داخل أجهزة المخابرات (المحلية والأجنبية)، والقوات المسلحة والأمن والقضاء... أنظر الموسوعة الحرة ويكي:http://ar.wikipedia.org/wiki

259 - العناني، خليل، جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي، مرجع سابق, ص10

مصر إلى مرحلة من الفوضى بالغة التعقيد والتناقضات، وكثيرة هي الشواهد التي يمكن سياقها للتدليل بها على الانتقادات التي توجهها المعارضة لحكومة محمد مرسي260 .

وفي3 يوليو 2013 قام الجيش المصري بانقلاب عسكري تحت قيادة عبد الفتاح السيسي وعزل الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي وعطّل العمل بالدستور وقطع بث عدة وسائل إعلامية وكلّف رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور برئاسة البلاد وتم احتجاز محمد مرسي، وصدرت أوامر باعتقال 300 عضو من الإخوان المسلمين وجاء تحرك الجيش بعد سلسلة من المظاهرات للمعارضة المصرية طالبت بتنحي الرئيس محمد مرسي، ومما يؤكد على ضلوع الدولة العميقة في عزل الرئيس مرسي ما نشرته صحيفة نيويورك تايمز حول قيام رجل الأعمال نجيب ساويرس بتمويله لحركة" تمرد 261"وتسخيره مكاتب حزب" المصريين الاحرار "للعمل لمصلحة الحركة كما نشرت صحيفة **وول ستريت جورنال** تقريرا مفصلا حول العلاقة التي نشأت بين قيادات حركة" تمرد" وبعض القيادات العسكرية والاستخباراتية طوال الشهور الأربعة التي سبقت تظاهرات 30 يونيو262.

خاتمة:

أدت حركة الاحتجاجات المصرية في ثورة 25 يناير الى التغير السياسي، حيث تم إعادة توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة المصرية نفسها ، وبالتالي نتج عن حركة الاحتجاجات المصرية صعود الاسلاميين إلى الحكم, وكان من ابرز أسباب نجاح الحركات الاسلامية استغلالها الجيد لمناخ الانفتاح السياسي، ووجود أسباب موضوعية، سياسية واجتماعية واقتصادية، استغلتها الأحزاب الإسلامية في صراعها على السلطة

260 - دويكات، برهان عادل يوسف الدولة المدنية عند الإخوان المُسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر، مرجع سابق، ص170

261 - هي حركة معارضة مصرية دعت لسحب الثقة من محمد مرسي رئيس جمهورية مصر العربية السابق، والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة. انطلقت "تمرد" في يوم الجمعة 26 أبريل 2013 من ميدان التحرير بالقاهرة، على أن تنتهي في 30 يونيو من نفس العام، وتمكنت من جمع 22 مليون توقيع لسحب الثقة من محمد مرسي انظر المؤسسة الحرة ويكيwikipedia.org/wiki.

262 - العناني، خليل، جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي، ص10

مر النظام السياسي المصري بعد سقوط مبارك بمرحلتين هامتين الاولى وهي المرحلة الانتقالية التي تولى فيها المجلس العسكري قيادة البلاد، وعلى الرغم من الارتياح العام الذي ساد الشارع المصري عقب تسلم المجلس الأعلى لقيادة مصر، الا انه تم رصد العديد من المخالفات الدستورية التي رافقت الفترة الانتقالية، فالواقع يؤكد أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة احتفظ بعديد من جوانب النظام القديم القمعية بالرغم من خطوة رئيسية تمثلت في السماح بانتخابات ديمقراطية .أما قانون الطوارئ المفروض منذ عام– 1981 والذي بدأ توسيعه خلال العام الماضي عقب الهجوم على السفارة الإسرائيلية في سبتمبر 6 –فقد سمح باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان, ومن ابرز المظاهر السياسية في المرحلة الانتقالية المصرية، تعديل الدستور، وإجراء الانتخابات الرئاسية التي أعقبت برئاسة التيار الإسلامي .

ولكن في النهاية تظافرت العديد من العوامل أدت لعزل الرئيس مرسي ومن تلك العوامل القرارات الرئاسية التي اتخذها مرسي مثل إعادة مجلس الشعب الذى سبق للمحكمة الدستورية العليا حلة و جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى.

مما نتج عن تجربة الاخوان المسلمين في مصر فشل الجماعة في التعاطي مع مسألة السلطة والحكم بنحو فعال وناجح, إذا يجب إن لا ننكر بأنه كان للدولة العميقة في مصر دور بارز في اسقاط مرسي حيث تكونت الدولة العميقة من مجموعة المؤسسات والرموز والشخصيات التي ترعرعت في عهد نظام مبارك وتقاتل من أجل الإبقاء على ثقافة الفساد ومنظومته الرئاسية سياسيا واقتصاديا .وقد نجحت الدولة العميقة على مدار السنة التي حكم فيها الإخوان حيث استغلت ضعف خبرتهم وقدرتهم على ترويض مؤسساتها من أجل العمل لصالحهم .

ومن الجدير بالذكر بأن عدم الثقة بين التيارات الإسلامية والليبرالية المدنية شكل أزمة سياسية خانقة لمؤسسة الرئاسة، فقد أصبحت المعارضة المصرية لا تثق بحكومة مرسي والتي باتت تطلق عليها (حكومة الإخوان) وتلاحقها بوابل من الانتقادات عقب أي قرار تتخذه أو مع كل خطوة تخطوها في أي مجال من مجالات العمل السياسي أو الاجتماعي مما ادخل الحياة السياسية في مصر إلى مرحلة من الفوضى بالغة التعقيد والتناقضات.

قائمة المراجع:

- عزام، مها، المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، مؤسسة تشاتام هاوس، 2012،

- انظر الأهرام، تاريخ النشــر 30 كانون الثاني 2011، تاريخ الوصــول 27 يونيو 2012 مقال بعنوانت سليمان نائبًا للرئيس وشفيق رئيسًا للوزراء الأهرام، تاريخ النشر 30 كانون الثاني 2011، تاريخ الوصول 27 يونيو 2012

- عبدالله، أحمد، القوات المســلحة وتطور الديمقراطية في مصــر، أعمال المؤتمر الســنوي الاول للبحوث السياسية"النظام السياسي المصري التغير والاستمرار، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1988

- زادة، رندة، دور الجيوش العربية في الحياة الســياســية.. مصــرَ أنموذجاً، مجلة العرب الدولية، لندن، مقال بتاريخ سبتمبر, 2013

- في عدد 14 ديســمبر 2010 ، نقلت الصــحيفة الإلكترونية العربية اليومية إيلاف عن برقية للســفير الأمريكي في القاهرة أنه في حين ســيدعم بعض المدنيين خلافة جمال مبارك، فإن الجيش عارضها .انظر www.elaph.com/web/news/2010/12/618184.html.

- هيومن رايتس ووتش،» دماء محتجي مصر على أيدي القيادة العسكرية 22 ، الموقع الكتروني http://www.hrw.org/news/2011/11/22/egypt-protesters-blood-military-leadership-s-hands. ،2011

- النعيم، عبد العزيز العلي ، أصول الأحكام الشرعية ومبادئ علم الأنظمة ، ص 182.

- السديري، توفيق بن عبد العزيز ، الإسلام والدستور، ط1، كالة المطبوعات والبحث العلمي وزارة الشئون الإسلامية ،الرياض، السعودية.

- عصفور، سعد ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، القس م الأول ، منشأة المعارف، الاسكندرية ص 17
- الكواري، علي خليفة ، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية/ 2002، ص82.
- Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism, and Democracy (New York, Harper, 1950), 25
- مالكي، محمد ، الدستور الديمقراطي والدساتير العربية نحو اصلاح دستوري،مشروع دساتير الديمقراطية اللقاء الخامس عشر، اكسفورد 2005/8/28.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات **الانتخابات الرئاسيّة المصريّة 2012** وحدة تحليل السياسات في المركز 24 يوليو 2012،
- انظر تقرير اللجنة العليا للانتخابات: الإعادة بين مرسي وشفيق.. و46.4% نسبة التصويت في الجولة الأولى"،اليوم السابع،28/5/2012
- خضري، مصطفي، ردود أفعال الشعب المصري بعد خطاب مرسي في ميدان التحرير، وحدة بحوث الإعلام والرأي العام، جريدة الوادي، 2012.
- دويكات ،بر هان،الدولة المدنية عند الاخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر، رسالة ماجستير غر منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2013.
- خضري، مصطفي، ردود أفعال الشعب المصري بعد خطاب مرسي في ميدان التحرير، رجع سابق، ص1.
- وحدة الدراسات و البحوث البرلمانية التابعة للمعهد المصري الديمقراطي ""تقرير حول أداء الرئيس محمد مرسي و الحكومة،الفترة من 22 و حتي 31 ديسمبر2012 ، المعهد المصري الديمقراطي، القاهرة

- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لمحة عن الاقتصاد المصري 2013، جمهورية مصر العربية، ص2.
- وزارة التخطيط، "تقرير المتابعة لنصف العام المالي 2012/2013"
- تقرير البنك المركزي 2013.
- العناني، خليل، جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي،سلسلة :د ا رسات (سياسات عربية، العدد :4 أيلول / سبتمبر 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر
- المحكمة الدستورية العليا جهة قضائية مستقلة، مقرها مدينة القاهرة، تختص دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح.ويحدد القانون إختصاصتها الأخرى، وينظم الإجراءات التي تتبع أمامها، انظر الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية العليا المصرية- Retrieved 2010-07 . 10.
- عبد الرحمن، ماهر، إنتهاكات حرية الإعلام فى مصر ، مركز دعم لتقنية المعلومات، القاهرة،2013.
- انظر الى الموسعة الحرة ويكيwikipedia.org/wiki.

الحراك السياسي في تونس بعد الربيع العربي

نموذج حركة النهضة

الدكتور . أحمد سوالم

المملكة المغربية

شكل حادث إحراق محمد البوعزيزي لنفسه بمدينة سيدي بوزيد شرارة انطلاق الثورة التونسية، التي استطاعت إسقاط نظام بنعلي الذي تربع على السلطة ردحا من الزمن، كمم الأفواه وزج بالمعارضين في السجون والمعتقلات وخنق الحريات رغم ما حققته تونس في عهده من مكاسب اقتصادية . ووصلت نسمات ثورة الياسمين إلى مصر واليمن وليبيا وسوريا، وسرعان ما تحولت هاته الثورات العربية إلى خريف، جعل شعوب هاته البلدان تلعن هاته الثورات لما خلفته من اقتتال داخلي وخراب ودمار في البنى والأقوات ما عدا الثورة التونسية، التي استطاعت تحقيق النجاح النسبي وإرساء تجربة فريدة في العمل السياسي، باجتيازها المرحلة الانتقالية رغم الأشواك ونجاحها في اجتياز عدة محطات انتخابية .

وما كان هذا النجاح النسبي ليتحقق لولا وجود نخبة سياسية محنكة بإسلامييها وعلمانييها، حكمت منطق التوافق والعقل على التهور ومصلحة الوطن عوض الانجراف نحو الشخصانية الضيقة، رغم ما تعانيه البلاد من صعوبات اقتصادية ومن تنامي العمليات الإرهابية وعودة رموز النظام السابق للفعل السياسي في إطار ثورة مضادة، لإفشال هذا النجاح النسبي لثورة الياسمين مقارنة بنظيراتها في الوطن العربي (الاقتتال في سوريا وليبيا واليمن والأزمة السياسية في مصر).

وقد ساهمت حركة النهضة بقسط وافر في الحراك السياسي بتونس بعد الثورة، وجنبت البلاد استنساخ التجارب الفاشلة التي حكمت باسم الإسلام السياسي، خصوصا وأنها نشأت وتكونت في وسط مختلف عن باقي حركات الإسلام السياسي العربية، حيث نشأت في مجتمع يتبنى علمانية

الدولة، لذا لم تسع للسيطرة على السلطة وخدمة مشروع أسلمة الدولة بل عملت على تأكيد الخيار الديمقراطي.

أهمية الدراسة

تكتسب دراستنا هذه أهمية بالغة الآثر، تنبع هاته الأهمية من كونها تتناول موضوعا يتمثل في إشكالية الإسلام السياسي والسلطة وعلاقة الديني بالسياسي، من خلال النموذج التونسي ممثلا في حركة النهضة التي استطاعت الوصول للحكم بعد الثورة التونسية التي أسقطت نظام بنعلي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة تحقيق الأهداف التالية

- الوقوف على جذور التحديث والإصلاح في تونس.
- معرفة العوامل التي أدت إلى قيام الثورة التونسية.
- دراسة وصول حركة النهضة التونسية ذات التوجه الإسلامي للحكم بعد ثورة الياسمين، في مجتمع قطع أشواطا مهمة على مستوى الحداثة، ومعرفة الهواجس والتخوفات التي صاحبت وصول النهضة للحكم وطبيعة تدبيرها له.

الدراسات السابقة

لا يعد موضوع الإسلام السياسي جديدا على حقل الدراسات بشتى صنوفها، الا أنه عرف اهتماما أكبر بعد ثورات الربيع العربي خصوصا بعد صعود العديد من الحركات الإسلامية للحكم في بعض البلدان العربية، حيث ظهرت مجموعة من الدراسات التي حاولت مقاربة هاته الظاهرة منها :

- مجموعة مؤلفين، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد الربيع العربي دول المغرب العربي نموذجا، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين–ألمانيا، 2018

- مجموعة مؤلفين، آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات ما بعد الربيع العربي – كتاب جماعي –، تحرير محمد سليمان ابورمان، مؤسسة فريدريس ايبرت، عمان، 2017
- مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، منشورات المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012

- مجموعة مؤلفين الحركات الإسلامية في الوطن العربي – كتاب جماعي –، إشراف عبد الغني عماد مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد الأول، بيروت، 2013
- مجموعة مؤلفين الحركات الإسلامية في الوطن العربي – كتاب جماعي –، إشراف عبد الغني عماد، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد الثاني، بيروت، 2013

إشكالية الدراسة

أصبحت قضية وصول الإسلام السياسي للحكم بعد ثورات الربيع العربي، من أهم القضايا التي استأثرت بالاهتمام من طرف كافة العلوم الإنسانية والسياسية والاجتماعية، للوقوف عندها بالدراسة والتحليل، وتعد تونس من بين الدول العربية التي شهدت صعود الإسلام السياسي بعد ثورة الياسمين، ومن هنا تندرج إشكالية بحثنا التي انطلقت من تساؤلات جوهرية :

ماهي الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة التونسية، وساعدت على وصول النهضة للحكم؟

ماهي علاقة النهضة بالسلطة؟

ماهي التخوفات والهواجس التي صاحبت وصولها لحكم تونس؟

كيف استطاعت تدبير الحكم ؟

المنهج المعتمد

اعتمدنا لتفكيك هذا الموضوع على عدة مناهج علمية، منها المنهج التاريخي، من خلال الوقوف عند جذور التحديث والإصلاح بتونس، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف حكم تونس بعد الربيع العربي من طرف حركة النهضة مع محاولة التحليل للوقوف عند علاقة الديني بالسياسي.

محاور الدراسة

فيما يتعلق بالتصميم الإجرائي لتقديم أجوبة، عن الوضعية السياسية بتونس بعد ثورة الياسمين خصوصا وصول الإسلام السياسي للحكم ممثلا في حركة النهضة، وتنفيذا لمنهج الدراسة أعتمدنا على التصميم الآتي :

- الثورة التونسية قراءة في أسبابها ووصول النهضة للحكم في تونس.
- الإسلام السياسي في الحكم بعد الربيع العربي.
- حركة النهضة والسلطة : أية علاقة ؟

- حركة النهضة في الحكم .. تخوفات وهواجس وصعوبات .
- الحراك السياسي لحركة النهضة في الحكم.

أولا : الثورة التونسية قراءة في أسبابها ووصول النهضة للحكم في تونس

أ – بعض أسباب اندلاع الثورة التونسية

تضافرت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإعلامية، في انطلاق شرارة الثورة التونسية :

المستوى السياسي :كانت تونس تعيش فسادا سياسيا في عهد زين الدين بنعلي، سمته الحكم التسلطي المطلق ومصادرة الإرادة الشعبية وغياب الحرية والديمقراطية السياسية وانتهاك حقوق الإنسان، ففساد النخبة السياسية الحاكمة بتونس نتج عنه التداخل بين العائلة والسلطة والثروة في غياب لآليات المسألة والمحاسبة والرقابة الديمقراطية، ما أدى إلى تفشي الفساد السياسي والإداري والمالي وظهور طبقة سياسية مستفيدة من الوضع، وتسعى لتكريس امتيازاتها السياسية والاقتصادية، على حساب باقي الفرقاء السياسيين والشعب، حيث لا كلمة تعلو على كلمة الرئيس بنعلي والحزب الحاكم، وقوبلت كل الحركات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي بالقمع الأمني.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية : كانت متردية، سمتها وجود فجوة كبيرة في الاستفادة من ثمرات التنمية بين المركز والمحيط، فغالبية الاستثمارات العمومية كانت متمركزة في الشرق والمناطق الساحلية، حيث وصلت 80% في المدن الساحلية التي تمثل 60% من مجموع السكان في تونس، وتستقطب 88.2% من مجموع الشركات التونسية و 95% من مجمل الاستثمار الأجنبي بتونس،[263] يقابل ذلك إهمال شبه تام للمناطق الجنوبية والمناطق الداخلية، فمثلا خلال الفترة الممتدة ما بين 1973-1981، لم يتجاوز حجم الاستثمارات الصناعية في الشمال الغربي نسبة5.7% من مجمل الاستثمارات الصناعية في البلاد.[264]

كما أن الصورة الايجابية التي كانت ترسم عن الوضع الاقتصادي في عهد بنعلي، حيث كان يوسم بالمعجزة الاقتصادية التونسية لاحتلالها مراتب متقدمة بين البلدان العربية، كانت مجانبة

263 وليد صدوق، الثورة التونسية قراءة في الخلفيات الاقتصادية الاجتماعية، ضمن كتاب ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، منشورات المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص. 95

264 نفس المرجع، ص. 95

للصواب ولا تعكس حالة البؤس الذي كان يعانيه الإنسان التونسي وحجم الإقصاء والتهميش الذي كانت ترزح فيه مجموعة من المناطق في تونس، ومرد ذلك أن تحرير الاقتصاد والإصلاحات الهيكلية المرتبطة به (إصلاح1986) أدت إلى إدماج الاقتصاد التونسي في السوق العالمية، وبالتالي ربط حيوية التشغيل بطلباته وظروفه على حساب السوق المحلية، فمثلا يشكل قطاع النسيج 90% من الصادرات التونسية ويوفر 80% من فرص الشغل بالقطاع الصناعي.265 و من المعروف أن هذا القطاع خاضع للطلب الخارجي، ولا يتطلب مهارات تقنية متوسطة أو عالية، ما ينتج عنه إقصاء أصحاب الكفاءات وخريجي المؤسسات الجامعية من التشغيل في سلسلة الإنتاج، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة التي ظلت تراوح مكانها في حدود 13.7% حسب الإحصائيات الرسمية قبل الثورة و25% حسب وزراء الحكومة الانتقالية بعد الثورة266 و50% في صفوف الشباب الأقل من 30 سنة حسب إحصائيات غير رسمية.267 كما أن قطاع السياحة الذي يعد من القطاعات المهمة في تونس، بفضل ما يوفره لها من العملة الصعبة، هو قطاع خاضع للظروف الدولية والأمنية وتقلبات السوق الأوربية، وفرص التشغيل التي يحدثها موسمية وبعقود موسمية. كما ساهم تشجيع الاستثمار الأجنبي وخصخصة الاقتصاد في ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال المقربين من عائلة زين الدين بنعلي وزوجته ليلى الطرابلسي، كرسوا نفوذهم في جل القطاعات الاقتصادية مستفيدين من الامتيازات الممنوحة لهم ومن إقصاء غيرهم، فتعاظمت المحسوبية والفساد في الاقتصاد وأختلط السياسي بالاقتصادي والحكم بالعائلة، ما كرس الظلم الاقتصادي ناهيك عن الظلم الاجتماعي، حيث تفاقمت حالات الفقر والتفاوت الطبقي وارتفاع معدلات البطالة .

في ظل هاته الأوضاع، تعاظمت القبطة الأمنية للدولة في تغييب لحقوق الإنسان، حيث كممت الأفواه وزج بالمعارضين في السجون، وفرضت الرقابة على الصحافة وحرية الرأي والتعبير،

---

265 نفس المرجع، ص. 99 - 100

266 مهدي مبروك، ثورة الكرامة والحرية قراءة في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية، ضمن ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، منشورات المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص, 168

267 عربي لادمي محمد، النظام السياسي في تونس قبل وبعد ثورة ديسمبر 2010 وتحديات استرجاع هيبة الدولة، ضمن كتاب إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد الربيع العربي دول المغرب العربي نموذجا، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، 2018، ص. 378

ليجد الشعب ضالته في وسائل التواصل الاجتماعي كفضاء لحرية التعبير والرأي، ما جعلها عاملا فاعلا ومحفزا على التغيير، فكان لها دور في كشف عورة النظام، وجاءت حادثة البوعزيزي كالنقطة التي أفاضت الكأس، حيث خرجت المظاهرات التي سرعان ما أرتفع سقف مطالبها إلى إسقاط النظام، ما دفع بزين الدين بنعلي إلى ترك البلاد والفرار خارجها، لتدخل تونس مرحلة جديدة في تاريخها السياسي اتسمت بتصدّر التيار الإسلامي المشهد السياسي ممثلا في حركة النهضة، مستفيدة من العاطفة الدينية المتجذرة في نفوس وعقول المجتمع التونسي، ومن الأنشطة الاجتماعية والخدماتية والثقافية التي كانت تقوم بها ومن خطاب المظلومية، لما عانته حركة النهضة في عهد نظام زين الدين بنعلي من قمع وتنكيل بالقادة والزج بأنصارها في المعتقلات والسجون، ومن تراجع وإفلاس القوى السياسية الأخرى المنافسة.

ب – جذور الإصلاح والتحديث في تونس

يتساءل العديد من الباحثين، لماذا انطلقت ثورات الربيع العربي من تونس ؟

والجواب عن السؤال، تحمله كتب التاريخ وبذور التحديث التي عرفتها تونس بشكل مبكر، كباقي الدول العربية. فامتداد جذور الفكر الإصلاحي الليبرالي بها يعود إلى القرن التاسع عشر، والذي تبلور في أفكار بعض المصلحين كابن أبي الضياف وخير الدين باشا والطاهر حداد، الذين ينسبون تخلف البلاد العربية إلى الاستبداد السياسي، ويرون الخلاص في الانخراط في الفكر الدستوري السياسي الديمقراطي التحرري الذي حقق تطور الدول الغربية . فقد أدرك خير الدين باشا أن تغيير أوضاع البلاد التونسية لا يمكن أن يتم دون تغيير في الأوضاع السياسية عبر مؤسسات دستورية قائمة على العدل والمساواة والحرية، لذلك اعتمد على فكر إصلاحي، ينطلق من فكرة الاقتباس من الغرب كسبيل للرقي مع الحفاظ على الأصالة، ولتحقيق ذلك أعتمد على برنامج يقوم على ثلاث محاور أساسية هي :

- الاعتقاد الجازم بأن الحرية شرط العمران، وفي المقابل فإن الظلم ملازم لخرابه واعتبرها أساس تقدم أوربا، وفي ذلك قال : " **إن الحرية هي منشأ سعة نطاق العرفان والتمدن بالممالك الأوروبية**".268

268 خيرالدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، الدار العربية للكتاب، 1998، ص. 231

- الإيمان الواضح بعدم التعارض بين الإسلام والحياة العصرية أو بين النقل والعقل، من خلال الطابع التوفيقي بين الأصـــالة من جهة والانفتاح من جهة أخرى، إذ تدعو أفكاره إلى التجديد والاجتهاد في الشـريعة الإسـلامية، بما ينسـجم وملابسـات العصـر مع الأخذ بمعارف الآخر الأوروبي، وبأسباب العمران والتقدم والرفاهية التي نجح في الاهتداء إليها والاستفادة من تجارب الأمم الغربية، بوصـــفها الطريق المؤدي إلى تحقيق الرقي والتقدم، وبذل مجهودا كبيرا لإقناع المحافظين، ومن ذلك قوله : "**رجال الدين يعلمون الشـــريعة ولا يعلمون الدنيا، ويريدون أن يطبقوا أحكام الدين بحذافيرها بغض النظر عما جد واستحدث، ورجال السياسة يعرفون الدنيا ولا يعرفون الـدين، ويريـدون أن يطبقوا النظم الأوربيـة بحذافيرها في غير رجوع إلى الدين، فنقول للأولين اعرفوا الدنيا، ونقول للآخرين اعرفوا الدين**". 269[269] يرى أن الدين الإسـلامي لا يمنع من الأخذ عن الآخر " **الإسـلام لا يمنع أن يقتبس الصـالح من الأمر، حيث كان وممن كان** "270[270] لم يتوجه خير الدين باشـا إلى المدنية الأوربية مسـلوخا من جذوره، بل انطلاقا من هويته الدينية، وبالتالي فهو يركز على ضـرورة عدم التناقض مع مقتضـياتها، وفي ذلك يقول : يجب" **أن نتخير منها ما يكون بحالنا لائق، ولنصوص شريعتنا مساعدا وموفقا**".271[271]

- التسليم بحتمية التطور وضـرورة الخروج من التخلف والدخول في الحداثة، " **حتى تستطيع تونس تجاوز تأخرها، لأنها كسـائر بلاد الشـرق مقرا لحضـارة قد هرمت وذهبت روحها، ولم يبق إلا رسمها** ". 272[272]

وتجسـدت كذلك حركة الإصـلاح بتونس، بإصـدار العديد من القوانين في وقت مبكر، منها أول قانون في العالم الإسـلامي الخاص بتحرير العبيد عام 1846، وكانت له أصداء في العالم الغربي، وقد نقل لنا ذلك الوزير المؤرخ ابن أبي الضـــيـاف ذلك بقولـه : " ..ولما وقع هذا التحرير، صـــار له في أمم الحرية موقع عظيم، وكاتبه أعيان من الإنقليز بالشـــكر على هذه

[269] أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت، د.س، ص. 164

[270] سمير أبو حمدان، **خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية**، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1993، ص. 160

[271] خيرالدين التونسي، مرجع سابق، ص. 148

[272] أحمد أمين،مرجع سابق، ص. 148

المأثرة، وطبع في صحف الحوادث بالبلدان".273 وعهد الأمان سنة 1857، وهو عبارة عن أول إعلان لحقوق الإنسان في تونس، ودستور 1861 كأول دستور في البلاد العربية .

واستمرت بذور التحديث في عهد الحبيب بورقيبة، حيث تم بناء الدولة الحديثة وتعزيز روابط الوحدة، وتحديث وتطوير المجتمع ثقافيا واجتماعيا و اقتصاديا، وتطوير الوضع العام للمرأة وإصدار قانون الأحوال الشخصية، وإحداث طبقة وسطى لتحقيق السلم الاجتماعي.

كما تتميز تونس بمجموعة من الخصائص المميزة مقارنة بدول عربية أخرى، منها جودة التعليم بفضل تعليم حكومى عام يعد الأفضل بين الدول العربية غير النفطية، كما تعتبر الطبقة الوسطى أكثر اتساعا وانفتاحا على الغرب من نظيراتها في البلاد العربية، فعمالتها ذهبت لأوروبا وليس لدول الخليج، وذلك ما زاد من انفتاحها على مظاهر التحديث الأوربي، كل ذلك جعل معظم أطياف المجتمع التونسى داعمة لعملية التحول الديمقراطى رغم التحديات والمصاعب، وتقديم صيغة استيعاب النهضة ودمجها بشروط الدولة المدنية وليس شروط التنظيم الدينى.

ثانيا : الإسلام السياسي في الحكم بعد الربيع العربي

1 – مفهوم الإسلام السياسي

يتم تداول مصطلح الإسلام السياسي كثيرا في الأوساط السياسية والإعلامية والأكاديمية، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو مصطلح يتميز بكونه غامض وملتبس، كما أن هناك اختلافا على تاريخ ظهوره وتعريفه، ونرى أن دراسة ماهيته يعد تكرارا لما كتب، لكونه تناولته عديد الدراسات بالدراسة والتحليل، لذلك سنقتصر فقط على بعضها.

عرف الباحث المغربي المختص في الحركات الإسلامية محمد ظريف الإسلام السياسي بقوله : " ..تلك الحركات التي لا تقيم تمييزا في تصوراتها وممارساتها بين الدين والسياسة، وهي بهذا تقوم بتسييس الدين وتديين السياسة ".274 وعرفه الباحث رضوان السيد بقوله : "..تلك الحركات التي تصرح بهدف معلن، في السعي بشتى الوسائل لإقامة هذه الدولة الإسلامية والتي

273 إتحاف أهل الزمان بإخبار ملوك تونس وعهد الأمان، نقلا عن أحمد عبد السلام، **ابن أبي الضياف حياته ومنزلته، ومنتخبات من آثاره**، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1987، ص. 79

274 أنظر : محمد ظريف ، الإسلام السياسي في الوطن العربي، منشورات سلسلة المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992

تمتلك بيئة تنظيمية علنية أو ســـرية، وتحظى بدعم جماهيري يختلف من قطر لآخر ومن ناحية لأخري من حيث الحجم والفاعلية " .275

فالإسلام السياسي إذن مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي، استخدم لتوصيف حركات تغيير ســياســية تؤمن بالإســلام باعتباره نظاما ســياســيا للحكم، ويمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية، التي يستخدمها مجموعة المسلمين الذين يؤمنون بأن الإسـلام ليس عبارة عن ديانة فقط، وإنما عبارة عن نظام سـياسـي وقانوني واقتصـادي يصـلح لبناء مؤسسات دولة. 276

وقد سـاهمت ثورات الربيع العربي، في عودة طفو مصـطلح الإسـلام السـياسـي إلى واجهة الأحداث والدراسات السياسية، حيث استطاعت حركاته في مختلف الأقطار العربية من قطف ثمار الثورات، إذ اسـتطاعت الوصـول إلى الحكم في كل من مصـر وتونس. كما اسـتفاد حزب العدالة والتنمية المغربي من هاته التحولات ومن الإصـــلاحات التي باشـــرتها المملكة المغربية، وفاز بالانتخابات المغربية ووصل إلى تسيير وتدبير الحكومة ومازال إلى الآن.

2 – الإسلام السياسي في الحكم من خلال نماذج

استفادت الحركات الإسلامية من زخم التغيير الذي خلقته ثورات الربيع العربي، فتغيرت مكانتها على الخريطة السـياسـية، إذ اسـتطاع العديد منها الوصـول الى الحكم في العديد من البلدان منها تونس ومصر والمغرب، إلا أنه وجبت الإشارة إلى وجود نوعين من التدبير للحكم من طرف تيارات الإسـلام السياسـي : الأول، كان في تونس والمغرب، حيث لم تسع حركة النهضـة التونسية وكذلك حزب العدالة و التنمية المغربي للاستفراد بالحكم، بل عملا على إشراك الفاعلين السياسيين الآخرين ببراغماتية سـياسـية ترفعت عن الخلافات الإيديولوجية والسـياسـية معهم، وفصـلت بين الدعوي والسـياسـي، وبذلك قويا مكانتهما على صـعيد الخريطة السـياسـية ببلديهما. في حين النوع الثاني، مثلته مصر حيث سعت حركة الإخوان المسلمين ومعها حزب الحرية والعدالة لتصفية حساباتهم مع

275 أنظر : رضوان السيد، الإسلام السياسي والأنظمة السياسية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركزالدراسات الاستراتيجية والبحث والتوثيق، العدد 31 ، 1995

276 عبد الرزاق فالح الخوالدة، الإسلام السياسي : المفهوم والأبعاد، ضمن إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد الربيع العربي دول المغرب العربي نموذجا، منشـورات المركز الديمقراطي العربي للدراسـات الإسـتراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، 2018

خصومهم، كما برز صراع إيديولوجي كبير حول هوية مصر تجلى في خطابين، الأول، إسلامي متوجس من القوى العلمانية وسعيها لعلمنة الدولة، والثاني علماني، متوجس كذلك من سعي حركة الإخوان لحكم البلاد عن طريق الدين وسعيها لأسلمة الدولة.

أ – النموذج المصري

ساهمت الثورة التونسية في تحريك فئات الشعب المصري للمطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن هاته المطالب سرعان ما تحولت للمطالبة بإسقاط النظام وإنهاء حكم حسني مبارك الذي عمر طويلا، فالثورة المصرية كشفت عن جاهزية التيار الإسلامي الذي دخل في أجواءها وساهم فيها واستفاد منها، حيث استطاع الوصول إلى الحكم بفوزه بالانتخابات بحصوله على غالبية الأصوات، مستفيدا من الأزمة السياسية التي كانت تعيشها البلاد قبل الثورة، ومن استعمال الخطاب الديني في السياسة، لتدخل البلاد تجربة جديدة في تاريخها.

إن تجربة إسلاميي مصر في الحكم رغم قصرها ورغم معاناتهم، من التضييق الداخلي، والتضييق الخارجي، فإنها كشفت غياب رؤية سياسية واقتصادية لدى إسلاميي مصر لتسيير البلاد، وغياب إستراتيجية للتحاور والتعامل مع الخصوم السياسيين، كما أوضحت افتقار النخبة المصرية بعلمانييها وإسلامييها للفهم الصحيح لمفهوم الديمقراطية، حيث حصل استقطاب إيديولوجي كبير أدى إلى حدوث انقسام داخل المجتمع المصري، في حين كان حريا بالحكام الجدد نهج سياسة براغماتية بعيدا التجدبات الإيديولوجية التي لم تخدم القضايا الأساسية للمواطن المصري، ما سمح للجيش بالعودة للسلطة، وتضيع مصر فرصة تاريخية لبناء مجتمع ديمقراطي يعلي من قيمة الفرد ومن حقوق الإنسان .

ب – النموذج المغربي

أولا لابد من الإشارة، أن تجربة حكم الإسلام السياسي بالمغرب، ممثلا في حزب العدالة والتنمية مختلفة في سياقاتها عن باقي التجارب العربية، ويتمثل ذلك في كون النظام السياسي المغربي، يتمتع بمشروعية شعبية ممثلة في البيعة، وشرعية تاريخية راكمها الحكم الملكي في تدبيره لأمور الحكم، وشرعية دينية، فالملك هو أمير المؤمنين فهو الذي يمتلك السلطة الفعلية لتمثيل الدين على مستوى الحكم والمجتمع، وبالتالي فالديني حاضر في خطاب الدولة بل يمثل جزءا من منظومتها لتدبير الحكم .

كما يتميز النموذج المغربي، بكون صعود الإسلام السياسي للحكم لم يأت نتيجة إسقاط نظام حكم عن طريق الثورة كما حدث في تونس ومصر، وإنما استفادت من سياق الثورات العربية ومن الحركات الاحتجاجية التي قامت بها حركة 20 فبراير، والتي طالبت بمطالب سياسية واقتصادية واجتماعية، وهي ذات الشعارات التي رفعها حزب العدالة والتنمية كمحاربة الفساد والاستبداد والتوزيع العادل للثورة، ما مكنه من تحقيق مكاسب انتخابية حيث حصل على نتائج غير مسبوقة في الانتخابات التشريعية المغربية فقد حصد 135 مقعدا برلمانيا ما سمح برئاسة الحكومة وتكوين حكومة ائتلافية برئاسة عبد الآله بنكيران، وقد قام حزب العدالة والتنمية بتدبير الشأن العام كحزب سياسي لا كحزب ديني، فقد أخرج الدين من قاموسه السياسي في تعاطيه مع قضايا المجتمع،277 وقد رافق هاته الفترة تدافع مع الأحزاب السياسية الأخرى كحزب الأصالة والمعاصرة، إضافة إلى نظرة الدولة لهذا الحزب الإسلامي المتسمة بالريبة والتشكيك.

واتسمت هاته الفترة على المستوى الاجتماعي بقرارات استهدفت جيوب المواطنين وأججت المجتمع، كإصلاح نظام التقاعد وصندوق المقاصة. اتسمت هاته القرارات بلا شعبيتها، لكونها أفقرت الفئات الوسطى في المجتمع، وخلقت تذمرا مجتمعيا مازالت آثاره مستمرة إلى الآن، واستفاد حزب العدالة والتنمية لتمرير قراراته، من غياب أحزاب منافسة قوية، ومنظمات نقابية أعلنت إفلاسها في ساحات النضال، باعت الموظفين والمأجورين في حوار اجتماعي مغشوش .

لم يتضرر حزب العدالة والتنمية على المستوى السياسي من تدبيره للشأن العام برئاسة عبد الآله بنكيران، لكون خطابه اتسم بالازدواجية، تارة يلبس جبة المعارض وتارة أخرى يلبس جبة المسير للشأن العام، ناهيك عن تبنيه لخطاب المظلومية، ساعدته في ذلك شعبوية زعيمه عبد الآله بنكيران وقدرته على دغدغة مشاعر الفئات الفقيرة والمهمشة.

كل ذلك ساعد الحزب على تكريس تفوقه في الانتخابات التشريعية ل 7 أكتوبر 2016 بحصوله على المرتبة الأولى ب 125 مقعدا برلمانيا، ما أهله لرئاسة الحكومة من جديد عن طريق سعد الدين العثماني .

277 إدريس الكنبوري، الإسلاميون المغاربة التدبير خارج الدين، ضمن آفاق الإسلام السياسي في اقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات ما بعد الربيع العربي – كتاب جماعي – ، تحرير محمد سليمان ابورمان، مؤسسة فريديريس ايبرت، عمان، 2017، ص. 73

نافلة القول، لقد استطاع حزب العدالة والتنمية المغربي الاستفادة من الزخم الذي خلفته ثورات الربيع العربي، ومن الحركات الاحتجاجية المطالبة بالإصـــلاحات خصـــوصـــا حركة 20 فبراير، ومن الإصلاحات التي أعلنها الملك محمد السادس خصوصا دستور 2011 بصلاحيات واسعة لرئيس الحكومة، في تحقيق مكاســب انتخابية ســاعدته على تدبير الشــأن العام بالمغرب منذ 2011 إلى الآن، واتسم هذا التدبير بالحكم خارج الدين وببراغماتية الفاعل الإسلامي بتمييزه بين ما هو سياسي وما هو ديني، كما أبرزت التجربة قدرة الدولة المغربية في التعامل مع حزب العدالة والتنمية كفاعل إسلامي أثناء تدبيره للشأن العام.

ج – النموذج التونسي

تعد حركة النهضـة الإسـلامية انعكاسـا للفكر الإصـلاحي الذي عرفها المشـرق العربي، والذي وصلت أصداءه لتونس، وهي ليست امتدادا لفكر التعليم التقليدي ومنهجه المتمثل في جامع الزيتونة فهي نشأت خارجها، فالحركة بنت أسسها الفكرية على أدبيات الإخوان المسلمين في مصر كحسن البنا وســـيد قطب... وهي على المســـتوى العملي والتنظيمي جزء من التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، استطاعت أن تتغلغل في صفوف الشباب خصوصا طلاب الثانويات والجامعات، فهي حركة شبابية بامتياز، انتشرت عبر ربوع تونس وبين مختلف الفئات الاجتماعية، وما يميز النهضة عن باقي حركات الإسلام السياسي بالوطن العربي، أنها نشأت في مجتمع قطع أشواطا مهمة على مستوى الانفتاح والتحديث، الإ أن المجتمع بقي محافظا في عمقه.

وقد شــكلت ثورة الياســمين، التي أســقطت نظام زين الدين بنعلي التســلطي، فرصــة لحركة النهضـة لتولي مسؤولية إدارة الشأن العام التونسي وهذا سنحاول أن نتطرق إليه بتفصيل في ثنايا هاته الدراسة .

ثالثا : حركة النهضة والسلطة : أية علاقة ؟

تعد حركة النهضــة، من حركات الإســلام الســياســي المنتشــرة بالعالم العربي، تميزت علاقتها بالسلطة في تونس بمراحل متعددة، ما بين شد الحبل والانفراج والقطيعة. فمن هم أهم رموز النهضة التونسية ؟ وكيف كانت علاقتها بالسلطة ؟

1 - أهم رموز النهضة التونسية

راشد الغنوشي : هو أستاذ مادة الفلسفة من الجنوب التونسي، تلقى تعليمه بالمشرق العربي، فقد تنقل بين القاهرة ودمشق، كان في بداياته ناقما على التعليم الزيتوني ومتشبعا بالأفكار العروبية زمن الناصرية، لكن سرعان ما عاد للنهل من أدبيات رواد الإخوان المسلمين في مصر، كسيد قطب وأخيه محمد قطب وحسن البنا .

بدأ راشد الغنوشي نشاطه عبر حلقات المساجد وجمعيات المحافظة على القرآن، ما سمح له باستقطاب فئات شابة من تلاميذ وطلبة شكلت النواة الأولى لحركته، اهتم بالكتابة في الصحف المحلية وأصدر مجلة "المعرفة" سنة 1974، انتخب رئيسا للجماعة الإسلامية في أول مؤتمر تأسيسي لها سنة 1979 والتي سوف يتم حلها ربيع 1981 وتتأسس حركة جديدة بمسمى"الاتجاه الإسلامي "، التي انتخب كذلك الغنوشي رئيسا لها والتي غيرت اسمها لحركة النهضة في 8 فبراير 1989، كدليل على رغبتها الانخراط في العمل السياسي على أسس مدنية.278

تعرض الغنوشي عبر مسايرته الدعوية والسياسية للعديد من المضايقات والاعتقالات والمنفى، وهو مازال إلى الآن يشغل رئيسا لحركة النهضة، ويعد رمزا من رموز الإسلام السياسي في العالم العربي، وقد حاز عدة جوائز تقديرية وله العديد من الكتب المؤلفات الدعوية والسياسية.

عبد الفتاح مورو : محامي، وسياسي درس بالمدرسة الصادقية279 و بالجامعة التونسية، عمل قاضيا حتى سنة 1977 ثم تفرغ للمحاماة، وهو يعد من الدعاة المعروفين بتونس، كان نشاطه في البداية دعويا في المساجد، حيث التقى الغنوشي. عين سنة 1981 أمينا عاما للجماعة الإسلامية وهو نائب رئيس حركة النهضة ونائب في مجلس الشعب بعد انتخابه في الانتخابات التشريعية لسنة

278 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%86%D9%88%D8%B4%D9%8A تاريخ التصفح2019/2/17 على الساعة 20 :40

279 سميت بالصادقية نسبة إلى "الباي محمد الصادق" الحاكم حينئذ بتونس، وكانت هذه المدرسة أول مدرسة تونسية على الطراز الحديث وكان إحداثها حسب الجابري، يهدف " إلى إيجاد مؤسسة لتكوين الأطر للدولة الحديثة التي كان خير الدين يحلم بإنشائها، على غرار الدول الأوربية وخاصة فرنسا، التي كان معجبا بها وعلى معرفة بلغتها و مقومات حداثتها ".

راجع : محمد عابد الجابري، التعليم في المغرب العربي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1989، ص. 312

2014، تعرض عبر مساره السياسي للاعتقال عدة مرات، وعرف مورو بلباسه التقليدي الجبة والشاشية وعلى مستوى فكره بالتفتح والانفتاح على التيارات السياسية الأخرى، فهو يرى أن ما يشغل حركة النهضة التي أوصلها الناس إلى الحكم " يجب أن لا يكون منع بيع الخمور وقطع يد السارق وارتداء الحجاب وتعدد الزوجات، بل هناك أولويتان مطروحتان هما : حماية الكيان التعددي الديمقراطي، والتصدي لكل فكر دكتاتوري" .280

2 - علاقة النهضة بالسلطة

مرت حركة النهضة في علاقتها بالسلطة السياسية بتونس بمراحل متعددة، ما بين مد وجزر وانفراج وقطيعة. ويمكن تقسيم هاته العلاقة إلى ثلاث مراحل رئيسية، هي كالآتي :

- مرحلة الانفراج و الهدوء الحذر.
- مرحلة القطيعة.
- مرحلة المشاركة في الحكم.

أ - مرحلة الانفراج و الهدوء الحذر

لابد من الإشارة أن علاقة الاتجاه الإسلامي والسلطة السياسية الحاكمة في تونس منذ عهد الحبيب بورقيبة، تمتاز بنوع من التوجس والحذر المتبادل، فبورقيبة ونظام حكمه يرى في النخبة الإسلامية كونها حركة رجعية معادية لمظاهر التحديث التي تعرفها تونس سواء على مستوى الحريات الفردية أو العامة خصوصا ما يتعلق بحقوق المرأة، وبالتالي يجب العمل والتصدي للتيار الإسلامي باجتثاثه واستئصاله بشتى الطرق، في حين يرى أنصار الحركة الإسلامية في الحبيب بورقيبة وحزبه رمزا للتغريب والحداثة الغربية، وهدفه إبعاد المجتمع التونسي عن هويته الدينية واللغوية، وحاكما معاديا لهوية تونس الإسلامية ويسعى لتذويبها وإلحاق الشعب التونسي بالغرب المعادي للإسلام.

ورغم هذا الحذر المتبادل، فلابد من الإشارة أن بورقيبة ونظام حكمه تغاضى في البداية عن نشاطات الحركة الإسلامية التونسية ما سمح لها بالانتشار في مختلف أنحاء تونس، وحالة الانفراج

280
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/9/20/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%88 تاريخ التصفح 2019/2/17 على الساعة 21 :05

هاته ميزت كذلك السنوات الأولى لحكم زين الدين بنعلي، الذي قام بما اصطلح عليه الانقلاب الطبي في 7 نونبر 1987 مستغلا ضعف وارتباك نظام حكم بورقيبة، الذي شغل فيه وزيرا للداخلية ووزيرا أولا، ورحبت الحركة الإسلامية التونسية بهذا الانقلاب فقام بنعلي بإطلاق سجناء الحركة واستقبل زعيمها راشد الغنوشي، وتم إشراكها في توقيع الميثاق الوطني والسماح لها بالنشاط العلني دون الاعتراف الرسمي بها والسماح لها بإنشاء منظمة طلابية وجريدة "الفجر"،281 وشارك أنصارها في الانتخابات البرلمانية في قوائم مستقلة وحصلت على المرتبة الثانية بعد الحزب الحاكم بنسبة 17% دون أن تستطيع الفوز بأي مقعد في البرلمان، 282 بفعل عمليات التزوير التي قامت بها الدولة وهو ما وهو ما رفضته الحركة، لتدخل في مرحلة جديدة مع السلطة سمتها المواجهة والقطيعة .

ب – مرحلة المواجهة والقطيعة

عرفت علاقة أنصار راشد الغنوشي مرحلة المواجهة والقطيعة مع السلطة في عهدي الحبيب بورقيبة وزين الدين بنعلي معا. ففي عهد الأول، تأزمت العلاقة في ربيع 1981 بعد اكتشاف السلطة على سبيل الخطأ على الوثائق السرية الخاصة بالبناء التنظيمي السري لحركة الاتجاه الإسلامي في محفظة أحد الكوادر،283 وشكل ذلك صدمة لها حيث وقفت على الانتشار الواسع للحركة وامتدادها عبر ربوع تونس، لينطلق فصل المواجهة واعتقال القادة، وكذلك في بداية 1987 وصلت علاقة الحركة بالسلطة ذروة المواجهة، بعد تردد خبر عزم بورقيبة إعدام الغنوشي لكن انقلاب بنعلي وتسلمه السلطة بتونس، أعاد هاته العلاقة إلى مرحلة انفراج جديد.

فتح زين الدين بنعلي بعد انتخابات 1989 التشريعية صفحة جديدة مع الاتجاه الإسلامي التونسي، سمتها القطيعة حيث تم سحب ترخيص المنظمة الطلابية وإيقاف جريدة الفجر واعتقال وتنكيل

281 عبد اللطيف الحناشي، الحركات الإسلامية في تونس : مرحلة ما بعد الثورة، ضمن الجركات الإسلامية في الوطن العربي – كتاب جماعي -، إشراف عبد الغني عماد مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد الثاني، بيروت، 2013، ص. 1742

282 صلاح الدين الجورشي، الإخوان المسلمون في المغرب العربي حالة تونس تجربة حركة النهضة من التأسيس إلى الثورة، ضمن ضمن الجركات الإسلامية في الوطن العربي – كتاب جماعي -، إشراف عبد الغني عماد، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد الثاني، بيروت، 2013، ص. 581

283 الجورشي، م.س، ص. 587

القيادات ومحاكمتهم محاكمات صورية، ما دفع بالبعض إلى الهرب سرا خارج تونس،284 لتعرف الحركة شللا تاما لكون قياداتها وأنصارها موزعين على السجون والمنافي لتتخذ من الخارج مجالا للتعريف بما تتعرض له من تضييق وتنكيل، إلى أن أتت الثورة التونسية في 2011 كهدية من السماء، أعادت الحركة لتبعث من جديد وتتصدر المشهد السياسي التونسي.

ج - حركة النهضة في الحكم

تعد حركة النهضة المستفيد الأكبر من الثورة التونسية، التي أطاحت بنظام زين الدين بنعلي حيث أصبحت رقما فاعلا له حضوره القوي في الساحة السياسية، لتنتقل من حركة مضطهدة ممنوعة مقموعة مهمشة إلى حزب سياسي فاعل ويدير شؤون الحكم في تونس، لتدخل الحركة مرحلة جديدة مليئة بالتحديات والضغوطات تستوي فيها فرص النجاح باحتمالات الفشل.

رابعا : حركة النهضة في الحكم .. تخوفات وهواجس وصعوبات

شكل انتصار حركة النهضة الإسلامية في أول انتخابات بعد الثورة التونسية سنة 2011، محطة مهمة في تاريخ تونس التي كانت معروفة بعلمانية الدولة منذ عهد الحبيب بورقيبة، ولم يشكك خصوم النهضة في نتائج هاته الانتخابات، رغم اتهامهم لها بتلقي تحويلات خارجية واللجوء إلى أساليب النظام القديم في استغلال الفئات الفقيرة والدين في حملاتها الانتخابية.285 وصاحب انتصار النهضة مجموعة من التخوفات والهواجس والتساؤلات، لدى مختلف الفاعلين السياسيين سواء في تونس أو في الخارج، حول مدى قدرة الحركة على تحقيق مصالحة بين الديمقراطية والإسلام، وهل تستطيع تجنب الأخطاء والتجارب الفاشلة التي حكمت باسم الإسلام السياسي؟ وهل هي قادرة على تأكيد الخيار الديمقراطي أم أنها ستسعى لخدمة مشروع أسلمة الدولة ؟

واجهت حركة النهضة التونسية مجموعة من التحديات والصعوبات، وهي تجد نفسها دون مقدمات وتجارب سابقة، وهي جزء من منظومة الحكم في تونس بعد ما كانت قياداتها وأعضاءها وأنصارها يعانون من القمع والتنكيل والسجون والمعتقلات، وبعضهم موزعين على البلدان في منافي اضطرارية، وكانت أجهزة الحركة على مستوى الداخل شبه مشلولة، فكان أهم تحدي أمامها، يتجلى

284 الحناشي، م.س، ص. 1743

285 مبارك حمدي، الديني والسياسي في تونس قبل الثورة وبعدها إلى الانتخابات التشريعية (26 فبراير 2014) مقاربة تحليلية نقدية، مجلة رؤى إستراتيجية ،يونيو 2015، ص. 63

في غياب التجربة على مستوى تسيير أجهزة الدولة يقابل ذلك تطلعات وآمال كبيرة لدى التونسيين فيما يخص العهد الجديد، فقد كان سقف الحماس والتطلعات يفوق بكثير إمكانات الدولة التونسية وكذلك الحكام الجدد الذين يفتقرون للتجربة والخبرة في إدارة البلاد، للخروج بها من أزماتها السياسية والاقتصادية .

كما كانت حركة النهضة دائما في مواجهة خصومها الذين يرون فيها عنوانا لأسلمة الدولة، في بلد قطع أشواطا مهمة مقارنة بالعديد من الدول العربية، على مستوى التحديث والحريات خصوصا ما يتعلق بحقوق المرأة، كما تميزت إدارتها للحكم بخلافات حادة مع أغلب مكونات المعارضة السياسية حول استمرارية الشرعية الانتخابية من عدمه بعد 23 أكتوبر 2012، وهو الحد الزمني الأقصى لصياغة دستور جديد للبلاد، وتصاعد الأمر بعد اغتيال شكري بلعيد ومحمد البرهمي. كما تأزمت العلاقة بين المعارضة والاتحاد العام التونسي وحكومة الترويكا الثانية، وزاد ذلك بعد عملية الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي، حيث نشطت المعارضة لإجبار حكومة الترويكا على مغادرة السلطة، لتدخل البلاد في أزمة مفتوحة دفعت حزب النهضة لتغيير أسلوبه السياسي، فقبل بالمشاركة في الحوار الوطني لإخراج البلاد من أزمتها السياسية، كما واجهت حركة النهضة أنصار الثورة المضادة الذين نجحوا في العديد من بلدان الربيع العربي في تغيير مسار الثورات كما حدث في مصر، بانخراطها التام في الحوار مع باقي الفرقاء السياسيين وفي قبولها بقواعد اللعبة السياسية بتونس، فقد غيرت من خطابها السياسي حيث عبرت على أنها لا تعتبر نفسها من حركات الإسلام السياسي، بل هي حركة مدنية سياسية مؤمنة بالديمقراطية وقواعدها، رغم أن بعض الفاعلين السياسيين اعتبروا إقرار النهضة بذلك ما هو إلا تكتيك مرحلي.

خامسا : الحراك السياسي لحركة النهضة في الحكم.

تحولت ثورات الربيع العربي إلى خريف أكل الأخضر واليابس، وجعل الشعوب تلعن هاته الثورات لما خلفته من دمار في البنى والأُقوات . في مصر، كانت تعاني من أزمة سياسية قبل الثورة واستمرت بعدها ومازالت إلى الآن، من تكميم للحريات والزج بالمعارضين في غياهب السجون. أما سوريا، فمازالت تعاني من الاقتتال الداخلي وأبنائها، مشردون، لاجئون، تفرقوا على البلدان، وليبيا ما بعد القذافي، اقتتال داخلي ومصالحة وطنية، طريقها صعب وشائك. أما اليمن

الجريح، فتحولت ثورته التي كانت تنشـد الحرية والمسـاواة والديمقراطية إلى صـراع واقتتال داخلي ببصمة عربية، ما جعل البلاد تعاني الجوع والفوضى والصراع الطائفي.

لم تسـتطع الثورات العربية تحقيق المطالب السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية التي رفعتها الجماهير، واختلفت مالآتها ما بين إقتتال داخلي في ليبيا واليمن وسـوريا وعودة العسـكر لحكم مصـر، لتبقى الثورة التونسـية الاسـتثناء الوحيد إذ اسـتطاعت تحقيق نجاح نسـبي، رغم ما واجهته البلاد بعد الثورة من صـعوبات اقتصـادية واجتماعية، وتنامي العمليات الإرهابية وعودة أنصـار النظام السـابق، وتذمر الفئات الاجتماعية الغير المسـتفيدة من التغيرات الجديدة، والتدخل الأجنبي بهدف تحريف الثورة عن أهدافها، لكن النخبة التونسـية بكافة أطيافها حصـنت الثورة من الانحياز عن أهدافها، المتمثلة في مجتمع ديمقراطي حر ينشد المساواة والعدالة الاجتماعية.

وقد ساهمت حركة النهضة في هذا الحراك السياسي بعد الثورة وماحققه من نجاح نسبي، وذلك من خلال مجموعة من الخطوات، منها :

- لم تسع بعد نجاحها في الانتخابات السيطرة على السلطة، بل شكلت ترويكا حاكمة مع من رغب من باقي الأحزاب التي حصلت على نسب أقل في الانتخابات، وساهم في ذلك بنية وتكوين وظروف نشـأة حركة النهضـة المختلف تماما عن مختلف حركات الإسـلام السـياسـي في البلاد العربية، فهي نشـأت في مجتمع علماني ومتجذر من حيث الفكر الإصـلاحي المنفتح الذي يعود لمائتي سـنة مع خير الدين التونسـي ومن بعده مع الطاهر بن عاشور، وكذلك في دولة تمتاز بانسجامها الثقافي والديني والجغرافي ما جعل من حركة النهضـة، أكثر قابلية للحوار ومحاولة المزج بين الإسـلام والديمقراطية والقبول بمشـاركة الآخر لها في الحكم رغم الاختلاف الإيديولوجي، فهي أكثر حركات الإسلام السياسي في العالم العربي قربا للنموذج التركي.
- ساهمت في تجاوز حالة الانسداد السياسي، عبر مشاركتها في الحوار السياسي الوطني التونسي، وخلق عملية سياسية بديلة بعد العمليات الإرهابية التي استهدفت البلاد خصوصا بعد اغتيال محمد البرهمي عضـو المجلس التأسـيسـي في 25 يوليوز 2013، ما أدى إلى حدوث أزمة سـياسـية حادة، طالبت معه القوى السـياسـية بحل المجلس التأسـيسـي وإسـقاط حكومة علي العريض، فتأسـسـت جبهة الانقاذ التي تتبنى هاته المطالب، فأنطلق الحوار الوطني الذي خلص لخريطة طريق تضمنت الإسراع بالمصادقة على دستور جديد للبلاد يتماشـى مع تطلعات الثورة والتوافق على حكومة كفاءات وطنية مهمتها الإعداد

لانتخابات تشريعية ورئاسية، وفعلا تمت المصادقة على دستور جديد في 26 يناير 2014 ، ونظمت انتخابات تشريعية في ديسمبر 2014 فخرجت البلاد من مرحلة المؤسسات المؤقتة،286 وجنب توافق النهضة مع باقي الفاعلين السياسيين البلاد الوقوع في مستنقع الفوضى والعنف كباقي بلدان الربيع العربي الأخرى، هذا التوافق هو الذي حجم من الصراع الإيديولوجي بين علمانيي وإسلاميي تونس، حيث قدمت كل الأطراف تنازلات حيث انسحبت حركة النهضة من الحكومة وفتحت المجال للتقنوقراط، فنجحوا بذلك في حماية البلاد.

- قبولها بدستور متقدم في يناير 2014، يتضمن فصول ثورية في شتى المجالات تضمن الحقوق الأساسية للجميع دون شروط تتصل بالجنس والأفكار السياسية والمعتقد الديني، من خلال حفاظها على المكتسبات الخاصة بالمرأة والشغيلة، وعدم سعيها لأسلمة مؤسسات الدولة.

خلاصة

لا ندعي في نهاية هذا البحث، أنه لامس كل ما يتعلق بالحراك السياسي في تونس بعد ثورات الربيع العربي، من خلال دراسة نموذج حركة النهضة التونسية ووصولها للحكم ، وما صاحب ذلك من هواجس وتخوفات وأشواك، استطاعت أن تتجاوزها عن طريق التوافق مع باقي الفرقاء السياسيين وتغليب مصلحة البلاد، إلا أن هاته الدراسة مكنتنا من الوصول للعديد من الاستنتاجات، لعل أهمها :

- حضور الإسلام السياسي في الحياة العامة التونسية ممثلا في حركة النهضة وقوى أخرى كباقي الدول العربية الأخرى، فالنهضة مشاركة في الحكم وفي إدارة الشأن العام إلا أن تأثيرها وفاعليتها تبقى محدودة على مستوى التدبير، لصعوبات متمثلة في مشاركتها تسيير البلاد مع قوى سياسية تختلف معها سياسيا وإيديولوجيا وكذلك لحداثة عهدها بتسيير الشأن العام، لكون قادتها قضوا سنوات طوال إما في المعتقلات والسجون أو في المنافي، إلا أنه وجبت الإشارة أن الإسلام السياسي يمثل جزءا من المشهد السياسي العربي وسيبقى مستمرا في المستقبل لعوامل عدة، لذا وجب التأكيد على ضرورة توضيح حركات الإسلام السياسي سواء في تونس أو في باقي دول العالم العربي، مواقفها من عديد القضايا كالديمقراطية والحريات الفردية خصوصا ما يتعلق بالمرأة.

286 هيثم سليماني، التوافق السياسي في تونس : محطات ومطبات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2017، ص. 5

- وجوب توضيح حركات الإسلام السياسي ومنها حركة النهضة التونسية لبرامجها السياسية، مع ضرورة تأكيدها على نهج السلمية والوسطية في مشاركتها السياسية ورفضها القاطع لكل أساليب الإرهاب والعنف والتكفير للمجتمع والأفراد والطائفية، كسبيل للتغيير والإصلاح السياسي، مع ضرورة التأكيد على أن السبيل الوحيد والأوحد لتحقيق التنمية والعدالة والحرية والديمقراطية، هو العمل السياسي السلمي حيث تتصارع البرامج من أجل هدف واحد هو خدمة الوطن .
- تمتاز تجربة حركة النهضة في الحكم بعد الربيع العربي بفرادتها، لكونها ركزت على التوافق السياسي مع المكونات السياسية الأخرى رغم اختلافهم في التوجهات الفكرية والسياسية والإيديولوجية، مثلا حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية توجهه الفكري علماني في حين مرجعية النهضة إسلامية. إلا أن هذا التوافق، رغم كونه ساهم في رسم الخريطة السياسية التونسية إلا أن التباين الإيديولوجي ظل حاضرا ورسم حدودا لهذا التوافق، كما أنه لم يؤسس لفعل سياسي حقيقي مشترك نظرا لغياب الإرادة ولتغليب الإيديولوجي على السياسي، ولغياب الأرضية السياسية المشتركة على مستوى البرامج السياسية، وضرورة تقديمها لأنموذج في إدارة الاختلاف بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة في الدولة.
- وظفت حركة النهضة الديني في السياسي، واعتبرته سلاحا في مواجهة الخصوم، حيث لجأت إلى استغلال الفئات الفقيرة ورفعت شعارات دينية لإقناع الناس بانتخاب أعضاءها إلا أن هذا التوظيف وخطورته على المستقبل السياسي للحركة، فرض عليها ضرورة التمييز بين الوظيفة الدعوية والوظيفة السياسية الحزبية لضمان فاعلية سياسية أكبر وتأثير دعوي أوسع.
- أحدثت حركة النهضة التونسية تحولات على مستوى خطابها السياسي خلال تجربتها في الحكم، فقد قامت بفصل الحزب عن الدعوة، رغم أن البعض أعتبر ذلك خطوة تكتيكية تمهيدا للانتخابات المقبلة، في حين رأى البعض أن حزب النهضة استفاد من فشل تجربة تجربة الإخوان المسلمين بمصر، حيث تمت الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي والزج بالقيادات في السجون والمعتقلات، فقد نجح حزب النهضة في بناء صورة جديدة عن نفسه حيث أصبح يعتبر نفسه غير مشمولا بالإسلام السياسي بل هو حزب المسلمين الديمقراطيين، بوصفه حزبا سياسيا مهمته تتمثل في تكريس الديمقراطية واستيعاب مفاهيم جديدة حول المرأة والديمقراطية والتداول حول السلطة، وساهم في ذلك تشبع القيادات ببعض مظاهر الحداثة الأوربية نتيجة استقرارهم لسنوات طوال بالمنافي بأوربا، وهو ما عبر عنه راشد الغنوشي في حوار مع لوموند الفرنسية نشرته جريدة الشرق الأوسط، حيث

قال : " نخرج من الإسـلام السـياسـي، لندخل في الديمقراطية المسـلمة، نحن مسـلمون ديمقراطيون، ولا نعرف أنفسنا بأننا جزء من الإسلام السياسي".287

287 تونس"النهضة " تعلن استعدادها للتحول إلى حزب مدني جريدة الشرق الأوسط متاح على الرابط :

http://m .aawast .com /home/article/644476

المراجع المعتمدة

- أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت، د.س
- أحمد عبد السلام، **ابن أبي الضياف حياته ومنزلته، ومنتخبات من آثاره**، الدار العربية للكتاب، ليبيا– تونس، 1987
- خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، الدار العربية للكتاب، 1998
- سمير أبو حمدان، **خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية**، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1993
- مبارك حمدي، الديني والسياسي في تونس قبل الثورة وبعدها إلى الانتخابات التشريعية (26 فبراير 2014) مقاربة تحليلية نقدية، مجلة رؤى إستراتيجية ،يونيو 2015
- محمد عابد الجابري، التعليم في المغرب العربي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1989
- مجموعة مؤلفين، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد الربيع العربي دول المغرب العربي نموذجا، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين–ألمانيا، 2018
- مجموعة مؤلفين، آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات ما بعد الربيع العربي – كتاب جماعي –، تحرير محمد سليمان ابورمان، مؤسسة فريدريس ايبرت، عمان، 2017
- مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، منشورات المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012
- مجموعة مؤلفين الحركات الإسلامية في الوطن العربي – كتاب جماعي –، إشراف عبد الغني عماد مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد الأول، بيروت، 2013

- مجموعة مؤلفين الحركات الإسـلامية في الوطن العربي – كتاب جماعي –، إشـراف عبد الغني عماد، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد الثاني، بيروت، 2013
- هيثم سليماني، التوافق السياسي في تونس : محطات و مطبات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2017
- مواقع إلكترونية.

تجربة حركات الإسلام السياسي في السلطة والحكم.

((الإسلام السياسي في العراق دراسة في أسباب فشل التجربة والخطاب))

الباحثين : محمد كاظم هاشم[1]، داود فيرحي**

الباحثين : محمد كاظم هاشم[288] ، داود فيرحي**

ملخص

اسـتثمر الإسـلام السـياسـي العراقي وجود النظام البعثي وسـلطته القمعية والأزمات البنيوية الكبرى التي جذرها في الدولة والمجتمع العراقيين ليكون أسطورته النظرية وخطابه السياسي ومن ثم ليؤسـس لمشـروعية وجوده في المجتمع العراقي، وما أن تمكن من الوصـول إلى السـلطة حتى تعرضـت كل أسـطورته النظرية إلى تحدي كبير، ولم يتمكن من بناء دولة حديثة ومجتمع سـليم بل راح يتخبط يمينا وشـمالا مظهرا رغبة جامحة في تغليب السـياسـة والإمسـاك بالسـلطة على كل الجوانب الأخرى الأخلاقية منها أو الاجتماعية وحتى الدينية، وأصبحت السلطة السياسية هي غايته ووسـيلته ومطلبه الوحيد. وهنا في هذه المقالة سـنحاول تبيين اهم العوامل التي سـاهمت في أفشـال تجربة الإسلام السياسي وأضعفت من قدرته ومشروعيته.

---

[288] - محمد كاظم هاشم : تولد عام 1986 حاصل على ماجستير علوم سياسية "فكر سياسي" من جامعة بغداد وطالب الدكتوراه في جامعة طهران (ايران)، وتدريسي في جامعة ديالى (العراق).
Moh_alseed86@yahoo.com

**- داود فيرحي: تولد 1965 دكتوراه في الفلسفة السياسية وأستاذ الفكر السياسي في جامعة طهران.
feirahi@ut.ac.ir

مقدمة:

إن الإسلام السياسي في العراق لم يستطع بناء دولة مؤسساتية حديثة تقوم على أيديولوجية وخطاب واضح، يحكمها القانون، وتسودها الثقافة التنافسية الديمقراطية وتحظى بالثقة الشعبية، بعد أن تبوء مقاليد السلطة والحكم في العراق، فسرعان ما تعرضت متبنياته الفكرية في الحكم والسلطة إلى فشل تطبيقي، وقد أدى هذا الفشل إلى تراجع مخيف في شعبيته وقبوله كقائد للدولة العراقية المعاصرة، وحدثت فجوة كبيرة بينه وبين الجماهير، هذه الفجوة أضعفت كثيرا من قدرته وأدخلته في مراجعات فكرية وهيكلية، وزادت من انقسامه وفرقته، والسبب الرئيس في حدوث هذه الفجوة هو فشله في تطبيق ما وعدت به أسطورته قبل تسلمه للسلطة من بناء دولة تحكمها مبادئ الإسلام والعدالة الاجتماعية، ويسودها الرفاة الاقتصادي والبناء الاجتماعي السليم، وعندما لم تتحقق هذا الأهداف وهذه الأسطورة النظرية تعرضت حركات الإسلام السياسي إلى هزات عنيفة والى تراجع مخيف على مستوى الأفكار وعلى مستوى الدعم والرضا والمشروعية الشعبية، وكان لبروز بعض الظواهر في المجتمع العراقي مثل: المذهبية والطائفية السياسية، ظهور داعش والعنف الطائفي، الفساد الإداري والمالي المحسوبية , الفقر والمشكلات الاجتماعية الناتجة عنه، وغياب الإصلاح الحقيقي في الدولة والإرادة الحقيقة للخروج من هذه اللازمات، دور مهم وأساسي في تراجع الإسلام السياسي وهفوت جذوته وجاذبيته.

كان من نتائج هذه الظواهر هو أن تمر الدولة والنظام السياسي بأزمات معقدة على المستويات كافة وفي القطاعات المختلفة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وتعيش اضطرابات سياسية وانعدام السلم المجتمعي والمدني، وتعدد الولاءات والقيم والمرجعيات الاجتماعية والسياسية، وكثرة الصراعات والتناقضات، واختفاء لغة الحوار والتسامح لصالح لغة التعصب والتطرف، وتفاقمت ظاهرة التفكك السياسي والتحلل الاجتماعي، وأصبحت أجهزة الدولة مشلولة وضعيفة، مما ساهم في زيادة ممارسات العنف والإرهاب، فضلاً عن اختلال تنفيذ سياسات الدولة الخاصة بالتنمية والإعمار، الأمر الذي ادخل الدولة في مرحلة انهيار كبير وأصبحت معرضة للزوال كدولة موحدة أبان أزمة داعش في عام 2014، مع عدم وجود استراتيجيات ناجعة للوصول بالدولة إلى حافة البناء من جديد.

ولتوضيح الأسباب التي أدت إلى فشل الإسلام السياسي في العراق بعد وصوله إلى السلطة سوف نقوم بتقسيم تلك الأسباب إلى قسمين، الأول: أسباب ذاتية، ترتبط بذات حركات الإسلام السياسي، والثاني: أسباب موضوعية، تشمل: العرف السياسي والثقافة المجتمعية وسنفصل هذه الأسباب في هذه المقالة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء والتعرف على الأسباب التي أدت إلى فشل تجربة الإسلام السياسي العراقي في بناء دولة حديثة ذات هوية وخطاب واضح.

إشكالية الدراسة : ماهي اهم التحديات والأزمات التي واجهت حركات الإسلام السياسي في العراق بعد ان تمكنت من الوصول إلى السلطة؟ ولماذا تخلت هذه الحركات عن نظرياتها التأسيسية سريعا واصبح بدون هوية واضحة؟.

فرضية الدراسة : تفترض الدراسة إن حركات الإسلام السياسي العراقي واجهت تحديات ذاتية وموضوعية لم تستطع التغلب عليها، وقد حالت هذه التحديات بين هذه الحركات وبين النجاح في بناء الدولة، وأجبرتها على التخبط في العمل السياسي وهو ما أدى إلى فقدان هويتها وتخليها عن خطابها التأسيسي الذي كسبت مشروعية وجودها منه.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة الحالية على نظرية تحليل الخطاب "لارنستو لاكلائو وشانتال موف"1، إن هذه النظرية تعد كلا من الكلام، التقارير، الحوارات، البيانات، الأفكار وحتى المؤسسات بمثابة متن وخطاب، وهو أساس التحليل. فمن وجهة نظر أصحاب هذه النظرية كل عمل وظاهرة من الظواهر هي ظاهرة خطابية، لا يمكن أن تفهم إلا بعد وضعها في قالب خطابي. اذ يساعد هذا القالب الخطابي على إمكانية فهم الناس لمعنى أفعالهم وسلوكهم في زمان ومكان محدد، ويؤثر على فعالياتهم الاجتماعية والسياسية. ومفهوم الخطاب هو أوسع من مفهوم الايدلوجيا ويشمل إلى جانب الأفكار أنواع السلوك الاجتماعي والسياسي بالإضافة إلى المؤسسات والأنظمة2.

وترى هذه النظرية انه لا توجد هوية ثابتة ولا يوجد خطاب واحد متسلط يحكم المجتمع بل توجد هوية متغيرة غير ثابتة وتتغير وفقا لوجود الخصم وعامل الخصومة وطبيعة الصراع من

اجل الهيمنة3. فأهمية الخصومة والضدية تكمن في إن كل شيء يجد هويته من طريق الارتباط بالغير، و حضور الغير في رابطة الخصومة يمنع خصمه من كسب هويته الدائمة. فضلا عن ذلك فأن اصل هذه الخصومة هو الصراع من اجل الوصول إلى الهيمنة من طريق المشروع السياسي، و وضع أسطورة فكرية نظرية يحاول من خلالها كل خطاب تضعيف خصمه، وتجريده من عناصر قوته، لكي يتمكن هو بهذه الأسطورة من الوصول إلى السلطة.

هيكلية الدراسة: تتكون الدراسة من مقدمة ومطلبين وخاتمة: المطلب الأول تحت عنوان الأسباب الذاتية لفشل تجربة الإسلام السياسي العراقي، والثاني الأسباب الموضوعية.

المطلب الأول: الأسباب الذاتية لفشل تجربة الإسلام السياسي العراقي:

يمكن إرجاع الأسباب الذاتية لفشل الإسلام السياسي العراقي في قيادة وبناء الدولة بعد وصوله إلى السلطة إلى ثلاثة أسباب رئيسة ومرتبطة ببعض وهي عدم امتلاك مشروع واضح لبناء الدولة، التشتت والتشرذم والصراع الداخلي، وأخيرا الراديكالية الشديدة.

أولا :عدم امتلاك مشروع واضح لبناء الدولة:

اعتمدت حركات الإسلام السياسي العراقية عندما كانت في المعارضة وفي إطار سعيها إلى التغيير والوصول إلى السلطة، على طروحات فكرية تقوم على مفاهيم كبرى مثل الإسلام هو الحل، إقامة الحكم والدولة الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي والمجتمع الإسلامي، وقد طُرِحت هذه المفاهيم بعنوانها الكلي وكان الغرض منها أساسا أضعاف شرعية الخصم الأيديولوجي وإظهاره بمظهر الغريب عن الثقافة الإسلامية والانتماء الإسلامي، و اتهامه بالحكم بغير ما أنزل الله ومخالفة الشريعة ومن ثم وصفه بأوصاف الكفر والزندقة والإفساد في الأرض. وقد غاب عن هذه الطروحات الفكرية امرأن مهمان الأول: التفصيلات والآليات الإجرائية، والثاني: الاختبار العملي ومدى القدرة على النجاح في التطبيق، وقد ظهرت هذه المشكلات بشكل جلي بعد وصول هذه التيارات إلى الحكم والسلطة، إذ لم نجد إصرارا منها على نظرياتها السابقة لأسباب أولها: عدم نضوج هذه النظريات وعدم تكاملها، وثانيا: الظروف الموضوعية وجود المحتل والمخالف الأيديولوجي، وثالثا: غلبة العامل السياسي والرغبة الكبيرة في المشاركة في السلطة، حيث وجدنا

إن هذه التيارات تصر وبشدة على المشاركة في السلطة حتى وان كان النظام الذي تشارك فيه "النظام البرلماني الديمقراطي" يخالف الأساس النظري الذي تقوم عليه.

وعليه كانت النتيجة هي أن تمر تيارات الإسلام السياسي العراقية بحالة اغتراب وتناقض بينها وبين النظام الذي ترعاه وتشارك في حكمه، فهي أساسا لا تنتمي إليه فكريا وفي ذات الوقت لا تريد أن تكون خارجه؛ مما جعلها ترتضي أن تكون جزءا منه بحكم غلبة الجانب السياسي في خطابها على الجانب الإيديولوجي الإسلامي. بل إن غلبة البرغماتية السياسية على خطاب هذه التيارات فرض عليها أن تكون تيارات مؤسسة لهذا النظام وإن كان يخالف المبادئ التي تعج بها أدبيتها ومنها الحكم الإسلامي والعودة إلى الإسلام، وهذا ما يجعل تجربة حركات الإسلام السياسي في العراق فريدة من نوعها، فهي لا تشبه تجربة الإسلام السياسي في ايران، الذي أسس دولة إسلامية على وفق مبدأ ولاية الفقيه التي تسند إلى الفكر الشيعي وتستمد تطبيقاتها من تفصيلاته الفقهية، ولا تشبه تجربة حزب الله اللبناني الذي تأسس بعد تشكيل النظام السياسي اللبناني، ولا تشبه تجربة حزب العدالة والتنمية التركي الذي وجد في ظل دولة يحكمها النظام العلماني. فتجربة الإسلام السياسي العراقي تنفرد في كونه قد ساهم في تأسيس دولة ذات هوية مركبة إسلامية–مدنية، وبعد تأسيسها قام بإجراء تعديلات على خطابه وفكره وفقا لمنطق الضرورة من اجل الاستمرار في العمل داخل النظام وهذه التجربة تشبه إلى حد بعيد تجربة حزب النهضة في تونس الذي هو الآخر ساهم في تأسيس دولة غير إسلامية واجرى تعديلات على خطابه بما ينسجم والدولة الجديدة.

إن إعادة تأسيس الدولة العراقية بعد عام 2003 بهذه الهوية المركبة جعل منها دولة بائسة مشتتة تحكمها التناقضات، وبما إن تيارات الإسلام السياسي كانت تيارات مُؤَسِسة ولها النصيب الأكبر من المشاركة في السلطة، فإنه كان من الطبيعي أن تتحمل الجزء الأكبر من فشل الدولة وان تحصد الغضب الشعبي نتيجة سوء أداءها السياسي. فهي لم تستطيع أن تقدم مثالا حقيقيا للدولة النموذجية الناجحة، التي تحدثت عنها أسطورتها الفكرية والنظرية كثيرا، ولم تتمكن من السير بتطلعات المجتمع العراقي إلى الأمام وتخرجه من محنه وآلامه، فكان واضحا غياب مفهوم بناء الدولة عن حركتها داخل المجتمع، بل إن جل اهتمام هذه التيارات كان السلطة

والرغبة في انزال اقسى الخسائر بالخصوم والمنافسين مما ابعدها حتى عن القيم الإسلامية المتمثلة بالتسامح والوسطية وقبول الآخر.

إن عمل تيارات الإسلام السياسي العراقية كمنظومات سياسية تخطط للوصول إلى السلطة بأي شكل كان على وفق منهج الغاية تبرر الوسيلة، وهكذا الحال في إدارة صراعاتها مع خصومها السياسيين، بميكيافيلية متطرفة، أدى إلى فقدانها هويتها أولا، وإلى تنامي التيارات الليبرالية والأحزاب العلمانية ثانيا، كما أدى إلى ظهور المنظمات المتطرفة التي تستثمر الضغوطات الإرهابية من اجل الحصول على مكاسب سياسية4.

وبناءا على ما تقدم كان نصيب هذه التيارات التراجع الكبير في تقديم نموذج حكم يتناسب والقاعدة الفكرية التي تدعي الانتماء إليها، ويرضي الشعب الذي تحكمه. واصبح ينطبق عليها الوصف الذي اطلقه "بلقزيز" على حركات الإسلام السياسي بقوله: إنها تمتلك برنامج ثورة وهدم، دون أن تمتلك برنامج تأسيس وبناء، وقد وصف هذه المسالة: بانها نقطة الضعف القاتلة للمشروع السياسي الإسلامي المعاصر في البلاد العربية وفي مجموع العالم الإسلامي5.

ثانيا : التشتت والصراع الداخلي:

يسود تيارات الإسلام السياسي في العراق التشتت والانقسام الشديد حتى على البديهيات والمسلمات، إذ تتعدد هذه التيارات وتحديدا الشيعية منها إلى حدٍ كبير، وعلى الرغم من المبادئ التي تجمعها وهي كثيرة مثل الانتماء العقدي الإسلامي واحترام وتقديس المرجعية الدينية والاشتراك برمزية القيادة (محمد باقر الصدر) الذي يعد رمزا مقدسا ومرجعا سياسيا لجميع هذه التيارات، وتتشابه أيضا إلى حد بعيد في الحاضنة والانتماء الاجتماعي (الطبقات الشيعية الدنيا والدنيا القريبة من الوسط)، فضلا عن تشابهها في طروحاتها وبرامجها السياسية إلى حد التماثل، إلا إنه في الغالب يسود سلوكها التناحر والخلاف الشديد وعدم الثقة المتبادلة والسعي إلى حذف الآخر "الشقيق" بمختلف الوسائل والأدوات، وغدا السب والقذف والتخوين والاتهام بالعمالة والفساد والإفساد فضلا عن الاتهام بالضلالة والخروج من الدين من أدوات الصراع الشائعة فيما بينها.

إن هذه الخلافات قد تجذرت في سلوكها على مدى عقود من الزمن وأصبحت عامل ضعف كبير لها بفعل الصراع الشديد والرغبة في أضعاف الآخر والتسلط عليه للانفراد بالقدرة والسلطة وحق تمثل المجتمع، وقد انسحب هذا الصراع إلى سلوك مؤيديها وأنصارها وتحديدا القواعد الشعبية التي أصبحت تردد ما يردده قادة هذه الأحزاب من اتهامات للآخر؛ مما أدى إلى سيادة النزعة العصبية في مواقفهم وفي أحكامهم وآرائهم، واخذ اتباع وانصار هذه التيارات يصنفون منافسيهم وشركائهم في الوطن بطريقة عنصرية بانهم: (وطنيون- عملاء)، (مؤمنون – فاسقون)، (صالحون- فاسدون) حسب التزامهم أو عدم التزامهم بطروحات كل من هذه التيارات.

يمكن القول من الناحية النظرية والعملية إن ظاهرة الانقسام الحزبي هي ظاهرة ملازمة للأحزاب، اذ نادرا ما نجد حزبا ما ظل يحافظ على تماسكه ووحدته حتى في المجتمعات المتقدمة، ولكن تشيع هذه الظاهرة بشكل لافت في بلدان العالم الثالث؛ لأسباب كثيرة يبرز من بينها غياب المنهج الديمقراطي داخل الأطر التنظيمية الحزبية وعدم قبول الراي المخالف وإلغاء مبدأ النقد الذاتي، إذ بدلاً من تفعيل المبادئ الخاصة بحل الخلافات الفكرية داخل الحزب واعتماد صيغة القرار الجماعي بانتهاج منهج الشورى في القرار، فإنها تلجأ إلى الدفع بالأعضاء المخالفين إلى الانفصال الطوعي عن الحزب وتكوين حزب آخر، وعندها تبدأ المنافسة بينهما، وتستهلك طاقات الطرفين بما يؤدي إلى ضعف الأداء الحزبي على الصعيد الشعبي والجماهيري6، ولعل تجربة الأحزاب العراقية ككل ومنها الأحزاب الإسلامية والانشطار المتكرر في صفوفها شاهد حي على هذا المسلك.

ومن الواضح إن لعملية الانقسام الحزبي هذه آثاراً على الأحزاب عموما وأحزاب الإسلام السياسي خصوصا منها: 1- إضعاف قدرتها وأداءها في السلطة وفي إدارة الدولة. 2- خلق أعداء داخليين لها فضلا عن الأعداء الخارجيين الذين كانوا المستفيد الأكبر من صراعها الداخلي وتشتتها.

وفي التجربة العراقية فضلا عن الأسباب المتقدمة اشتد الصراع داخل تيارات الإسلام السياسي بفعل وجود نظام انتخابي على مستويين: برلماني لعموم البلاد، ومحلي للمحافظات؛ مما خلق منافسة وخصومة شديدة بينها على الكسب السياسي وتوسيع القواعد الجماهيرية، و

قد اذكى عامل الخصومة كل خطوط الانقسام الداخلية السياسية، أو إيديولوجية (ولاية الفقيه العامة– الولاية الحسبية للفقه)، أو المناطقية (أهل الداخل– أهل الخارج)، أو الأسرية (آل الحكيم – آل الصدر)، أو الشخصية: (المالكي– الصدر، الصدر– الخزعلي)، وتتمثل هذه الانقسامات بشكل أوضح في انقسام أهل الداخل (التيار الصدري، حزب الفضيلة الإسلامي) عن أهل الخارج وهم الذين كانوا في زمن حكم البعث يعيشون في المنفى: (حزب الدعوة الإسلامية، المجلس الأعلى الإسلامي العراقي)، ومن ثم الانقسام بين مدرستين مدرسة النجف "المرجع علي السيستاني" التي تتبع مبدأ ولاية الفقيه الحسبية، مقابل مدرسة ايران "المرجع على الخامنئي" التي تتبع مبدأ ولاية الفقيه السياسية، والانقسام الحزبي على وفق الأسرة الدينية التي ينتمي إليها زعيم الحزب: (آل الحكيم المجلس الأعلى الإسلامي، وال الصدر التيار الصدري)، ومن ثم الانقسام داخل هذه الأحزاب التي تتبع هذه العوائل: خروج منظمة بدر عن المجلس الأعلى وانفصال عصائب أهل الحق عن التيار الصدري.

ثالثا :الراديكالية الشديدة:

يغلب على سلوك وممارسات الأحزاب والتيارات السياسية العراقية الصفة الراديكالية وهي تعاني من غلبة أقدار مختلفة من الراديكالية، بل من الممكن القول، بأن الغالبية المطلقة للأحزاب والحركات السياسية المؤثرة في الحياة العراقية الحالية تنتمي إلى التيار الراديكالي بمختلف أصنافه؛ وذلك لما فيها جميعا من عناصر الغلو والتطرف والإرادة الفجة وسيادة الوجدان وضعف العقلانية والواقعية وغيرها من الصفات المميزة للنزوع الراديكالي.

وقد أدت هذه الراديكالية إلى سيادة الغلو والتطرف الفكري والعملي، وادت أيضا إلى ظهور التوليتارية واستفحال عناصرها وبالأخص كل من "مشروع بلا بدائل"، "يقين بلا احتمالات"، و"إرادة بلا رادع"، "واحدية عقائدية – سياسية بلا روح ثقافية". أما النتيجة الحتمية التي خلصت إليها فهي تخريب المجتمع والدولة والوعي. وقد أدت هذه التوليتارية بالعديد من التيارات السياسية إلى الادعاء والوهم بالتمثيل المطلق للكل الاجتماعي والتاريخي، ويصنع هذا الوهم أشد المفاهيم غلوا، واكثر القيم رذالة، وأوسع الممارسات شناعة7.

وكانت هذه الراديكالية التوليتارية وفكرة الحقيقة الواحدة وامتلاك الحق المطلق اكثر بروزا في سلوك تيارات الإسلام السياسي وادت بها إلى أن تلتهم نفسها بنفسها وان تساهم في إفشال مستقبلها السياسي بعد أن ساهمت ممارساتها في أزمات كبرى للمجتمع، وأفرغته من هويته وطموحاته المستقبلية، فلم تتمكن هذه التيارات من عقلنة ممارساتها ولم تقتنع بان العمل السياسي يخضع للنسبية لا للحقيقة الواحدية وهو متغير لا يخضع للإطلاق والحقيقة الثابتة، ولم تركن إلى جانب من القيم الإسلامية التي تدعوا إلى التسامح وقبول الآخر بل فضلت الركون إلى الجانب الذي يدعو الخشونة ورفض الآخر، وكانت ترى في التعصب وتهييج مشاعر الناس وفقا لمبادئ كلية شمولية وسيلة مهمة للحفاظ على وجودها وفعاليتها وبالطبع مكاسبها السياسية.

المطلب الثاني: الأسباب الموضوعية:

وهي الأسباب التي تتمثل بالعرف السياسي الذي رافق النظام السياسي بعد عام 2003، وترتبط أيضا بثقافة المجتمع العراقي المكونة لسلوك أفراده.

أولا :العرف السياسي:

من العوامل التي أضعفت تيارات الإسلام السياسي العراقية هو العرف المؤسس للنظام السياسي بعد عام 2003 "الديمقراطية التوافقية" فقد ساهم هذا العرف في إدخال خطاب تيارات الإسلام السياسي وتجربة الحكم الجديدة بأزمات كبرى، حيث شكل عرف الديمقراطية التوافقية وتوزيع المناصب الحكومية على جميع التيارات السياسية على وفق انتمائها المذهبي والعرقي تحدي كبير للدولة الناشئة ولخطاب الإسلام السياسي، ودفعه للتمحور اكثر نحو الطائفة والمذهب اكثر من تمحوره حول المفاهيم الوطنية وبناء الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وأصبحت تيارات الإسلام السياسي بسبب هذا العرف متنازعة بشكل كبير على الهوية الفرعية وتمثيل الجماعة التي تنتمي إليها بدل من تمثيل الهوية الوطنية والشعب العراقي ككل.

إن طبيعة المجتمع العراقي المتعدد الطوائف والأعراق، وغياب الانسجام المجتمعي، وتجارب الحكم العنصرية السابقة، وعدم وجود ثقافة ديمقراطية حقيقية، فرضت وجود هذا العرف السياسي في العراق المتمثل باشراك الجميع في السلطة، وبدل من أن يساهم هذا العرف في

أحداث نوع من الاستقرار السياسي ساهم في تغول الأزمات السياسية وتحول الدولة لحلبة صراع سياسي بين التيارات السياسية تحت عناوين طائفية وعرقية.

وإذا ما نظرنا إلى الغاية الرئيسة والفلسفة من وجود الديمقراطية التوافقية حسب منظري هذا النظام (ارنت ليبهارت) فهي الإسهام في توسيع الرضا بالنظام وتوسيع المشاركة فيه، في المجتمعات المنقسمة اثنيا من اجل المساهمة في تخفيف حدة الانقسامات التي تهدد النظام السياسي والاجتماعي، وهو نظام يقوم على فكرة جوهرية مفادها: إن الميول الصراعية المتأصلة في بنية المجتمع التعددي تقابلها ميول تعاونية أو تصالحية على مستوى زعماء المجموعات المكونة له، ومن شان السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف على الصعيد القاعدي، ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي. وهو نظام يقوم على أربعة عناصر أساسية هي8:

أ- حكومة ائتلاف أو تحالف واسعة تشمل حزب الغالبية وسواه.

ب- التمثيل النسبي في الوزارة، وفي الإدارة، والمؤسسات، والانتخابات.

ت- حق الفيتو المتبادل للأكثريات والأقليات لمنع احتكار القرار.

ث- الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة .

ويتميز هذا النظام عن ديمقراطية الأغلبية في أن الأخيرة تقوم سواء في سياقها التاريخي أم الفكري على المبادئ التي حددها المفكرون الأوربيون، لاسيما لوك ومونتسكيو، والتي تتلخص في الحكم بالرضا عبر الانتخابات وقاعدة الأغلبية والأقلية (الحكومة والمعارضة)، والانتقال السلمي للسلطة وحكم القانون، في حين إن الديمقراطية التوافقية جاءت تعبيراً عن حاجة المجتمعات التي تتسم بالانقسام وعدم التجانس، لأن التجانس الاجتماعي والإجماع السياسي شرطان أساسيان لإقامة ديمقراطية مستقرة، بينما الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية في المجتمعات غير المتجانسة، تقود إلى عدم الاستقرار وانهيار الديمقراطية9.

وقد طبق هذا النظام في العراق في اللحظات الأولى لأسقاط النظام السياسي السابق على يد الولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا منذ تشكيل "مجلس الحكم الانتقالي" بموجب اللائحة التنظيمية رقم (6) في ١٣ تموز ٢٠٠٣ حيث منحت هذه اللائحة الشيعة ثلاثة عشر مقعدا،

وللعرب السنة خمسة مقاعد، وللأكراد خمسة مقاعد، ومقعدان لكل من المسيحيين والتركمان، وبذلك شكل مجلس الحكم نقطة الشروع بتأسيس العرف السياسي القائم على التوافقية والمحاصصة في العراق، ومن ثم لينتقل هذا العرف المؤسس إلى كتابة الدستور في عام ٢٠٠٥، وإلى كل الحكومات التي تشكلت بعد ذلك.

وقد كان من ابعاد تطبيق هذا النظام على الدولة آنه ساهم في اضعاف مؤسساتها وقوانينها: فقد مثل تهديدا فعليا للحكم المدني من خلال إحياء حكم بعض المتدينين الطائفيين وحكم القبليين، فضلا عن حكم الشعوبيين من أصحاب القوة والبأس؛ لآنه يوجب إشراك ممثلي الطوائف والأعراق في السلطة، وبما أن العامل الديني والقبلي هي من اقوى العوامل المؤثرة في سلوك المجتمع العراقي كان من الطبيعي أن يصل هؤلاء إلى السلطة، وغدا صوت الانتماء المذهبي والعرقي والعشائري اقوى من أي صوت أخر داخل الدولة، فتحول ولاء الفرد من الدولة إلى الطائفة والعشيرة، بل إن المواطن العراقي ونتيجة لضعف سلطة الدولة وربما غيابها بالكامل صار أكثر احتماء بالعشيرة والطائفة من الدولة، وهو ما اسهم كثيرا في إضعاف مفهوم المواطنة، وتحويل التنافس السياسي بين الأحزاب إلى منافسة بين أشخاص ينتمون إلى مذاهب وقوميات وقبائل معينة وليس منافسة برامج سياسية تطرحها أحزاب 10؛ مما كان كارثيا على وجود الدولة واستمرارها، وكذلك كان كارثيا على تجربة الإسلام السياسي في الحكم.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن التيارات السياسية العراقية جميعا في خطابها المعلن تظهر رفضها واستنكارها لهذا النظام وتحمله مشكلات العراق السياسية والاجتماعية، ولكنها في الممارسة العملية ونتيجة الرغبة في المشاركة في السلطة والقدرة تصر على تطبيقه وتحافظ على ديمويمة وجوده بالرغم من عدم وجود قانون أو تشريع يفرض وجوده.

ثانيا : الثقافة المجتمعية (ثقافة الخضوع والاستبداد):

أثرت الثقافة العامة التي تطبع بها المجتمع العراقي في تجربة حكم الإسلام السياسي تحديدا وعلى الحكم الديمقراطي في العراق عموما، إن قراءة تجربة الحكم العراقية بعد عام 2003 والحكم عليها يستلزم المرور على الثقافة التي تطبع بها المجتمع والفرد العراقيين وأصبحت جزءً من تركيبتهما، وهي ثقافة الخضوع التي خلفها الحكم الاستبدادي المتراكم لأزمنة طويلة، والتي

تمثلت اعلى مراحلها في فترة حكم النظام البعثي، الذي كان منشغلا ببناء دولة قسرية عسكرية، عاش خلالها الشعب العراقي الاستبداد والخوف والخضوع لأكثر من ثلاثة عقود، كما عاش خلالها الولاء الوطني محنة شهدت صنوف التقلص والتحجيم التدريجي، من الولاء للامة والوطن، إلى الولاء المطلق للفرد المستبد، مرورا في ما بين الولاءين بالولاء للحزب فقط ثم للعشيرة فقط ثم للعائلة فقط.11.

إن ثقافة الاستبداد وإخضاع الشعب لا ترتبط فقط بحكم الدولة البعثية وإنما ظهرت اعلى مراحل تجلياتها في تلك الفترة، والمتتبع لتاريخ العراق الحديث يكتشف إن المجتمع العراقي لم يعرف ثقافة الديمقراطية والمشاركة الحقيقية ولم يتربى عليها، فالثقافة التي كانت سائدة هي ثقافة الخضوع، كرس هذه الثقافة باعتقادنا مجموعة من العوامل أهمها: -

1- العرف العشائري: ساهم التكوين الاجتماعي العشائري للعراق والعرف الناتج عنه في ترسيخ ثقافة الاستبداد والخضوع، حيث يحتم هذا العرف تقديم الطاعة والولاء من قبل أفراد العشيرة لزعيمها، والأخير بدوره يتعهد بتوفير الحماية لأفراد العشيرة وتمثيلهم أمام العشائر الأخرى، فاصبح نتيجة ذلك زعيم العشيرة الحامي لأفرادها، والمدافع عنهم، وقد أعطاه هذا الدور نفوذاً وسلطة واسعة، فهو لا يناقش غالبا في أحكامه ومجازاته بحق أفراد العشيرة التي كانت تصل أحيانا إلى القتل أو الإبعاد نتيجة فعل يعد مخالفا لآداب وأعراف العشيرة. كما إن العرف العشائري يوجب على أفراد العشيرة أن يكونوا مستعدين للتضحية بأنفسهم من اجل سمعة ومكانة عشائرهم، ومع ظهور الدولة العراقية الحديثة في عام (1921) فرض عليها التكوين العشائري التعامل معه، وكان هذا التعامل بفعل طبيعة الحكومات غير الديمقراطية وفق مبدأ ترسيخ دور العشائر، وإعطاء زعماءها امتيازات اقتصادية، وسلطوية عززت من مكانتهم وحضورهم كلاعب اجتماعي وسياسي مهم داخل الدولة، كما أن الحكومات كانت تحاول عن طريق منح الامتيازات للعشائر، الحصول على ولائهم وطاعتهم لكسب الشرعية، وكذلك لفرض الآمن والاستقرار، من الأمثلة على هذه الممارسات قيام البريطانيين بسن قانون العشائر، الذي منح العشائر سلطة وامتيازات في الأراضي الزراعية وكذلك في تطبيق الأعراف العشائرية بعيدا عن

قانون الدولة. واستمرت الحكومات المتتالية في دعم العشائر، حتى وصل الحال إلى حكم القبيلة للدولة في العهد البعثي وتحديدا في فترة حكم "صدام حسين"، حيث ترسخ دور القبيلة والعشيرة في الحياة الاجتماعية، وأصبحت القطب الأهم للدولة البعثية، حتى اصبح الانتماء لبعض العشائر امتيازا كبيرا يعطي لصاحبه المكانة الاجتماعية ويدر عليه بالثروة، هذه الثقافة والهوية العشائرية التي ترسخت على مدى عقود أصبحت جزء من الأمر الاجتماعي العراقي، وجعلت من الفرد العراقي يعيش التسليم والخضوع وغيبت عنه الممارسة والثقافة التشاركية الإيجابية.

2- الفهم الخاطئ للدين: بما إن الغالبية العظمى من المجتمع العراقي هي مسلمة ويحتل الدين مكانة مميزة عند الفرد والمجتمع العراقي، فقد ساهم الفهم الخاطئ للدين أو "استغلال الدين" في ترسيخ ثقافة الخضوع، حيث استغل الحكام الدين لتثبيت حكمهم، كما استغله عدد من رجال الدين ووضعوا لأنفسهم هالة من القدسية والتبجيل، جعلت منهم أصحاب مقام متسامي جدا "طاعة العالم من طاعة الله"، وقد وصل التبجيل للعالم الديني إلى آن يأخذ مكانة المعصوم، وأن تكون آراءه الدينية وفتاواه وأحكامه بمثابة أوامر فوق النقد والتشكيك، واصبح الناقد والمشكك "كافر ،ملحد، إسرائيلي وزنديق ..."، وقد أُسندت هذه الثقافة بمجموعة من الاحاديث والروايات الدينية التي تحض على طاعة العالم والانقياد له، والخروج عليه يعني الخروج عن الإمام و يصل بصاحبه إلى الكفر، حيث استثمر عدد من رجال الدين هذه المفاهيم بقصد أو بدون قصد لترسيخ هذه الثقافة في المجتمع، ولم يسمح اتباعهم لاحد بنقدهم أو مناقشتهم في بعض آراءهم، مما ساهم أيضا في غياب ثقافة النقد والمشاركة في المجتمع العراقي.

3- السلطة السياسية: بما إن السلطة السياسية هي نتاج طبيعي للبيئة الاجتماعية التي تنتمي إليها؛ فكان لزوما أن تتأثر بالثقافة المجتمعية السائدة "الدينية، العشائرية، الجهل" وان تعمل على الاستفادة منها لترسيخ ثقافة الطاعة والخضوع؛ لأن ثقافة الخضوع تتناسب وطبيعة السلطة السياسية غير التشاركية، والامتيازات التي تحققها من أموال وقدرة ومكانة اجتماعية أولا، وتتناسب وطبيعة الشخصية الشرقية التي تميل إلى التلذذ بإخضاع الآخرين كونها شخصية مستبدة وآمره ثانيا. لهذا كانت السلطات

السياسية في العراق دائما وعلى مر التاريخ تستخدم القوة والعنف لفرض أرادتها، وقليلا ما تستخدم الترغيب عن طريق منح المكافئات والهدايا لرعاياها كي تخضعهم لها وتضمن ولائهم12. وكلتا الممارستين هما ممارسات غير ديمقراطية.

بناءا على ما تقدم لم يعرف التاريخ السياسي العراقي وتحديدا تاريخه الحديث الديمقراطية، بمعناها الذي يؤكد على إن الإنسان يمثل قيمة عليا، ويجب أن يتمتع بالحقوق والحريات الأساسية، ومنها الحقوق السياسية والمشاركة في الحكومات وفي تقرير مصيره، فساهمت الحكومات المتعاقبة في ترسيخ المفاهيم القبلية، ومفاهيم الخضوع والطاعة السلبية، وسخرت لذلك الأموال وقدرات الدولة، وحتى التيارات العلمانية التي تأثرت بالتحولات الديمقراطية والثقافية التي جرت في العالم فهي نادت بالديمقراطية عندما كانت تمارس المعارضة واستخدمت هذا المفهوم "الديمقراطية" لأضعاف السلطة الحاكمة، لكنها عندما وصلت إلى السلطة لم تختلف ممارستها عن الحكم الاستبدادي الذي يفترض الطاعة المطلقة والولاء الكامل للسلطان، ولم تسمح حتى بنقده ومسائلته؛ لان الحاكم وحزبه بنظرها اكبر من النقد و المسائلة.

وفي حدود ثقافة الخضوع هذه اجبر المواطن على وحدانية السلوك والامتثال، وبالنتيجة كانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة تنزع إلى خلق جمهور يكرر ما تقوله السلطات الحاكمة، ويجهل كل علاقة بالفكر النقدي، أما الهيمنة والخضوع على صعيد الفكر فسوف تكون بالفكر الممتثل، ويقوم هذه الفكر على مبدأين: عبادة المثال وعبادة الثبات، فالسلطة هي كمال مطلق ونقدها زندقة، ويتضمن الفكر الممتثل أيضا ضرورة الترديد والتكرار الآليين والإعادة الببغائية التي تنكر على العقل النقد والتقويم والحذف والإضافة والتي تكرس منطق الصمت والسكوت وتثبيت واقع الحال13.

وعليه لم يستطع المجتمع العراقي الانسجام مع العمل والسلوك الديمقراطي بعد حصول التحول السياسي في عام 2003 بسبب هذه الثقافة، بل عاش حالة اغتراب معها، ولم يكن يميز بينها وبين الفوضى، كما انه خلط بين الأدوات الديمقراطية والأدوات الاستبدادية مثل القتل والاعتقال والتهديد...كوسائل للخلاص من الخصوم، فضلا عن إن التيارات السياسية ومنها الإسلامية بفعل المنافسة والخصومة الطويلة مع التيارات الاستبدادية، قد تطبعت بثقافة الاستبداد

وحذف الآخر وما كان كلامها عن الديمقراطية إلا من باب ذر الرماد في العيون، فهي تؤمن بالديمقراطية اذا كانت في صالحها، أما اذا كان العكس فهي لا تتوانى عن استخدام كل الوسائل الممكنة في سبيل الحفاظ على امتيازاتها ومكانتها السياسية، وهذا ما شوه العملية الديمقراطية في العراق وكذلك شـــوه المكانة التي كانت تحظى بها هذه التيارات في المجتمع العراقي، وقد أظهرت نفسها بمظهر لا يختلف ولو جزئيا عن التيارات العنصرية التي فشلت سابقا في حكم الدولة العراقية.

بالإضافة إلى العوامل المتقدمة كان أيضا للخصومة السياسية و المنافسة الكبيرة دورا مؤثرا في إضعاف حركات الإسلام السياسي، فبالإضافة إلى تشتت هذه الحركات وخصومتها الداخلية كان لديها خصـــوم كبار ســـواء كانوا من التيار العلماني أو من الدول الإقليمية ذات التأثير في الشأن العراقي فضلا عن الدول الغربية واهمها الولايات المتحدة الأمريكية، فالخصم العلماني رغم مشاركته في السلطة إلى جانب الإسلام السياسي إلا انه ظل يتربص به الدوائر ويشن عليه حملات إعلامية كبرى، وظل يحمله الإخفاقات المتتالية وينزه نفسه عن تحمل المسؤولية مستثمرا قدرته الإعلامية وتحديدا منصات التواصل الاجتماعي. أما بعض الدول الإقليمية فلم يكن يسرها ما يجري في العراق بدوافع مختلفة، أهمها الدافع الطائفي، وبقيت تعلن خصـــومتها للحكم في العراق وللقائمين عليه، ولم تألُ جهدا إعلاميا أو ســياسـيا أو اقتصــاديا في سـبيل تضـعيفه، وتحريض الشـــارع العرقي على حاكميه،. ومن جانب أخر كان للولايات المتحدة الأمريكية "الدولة ذات النفوذ السياسي والعسكري الواسع في العراق" اثر عميق في فشل تجربة الإسلام السياسي؛ فهي تدخلت ولازالت تتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في مسالة اختيار السياسيات، وفي تفصيلات العمل السياسي وفي اختيار المسؤولين التنفيذيين، وهي ترى في نفسها وصية على العراق ومحرره له من الطاغوت والاستبداد وصاحبة الفضل على حكامه المعاصرين.

وبما إن حركات الإســلام الســياســي هي التي تهيمن على النظام الســياســي، فانه حُمِلت المســؤولية عن الأزمات والإخفاقات التي عاشــتها وتعيشــها الدولة، وكانت النتيجة هي حدوث غضب شعبي كبير على السلطة، تجلى هذا الغضب بسلسة من المظاهرات والاحتجاجات الشعبية

بدأً من (2011) ومرورا ب (2015) و (2016) وحتى (2018)، وقد أحدثت هذه الاحتجاجات تحولات مهمة على صعيد التحول في الخطاب السياسي وعلى صعيد نوعية الخصومة السياسية.

فقد تبنت الحركات العلمانية في العراق لمطالب المحتجين وشـــاركت في هذه المظاهرات، وقادت حملات إعلامية منظمة تستهدف حركات الإسلام السياسي ورجالاته، وأعلنت نفسها بديلا وحيدا للإســلام الســياســي في قيادة الدولة وفي إخراج العراق من مشــكلاته، وتمحور خطاب وأســطورة العلمانيين حول مفاهيم وقضــايا موضــوعية وعقلانية، تمثل صــلب مطالب المحتجين ومشـاكل النظام السياسي منها: الرخاء الاقتصـادي وتكريس قيم المواطنة والتماسك الاجتماعي، وفاعلية المؤسسات، والكفاءة الأمنية والخدمية للدولة، واستقلالية القضاء والسيادة الوطنية.

كما أن هذا الخطاب عد خصمهم السياسي "الإسلام السياسي" هو نتاج اختلالات سياسية ومجتمعية واقتصــادية وصــراعات فئوية وطبقية وجهوية، ولذلك هو يســتمر في تأطير أزمته البنيوية بســجالات مفتعلة حول أزمات وهمية مثل الفصــل بين الجنســين، ومحاكمة الضــمائر والخصوصيات والتدخل في المعتقدات الشخصية، وملاحقة المتهمين بالكفر والهرطقة وقمع حرية التعبير، وإثارة الحساسيات بين المذاهب، ونصرة فئة على فئة أو طائفة على أخرى وزج المجتمع في صراعات الهوية الفرعية، دون تقديم حلول واقعية لمشاكل المجتمع اليومية.

فضلا عن أن هذه التيارات نجحت في تحميل الإسلام السياسي المشاكل المتراكمة في العراق على مدى عقود طويلة وان تحمله الشرخ الاجتماعي الحاصل وتجبره على إعادة تنظيم نفسه من جديد. بل ذهب ابعد من ذلك وأبدت رغبتها في منع تشكيل أحزاب سياسية على أساس ديني ولم تجد حرجا في معاداة السلطة القائمة لكف ما تسميه "أذى الخطر الإسلامي".

بناءا على ما تقدم استثمرت التيارات العلمانية الاحتجاج الشعبي وقوة تأثيره، في إعادة طرح الكثير من المفاهيم التي كانت تخشـى من طرحها في السـابق منها: الفصـل الصـريح بين الدين والدولة وإقامة الحكم المدني، وهذا ما نجده في الخطاب الإعلامي او في البيانات والرســائل التي تتبادلها هذه التيارات فنجد في احد رســائل قيادي الحركة العلمانية العراقية ما نصــه على إن: الحكومة الحالية قد عجزت عن بناء دولة وطنية بل أنها تمادت إلى نسف أسس دولة المؤسسات .. وان الحل يكون من خلال بناء مؤسسـات تقوم على أسـاس فصـل السـلطات وخلو الدولة من

مظاهر عسكرة المجتمع، ورفض التداخل بين الدين والسياسة مع ضرورة احترام ورعاية كل الأديان والمذاهب والثقافات كجزء من الهوية الاجتماعية14.

وبالتالي أجبرت هذه العوامل مجتمعة الإسلام السياسي العراقي على إجراء مراجعات فكرية وإحداث تحولات كبرى على خطابه، فبعدما كانت هذه التيارات وهي في المعارضة تؤمن بالأممية الإسلامية أصبحت وهي في السلطة تمارس الطائفية المذهبية؛ فالإسلام السياسي في مرحلة النشوء والدعوة كان يهتم بالتنظير الصارم والخطاب الحركي الأممي "غير المذهبي". أما ما حمله بعد ممارسات البعث وإعدام محمد باقر الصدر وانتصار الثورة الإسلامية في أيران والموقف السني منها بحكم الاختلاف في المباني الفقهية والعقائدية هو التراجع نحو الطائفية، والتركيز على العمل العسكري بغية تغيير قمة السلطة، وتضارب المصلحة الإقليمية والقومية مع الأممية الإسلامية، حيث تداخلت القومية "عربية- فارسية" والمذهبية "سنية - شيعية" لتتصارع الأرادات15، وهكذا ضعفت إلى حد الانتهاء مرحلة الإسلام السياسي الأممي الذي كان يهدف إلى تغيير الأنظمة الحاكمة مع عدم الأخذ بنظر الاعتبار الأمور الطائفية أو القومية، ليصبح إسلاماً سياسياً طائفياً يحتمي وينادي بمطالب مذهبية فرعية.

ومن ثَمَّ قد وجد نفسه مجبرا على الانتقال من الدعوة إلى الدولة، ومن الجهاد إلى العمل السياسي، ومن ثُمَّ من المطالبة بتطبيق الشريعة إلى تأسيس الدولة المدنية والانغماس في شكل الدولة الوطنية بمؤسساتها المدنية المعاصرة. وهذه التحولات هي تحولات كبرى في مسيرة الإسلام السياسي، جاءت نتيجة وجود ظروف زمانية وموضوعية وذاتيه فرضت عليه تبنى أهداف وغايات هي غير أو عكس أهداف وغايات النشوء ومبررات التأسيس والظهور، وهو تحول يمكن رصده لدى معظم تيارات الإسلام السياسي وتحديدا العراقية.

وقد تجلت بشكل واضح وثابت في تبدل أهداف حزب الدعوة الإسلامية بعد وصوله إلى السلطة من السعي لإقامة الدولة الإسلامية في العراق إلى المشاركة في قيادة دولة مدنية ديمقراطية وتضمن خطابه بشكل صريح الدعوة: لبناء عراق مستقل، يتمتع بنظام دستوري نيابي اتحادي، ويتم فيه التداول السلمي والديمقراطي للسلطة16. كما حصل تحول في نظرته للمجتمع المطلوب من بناء المجتمع الاسلامي ((الى بناء المجتمع الانساني الذي يتمتع فيه الجميع

بكامل حقوق المواطنة، من دون تمييز على اساس القومية أو العرق أو الدين أو المذهب...))17.

و لا يقتصر هذا التحول على حزب الدعوة الإسلامية، بل يشمل جميع حركات الإسلام السياسي العراقية، فقد غير المجلس الأعلى للثورة الإسلامية اسمه بعد أن شارك في السلطة إلى المجلس الأعلى الإسلامي ومن ثم نتيجة للفشل السياسي المتراكم والضغوط الشعبية اضطر قائده "عمار الحكيم" للانفصال عنه ليؤسس تيارا جديدا باسم "الحكمة الوطني" يحمل أهدافاً ورؤى جديدة اقرب إلى الليبرالية منه إلى الإسلام. وينطبق ذات الآمر على التيار الصدري الذي ظهر بعد سقوط النظام البعثي كتيارٍ إسلاميٍ راديكاليٍ يسعى إلى تطبيق الشريعة، وتأسيس دولة "ولاية الفقيه"، ويحمل عداء كبير للتيارات العلمانية، ليتحول بعد ذلك إلى تيارا يحمل خطابا مدنيا، ويتبنى دعوة صريحة لتأسيس الدولة المدنية الديمقراطية في العراق18، بل ذهب بعيدا بإعلان تحالف انتخابي وسياسي في عام 2018 مع أحزاب علمانية مثل الحزب الشيوعي العراق.

وقد أدى التحول في النهاية إلى إيجاد حالة من التناقض والانفصام عند حركات الإسلام السياسي العراقية، حيث يمكن تشخيص وجود هوة واسعة بين ما تعج به أدبياتها وتعتبره أسطورة لها وما تمارسه على ارض الواقع وأخذت تردده في وسائل الإعلام، فالدولة التي كانت مطلب تاريخي لهذه الحركات هي: ((الدولة التي تقوم على أساس الإسلام وتستمد منه تشريعاتها))(19) أي تأسيس الدولة التي تقوم على أساس الإسلام، وتتخذه قاعدة فكرية، ومصدرا للتشريع والتقنين، ومنهجا للسياسة والحكم، بينما نلاحظ إن برامج وخطاب وممارسة هذه الأحزاب اليوم لا يتحدث عن هذه الدولة، وإنما عن الدولة الديمقراطية البرلمانية التي تحكمها التشريعات الوضعية، دون الإفصاح علنا عن التخلي عن تلك الأهداف التاريخية.

ولم يقتصر التحول على الجوانب السياسية بل تعداه إلى المسألة الاقتصادية فالمتتبع للبرامج التي تسطرها هذه الحركات في حملاتها الانتخابية، سوف يلاحظ درجة النزوع من ما كانت تسميه بالاقتصاد الإسلامي نحو الليبرالية الاقتصادية القائمة على اقتصاد السوق والخصخصة ودعم التجارة الحرة.

خاتمة:

وفقا للسؤال والفرضية الأساسيين المطروحين في هذه الدراسة، يمكن القول – استنادا إلى ما تقدم– إن ممارســـة الســـلطة والدخول فيها قد أوجد تحديات حقيقية أمام حركات الإســـلام السياسي في العراق لم يتمكن خطابها الأسطوري من الصمود و التغلب عليها، والتي من أهمها: "تحدي الشرعية" (القناعة بقيادته للسلطة والدولة والقبول به)، و"تحدي الهوية": (المساهمة في تكون شـــعور مشـــترك عند أفراد المجتمع يوحي لهم بانهم مميزين عن غيرهم، هذا الشـــعور يمنحهم هوية جامعة تتســـامى على جميع الهويات الفرعية)، و"تحدي التغلغل": (قدرة الجهاز الإداري الحكومي على التغلغل داخل أجزاء المجتمع وأداء وظائفه بكفاءة)، و"تحدي التوزيع" :(توزيع الثروات في المجتمع بطريقة عادلة وشـــفافة)، فضـــلا عن الأزمات "الأمنية، البطالة وضعف الخدمات العامة للدولة".

واضـطرت حركات الإسـلام السـياسـي نتيجة هذه التحديات – بعد أن تصـاعد الاعتراض الشـعبي على ممارسـتها للحكم– إلى إجراء تعديلات حقيقية في خطابها، كان اهم هذه التعديلات قد حدثت على المسـتوى التنظيمي وعلى المسـتوى التنظيري؛ فعلى المسـتوى التنظيمي: لم يعد الانتماء إلى هذه الحركات مغلقا كما كان في الســـابق، ولم يعد الإيمان وحفظ القرآن وامتلاك المعارف الفقهية والدينية من أســاســيات الانتماء إلى هذه الأحزاب، بل اصـبح الانتماء مفتوحا والشـراكة جائزة حتى مع ما يسـمى بالمخالف الأيديولوجي والذي كان يوصـم بالكفر سـابقا. أما فيما يخص الجانب التنظيري: فقد يلاحظ المتتبع لأدبياتها حدوث نزوع واضح نحو التنظير للدولة المدنية والحكم المدني وغلبة الجنبة التنظيرية السـياسـية والانغماس في العمل السـياســي على الجنبة الدعوية الإســـلامية، وقد وجدت هذه الحركات نفســـها بحكم طغيان ميزان الممارســـة السـياسـية على فكرها وسـلوكها، إزاء خطاب يتبنى مفاهيم الدولة الوطنية، الديمقراطية وحقوق الإنسان وفقا للنمط العلماني انسجاماً مع مسألة البقاء في السلطة والحكم.

المصادر والتعليقات الختامية:

1- ارنستو لاكلائو (Ernesto Lacla) ؛ (١٩٣٥ -٢٠١٤) هو فيلسوف ارجنتينى، وشانتال موف (Chantal Mouffe) (١٩٤٣-) وهي منظرة سياسية بلجيكية .

2- ديويد مارش، جري استوكر : روش ونظرية در علوم سياسي ، ترجمه إلى الفارسية امير محمد حاجي يوسفي ، پژوهشكده مطالعات راهبردى ، الطبعة التاسعة ، تهران 1395 هجرى شمسى، (2016)،ص.187

3- ارنستو لاكلائو ، و شانتال موف : هژمونى واستراتژى سوسياليتى، ترجمه الى الفارسية محمد علي رضايي ، الطبعة الثانية تهران ايران، نشر ثالث،1393 هجري شمسي (2014) ،ص 171 - .200

4- احمد المسعودي: الاحزاب السياسية الاسلامية في العراق ومشروع بناء الدولة -بحث في المعوقات والحلول، مركز الفرات http://fcdrs.com/polotics/192 ، اخر زيارة في 2018/12/15

5- عبد الاله بالقزيز :الإسلام والسياسة دور الحركات الإسلامية في صوغ المجال السياسي، الدار البيضاء- المغرب، المركز الثقافي العربي ، 2001 ، ص .140

6- خليل مخيف لفته الربيعي: الازدواجية في سلوك الأحزاب السياسية مؤسسة مدارك، على الرابط http://www.madarik.net/mag2/2.htm اخر زيارة 2018/12/18

7- ميثم الجنابي: فلسفة المستقبل العراقي، الكتاب الثالث زمن الانحطاط وتاريخ البدائل، الأمارات العربية المتحدة، دار الكتاب العربي، 2010، ص30 -40 .

8- آرنت ليبهارت: الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينه، بغداد العراق، معهد الدراسات الاستراتيجية،2006 ، ص 8.

9- آرنت ليبهارت المصدر السابق: ص 6-7 .

10- احمد عبد الله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير، مجلة قضايا سياسية، العدد (12)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص64.

11- عامر حسن فياض: أفكار في الشأن السياسي العراقي المعاصر، الواقع والمستقبل، مجلة دراسات دولية، العدد 23، 2004، ص2.

12- يرى "جون كينث كالبريث" ان هناك ثلاثة أوجه لممارسة السلطة وقد تنتقل الدولة بينهما حسب الظروف والأحوال وهي: 1- الكيفية القسرية (ممارسة القوة والعنف) 2- الكيفية التعويضية : وهي طريقة إعطاء الهدايا والمكافئات للمحكومين كي يخضعوا لها وتضمن ولائهم 3- الكيفية التلاؤمية التي يتم فيها تبادل الرأي وتثقيف المحكومين ومشاركتهم في الحياة السياسية أي الطاعة عن طرق القناعة الشخصية. نقلا عن عماره رشيد و فتاح، اميد رفيق: اشكالية السلطة والتسلط، المؤتمر العلمي الربع العلوم السياسية جامعة السليمانية، 2013، ص20

13- عامر حسن فياض: العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، عمان الأردن، دار أسامة للنشر، 2009،ص78.

14- اياد علاوي : الرسالة السياسية الخامسة الموجهة لائتلاف الوطنية: 2014/2/6

15- عبد الجبار الموسوي الصافي: الإسلام السياسي بين اليمين الأمريكي وباراك أوباما (الحرب اسهل من السلام) الجزء الأول، المركز العراقي ، بغداد 2009، ص28.

16- النظام الداخلي لحزب الدعوة الإسلامية ، 2008،ص16-17.

17- المصدر نفسه :ص16.

18- البرنامج الانتخابي لتحالف سائرون .2018

19-عبد الهادي الفضلي :الأسس الإسلامية عرض وبيان لما وضعه الشهيد الصدر من أصول للدستور الإسلامي، مجلة المنهاج، العدد (17)، بيروت لبنان ، دار الغدير ،2000م،ص316 0

<u>قائمة المراجع:</u>

1. البرنامج الانتخابي لتحالف سائرون 2018.
2. بلقزيز، عبد الاله :الإسلام والسياسة دور الحركات الإسلامية في صوغ المجال السياسي، الدار البيضاء- المغرب، المركز الثقافي العربي ، 2001 .

3. الجنابي، ميثم: فلسفة المستقبل العراقي، الكتاب الثالث زمن الانحطاط وتاريخ البدائل، الأمارات العربية المتحدة، دار الكتاب العربي، 2010.
4. حسن فياض، عامر: أفكار في الشأن السياسي العراقي المعاصر، الواقع والمستقبل، مجلة دراسات دولية، العدد 23، 2004.
5. حسن فياض، عامر: العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، عمان الأردن، دار أسامة للنشر، 2009.
6. الربيعي، خليل مخيف لفته: الازدواجية في سلوك الأحزاب السياسية مؤسسة مدارك، على الرابط http://www.madarik.net/mag2/2.htm اخر زيارة 2018/12/18
7. الصافي، عبد الجبار الموسوي: الإسلام السياسي بين اليمين الأمريكي وباراك أوباما (الحرب اسهل من السلام) الجزء الأول، المركز العراقي ، بغداد 2009.
8. علاوي،أياد : الرسالة السياسية الخامسة في تأريخ: 2014/2/6.
9. عماره رشيد و فتاح، اميد رفيق: إشكالية السلطة والتسلط، المؤتمر العلمي الربع العلوم السياسية جامعة السليمانية، 2013.
10. الفضلي، عبد الهادي :الأسس الإسلامية عرض وبيان لما وضعه الشهيد الصدر من أصول للدستور الإسلامي، مجلة المنهاج، العدد (17)، بيروت لبنان ، دار الغدير ،2000.
11. لاكلائو ، ارنستو و موف، شانتال : هژمونى واستراتژى سوسياليتى، ترجمه الى الفارسية محمد علي رضايي ، الطبعة الثانية تهران ايران، نشر ثالث،1393 هجري شمسي (2014).
12. ليبهارت، ارنت: الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينه، بغداد العراق، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.
13. مارش، ديويد و استوكر، جري : روش ونظرية در علوم سياسي ، ترجمه إلى الفارسية امير محمد حاجي يوسفي ، پژوهشكده مطالعات راهبردى ، الطبعة التاسعة ، تهران 1395 هجرى شمسى، (2016).
14. المسعودي، احمد: الاحزاب السياسية الاسلامية في العراق ومشروع بناء الدولة –بحث في المعوقات والحلول، مركز الفرات http://fcdrs.com/polotics/192 ، اخر زيارة في 2018/12/15.
15. ناهي، احمد عبد الله ، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير، مجلة قضايا سياسية،

العدد (12)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007.

16. النظام الداخلي لحزب الدعوة الإسلامية ،دون مكان، 2008.

تطور حركات الإسلام السياسي في الجزائر قبل وبعد الربيع العربي.

للباحثين: زيدان سعيد – جامعة وهران / الجزائر

جبران سفيان – جامعة قاصدي مرباح ورقلة / الجزائر

ملخص:

ما يمكن استخلاصه من هذا المقال هو أن الحركات الإسلامية في الجزائر لم تستطع استغلال ثورات الربيع العربي كورقة للضغط على النظام الحاكم للقيام بإصلاحات سياسية ،او لتعبئة الجماهير وتوسيع قاعدتها الشعبية من اجل خوض مختلف الاستحقاقات الانتخابية .بل بالعكس استفاد النظام الحاكم من تجربة الثمانينات والتسعينات ضد الحركات الإسلامية المسلحة ، فركز النظام أثناء فوران الشارع العربي على الشعب فاستعمل العديد من السياسات لبسط الاستقرار وشراء السلم الاجتماعي، من خلال تسطير جملة من السياسات والإصلاحات في الجانب الاجتماعي كما تجدر الإشارة إلى أن النظام السياسي استطاع ضبط الأوضاع إلى غاية ظهور النتائج السلبية لثورات الربيع العربي. التي أبانت عن فشل جميع التجارب في الانتقال السلمي للديمقراطية هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت الحركات الإسلامية تعاني من مشاكل داخلية وانقسامات حالت دون تركيزها على المتغيرات الدولية بل ومنها ما أصبح يغلب المصالح الشخصية على المصلحة العامة للحزب كما ظهر تورط العديد من رؤساء هذه الأحزاب وأبناؤهم في قضايا فساد ما جعل الرأي العام يفقد الثقة في هذه الأحزاب إضافة إلى أن هذه التيارات الإسلامية تملك فهما ضيقا للإسلام ما يجعلها تعجز عن عرض برامج في مستوى تطلعات الجماهير، كما أن الشعب الجزائري أنهكته العشرية السوداء وسنين الدم والعنف ، وما خلفته التجربة من سلبيات على جميع المستويات فأصبحت ذهنية الجماهير تصور الإسلام السياسي بذلك الفهم العنيف، وهنا يمكننا إصدار الحكم التالي و هو أن التطور التاريخي للحركات الإسلامية في الجزائر وانزلاقها نحو العنف "الثورة" لكسب الشرعية لم يخدم الإسلام بل شوه صورته لدى الجماهير واستغل من العديد من الأطراف الداخلية والخارجية لخدمة أجندات ومصالح أجنبية.

مقدمة:

لقد أبانت مختلف الأنظمة العربية عن مدى قدسية السلطة، فكان نتاج كل أزمة سياسية زيادة للتضييق والتعتيم والتهميش لمختلف الأطياف السياسية في المجتمعات العربية على اختلاف مستوياتها واتجاهاتها. فكان الرد من هذه الشعوب القيام بثورات على الأنظمة القائمة سميت بثورات الربيع العربي, استغلت الأحزاب الإسلامية هذا الوضع المتمثل في تشرذم الأنظمة السياسية والفوضى الهدامة وتهلهل أجهزة الأنظمة القائمة، لبعث نشاطها السياسي والحصول على امتيازات وحقائب سياسية في خضم عسر ولادة النظام الجديد بل و منها ما وصل إلى الحكم كجماعة الإخوان المسلمين في مصر.

وتعتمد التيارات الإسلامية ذلك الوازع أو الخطاب الديني، الذي يخاطب الجانب الروحي للجماهير ويعتبر هذا الخطاب من أقوى الخطابات تأثيرا على الشعوب العربية بحكم تمسكها الكبير بالهوية الإسلامية, على عكس الشعوب الغربية التي تتأثر أكثر بالخطابات السياسية نظرا لفصلها الجامد للدين عن السياسة.

وما يجدر الإشارة إليه هو أنثورات الربيع العربي أعادت إحياء مختلف الإيديولوجيات السياسية خاصة الإسلامية منها على مستوى العالم العربي ككل، ولم يمس التغيير فقط الدول التي جرت عليها الثورات، إنما شهدت العديد من الدول تغييرا ولو لسياستها الداخلية والخارجية، إذ التفت بعض الأنظمة حول جميع القوى السياسية من اجل تجنب العدوى، وذلك بتطعيم مختلف هذه القوى بمجموعة من الإصلاحات والضمانات كاستعمال سياسة اليد الناعمة، لتحسين الوضع القائم على المستوى السياسي وفتح جزئيا مجال الحوار وتقديم ضمانات سياسية.

ومن بين هذه الدول الجزائر، والتي تعتبر حالة خاصة لوحدها لأنها تشتمل على العديد من المؤشرات والمتغيرات المتداخلة نظرا لتجربتها الكبيرة مع الحركات الإسلامية حيث أن النظام السياسي في الجزائر ومنذ استقلال الجزائر سنة 1962 وهو في صراع مع التيارات الإسلامية وصلت هذه الحركات الإسلامية في الجزائر إلى مستوى وصفها بالحركات الإسلامية المتطرفة أو بالحركات الإرهابية، الجهادية والتكفيرية ،أي إلى أعلى مستوى قد تصل إليه الحركات الإسلامية في أي نظام سياسي معارض، وقد شكلت و لأكثر من 20 سنة انزلاقا خطيرا أدى إلى فوضى

دموية، استطاعت الجزائر أنتخرج منها بتضحيات كبيرة ومع عودة التوتر للأنظمة العربية وحدوث ثورات الربيع العربي اتخذت الجزائر احتياطاتها لمنع تكرار تجربة التسعينات, ولمنع الانزلاق مرة أخرى في حمام الدم.

من بين أهم الأسباب التي أدت بنا إلى إعداد هذه الدراسة، هو أن الكتابات حول الجزائر قليليه وبالذات في هذا الموضوع آذانه في وقت مضى كان يحظر الخوض أو دراسة هذه الجماعات خاصة وان هذه الجماعات استعملت جميع الأساليب لتعريف الجماهير بها، فكانت الكتابة في هذا الموضوع تمنع من النشر حفاظا على الأمن الداخلي خاصة وان هذه الجماعات كانت لها شبكات دعم إعلامي خارجية وتمويلا خارجيا، خاصة الحركات الإسلامية المسلحة، وهذا أدى إلى نقص المعلومات أو افتقارها للموضوعية كما أنه من أسباب إعدادنا هذه الدراسة استعمالها في الجانب البحثي كتجربة فريدة من نوعها تمثل في عمقها أسس نظرية لطبيعة الصراع السياسي العنيف بين التيارات السياسية والسلطة في الوطن العربي ككل نظرا للمقومات المشتركة والمتغيرات المتشابهة في جميع أقطار الوطن العربي، أيضا مخرجات هذا الصراع دائما تأخذ منعرجا خطيرا يؤذي في الغالب الى أزمات أمنية، وهذه الجزئية تركز عليها العديد من الدول المتقدمة كورقة واستراتيجية رابحة لضرب هذه الأنظمة في شرعيتها والضغط عليها لاستغلال أنظمتها لأجنداتها الخاصة.

كما أن تاريخ الحركات الإسلامية يعتبر المحطة والحلقة المفقودة من التاريخ السياسي للجزائر فلا يمكن حجبها أو إهمالها لأنها تشكل جزئية من الهوية الوطنية بحكم الدين الإسلامي وإيديولوجية فكرية لقاعدة شعبية لا يمكن تهميشها، وحتى ولو كانت هناك حساسية من الموضوع فيجب علينا دراسة هذه الحركات من اجل كشف أو تسليط الضوء على جانب من الهوية الجزائرية وذلك من اجل فهمها ووصفها وتفسيرها والتنبؤ بمسارها من أجل توجيهها للمسار البناء وليس الهدام، ولكتابة صفحات جديدة من التاريخ وليس إعادة التاريخ، لأن النهضة الفكرية تبدأ متى كانت هناك مصالحة مع الذات وحوار فكري مفتوح.

تكمن أهمية الدراسة في:

- ✓ معرفة تاريخ الحركات الإسلامية في الجزائر ونشاطها السياسي ما قبيل الاستقلال إلى يومنا وتأثير الربيع العربي على هذه التيارات.

- ✓ التعريف بالحركات الإســلامية في الجزائر وتأثير ثورات الربيع العربي عليها، وإظهار مدى قوة الحراك السـياسـي، خاصــة إذا كإنتاج لتفاعلين إيديولوجيتين متعاكسـتين كل منهما تريد السلطة واحدة تسـتمد شـرعيتها من الأسـبقية الثورية، وأخرى تسـتمد شـرعيتها من الشـريعة والعقيدة الإســــلامية, واحدة تريد دولة مدنية وعســـكرية وأخرى تريد دولة الخلافة والجيش الإسلامي.
- ✓ معرفة إذا كانت المنافسـة القوية بين مختلف هذه الأطياف الإسـلامية والغير إسـلامية على السلطة هي جوهر العمل الديمقراطي. أمأن العملية الديمقراطية تكون نتيجة لهذا التنافس؟

حيث نرى أن الواقع دائما في الدول العربية يثبت أن اشـــتداد التنافس بين إيديولوجيتين مختلفتين يعرض المجتمع والدولة إلى أزمة أمنية:

- ✓ إعطاء الدراسـة بعد أكاديميا موضـوعيا يظهر مدى حسـاسـية الجماهير حول الإسـلام في الجزائر واعتباره كمؤشر حساس سريع التفاعل وقابلية الجماهير العربية للتعبئة الفورية متى كان الوازع الديني والخطاب الديني حاضـرا وهذا يشـكل خطرا كبيرا على أي نظام سـياسـي متى سمح باستعمال هذا الخطاب خاصة إذا كان في الطرف الأخر في المعارضة
- ✓ رفض فكرة الإسـلام السـياسـي أو إثباتها، فإذا رفضـناها فهذا لعدم تحقيقها نتائج وأهداف ، برامج ومطالب الجماهير ورفضـها لفهمنا الخاطئ لفكرة الإسـلام السـياسـي أو رفضـها لأن المشـكل في من يعرض الفكرة دون فهمه لها، وهل أخذت فرصــة تطبيقها قبل الحكم عليها بالرفض؟ وإذا أردنا إثباتها فعلينا إثباتها بتاريخية ابن خلدون ونقدية ابن حزم وعقلانية ابن رشد وأصولية الشاطبي، لا بسيف الحجاج.
- ✓ كما أن الفكر الإسلامي السياسي ليس عدو الديمقراطية وإنما الديمقراطية جزئية من المنهج الإسـلامي، أيضـا من الناحية الفكرية تكمن الأهمية في إظهار أن التنوع الفكري في الوطن العربي دائما ينتهي إلى تصادم وصراع لا إلى توافق وحوار عقلاني.

والإشـكالية المحورية التي يمكن طرحها مما تقدم هي: كيف تطورت حركات الإسـلام السـياسـي في الجزائر؟ وهل كان لثورات الربيع العربي تأثير عليها؟

وهذه الإشكالية يمكن تقسيمها إلى ثلاث تساؤلات فرعية هي

1 – ما هي أصول التجربة الجزائرية مع الحركات الإسلامية قبل الربيع العربي.

2- كيف كانت تداعيات الربيع العري على الحركات الإسلامية في الجزائر؟

3- كيف تعامل النظام الجزائري مع تيارات الإسلام السياسي؟

وللإجابة على هذه الإشكاليات ارتأينا تقسيم هذا المقال إلى ثلاث محاور هي كالآتي:

- **المحور الأول: التجربة الجزائرية مع الحركات الإسلامية قبل الربيع العربي.**
- **المحور الثاني : تداعيات الربيع العربي ونشاط القوى الإسلامية في الجزائر.**
- **المحور الثالث الإصلاحات السياسة للجزائر والضمانات المقترحة للتيارات الإسلامي.**

وللتطرق إلى هذه المحاور بطريقة علمية وموضوعية ارتأينا أن يكون الطرح المنهجي من خلال عرض لتاريخية الحركات الإسلامية في الجزائر وتطورها, خاصة وان موضوع الاكتتاب في المحور الثاني

الخاص بنشأة وتطور حركات الإسلام السياسي في الوطن العالم العربي، وهنا استعمالنا الجانب الوصفي من المنهج التاريخي لوصف الوضع السياسي في الجزائر والتفاعل بين السلطة ومختلف الحركات الإسلامية، واستعمالنا المنهج الكمي لإعطاء أرقام حول نتائج الحراك السياسي بين الإسلاميين والسلطة

كما استعننا بالاقتراب النسقي لديفيد ايستينDavid Eston من خلال تفاعل النظام مع مختلف الحركات التي كانت تشكل مدخلات تمثل مطالب للنظام الحاكم وكان يوجهها بمخرجات قوبلت بعدم التأييد، كما استعملنا الاقتراب الاتصالي لكارل دويتش Karel Dutch في إبراز الدور الكبير الذي لعبته المعلومة في النظام، والجانب الاتصالي بين مختلف الحركات مع النظام من جهة، واتصال النظام بالشعب لحل الأزمة الأمنية والتي انتهت بسياسة الوئام المدني.

أما في المحور الثاني والثالث استعملنا المنهج المقارن، من خلال مقارنة النشاط السياسي للتيارات الإسلامية في فترة التسعينات والانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر بالمقارنة مع النشاط السياسي للقوى الإسلامية حاليا ومدى تجاوب السلطة، وكذا المقارنة والوقوف على مدى التشابه للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائر في كلا الفترتين، والمنحى الذي أخذتها لسلطة في كلا الفترتين ومقارنة النتائج التي خلفتها كل حقبة، والخروج باستشراف للوضع يطرح إشكاليات جوهرية حول الأفاق المستقبلية للتيار الإسلامي والسلطة في الجزائر.

كما استخدمنا بعض المراجع الخاصة بتاريخ الجزائر في الجانب الخاص بنشأة وتطور حركات الإسلام وبأفكار الدكتور محمد عابد الجابري وأراءه الفكرية الأكاديمية، وبعض الكتب حول الحركات الإسلامية في الجزائر وشهادات لبعض قيادي الحركات الإسلامية حول المسار السياسي.

المحور **الأول: التجربة الجزائرية مع الحركات الإسلامية قبل الربيع العربي**

1. مرحلة ما قبيل الاستقلال إلى 1978

إن الحركات الإسلامية في الجزائر تضرب جذورها إلى نشأة الحركة الوطنية كجناح للكفاح السياسي سنة 1904 لمواجهة المستعمر الفرنسي[289]، بعد فشل الثورات الشعبية، بل هناك من يرجعها إلى قبل نشوء الحركة الوطنية إلى مقامة "الأمير عبد القادر" الذي كانت خطاباته ومرجعتيه في الكفاح المسلح للمستعمر الفرنسي مرجعية إسلامية حول الجهاد في سبيل الله لتحرير البلاد من المستعمر والشهادة وجهاد الكفار[290]، ولكن اتضح نضوج التيار الإسلامي أكثر مع ظهور جمعية العلماء المسلمين أين نشطت هذه الجمعية بعد تأسيسها سنة 1931من طرف الشيخ "عبد الحميد بن باديس "لتدخل النشاط السياسي ضد المستعمر الفرنسي مدافعة عن الهوية الإسلامية للجزائر ورفضها لإدماج الجزائر في فرنسا[291]،حتى وأثناء الاستعمار الفرنسي كان هناك صراعات وخلافات بين مختلف الأحزاب السياسية الجزائرية أو الحركة الوطنية حول الكفاح السياسي ومنحى الحركة الوطنية ومطالبها[292]،إن ما يمكن قوله عن نشاط التيارات السياسية قبيل الاستقلال كان نشاطا للحفاظ على الهوية العربية الإسلامية ومحاربة للحركات التبشيرية لفرنسا في محاولاتها لطمس الهوية الجزائرية، فكان كفاحا ضد المستعمر الفرنسي تجسد عموما في نشاط جمعية العلماء المسلمين والكشافة الإسلامية الجزائرية.

أبو القاسم سعد الله،**الحركة الوطنية الجزائرية** ،ج3.بيروت– لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1992،ص37.[289]

[290]شارل هنري تشرشل، **حياة الأمير عبد القادر**، تر: أبو القاسم سعد الله ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 ص63.

[291] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، ط 2. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005 ص251.

[292]أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**،ط2، الجزائر:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 2000.ص121.

وبعد اســـتقلال الجزائر في 1962/07/05 جاء ميثاق طرابلس، ليظهر الاختيارات الكبرى للجزائر وكان النظام الجمهوري الشعبي كاختيار سياسـي. والنظام الاشتراكي كتوجه اقتصـادي[293]، وقد كرس دستور 10سبتمبر 1962 في المادة 4 أن الإسلام هو دين الدولة.[294] وقد تبنت الجزائر ســياســيا تبني نظام الحزب الواحد ممثل بحزب جبهة التحرير الوطني، وثم انتخاب احمد بن بلة رئيسا للبلاد.[295]

وما يمكن قوله عن نشاط الحركات الإسلامية عقب الاستقلال، كان عملها مقتصر ضمن المجتمع المدني كالجمعيات الإســلامية والكشـافة الإســلامية الجزائرية، فلا يمكن أن ننكر أن فرنسـا تركت أثارا واضـــحة في الجانب الثقافي للجزائريين[296]،حيث كان أغلبية المثقفين والنخبة من لديهم تكوين وثقافة فرنسية بعيدة عن الإسلام، فلم يكن الجانب الديني متبلورا وحاضرا في الساحة السياسية، إذ اقتصر الجانب الديني على التيار الصوفي أو الزوايا التي كانت تجسد صور الولاء والطاعة للحاكم دون التدخل في الجانب السياسي، بل بالعكس فإن المذهب المالكي لهذه الطرق يحرم الخروج على الحاكم والمحافظة على الاستقرار ومصالح الأمة[297]

أ. أهم الأسباب التي أدت إلى أفول نجم التيار الإسلامي مباشرة بعد الاستقلال:

- تحقق المطلب الذي كان يسعى إليه وهو استقلال الجزائر، وتحقيق المكاسب المسطرة والمتمثلة في العربية لغة الدولة والإســلام دينها. أيضـا كان مفهوم الدين أو الإسـلام في الجزائر في تلك الفترة معتدلا بسبب تعدد الطرق الصوفية في دول المغرب كالطريقة القادرية والتيجانية[298].

---

[293]"Projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire .(adoptée à la l'unanimité par le C.N.R.A.à tripoli en juin 1962.), p14 .

[294]constitution de la république démocratique populaire algérienne. article 04,www.algeriedroit.fb.dz

[295]www.el-mouradia.dz » portrait benbella.

[296]كميل ريسلير، **السياسة الثقافة الفرنسية بالجزائر وأهدافها وحدودها**، تر:نذير طيار، بيروت: دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2002، ص 133.

[297] محمد عز الدين الغرياني، **المذهب المالكي النشأة الموطن وأثره في الاستقرار الاجتماعي**،لبنان: دار الكتب الوطنية ،2010،ص70.

[298] نفس المرجع ، ص 125.

- دور الزوايا في تأييد النظام واقتصـــار عملها فقط على الاهتمام بالمســـاجد وتحفيظ القران في الكتاتيب, كما لا يمكن نكران التأثير الفرنسي على الإسلام خلال حملات التبشير نشر الثقافة الفرنسية في الجزائر.[299]
- التخوف من عودة فرنســـا والتفاف جميع الكتل حول حزب جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري داخليا وخارجيا.
- كان له أثر كبير في نفوس الجماهير التي التفت حوله حيث كان في تلك الفترة لازال يسيطر على الجماهير الخطاب الثوري وهنا يمكن القول انه أصـــبح هناك تحول للجزائر من التشـــبع بالأفكار الفرنســية إلى جزائر العروبة والقومية، والتأثر أفكار ســيد قطب في مصـــر والمنهج السلفي.[300]
- ونجاح الثورة الإسلامية الإيرانية على الشاه في 1979[301]

و مما سبق يمكن أن نستنتج أن الجزائر بعد الاستقلال كانت تعاني من مشكل هوية بعد 132 سنة من الاسـتعمار. فاحتضـنتها الثقافة العربية الإسـلامية بفكرها المعتدل والمتطرف نشـأ الصـراع بين المتأثر ينب الأفكار والتفافة الفرنسـية والذين يمثلون السـلطة، وبالتيار المتشـبع بالعروبة والإسـلام الذين درســوا بالمشــرق العربي في الزيتونة أو الأزهر، وربما يكون هذا المشــكل مشــكل الهوية من أبرز الأسباب التي أدت إلى الصراع السياسي والمسلح في الجزائر، وهو صدام حضاري في مجتمع واحد بين اتجاهين متناقضين في الفكر، اتجاه متشبع بالثقافة الغربية، واتجاه متشبع بالثقافة العربية.

2. مرحلة من 1978 إلى 1992

---

[299] كميل ريسلي، مرجع سابق، ص141.

[300] نشأة حركة الإخوان المسلمين في الجزائر انشقاقاتها واختلافاتها. www.sasapost.com

[301] سعيد أمير ارجمند،"جمهورية إيران الإسلامية في منظور مقارن ترجمت هذه الدراسة وطبعت عام 1998 ضمن مجموعة مقالات جاءت تحت عنوان مداخل نظرية إلى الثورة الإسلامية https://nahrainnet.net/?p=30300

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين[302]، وتولي الرئيس الشـــاذلي بن جديد الحكم، كان هنا التحول والانفتاح السـياسـي بإقرار التعددية السـياسـية،فأعطىدسـتورفبراير1989 حرية تشـكيل جمعيات ذات طابع سـياسـي، وتم الإفراج عن المسـاجين السـياسـيين الإسـلاميين ليتم اسـتعمال المادة 40 من الدستور[303]، وتشكلت جمعية النصح والإرشاد التي انبثقت عن جمعية الموحدين[304].

تعتبر هذه الفترة فترة حافلة في نشـاط الحركات الإسـلامية في الجزائر، عرفت أوجه عملها ونشـاطها السياسي الذي نظن أنها لن تستطيع الوصول إليه إطلاقا مستقبلا، وهي الفترة التي كان فيها التيار الإسـلامي فاعلا ومتغيرا أسـاسـيا في اللعبة السـياسـية في الجزائر، فكثف نشـاطه الدعوي وخطاباته الدينية من أجل التعبئة الجماهيرية واستغل في ذلك الأزمة الاقتصـادية الحادة التي ضربت الجزائر أثناء 1988[305]، بسـبب انخفاض أسـعار البترول التي تحولت إلى أزمة سـياسـية واجتماعية فمع عجز السـلطة في إيجاد الحلول اقترحت تغييرا جذريا تمثل في الخصـخصـة ونظام الاقتصـاد الحر[306]، و كذا فتح المجال السـياسـي لجميع التيارات الإسـلامية من اجل المشـاركة في وضـع توافق سـياسـي أو تشـكيل مشـترك يخرج الجزائر من أزمتها, وأصـبح التيار الإسـلامي هو المحرك الأول للرأي العام، والخطاب السـياسـي الديني هو المسـيطر على كل المسـتويات ،وأصـبح التيار الإسـلامي من أنشـط التيارات التي تحظى بتأييد أغلبية الشـعب ،حيث اسـتطاع أن يسـتقطب كل

---

[302]هواري بومدين واسمه الحقيقي محمد إبراهيم وخروبة الرئيس الثاني للجزائر ولد في 1932/08/23 بقالمة درس بالقاهرة كان رئيس الولاية الخامسة بوحدة الجيش الشعبي الوطني أحد رموز حركة عدم الانحياز وأول رئيس من دول العالم الثالث تحدث في الأمم المتحدة توفي في 1978/12/27. انظر أيضا www.radioalgerie.dz مقطع صوتي لخطاب الرئيس هواري بومدين، "مع فلسطين ظالمة أو مظلومة" تاريخ النشر 2014/11/15 على الساعة 19.35

المادة 40 من دستورالجزائر 1989/02/23 الخاصة بحق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف بها[303]

[304]" جمعية الإرشاد الشيخ نحناح كان يريد التغيير بالتدريج" المقال بقلم (ق.و) نشر بتاريخ 2012 /06/23 على الموقع www.echorokonline.com

[305]السلسلة الثالثة الحركات الوطنية التونسية والمغاربية والمشرقية رقم 12، مقال للدكتور مكحلي محمد، "حكم الشاذلي بن جديد من السلطة الشمولية والانفتاح الاقتصادي إلى التحول الديمقراطي والانسداد السياسي"،ط01 مؤسسة التميمي للبحث والمعلومات ، تونس ،مارس 2005،ص 353.

نفس مرجع، ص 360. [306]

الشرائح الاجتماعية, مركز اثارة على الجانب الروحي للجماهير وثارة أخرى على المنهج الإسلامي كمنهج مثالي بديل لإخفاقات الاختيارات السابقة كالاشتراكية الملحدة أو الديمقراطية العلمانية، وهنا ظهرت الجبهة الجزائرية للإنقاذ كأول تيار رسمي وبعدها جاءت ، حركة النهضة ، وحركة مجتمع السلم، ولعل أهم تيار إسلامي في تلك الفترة كان الجبهة الجزائرية الإسلامية للإنقاذ فما هو المسار السياسي لهذه الحركةّ؟.

أ. **مسار الجبهة الجزائرية للإنقاذ:** تعتبر هذه الحركة الإسلامية على مدار التاريخ السياسي الجزائري الحركة الوحيدة التي استطاعت أن تفرض نسقا عاليا من النشاط السياسي متبنيه برنامج تغيير جذري للتوجه السياسي للجزائر محاولة إلغاء جميع المكاسب التي حققت بعد الاستقلال مقترحة برنامج إقامة دولة إسلامية.

1. جذورها: ظهرت الصحوة الإسلامية في الجزائر مستفيدة من قانون صدر سنة 1971 يسمح بتأسيس جمعيات خيرية. وفي الفترة الممتدة بين 1971 إلى 1978 سنة وفاة الرئيس "هواري بومدين "تشكل ما يقارب 11 ألف جمعية اكثرها تمارس نشاطها في المساجد والنوادي. كان اكبر تجمع للجماعات الإسلامية بمسجد جامعة الجزائر، تحت رعاية عبد اللطيف سلطاني والشيخ "احمد سحنون "،حيث كان يعرف جامع الجامعة نشاطا كبيرا خاصة في خطب الجمعة اين كانت هذه الخطب تستقطب الكثير من الطلبة والمشايخ والاساتذة الجامعيين وإذا قمنا بالإمعان في هذه النقطة سنجد أن مسار التيار الإسلامي في تلك الفترة ظهر وتبلور واشتد من خلال تزاوج الجامع بالجامعة أين كان الطلاب الجامعيين والأساتذة هم الدعاة للأفكار السياسية الإسلامية فشكلوا النخبة المثقفة. ومن خلال استعمال المنابر والمساجد التي تعد خطاباتها من أكثر الخطابات تأثيرا على الجماهير[307]،هذا على عكس ما يحدث في ثورات الربيع العربي، التي تقودها تيارات سياسية أو أحزاب بقيادات لطالما خيبت أمال الجماهير بتورطها في قضايا فساد أو تحقيق مصالحها الشخصية أو ذات مستوى تعليمي متواضع.

---

[307]أبو جرة سلطاني ، **الجزائر الجديدة "الزحف نحو الديمقراطية"**، الجزائر ،شركة زاعياش للطباعة والنشر ج2، ص 90

لقد أسفر التجمع الذي قامت

به هذه الجماعات بالخروج 14مطالب أبرزها:

- ✓ إطلاق سراح السجناء الإسلاميين.
- ✓ إلغاء ميثاق سنة 1976 وان يحل القران محل الميثاق العلماني.
- ✓ أن تقام دولة إسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ رفض سياسة الحزب الواحد والتوجه الاشتراكي.

وعلى اثر ذلك ثم اعتقال العديد من القادة الإسلاميين من بينهم عباسي مدني الذي لم يفرج عنه إلى غاية 1984[308]وهو مؤسس الجبهة الجزائرية للإنقاذ، وفي 1988 اتسع المد الإسلامي مع تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وحاول نظام الشاذلي احتواء المد الإسلامي بكل الوسائل دون جدوى وانتشرت مظاهرات05 أكتوبرسنة1988[309]،وكللت بدستور فبراير 1989 وهنا تحددت خارطة الأحزاب السياسية الإسلامية، حيث ثم منح تراخيص لـ 64 حزب بعد صدور دستور فيفري 1989

2.**نشأتها**: تأسست في مارس1989أي بعد صدور دستور فيفري 1989 وفي سبتمبر من نفس العام تحصلت على ترخيص قانوني لممارسة العمل السياسي،[310] وضمت في صفوفها العديد من التيارات وهي التيار السلفي يقوده "علي بلحاج"، والتيار الجهادي يقوده "عباسي مدني"، وتيار الجزأرة بقيادة "محمد السعيد "،وهذا الأخير خليط من المتعاطفين والتكفيريين وكان أقلية في الحزب[311]،وكما يقول الجابريدائما التطرف في الإسلام نوع من أنواع التعبير عن موقف سياسي

---

[308]عباسي مدني ولد بولاية بسكرة بمدينة سيدي عقبة سنة 28/02/1931 كان أبوهإمام مسجد بدأ عمله السياسي في 1948 في الحركة الوطنية بعد الاستقلال أكمل تعليمه وحصل على شهادة ليسانس في الفلسفة ثم تحصل على شهادة الدكتوراه الدرجة الثالثة في التربية المقارنة يقيم بقطر.

[309]بوشنافة شمسة، ادم قبي، "إدارة النظام السياسي في الجزائر 1988-2000"،مجلة الباحث، العدد03، 2004.ص128،للمزيد انظر أنظر محمد خوجة ،سنوات الفوضى والجنون،ط 01، 2000،ص40-41

[310]حصلت جبهة الإنقاذ على ترخيص إنشاء الحزب في سبتمبر 1989وكان بعض أعضاء هذه الحركة أمثال علي بلحاج ومحمد السعيد يرفضون فكرة الحصول على ترخيص من نظام علماني وملحد مغتصب للشرعية.

[311]الجزأريون جماعة متطرفة قادها محمد السعيد وكانت تيار تكفيري انضمت للجبهة الإسلامية للإنقاذ، انظر أيضا لباس بوكراع المرجع السابق ص 220.

معين[312]،فكانت هذه التيارات المتطرفة ترى أن النظام القائم دار كفر وموقفها السياسي منه ليس فقط رفضه وإنما الجهاد لتحويل الدولة إلى دار الإسلام .

3.نشاطها السياسي الرسمي: لقد كانت الجبهة الجزائرية للإنقاذ مقارنة بحزب النهضة وحركة مجتمع السلم الأكثر انتشارا وعرفت انتشارا في 48 ولاية واتسعت قاعدة مناضليها، أما هياكلها فتتمثل في مجالس الشورى والمكتب التنفيذي على مستوى البلديات والولايات، وكذا المجلس الشورى الوطني الذي يعين أو ينتخب أعضاء المكتب التنفيذي، لقد استغلت هذه الحركة تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وانتشار الفساد كحجة لإنقاذ الجزائر من النهج العلماني والعودة بها إلى النظام الإسلامي كمنهج سياسي واقتصادي .

3-1 المعركة السياسية في الانتخابات المحلية في جوان 1990: استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن تفرض نفسها على الساحة السياسية كأكبر قوة معارضة بالجزائر حيث استطاعت في الانتخابات البلدية يوم 1990/06/12 أن تحصل على 853 بلدية من إجمالي 1541 أي بنسبة 55.42 بالمئة، و32 ولاية من أصل 48 في حين حصلت جبهة التحرير الوطني على 487 بلدية أي بنسبة 31.64بالمئةو16 ولاية، وقد جرت المنافسة على 1541 مقعد في المجالس البلدية وعلى 277مقعد في المجالس الولائية.

[312]محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي وبنية العقل العربي،دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1981،ص61.

الجدول رقم 01 يوضح نتائج الانتخابات المحلية جوان 1990كالأتي[313]

الرقم	الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية
01	الجبهة الجزائرية للإنقاذ	4.331.472	**33.73**
02	جبهة التحرير الوطني	2.245.798	**17.49**
04	الأحرار	931.278	**7.25**
05	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	166.104	**11.66**
06	حركة مجتمع السلم	310.136	**1.29**

3-2 المعركة الانتخابات التشريعية: لم يختلف سيناريو الانتخابات التشريعية عن الانتخابات المحلية، إذ كثفت الجبهة الجزائرية للإنقاذ من نشاطها السياسي رغم سياسة السلطة العنيفة في زج النشطاء في السجون، وهنا يمكن القول أن الجزائر في تلك الفترة وتلك الانتخابات شهدت منافسة كبيرة وشفافية في العملية الانتخابية لا توجد الآن حتى في الدول الديمقراطية المتقدمة ويمكن رد ذلك إلى العمل السياسي الكبير الذي قامت به جبهة الإنقاذ في التعبئة الجماهيرية وبالمقابل الانفتاح الكبير والضمانات التي قدمها نظام الحكم الممثل بالرئيس الشاذلي بن جديد آنذاك.

وجاء الدور الأول من الانتخابات بجملة من النتائج التي لا تختلف عن نتائج الانتخابات المحلية. والتي أعلنها المجلس الدستوري الأعلى حيث جاءت كالآتي:

- بلغت نسبة المشاركة58.55بالمائةأي ما يقارب07مليون مصوت من أصل 13 مليون مسجل[314]

[313]إلياس بوكراع ، **الجزائر الرعب المقدس**، ط02.لبنان،شركة المطبوعات اللبنانية دار الفرابي،2011، جداول جميع النتائج مدرجة في الملاحق الخاصة بالكتاب،ص410.

[314]Par akrambelkaid" le 26/12/2011l'urne fatale en Algérie ; m.slateafrique.com /80027/26-décembre-1991-Algérie-fis

- انتهت الجولة الأولى في 1991/12/26 وأعلنت النتائج مساء الأحد 1991/12/29،حيث فازت الجبهة الجزائرية للإنقاذ بـ 188 مقعد من 430 مقعد أي 44 بالمائة من المقاعد اكثر من 03 مليون صوت انتخابي واحتلت المرتبة الثانية التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية بحصولها على 25 مقعد من 430 مقعد واحتلت جبهة التحرير الوطني المرتبة الثالثةب 15 مقعد[315].
- النتائج التي حصلت عليها جبهة الإنقاذ حسب الولايات : الجزائر70.36% – قسنطينة 68.20 %–غليزان 67.62 %– البليدة 67.29 %–بومرداس 63.57%– الشلف 62.43%– وهران 61.64%– ميلة 59.81% –معسكر 85.26% تلمسان 57.93% عين الدفلى 55.78% مستغانم53.34%– سطيف 53.23 –%بلعباس 52.87%– عنابة51.11% –أم البواقي 49.60% – تسمسيلت 49.37%– برج بوعريريج 46.05% – بسكرة 45.80% – تيارت 45.22%– عين تموشنت 44.91% – الجلفة 44.78%– تيبازة 44.57% – الاغواط 44.27 % – سعيدة 44.09% – سكيكدة 43.73% – البويرة 43.33% – النعامة 41.86% – المسيلة 41.58% – الطارف 41.86%– الوادي 40.77%– بشار 40.59% – خنشلة 37.49% – قالمة 35.75% – سوق أهراس 35.14% – جيجل 34.35% – تبسة 29.02% – البيض 25.90% – ورقلة 25.10% – اليزي 20.14% غرداية 16.02%– ادرار 15.65% – تندوف 11.42% – بجاية 8.80%_ تيزي وزو6.24%– تمنراست0.61%[316]

من خلال استقرائنا لهذه النسب والنتائج يمكن استخلاص النتائج التالية :

- حجم العمل السياسي الذي قامت به جبهة الإنقاذ على المستوى ى الوطني والذي يظهر جليا من خلال النسب المتحصل عليها عبر الولايات ويتناقص كلما اتجهنا إلى الولايات الجنوبية او الصحراوية.

إلياس بوكراع ، مرجع سابق، ص406[315]

[316]نفس المرجع، ص411.

❖ حجم الاســتبداد الكبير الذي كان يعانيه الشــعب إبان حكم الحزب الواحد والذي ترجم في الانتخابات المحلية والتشريعية.
❖ ســوء الأوضــاع الاجتماعية والاقتصــادية التي ترجمت إلى أصــوات ضــد النظام الحاكم المتمثل في جبهة التحرير الوطني لصالح جبهة الإنقاذ.
❖ وجود حراك ســياســي وشــعبي كبير تمثل في قوة التعبئة الجماهيرية و ارتفاع نســبة الوعي السياسي التي تتجلى من خلال ارتفاع نسب المشاركة.

4. تطورها من جبهة الإنقاذ إلى الحركة المسلحة

بعد صــدور نتائج الدور الأول من الانتخابات التشــريعية ثم إيقاف المســار الانتخابي، بعد اســتقالة رئيس الجمهورية آنذاك "الشــاذلي بن جديد"، وانقلب الجيش على الســلطة بعد وضــوح مســار الانتخابات التي كانت في صالح الجبهة الجزائرية للإنقاذ، وقام الجيش بمتابعة جميع أعضائها وتم ملأ الســجون بمناضــلي جبهة الإنقاذ ومن بينهم "عباســي مدني" و"محمد حشــاني"[317]،هنا عمت المظاهرات شــوارع الجزائر، وقام الجيش بإعلان قانون الطوارئ لفرض النظام وتدخل الجيش[318]– "المسار متطابق مع الربيع العربي في مصر كأنها نفس الإحداث"– وهنا تحول مسار جبهة الإنقاذ من العراك الســياســي الرسمي نحو ما يسمى بالجماعات المسلحة، حيث توالدت هذه الجماعات خلال الفترة من 1992إلى 2000 من بينها الجماعة الإســلامية المســلحة GIA"1991-1995/ الحركة لأجل الدولة الإســلامية MEI "1991-1998" الجبهة الإســلامية للجهاد المســلح FIDA"1993-2000"، وأهم أمرائها" عبد القادر شــبوطي" لعيادة جمال زيتوني، عنتر زوابري ومدني مزراق [319]، "هذه الجماعات هي إسقاط للجماعات المسلحة التي تشكلت في سوريا بعد الربيع العربي" هذه الجماعات جعلت كهوف الجبال معاقل لاجتماعاتها وكانت هذه الجماعات

[317]قناة الشروق الجزائرية، "لقاء تلفزيوني بعنوان الحلقة المفقودة.مع قائد الجيش الجزائري للإنقاذ المنشق مدني مزراق"، الحلقة 10، انظر أيضا رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، الجزائر،دار المعرفة ،ص.189.

[318]الجنرال خالد نزار بالتعاون مع محمد معارفيه، الجيش الجزائري في مواجهة التظليل "محاكمة باريس"،تر:خليل احمد خليل،ط01،لبنان: دار الفارابي،2003، ص138.

[319]لياس بوكراع، مرجع سابق،ص 146.

تعتبر كجناح عســــكري لجبهة الإنقاذ، طورت هذه التنظيمات من قدراتها القتالية وميكانزماتها الدفاعية، واسـتطاعت تجنيد المئات من المناضـلين بغرب ووسـط وشـرق البلاد قصـد هدف واحد وهو استرداد الشرعية، واستكمال المسار الانتخابي، وإطلاق القادة السياسيين لجبهة الإنقاذ، إلا أن الجيش أراد أن يسـتأصـل هذه الجماعات من خلال المواجهات العسـكرية، وهنا سـالت الكثير من الدماء ولم يسـتطع الجيش السـيطرة على هذا الجناح العسـكري، كما أنهذه الجماعات ظهرت فيها انقسـامات وظهرت تنظيمات أخر أكثر دموية تعددت تسـمياتها كالجماعة السـلفية للدعوى والقتال وهي جماعة تكفيرية تسـتهدف جميع البني والمؤسـسـات العمومية، والموظفين والإعلاميين والسياسيين، وحتى الفنانون" ،واعتبرت هذه الجماعات أن كل من مع النظام الحاكم سواء مدنيين أو سـياسـيين هم كفار وازداد التطرف، خاصـة وأن الكثير من المنتمين إلى هذه الجماعات كانوا من العاطلين عن العمل أو من اللصـوص والمجرمين ودون أي مسـتوى علمي أو ثقافي، وكان من السـهل إغراؤهم وتعبئتهم ومنهم من كانت تقيده الأحكام الوضـعية للقانون واختاروا طريق الجهاد من أجل الحصـول على فتاوي ورخص ترضـي شـذوذهم كالغنائم والجواري، ونكاح المتعة ومنهم من غرر به باسـتعمال الخطاب الديني الأصـولي كالشـهادة في سـبيل الله من خلال القيام بعمليات اسـتشـهادية وجهاد الكفار[320]،وحتى الحركات المسـلحة لقيت دعما كبيرا من الإعلام الخارجي [321]، واستفادت من مشاركة بعض العناصر الأفغان الذين شاركوا في الحرب ضد الاتحاد السوفياتي في أفغانسـتان، وتم نقل تلك الخبرات إلى الجزائر، لكن الجيش الجزائري اسـتطاع التعامل مع هذه الجماعات من خلال العمل المخابراتي، وكان الدور الحاسـم في التعامل مع هذه الجماعات من خلال شـخص "إسـماعيل العماري"، الذي كان همزة الوصـل في التفاوض مع هذه الجماعات من جهة، وقيادة أركان الجيش الشـعبي الوطني من جهة والتي كانت تنقل التقارير إلى الرئاسـة، كما اسـتعمل الجيش طرقا أخر يمثل حصـارها وقطع الدعم الخارجي عنها تارة واسـتمالتها من خلال

---

[320] كميل الطويل، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من "الإنقاذ إلى "الجماعة"**، ط01،لبنان:دار النهار للنشر ، 1998.ص 115.

[321] لباس بوكراع ، مرجع سابق، ص162-164.

تقديم ضمانات بالعفو الشامل أو تصفيتها من خلال تمشيط الجبال والغابات لتدمير معاقل الإرهاب تارة أخرى[322].

والذي عجل بنهاية هذه الجماعات انقسامها وتنافسها حول الزعامة خاصة بعد أن أصبح يتاجر باسمها في الخارج أصبح لها تمويل خارجي جعل بعض الجماعات تقتتل فيما بينها للحصول على الزعامة، ما جعل الكثير من العناصر التي جندت من أجل الدفاع عن مكاسب سياسية تقبل التفاوض مع النظام، وكانت سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية التي عمل عليها الرئيس "اليمين زروال" من1995إلى 1998 وأكملها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في استفتاء يوم 16 /09/ 1999 بالقبول أو رفض مشروع المصالحة الوطنية، وكانت النتائج بالقبول فتوالى استسلام هذه الجماعات مستفيدة من قانون الوئام المدني[323].

لقد غطى نشاط الجبهة الجزائرية للإنقاذ عن نشاط العديد من التيارات الإسلامية التي عاصرت تلك الفترة ولازالت تناضل، ومن بينها حركة النهضة تحث رئاسة "عبد الله جاب الله" وحركة المجتمع الإسلامي التي تناوب عليها بعد وفاة "الشيخ محفوظ نحناح" مؤسسها كل من "أبو جرة سلطاني" و"عبد الرزاق مقري"[324].

أما بالنسبة لحركة النهضة تشكلت بعد دستور فبراير 1989 وكان نشاطها معتدل بالمقارنة بجبهة الإنقاذ، حيث تمثل هدفها في التسعينات المشاركة في السلطة من خلال حصولها على مجالس منتخبة محلية دون الدخول في صراع مع السلطة الحاكمة[325].

---

[322]قناة الشروق الجزائرية ، لقاء تلفزيوني بعنوان الحلقة المفقودة. الحلقة 13

[323]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46، القانون 08/99 المؤرخ في 13 يوليو 1999المتعلق باستعادة الوئام المدني،المادة 01 .انظر أيضا احمد قورية، بوتفليقة رجل الأقدار ورجل المصالحة الوطنية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،2004.ص24.

[324] يعتبر محفوظ نحناح مؤسس حركة مجتمع السلم وخلفه بعد وفاته ابو جرة سلطاني الذي تورط في قضية الخليفة وجاء بعده عبد الرزاق مقري

[325]حركة النهضة بقيادة الدكتور عبد الله جاب الله تأسست في 1989 خاضت العديد من التجارب الانتخابية إلاأنها لم تنجح في الحصول على تمثيل كبير في السلطة قدمت رئيس حزبها كمرشح للرئاسيات أكثر من مرة في توب حزب النهضة وفي توب حزب الإصلاح الوطني وهي تعيش صراعات داخلية وانقسامات.

ب-تيارات الإسـلام السـياسـي المعتدل في الجزائر بعد الأزمة السـياسـية(حركة مجتمع السـلم كنموذج) لقدمثلت جبهة الإنقاذ طيلة سنوات من 1990 إلى 2000 نموذج للإسلام السياسي المتطرف، وفشـلت إلا أنه توجد تيارات أخر مثلت الإسـلام السـياسـي المعتدل تمثلت في حركة المجتمع الإسلامي التي غير اسمها حاليا إلى "حمس" اختصـار "حركة مجتمع السلم", التي كانت أكثر نشـاطا بسبب حماس مؤسسـها الشـيخ "محفوظ نحناح"[326]وسعيه لإرسـاء الأفكار التقدمية للإسلام في الجانب السياسي والاقتصادي بكل شفافية وديمقراطية، وفهم دقيق للإسلام[327].

لقد أسس محفوظ نحناح في البداية جمعية النصح والإرشاد في سنة 1988 ثم أنشاء حزبا سياسيا تحت اسم حركة المجتمع الإسـلامي وانتخب أول رئيس له في 1991/05/30 كان هذا الحزب من أكثر الأحزاب السياسية نشاطا، وقد رشح الشيخ "محفوظ نحناح "للرئاسات في نوفمبر 1995 وحصل على المركز الثاني بأكثر من 03 مليون صوت، وتعتبر هذه أول انتخابات رئاسية شـارك فيها الإسـلاميون وفي 1999 رفض ترشحه بحجة انه لم يشـارك في حرب التحرير باعتباره مولود في سنة 1942[328].

أ- المسـار السياسي للحركة قبل الربيع العربي: بدأ مسـار حركة المجتمع الإسـلامي منذ البداية إتباع النضـال السياسي السلمي والإسلام المعتدل حتى أثناء سيطرة الأفكار المتطرفة وحافظت هذه الحركة على شخصياتها من خلال مجموعة من المبادئ وهي:

- المشاركة قاعدة الحكم أولى من الروح الانسحابية أو المعارضة الراديكالية.
- إدانة كل أشكال العنف والإرهاب وكل مظاهر الغلو في الدين.
- الدفاع عن قيم الوسطية والاعتدال.

[326]محفوظ نحناح ولد في 1942/01/27 بالبليدة دري بجامعة الجزائررجل سياسي بعد استقلال الجزائر اتجه للعمل الدعوي وأسس حركة مجتمع السلم أدان كل مظاهر الغلو في الدين وكرس مسار الدعوي في الدفاع عن العقيدة الصحيحة والوسطية توفي في 2003/06/19 بسرطان الدم عن عمر يناهز 61 سنة.

[327] عبد الرزاق مقري، **البيت الحمسي مسارات التجديد الوظيفي في العمل الإسلامي**، الجزائر: دار الخلونية،2013،ص29.

[328] المادة 37 من الدستور الجزائري 1996 وانظر ايضا الفقرة 02 من المادة 163 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات 2012.

➢ ضرورة بناء أمة وإقامة حضارة ترتكز على المعرفة بالشؤون المدنية والعلوم الحديثة.

ويقول محفوظ نحناح "أن الذين تشغلهم النوافل عن إتقان صناعة وتجارة أو علم لا يستحقون الاحترام ....نحن نريد بناء حياتنا على قواعد رسالتنا العتيدة"[329]

بالنتائج التي حققها هذا التيار: من خلال اعتماد هذا التيار الإسلامي الوسطية استطاع أن يحصد في انتخابات 1997 80 مقعد بالانتخابات التشريعية، و40 مقعد، في انتخابات 2002 حصلت على 38 مقعد، وفي 2007 حصلت على 52 مقعد، أما في 2012 شكل تحالف سمي بتكتل الجزائر الخضراء وحصل على 48 مقعد, وهو تكتل مؤلف من 03احزاب إسلامية[330].

ما يمكن قراءته من خلال النتائج أن الحزب فرض نفسه في الخارطة السياسية وطيلة 15 سنة حافظ على المرتبة الثالثة بعد جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، فحين أن بعض القراءات تعتبر هذه النتائج مفبركة من طرف السلطات من أجل الحفاظ على توازن وتمثيل جميع التيارات في الساحة السياسية، ولكن ما تجدر الإشارة إليه أن تراجع بريق هذا الحزب تعود إلى المشاكل الداخلية للحزب والانقسامات، وتغليب المصلحة الشخصية لرئيس الحزب على الطموحات السياسية للحزب والصراعات الداخلية حول الزعامة، وغياب الشخصية الكاريزمية للقيادات وحلت محلها الشعارات الطوباوية[331]. لقد اخترنا في هذا المقال حركة مجتمع السلم كنموذج لتيار الاسلام السياسي المعتدل نظرا لنشاطها الكبير في الساحة السياسية الجزائرية وامتلاكها لقاعدة شعبية واسعة كما ان لها امتداد تاريخي عريق في العمل السياسي كما لا يمكن اتساع اطار المقال البحثي الى كل التيارات السياسية الاسلامية . الا انه و على غرار حركة مجتمع السلم يوجد العديد من التيارات الإسلامية اقل نشاط في الساحة الجزائرية مثل حزب الإصلاح الوطني، حزب النهضة، جبهة التغيير، حزب العدالة والتنمية والتي كتفت من نشاطها

[329] مقال بعنوان محفوظ نحناح "التجربة والمسار"، بقلم عمر العبسو، نشر في 12/03/2015 www.odabsham.net

[330] النتائج من موقع وزارة الداخلية 2012 على لسان وزير الداخلية "دحو ولد قابلية".www.interieur.dz

[331] عبد الرزاق مقري، **الحركة الإسلامية في الجزائر (الماضي والرؤية المستقبلية)**،(د.ط)،الجزائر :دارالخلدونية للنشر والتوزيع ، ص97.

الســــياســــي مع ظهور تداعيات الربيع العربي في المنطقة، فماهي تداعيات الربيع العربي على الجزائر؟ وكيف كان نشاط التيارات الإسلامية في الجزائر؟

المحور الثاني: تداعيات الربيع العربي ونشاط القوى الإسلامية في الجزائر

1. تداعيات الربيع العربي على الجزائر

لقد تأثرت المنطقة العربية ككل بتداعيات الربيع ولقد لحق لهيب ما يسمي آنذاك برياح الديمقراطية الجزائر وكانت كل الظروف مهيأة من جميع الجوانب:

- **على المستوى الاقتصادي:** انخفاض كبير لأسعار البترول أدى إلى استنزاف أموال الخزينة العمومية ومعه ضعف نسب النمو وارتفاع نسبة التضخم، وتراجع الدينار الجزائري، ورفع نسب الضرائب وزيادات في أسعار المواد الغذائية، والوقود ومحاولة الدولة إيقاف سياسة دعم المنتجات الضـــرورية والكهرباء ما بشــر بحدوث أزمة اقتصـــادية بحجم الأزمة التي حددت في 1982 والتي كانت لنفس السبب انخفاض أسعار البترول[332].
- **على المســـتوى الاجتماعي:** توقف الكثير من المشـــاريع الدعم الاجتماعي كالســـكن الاجتماعي وتدهور قطاع الصحة والتعليم وانخفاض القدرة الشرائية وارتفاع معدلات البطالة انتشـار الفقر الهجرة غير الشـرعية نحو اروبا دعوة الوزير الأول الشـعب إلى سـياسـة شـد الحزام "التقشف"[333].
- **على المستوى السياسي** فكانت الأحزاب السياسية الإسلامية على موعد مع الاستحقاقات الانتخاباتتشـريعات2012 ورئاسـيات في ابريل 2014 والانتخابات التشـريعية والانتخابات المحلية 2017،فكان لزاما عليها اغتنام فرصـــة الإطاحة بالأنظمة العربية المجاورة كنظام "بن علي" في تونس و "معمر القذافي" بليبيا و"حسني مبارك" في مصر[334].

---

[332] قويدري بوجمعة، انعكاسات "تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية في الجزائر"، رسالة ماجستير العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف،2008.

[333] 22بند لشد الحزام تعليمة الوزير الأول عبد المالك سلال حول إجراءات التقشف، نشر بالموقع https://fibladi.com2015/12/25

[334] عبد الرزاق مقري، المشروع الإسلامي، دار الخلدونية ،القبة الجزائر،2013،ص24.

من أجل :

- ✓ السير على نفس النسق الذي سارت عليه بقية الأحزاب الإسلامية الإخوان في مصر وحزب النهضة في تونس و الوصول إلى السلطة كهدف أولي.
- ✓ فرض وجودها في الساحة السياسية المحلية والدولية من خلال تكثيف عملها وإعلان معارضتها أو مقاطعتها للنظام لجذب نتباه الجماهير في الداخل والخارج، وهنا يمكن الإشارة إلى ما قامت به حركة مجتمع السلم بانسحابها من التحاف الرئاسي الموالي للسلطة المتمثل في جبهة التحير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي[335].
- ✓ نزوحها إلى سياسة التحالفات فيما بينها من اجل ضمان اتساع القاعدة الشعبية وتبني موقف موحد[336].
- ✓ تكثيف نشاطات من خلال عقد تجمعات وتعبئة الجماهير، فككيف كان نشاطها؟

1- نشاط القوى الإسلامية في الجزائر أثناء ثورات الربيع العربي

بعد الانتخابات البرلمانية لسنة2012 وهو العام الذي أعقب ثورات الربيع العربي وشهد صعودا للأحزاب الإسلامية في كثير من الدول العربية، سعت الأحزاب الإسلامية الجزائرية إلى صنع التحالفات سعيا لاستثمار الوضع السياسي للمنطقة، وكانت ترى أن هناك توجها من النظام الجزائري يسمح بالتقدم أكبر في المشاركة في السلطة من أجل امتصاص الضغط، لذا سعت إلى التكتل باعتبار أن التكتل في حزب موحد يكون له تأثير على المشهد السياسي، فظهرت عدة تحالفات إسلامية من بينها تكتل الجزائر الخضراء، وضم كل من حركة مجتمع السلم وحزب النهضة وحزب الإصلاح الوطني، إلا أنها مجتمعة حصلت في تشريعات 2012 على أقل نسبة في تاريخها، حيث حصلت على 59 مقعد من مجموع 220 مقعد[337]،وهذا يعني أن نشاط هذه

---

[335] تراجع الأحزاب الإسلامية في الجزائر مقال بقلم دالية غانم نشر في 2014/02/13بالموقع http://carnegieendowment.org/sada/54512

[336]حركة النهضة الجزائرية تدعو إلى تكتل إسلامي للفوز بانتخابات الربيع الجزائري، مقال منشور على لسان رئيس حركة النهضة فاتح ربيعي استنادا لتصريح له إلى وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية نشر المقال بالموقع https://meo.news/بتاريخ2012/01/07.

[337] نتائج الانتخابات المحلية بالجزائر 2012.https://ar.mwikipedia.org

الأحزاب وثورات الربيع العربي لم تؤثر على أحزاب الســـلطة التي ظلت مهيمنة على الســـاحة السياسية، وكان هذا التحالف ظرفي مع احتفاظ كل حركة بهياكلها.

جاءت رئاســيات افريل 2014 ولم تقدم الأحزاب الإســلامية أي مرشــح بل منها ما دعم برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فحين رأت بعض الأحزاب الإســلامية أن النتيجة محسـومة منذ البداية مشيرة إلى تزوير الانتخابات[338].

أما في2017 فظهر تحالفان كان الأول بين حركة مجتمع السلم وحزب التغيير اللذان قررا الاندماج في حزب حركة مجتمع السـلم مع دمج الهياكل التنظيمية، أما التحالف الإسـلامي الثاني فجمع بين حركة النهضة مع جبهة العدالة والتنمية وحركة البناء الوطني.

تحصلت كلا الحركتان في 2017 على النتائج التالية:

- ❖ حركة مجتمع السلم 15 مقعد أما الاتحاد العام من أجل النهضـة والعدالة والبناء حصـل على 15 مقعد هي نتائج ضعيفة، وقد خاض 60 حزب هذه التشريعيات فرادى ومتحالفون سنة 2017 في حين أنه في 2012 بلغت 50 حزب[339].
- ❖ في قراءة للمنحى التي أخذته هذه الأحزاب الإســلامية عقب ثورات الربيع العربي أي من (2012 إلى 2017) والتي جرى فيهما اســـتحقاقين انتخابيين نرى أن الأحزاب ركزت في هذه الفترة على حل التكتل حتى تستطيع الضغط أكثر مستغلة تردي الأوضاع الاقتصادية، كما أن الأحزاب لم تتخذ أسـلوب المقاطعة كوسـيلة للضـغط نظرا لمشـاركة 60حزب في الانتخابات التشريعية وهو رقم كبير.

[338] جبهة التغير:بوادر تززوير الرئاسيات بدأت تظهر مقال لمحمد لهوازينشربالموقع في2014/03/30www.echoroukonline.com

[339]بوليفة فاطمة، "أثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية في الجزائر 2007-2012"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر، 2016

الجدول رقم 02 يقارن بين الحراك الســياســي في الجزائر في التســعينات وفي فترة توراثالربيع العربي

الرقم	الحراك السياسي في التسعينات	فترة توارث الربيع العربي
01	الوضــع الســياســي والاقتصــادي والاجتماعي متوتر ومحطم	**الوضـع السياسي والاقتصـادي والاجتماعي متوتر ومحطم**
02	الخطاب المعتمد من الجماعات الإســـــلامية أصولي متطرف معادي للديمقراطية	**الخطاب المعتمد من الجماعات الإســلامية معتدل وسطي مؤيد للديمقراطية**
03	تجاوب النظام الســياســي القائم مع الحركات الإسلامية	**عدم تجاوب النظام الســياســي القائم مع الحركات الإسلامية**
04	قــدرة الجمــاعــات الإســـــلاميــة على تعبئــة الجماهير	**عدم قـدرة الجمـاعـات الإســــلاميـة على تعبئـة الجماهير**
05	تدخل المؤسسة العسكرية في إيقاف المسار السياسي	**ســيطرة النظام على الحراك الشــعبي والســاحة السياسية**
06	تطور الحراك السياسي إلى مواجهات مسلحة بين الحركات الإسلامية والنظام	**انشــغال الحركات الإســلامية بمشــاكلها الداخلية وبحث زعمائها على المصالح الشخصية**
07	رد فعـل الحركـات الإســــلاميـة : عنف – مجازر – انقسام. ارهاب	**رد فعل الحركات الإســلامية: توتر كبير – ترقب – صمت وتحفظ –انتظار سلوك السلطة.**
08	فشــل الحركات الإســلامية في الوصــول إلى السلطة	**فشل الحركات الإسلامية في الوصول إلى السلطة**

ملاحظة:

من العجيب انه عندما نقارن بين ثورات الربيع العربي، و الوضـع السياسي والانفتاح في الجزائر في 1990. فيمكن القول أن الجزائر عاشــت تقريبا نفس نسـق توارث الربيع العربي في التســعينات ،وعاشــت جميع الأوضــاع التي جرت في كل ثورات الربيع العربي إلا التدخل الأجنبي، فقد تكونت الجماعات المسـلحة مثلما حدث في سـوريا مع جماعة داعش، وفازت جبهة الإسـلامية للإنقاذ على

السلطة بالانتخابات المحلية والتشريعية، كما حصل الإخوان في مصر ، وسيطرت المؤسسة العسكرية على الحكم في الجزائر في 1992مثلما تدخلت المؤسسة العسكرية في مصر لفرض النظام وانتشرت الفوضى وتهلهل النظام السياسي في الجزائر مثل ما حدث في ليبيا وتونس هذا الاسقاط وان كان يشوبه بعض الاختلافات في الجزئيات فانه يسمح لنا بالحكم على البيئة السياسية في الوطن العربي بانها بيئة متجانسة لها نفس الفعل و رد الفعل ونفس الذهنية ونفس المصير . ولكن التساؤل الذي يمكن طرحه هو لماذا التغيير في الوطن العربي دائما ينحرف عن المسار السلمي إلى العنف والفوضى؟ وماهي الإصلاحات السياسية التي يجب القيام لتجنب الانفلات الأمني والانحراف بالمسار الديمقراطي إلى العنف والأمن؟

المحور الثالث: الإصلاحات السياسة للجزائر والضمانات المقترحة للتيارات الإسلامي

مع تزايد الضغوطات على السلطات الجزائرية والتطور السريع لثورات الربيع العربي ،قامت الجزائر بتسخير جميع الوسائل من أجل منع انتقال عدوى الربيع العربي إليها، خاصة وان لديها تجربة سابقة فاشلة مع هكذا حراك، كما أنها لاحظت انفلات الأوضاع الأمنية في باقي الدول التي مستها الثورات.

1. سياسة النظام الجزائري الحاكم لتجنب الحركات الإسلامية

لقد قام النظام الجزائري بتسيير أزماته بطريقة ذكية رغم أن كل المؤشرات كانت توحي إلى أن ثورات الربيع العربي ستمس الجزائر، ويمكن عرض الاستراتيجية المعتمدة بإيجاز كالآتي:

- **أولا:** النظام في الجزائر لم يركز كثيرا على نشاط الحركات الإسلامية، وإنما ركزت على توجيه الرأي العام والحراك الشعبي خاصة إقبال الحكومة على القيام برفع الدعم عن أسعار المواد الضرورية كالخبز والسكر والحليب والزيت، فخرج الشعب في مظاهرات في العديد من المدن، فتدخل رئيس الجمهورية بقرار يمنع هذه الزيادة وبقاء الأسعار على حالها[340].

[340]ثورة الزيت والسكر...الشرارة التي أطفأت الربيع العربي في الجزائر نشر بقلم فؤاد.ع بتاريخ 2013/01/04 www.echorokeonline

وهذا يعتبر كسياسة من النظام لجس نبض الشارع فقام بعرض مخرجات تمس الزيادة في الأسعار، فكان الشارع الجزائري أن واجه هذه المخرجات برفضها مستعملا أسلوب المظاهرات موجها رسالة إلى النظام الذي قام بمعالجتها على شكل تغذية استرجاعية عكسية، وقد قام النظام ببناء استراتيجيته لمنع انتقال عدوى الثورات إلى الجزائر باعتماده على الخبرة السابقة، إذ أن الحراك السياسي الذي وقع سنة 1988[341]، كان ناتج عن أزمة اقتصادية بالدرجة الأولى، وقامت باستعماله التيارات الإسلامية لصالحها ويمكن استخلاص المعادلة السياسية في الجزائر كالتالي:

الحركات الإسلامية + الجماهير>السلطة +الأحزاب الموالية

الحركات الإسلامية≥ السلطة +الأحزاب الموالية

الجماهير> السلطة +الحركات الإسلامية +الأحزاب الموالية في ظل الشفافية

الجماهير≥ السلطة +الحركات الإسلامية +الأحزاب الموالية فيظل غياب الشفافية

معنى ذلك أن الأحزاب الإسلامية لا تنتمي إلى السلطة والنظام الحاكم، وبدون استعمالها لكفة الجماهير أو المساومة مع السلطة لن تستطيع قلب معادلة الحكم لصالحها.

- **ثانيا:** استعمال الإعلام في ترهيب الشعب من خطر الانزلاق في الفوضى خاصة لما تعرض له الشعب في فترة العشرية السوداء من الإرهاب الذي لازالت فلوله لم تنتهي أو ما يسمى بتنظيم القاعدة في شمال إفريقيا، فكانت وسائل الإعلام المكتوب والسمعي البصري تبث أشرطة وثائقية عن ما عانته الجزائر من الإرهاب نتيجة البحث عن الديمقراطية، كما قامت العديد من مراكز البحث والجامعات بتنظيم ملتقيات وندوات حول مبادئ المواطنة والهوية .

[341] بوشنافة شمسة، ادم قبي، مرجع سابق،ص128، للمزيد انظر أنظر محمد خوجة،سنوات الفوضى والجنون،ط 01، 2000،ص40-41

كما سخرت وسائل التواصل الاجتماعي للوقوف أمام الأطراف التي كانت تحرض على القيام بمظاهرات، ونقل الثورة إلى الجزائر حيث استعملت هذه الآلية في مصر وتونس[342]وحققت نتائج، ولكن في الجزائر لم تنجح لأنه في فترة الربيع العربي لم تكن هذه الوسيلة منتشرة بكثرة في الأوساط الشعبية الجزائرية.

- **ثالثا:** إبراز صورة سلبية لثورات الربيع العربي التي في النهاية لم تحقق أهدافها، وأدخلت مختلف الدول في صراعات ففي ليبيا صراع الميليشيات ومصر لنظام العسكري وتونس فوضى وعدم اتفاق بين أطياف المعارضة وظهور حركات إرهابية[343].
- **رابعا:** استعمال النظام لشعارات كمبدأ المواطنة والهوية وعرض تقارير بأن الجزائر في خطر أجنبي أي تحويل الرأي العام من الاهتمام بالمشاكل الداخلية إلى المخاطر الخارجية، خاصة الحدود الجزائرية التي تعرف توترا كبيرا، فمن الغرب الجارة المغرب مشاكل حول موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية، وغلق الحدود مع المغرب ومن الشرق تونس وليبيا انتشار التعصب الإسلامي والإرهاب بغرب تونس، أما ليبيا فانتشار تجارة السلاح والجماعات الإرهابية والميليشيات، أما من الجنوب فأزمة الساحل بمالي وتنظيم القاعدة .

فالقراءة جيو- سياسية للمنطقة تظهر أن الحدود الإقليمية للجزائر مشتعلة، مما جعل النظام يستعمل ذلك لصالحه مسلطا الضوء على نظرية المؤامرة وعودة الأطماع الخارجية، "ففي ميكانزم الدفاع تلتجئ الذات إلى الماضي وتحتمي به لتأكد من خلاله وبواسطته شخصيتها، ولذلك يعتمد الإنسان على تضخيمه وتمجيدها ما دام الخطر الخارجي قائما "[344]

---

[342]جيدور حاج بشير، "أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ،ب سكرة، الجزائر 2017، ص108.

[343] "نظرة في سلبيات الربيع العربي ،بقلم جاسر الحربش ، نشر بالموقع بتاريخ 2014/12/31 https://elaph.com.

[344]محمد عابد الجابري، **نقد العقل العربي وبنية العقل العربيدراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية** ، (د.ط)،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981،ص 65.

- **خامسا:** أما بخصوص اللعبة السياسية فلم تترك الفرصة للأحزاب الإسلامية، وإنما ظهر تنافس كبير لحزبين هما حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، فلم يعطي النظام الفرصة للأحزاب الإسلامية لممارسة العمل السياسي وفتح المجال السياسي، كما قام الرئيس الشاذلي بن جديد في 1989، وذلك لتفادي تكرار سيناريو 1990 بل عمدت السلطة إلى منح امتيازات وتلبية المصالح الشخصية لرؤساء تلك الأحزاب والكتل السياسية الإسلامية، ما جعل المناضلين في هذه الأحزاب يفقدون الثقة في أحزابهم، وهي سياسة لتفجير الأحزاب الإسلامية وغير الإسلامية من الداخل، حيث عرفت الكثير من الأحزاب السياسية انقسامات إلى أحزاب صغيرة هشة تفتقد الخبرة والقاعدة الجماهرية، وتبحث عن مكان لها في الساحة السياسية بعدها عمدت السلطة لتطهير الساحة السياسية من هذه الأحزاب من خلال قانون الانتخابات الذي صدر في أوت 2016، والذي حدد نسبة 4 بالمئة للأحزاب كعتبة للمشاركة من أجل المشاركة في الانتخابات التشريعية[345]، وهذا ما اعتبرته بعض الأحزاب إجراء قانوني يحرمها من المشاركة في الانتخابات، فلجأت مرة ثانية إلى سياسة التكتل وهذا ما يمكن اعتباره أن النظام استطاع أن يشغل الأحزاب الإسلامية عن الحراك الشعبي ويجعلها تهتم بمشاكلها الداخلية.
- **سادسا:** عمد النظام إلى القيام بالعديد من التغيرات في سلك الوزارة والولاة ورؤساء الدوائر والحكومات فمن 2012 إلى 2017 تعاقب على منصب الوزير الأول 03 وزراء وهم "عبد المالك سلال" و"عبد المجيد تبون" و"احمد أويحى"[346].

فكثير من المحللين رأوا أن التضحية بالعديد من الوزراء حل لامتصاص ضغط الشارع والتداول على المناصب لتجديد نشاط وأداء الحكومة.

---

[345] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية"، قانون عضوي 16/10 المتعلق بنظام الانتخابات المؤرخ في 2016/08/25 "، العدد 50 المادة 94.

[346] نص مكتوب وشريط فديو نشر بتاريخ 2017/08/5/12 www.france24.net

1- نتائج الدراسة :

1-2- من ناحية الحركات الإسلامية

لم تستطع المعارضة وخاصة الأحزاب السياسية الإسلامية أن تستفيد كما يجب من الضغط التي جاءت به ثورات الربيع العربي لتصل إلى السلطة وذلك نظرا للأسباب التالية :

أ. الانقسامات التي عرفتها الأحزاب زادت من ضعفها وتشتتها.

ب. بحث بعض زعامات هذه الأحزاب عن تحقيق مصالح شخصية دون البحث عن تغليب مصلحة الحزب وأيديولوجيته وبرنامجه، فكما يقول **الجابري** السياسة تحركها المصالح الشخصية أو الفئوية، أما الدين فيجبأن ينزه عن ذلك وإلا فقد جوهره وروحه"[347]، لذا أصبحت هذه الأحزاب أحزاب موالاة وبدون شخصية.

ت. عدم قدرة هذه الأحزاب على استمالة الشعب بسبب ضعف الخطاب السياسي لهذه الأحزاب باعتبار أن الدولة تضع قيود لنوعية الخطاب الموجه للشعب، فلا يجب أن يكون خطاب دعوي متطرف يهدد الأمن العام والاستقرار، في حين هذا النوع من الخطاب هو الذي يجدب الجماهير.

ث. أصبح تاريخ هذه الحركات الإسلامية ملطخ بدماء الشعب الجزائري لما خلفه من انقسام ودمار ومجازر في العشرية السوداء.

2-2 من ناحية النظام السياسي في الجزائر

1. المنافسة الشرسة وإغلاق كل المنافذ من طرف حزبي جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي الوطني على الساحة السياسية، واستعانتهم بالنفوذ السياسي والإعلام والمرجعية الثورية في كسب التأييد الشعبي، والبعض يرى أنه حتى السلطة العسكرية ثم تسخيرها لذلك.

2. لم تعد الجزائر تثق في الاتجاهات الراديكالية خاصة الإسلامية هذا جعل القيام بأي إصلاح سياسي أو امتيازات للحركات الإسلامية يدرس النظام من كل الجوانب

[347] محمد عابد الجابري، **إشكالية الفكر العربي المعاصر**،ط01 ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1989،ص 77.

3. أن الجزائر لاعب إقليمي محوري في شمال إفريقيا، وحتى في العالم العربي وعدم توازن في نظامها سيؤذي إلى فوضى في المنطقة ككل خاصة في الظروف الراهنة.
4. التكوين الاجتماعي للعنصر البشري في الجزائر متعصب للأفكار الدينية ولديه فهم عنيف عن هذه التيارات بحكم تجربة الإرهاب.
5. إن الجزائر مقبلة على استحقاق رئاسي خاصة مع تدهور الأوضاع الصحية للرئيس وعدم إجماع الرأي العام المحلي على شخصية محددة تخلفه, جعل النظام يتصرف بحذر أكبر مع هذه الثورات.
6. لجوء النظام السياسي الحاكم في الجزائر إلى اتخاذ العديد من التدابير من أجل تجنب الانزلاق في مغامرة الانتقال إلى الديمقراطية في ظل غياب الآليات لذلك، ومن بين الأساليب المعتمدة سياسة اليد الناعمة مع الرأي العام للحفاظ على استقرار النظام.
7. زوال بريق ثورات الربيع العربي وسوء استغلال التيارات الإسلامية للوضع وخروجها من الاستحقاقات السياسية.

خاتمة:

يقول محمد عابد الجابري "فيميكانزيم النهضة الإنسان لا يطلب الماضي لذاته بل يختزله في أصول يعيد إحياؤها على صعيد الوعي والانطلاق إلى المستقبل بتفكير ومنافسة"، إن ما تحتاجه الحركات الإسلامية في الجزائر، ليس لثورات الربيع العربي في نسختها المصرية أو التونسية أو الليبية أو السورية، وإنما عليها أن تعيد بناء ذاتها من الداخل والقضاء على مشاكل الزعامة والانقسام، ووضع برنامج وطني بأفكار ورؤى ترقى إلى تطلعات الجماهير التي يئست من الشعارات الرنانة والبرامج الفارغة. والبحث مع السلطة عن شكل من أشكال الحوار التوافقي الديمقراطي السلمي الذي من خلاله تكفل إيجاد إصلاحات تضمن مشاركة جميع التيارات بشتى أيديولوجياتها وتوجهاتها في الحكم. دون تهميش أو إقصاء.

قائمة المراجع

➢ الكتب

1. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ،ج3. بيروت– لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1992
2. .
3. أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**،ط2، الجزائر:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 2000.
4. أبو جرة سلطاني، **الجزائر الجديدة "الزحف نحو الديمقراطية"**، الجزائر:شركة زاعياش للطباعة والنشر ج2.
5. الجابري محمد عابد، **إشكالية الفكر العربي المعاصر**،ط01 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
6. الجابري محمد عابد، **نقد العقل العربي وبنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية** ، (د.ط)،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981.
7. الجابري محمد عابد، **نقد العقل العربي وبنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981.
8. الطويل كميل، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من "الإنقاذ إلى "الجماعة"**، ط01، لبنان:دار النهار للنشر، 1998.
9. الغرياني محمد عز الدين، **المذهب المالكي النشأة الموطن وأثره في الاستقرار الاجتماعي**،لبنان: دار الكتب الوطنية ،2010.
10. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، ط 2. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005.
11. تشرشل شارل هنري، **حياة الأمير عبد القادر**، تر: أبو القاسم سعد الله ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

12. ريسليركميل، **السياسة الثقافة الفرنسية بالجزائر وأهدافها وحدودها**، تر:نذير طيار، بيروت: دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2002.

13. لباس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدس**، ط02. لبنان،شركة المطبوعات اللبنانية دار الفرابي،2011.

14. مقري عبد الرزاق، **البيت الحمسي مسارات التجديد الوظيفي في العمل الإسلامي**، الجزائر:دار الخلدونية،2013.

15. مقري عبد الرزاق، **الحركة الإسلامية في الجزائر (الماضي والرؤية المستقبلية)**،(د.ط)،الجزائر:دارالخلدونية للنشر والتوزيع.

16. مقري عبد الرزاق، **المشروع الإسلامي**، الجزائر: دار الخلدونية ،2013.

17. نزار خالد بالتعاون مع محمد معارفيه، **الجيش الجزائري في مواجهة التظليل "محاكمة باريس"**، تر: خليل احمد خليل،ط01،لبنان: دار الفارابي،2003.

➢ **القوانين**

18. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية"،قانون عضوي 16/10 المتعلق بنظام الانتخابات المؤرخ في 2016/08/25

19. المادة 37 من الدستور الجزائري 1996 و الفقرة 02 من المادة 163 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات 2012

20. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46، القانون 08/99 المؤرخ في 13 يوليو 1999المتعلق باستعادة الوئام المدني،المادة 01.

21. الدستور الجزائري الصادر بتايخ 1989/02/23 المادة 40 الخاصة بحق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف بها.

➢ **المجلات**

22. بوشنافة شمسة، ادم قبي، "إدارة النظام السياسي في الجزائر 1988-2000"،مجلة الباحث، العدد03، 2004.ص128،للمزيد انظر أنظر محمد خوجة ،سنوات الفوضى والجنون،ط 01، 2000.

23. النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر 1992-1997، مجلة كلية العلوم الإسلامية،المجلد 07، العدد14، 2013.

➢ **المذكرات والرسائل الجامعية**

24. بوليفة فاطمة، "أثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية في الجزائر 2007-2012"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،2016.

25. جيدور حاج بشير، "أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية دراسة مقارنة"،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر 2017.

26. قويدري بوجمعة، انعكاسات"تقلباتأسعار البترول على التوازنات الاقتصادية في الجزائر"،رسالة ماجستير العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية،جامعة الشلف،2008.

➢ **المواقع الالكترونية**

27. نشأة حركة الإخوان المسلمين في الجزائر انشقاقاتهواختلافاتها. www.sasapost.com

28. سعيد أمير ارجمند،"جمهورية إيران الإسلامية في منظور مقارن ترجمت هذه الدراسة وطبعت عام 1998 ضمن مجموعة مقالات جاءت تحت عنوان مداخل نظرية إلى الثورة الإسلامية. https://nahrainnet.net/?p=30300

29. جمعية الإرشاد الشيخ نحناح كان يريد التغيير بالتدريج" المقال بقلم (ق.و) نشر بتاريخ 23/06/ 2012 على الموقع www.echorokonline.com

30. مكحلي محمد، "حكم الشاذلي بن جديد من السلطة الشمولية والانفتاح الاقتصادي إلى التحول الديمقراطي والانسداد السياسي"،ط01،السلسلة الثالثةالحركات الوطنية التونسية والمغاربية والمشرقية رقم 12، مؤسسة التميمي للبحث والمعلومات، تونس، 2005.

31. قناة الشروق الجزائرية، "لقاء تلفزيوني بعنوان الحلقة المفقودة.مع قائد الجيش الجزائري للإنقاذ المنشق مدني مزراق"، الحلقة 10.

32. قناة الشروق الجزائرية ، لقاء تلفزيوني بعنوان الحلقة المفقودة. الحلقة 13.

33. مقال بعنوان محفوظ نحناح "التجربة والمسار"،بقلم عمر العبسو،نشر في 12/03/ 2015www.odabsham.net

34. النتائج من موقع وزارة الداخلية 2012 على لسان وزير الداخلية "دحو ولد قابلية".www.interieur.dz

35. 22بند لشد الحزام تعليمة الوزير الأول عبد المالك سلال حول إجراءاتالتقشف،نشر بالموقع 2015/12/25https://fibladi.com

36. تراجع الأحزابالإسلامية في الجزائر مقال بقلم دالية غانم،نشر في 2014/02/13بالموقع http://carnegieendowment.org/sada/54512

37. حركة النهضة الجزائرية تدعو إلى تكتل إسلامي للفوز بانتخابات الربيع الجزائري، مقال منشور على لسان رئيس حركة النهضة فاتح ربيعي استنادا لتصريح له إلى وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية نشر المقال بالموقع https://meo.news/بتاريخ2012/01/07.

38. نتائج الانتخابات المحلية بالجزائر 2012https://ar.mwikipedia.org

39. جبهة التغير:بوادر تززوير الرئاسيات بدأت تظهر مقال لمحمد لهوازينشربالموقع في2014/03/30www.echoroukonline.com

40. ثورة الزيت والسكر...الشرارة التي أطفأت الربيع العربي في الجزائر نشر بقلم فؤاد.ع بتاريخ 2013/01/04www.echorokeonline

41. "نظرة في سلبيات الربيع العربي،بقلم جاسر الحربش ، نشر بالموقع بتاريخ 2014/12/31 .https://elaph.com

42. نص مكتوب وشريط فديو نشر بتاريخ 2017/08/5/12www.france24.net

➢ **باللغة الأجنبية**

43. Par akrambelkaid" le 26/12/2011l'urne fatale en Algérie ; m.slateafrique.com /80027/26-décembre-1991-Algérie-fis

44. "Projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire .(adoptée à la l'unanmité par le C.N.R.A.à tripoli en juin 1962.)aberane .yolisite.com.

45. constitution de la république démocratique populaire algérienne .article 04 www.algeriedroit.fb.dz

46. » portrait benbellawww.el-mouradia.dz .

47. Fawzirouzeikgroup d'oujdaKrevisité par chérif belkacem.l'harmattan ,2015,paris.

حزب العدالة و التنمية المغربي من المعارضة إلى الأغلبية؛ الثابت و المتغير"

الدكتور مصعب التجاني / الجامعة: جامعة عبد المالك السعدي

ملخص:

تبحث هذه الورقة في تجربة الاسلام السياسي في المغرب من خلال نموذج حزب العدالة و التنمية ،وذلك عبر تسليط الضوء على الثابت و المتغير في هذه التجربة سواء على مستوى الخطاب أو الممارسة،وكذا من خلل مقارنة بين ما قبل حركة 20 فبراير التي اعتبرت امتدادا لحركات الربيع العربي التي انطلقت مع سنة 2011 ، وما بعدها حينما وصل الاسلاميون إلى سدة الحكم، وذلك من خلال المحاور التالية :

- ✓ الاسلام السياسي بالمغرب النشأة و التطور
- ✓ الاسلاميون تجربة واحدة لا تقبل التجزيئ؛ في الارتباطات بين الدعوي و السياسي
- ✓ القصر و السلطة و الاسلاميون؛ الفعل ورد الفعل
- ✓ تجربة الاسلام السياسي بين تحديات و اكراهات ممارسة السلطة ؛حقيقة الولاء.
- ✓ تجربة الاسلاميين في الحكم بين عبد الاله بنكيران وسعد الدين العثماني.
- ✓ الثابت و المتغير من خلال الخطاب و الممارسة
- ✓ مستقبل الاسلام السياسي بالمغرب

حيث من خلال ما سبق تسطيره من محاور سنتعرف على التحولات التي طرأت على خطاب و ممارسة حزب العدالة التنمية المغربي ،ومن ناحية انية سنقف عند أهم الأحداث الكبرى التي تظهر بشكل قاطع التردد الذي تعيشه حركات الاسلام السياسي بين الانتقال إلى ممارسة العمل المدني

الصـــرف ، وبين التشـــبت بالخطاب الديني الذي يثقل كاهلها أمام باقي الفرقاء و المســـاهمين في الحكم .

الكلمات المفتاحية : الاسلام السياسي ، حزب العدالة و التنمية، حركة التوحيد و الإصلاح، الحكم، السلطة، الخطاب الديني، التحولات .

Abstract:

This paper explores the experience of political Islam in Morocco through the model of the Justice and Development Party, by highlighting the constant and variable in this experience, both at the level of discourse and practice, as well as through a comparison between the pre-February 20 movement, which was considered an extension of spring movements Arab, which began with the year 2011, and beyond when the Islamists reached power, through the following axes:

- ✓ Political Islam in Morocco
- ✓ Islamists are one experience that does not accept fragmentation; in the links between advocacy and politics
- ✓ Palace, power and Islamists; action and reaction
- ✓ The experience of political Islam between the challenges and constraints of exercising power; the fact of allegiance.
- ✓ The experience of the Islamists in the government between Abdel-Ala Benkirane and Saad al-Din Ottoman.
- ✓ Fixed and variable through discourse and practice
- ✓ The future of political Islam in Morocco

In this context, we will discuss the changes that have taken place in the speech and practice of the Moroccan Justice and Development Party. On the one hand, we will stand at the most important major events that show unequivocally the hesitation of the movements of political Islam between the transition to the practice of civil action, The religious discourse that weighs heavily on the rest of the parties and contributors to the government.

key words :

Political Islam, Justice and Development Party, harakat attawhid wa isslah, Governance, Power, Religious Discourse, Transformations

مقدمة:

تعتبر تجارب الاسلام السياسي في العالم تجارب متعددة ومختلفة من حيث الشكل ، غير أنها ذات مرجعية موحدة على المستوى الفكري ، وذات امتدادات تنظيمية قوية . إن مشاريع حركات الإسلام السياسي تأرجحت بين العمل العنيف في مواجهة المشاريع القائمة و الأنظمة الحاملة لها ، وبين المشاركة من خلال المؤسسات بدرجات متفاوتة من الإيمان بهذا الاختيار ،حيث أن منها من وجدت في خيار المشاركة خطة تكتيكية لتنفيذ مشروعها الذي لا يهدف إلى الدولة بقدر ما يعتبرها آلية للوصول إلى الخلافة ، وبين من اعتبر المشاركة فرصة من فرص مخالطة الفرقاء السياسيين و انتزاع المكاسب وتنزيل المشروع بطرق سلسة و متدرجة.

أمام هذه التباينات و الاختلافات، وأمام عدد من المتغيرات الدولية و الاقليمية و المحلية سيظهر حزب العدالة و التنمية المغربي الحامل لمشروع الإسلام السياسي كحزب يقود أول حكومة بعد موجات الربيع العربي التي انطلقت سنة 2011، فرغم أن هذا الأخير لم يشارك في نسختها المغربية إلا أنه عرف كيف يستغلها بالشكل المطلوب للوصل إلى الحكم.

من خلال هذه الورقة سنحاول الوقوف عند الثابت و المتغير في خطاب و ممارسة حزب العدالة و التنمية المغربي، وذلك عبر تسليط الضوء على تاريخه و تطوره من جهة ، ومن جهة ثانية سنحاول أن نكشف التغيرات و التحولات التي مست تجربة الاسلام السياسي بالمغرب ، ومدى متانة خطابه المدني و ولائه للوطن في مقابل الخطاب الديني و الولاء الخفي لمشروعه الخاص . بطبيعة الحال ذلك لن يتم دون مراعاة السياقات و البيئة التي يشتغل فيها حزب العدالة و التنمية المغربي .

I. الاسلام السياسي بالمغرب النشأة و التطور

طبيعة النظام السياسي المغربي شكلت دائما تحديا كبيرا أمام حركات الاسلام السياسي ، وذلك للمكانة التي يحتها الملك في هذا النظام باعتباره أميرا للمؤمنين[348]، و هي المكانة التي تجعل من الشأن الديني شأنا محفوظا للملك. إضافة إلى ذلك نجد أن النظام السياسي في المغرب يعترف بإسلامية الدولة على اعتبار أن الاسلام دين دينها [349]، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور تنظيمات

[348] الفصل **41** من الدستور المغربي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم **1.11.91** صادر في **21** من شعبان **1432** (**29** يوليو **2011**)

[349] الفصل الثالث من الدستور .

اسـلامية (حركات الإسـلام السيـاسـي) في المغرب كرد فعل على الواقع السيـاسـي من جهة ، و من جهة ثانية كامتداد لحركات الإسلام السياسي في البلدان العربية . على المستوى المغربي تزامن ذلك مع بروز الثورة الايرانية وكذا تنامي المد اليساري، مما شكل مثيرا لعدد من الشباب لتشكيل تكتلات للتصدي للمد الشيوعي (الملحد) الذي يشكل خطرا على الاسلام[350]

[350] محمد عابد الجابري،" مواقف إضاءات وشهادات" سلسلة كتب صغيرة شهرية "من ملفات الذاكرة" الكتاب الحادي والأربعون الطبعة الأولى يوليوز 2005. ص 55 و 56.

اختارت عدد من الجماعات العمل السري خلال فترة السبعينيات و اتخذت من التصدي للنظام الذي يحتكر الشأن الديني هدفا لها ، الى جانب التصدي لكل من يهدد الاسلام في نظرها ، على هذا المستوى تمت تصفية المناضل اليساري عمر بن جلون سنة 1975 من طرف أول جماعة اسلامية تم الكشف عنها[1]. و قد أدت الاعتقالات التي لحقت بالمنتمين لحركة "الشبيبة الإسلامية" وهروب زعيمها "عبد الكريم مطيع" إلى خارج المغرب، إلى بداية الانقسام والانشقاق في صفوف الحركة التي خرج عنها مجموعة من الكوادر كان أبرزهم عبد الإله بن كيران و محمد يتيم و سعد الدين العثماني و عبد الله باها و الأمين بوخبزة و عز الدين التوفيق أواخر سبعينيات القرن الماضي، الذين سيؤسسون فيما بعد "الجماعة الإسلامية" التي أجرت مراجعة كاملة لمواقف "الشبيبة الإسلامية"، والتخلي عن العمل السري والاشتغال في إطار قانوني بالتركيز على العمل الثقافي والتربوي والاجتماعي.

إن الوقوف عند هذا المعطى سيساهم في فهم التحول الذي وقع لحركات الاسلام السياسي في المغرب، و للاختلافات التي تولدت بينها .حيث سيختار تيار عبد السلام ياسين الذي انتظم في إطار جماعة العدل و الاحسان عدم المشاركة السياسية ، في حين سيختار عبد الاله بنكيران و إخوانه المشاركة من داخل المؤسسات،هذا الاختلاف المستمر في الزمن سيظهر بشكل واضح بمناسبة الحراك الاجتماعي الذي شهده المغرب سنة 2011 في إطار ما سمي بحركة 20 فبراير ، حيث انقسم رأي جماعات الاسلام السياسي بين المشاركة في الحراك الاجتماعي و النزول للشارع و هو الرأي الذي تبنته جماعة العدل و الاحسان المعارضة للنظام السياسي، في حين اختار حزب العدالة و التنمية و شريكه الدعوي حركة التوحيد و الاصلاح الاستمرار في مسار محاولات الاصلاح من داخل المؤسسات، وبالتالي قرر مقاطعة هذه الاحتجاجات من جهة ، ومن جهة ثانية الاستفادة منها في الضغط أكثر لتحسين موقعه على خريطة المتنافسين على الحكم،قرار حزب العدالة و التنمية هذا يأتي منسجما مع ما سبقه من تغيير (مراجعات سابقة) أدى إلى اندماج الحركة في حزب سياسي هو الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بقيادة عبد الكريم الخطيب، بعد تفاوضات مع أجهزة الدولة، على هذا المستوى تكون الحركة قد دخلت مرحلة المأسسة التي ستزيد

[1] نفس المرجع السابق ص 57

من فرض التحول و التغيير في صفوفها ، حيث نجد الأمين العام السابق لحزب العدالة و التنمية يتحدث عن هذا التغيير واصفا إياه بالتحول من حالة التشدد إلى حالة الاعتدال :" صحيح أن عندنا، كما في الكون كله،أناس لديهم أفكار متشددة. لكن معالجة هذا التشدد هو إخراجهم إلى الحياة،إلى الناس. في البداية يمارسون التشدد، وبعد ذلك يرون التشدد لا ينفع و يرجعون … يجدون في تراهم أبوابا مفتوحة إلى الاعتدال، و هكذا كنا نحن فلنقلها بصراحة … عندما كنا شبابا كنا نتصور لست أدري ماذا سنفعل، لكن عندما خرجنا إلى الحياة و جدنا أن الوطن يحتاج إلى الاعتدال و يحتاج إلى استيعاب …"[1] .

على هذا المستوى لا يمكننا الاستمرار في التحليل دونما استدعاء أوليفيه روا و أطروحته عن فشل الاسلام السياسي في تحقيق مشروعه الأصلي المتمل في أسلمة المجتمع من خلال الاستيلاء على السلطة السياسية [2] ،و بالتالي الانتقال إلى ما بعد الاسلاموية التي تقوم على تحولات متعددة المستويات ؛ حيث تم الانتقال إلى ربط التدين بالسلوك الفردي، والابتعاد عن التدين الجمعي المرتبط بالمجتمع في إطار مراحل مشروع الاسلام السياسي الذي ينتقل من الفرد المسلم إلى الأسرة المسلمة ثم المجتمع المسلم فالدولة المسلمة فالخلافة . من جهة ثانية رام هذا التحول الانتقال بالمشروع الذي فشل في التحقق و المتمثل في الوصول إلى الأمة كتجسيد لنظرية الخلافة ، الانتقال به إلى فضاءات غير تقليدية حديثة متمثلة في منصات التواصل الاجتماعي و مواقع الانترنيت .

ثم إن أهم مظهر من مظاهر هذا التحول هي تلك التي مست الأحزاب السياسية التي ستتحول إلى أحزاب سياسية صرفة من دون نفحتها الدعوية الدينية. و هو الأمر الذي حصل مع حزب العدالة و التنمية المغربي القادم من رحم حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية.

I. الاسلاميون تجربة واحدة لا تقبل التجزيئ؛ في الارتباطات بين الدعوي و السياسي

---

[1] نور الدين بوصاك،حتول الحركة الاسلامية ،دراسة في حالة حزب العدالة و التنمية، مجلة العلوم السياسية و القانون، صادرة المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد الأول ، ص 162

[2] روا أوليفييه ، ثجزبة الاسلام السياسي ثزجمة هصير مزوة ، دار الساقي، 1994 ، ص32

لم يكن حزب العدالة و التنمية معروفا من حيث انجازاته أو أعماله السياسية قبل سنة 2011 ، وذلك لكونه كان في مرحلة التأسيس التي تطلبت منه جهودا للتوسع العرضاني في المجتمع، حيث ركز الحزب في هذه المرحلة على تعزيز موقعه المجتمعي عبر النشاط دخل الجامعات و المدارس و الهيئات الأخرى ، من دون إغفال حركة التوحيد و الإصلاح التي تمثل القاعدة الخلفية التي تدعم تجربة الاسلام السياسي في المغرب، هذه الأخيرة التي تعتبر نفسها جمعية من جمعيات المجتمع المدني وفق ما ينص على ذلك نظامها الأساسي،إن علاقة التمايز بين حزب العدالة و التنمية و حركة التوحيد و الاصلاح لم تستطع يوما أن تصمد أمام العلاقة الحقيقية بين الواجهتين السياسية و الدعوية للتنظيم نفسه، لا يمكننا عمليا و واقعيا أن نثبت أو نبرهن على أطروحة التمايز بين حزب العدالة و التنمية و حركة التوحيد و الإصلاح بالمغرب ؛ فعلى مستوى التوجهات الأيديولوجية نجد أن الواجهتين معا ينهلان من ذات المدرسة (الإخوانية)[1] ،إن التمايز هذا يمكننا الحديث عنه في إطار التخصص إن جاز ذلك بكثير من التحفظ ، وبالكثير من الحذر كذلك .من جانب آخر يمكننا أن نلاحظ بشكل واضح أن الكوادر التنظيمية لحركة التوحيد و الاصلاح نفسها تشتغل داخل الحكومة و على رأسها رئيس الحكومة السابق عبد الاله بنكيران الذي كان رئيس الحركة في يوم من الأيام، وبجانبه مستشاره آنذاك المهندس عبر الرحيم الشيخي الذي يشغل حاليا منصب رئيس حركة التوحيد و الاصلاح، مجموعة من الكوادر التنظيمية للحركة تساهم في تجربة ممارسة السلطة سواء في تجربة 2011 أو التجربة الحالية و من بينهم كذلك وزير العدل السابق مصطفى الرميد ووزير حقوق الانسان اليوم ، وكذا محمد يتيم المكلف بحقيبة التشغيل في الحكومة الحالة . ما سبق يعزز ما ذكرناه سابقا من استحالة الفصل بين الدعوي و السياسي في تجربة الاسلام السياسي بالمغرب رغم أن أصحابه يصفونه بالتعاون الاستراتيجي[2].

---

[1] ولا نقصد في ذلك التبعية التنظيمية بقدر ما نعني المرجعية الفكرية

[2] **Bilal Mousjid, Mohammed Hamza Hachlaf, and Mohammed Etayea, "Enquête: La face cache du MUR" [Reportage: the hidden side of the MUR], TelQuel, April 2017**

I. القصر و السلطة و الاسلاميون؛ الفعل ورد الفعل

تعتبر الملكية المغربية من الملكيات المرنة في العالم ، حيث تسمح بتعدد الأحزاب السياسية ، وبالعمل النقابي و الجمعوي وغيره من الأعمال، وفي نفس الوقت تستند إلى نظامها الانتخابي لإضعاف أي مشاركة قوية و حقيقية للأحزاب في السياسة العامة للبلاد[11].على هذا المستوى يمكننا جرد أزيد من ثلاثين حزبا سياسيا بالمغرب يتوزعون على مختلف الاتجاهات الفكرية و الايديولوجية [22]. غير أن الأبرز فيها هو حزب العدالة و التنمية الذي يمثل تجربة الاسلام السياسي ، بالإضافة إلى حزب الاستقلال ذو الأصول السلفية الوطنية ،والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي يمثل اليسار الوسطي.بجانب ما سبق نجد عددا من الأحزاب السياسية التي تسمى بأحزاب الادارة نسبة إلى التأثير القوي الذي مارسه القصر في تشكيلها و رسم مخططاتها ،وهي أحزاب الحركة الشعبية،و التجمع الوطني للأحرار،و الاتحاد الدستوري وحزب الأصالة و المعاصرة الذي أسسه صديق و مستشار الملك.

ظهر حزب العدالة و التنمية كحزب قوي عقب الانتخابات التي أجريت سنة 2011 ، و التي جاءت مباشرة بعد أحداث الحراك المجتمعي بالمغرب في إطار ما سمي بحركة 20 فبراير ، والتي تبعها خطاب الملك في التاسع من مارس2011، وعد من خلاله بإدخال تغييرات دستورية [3]. وهي التعديلات التي فتحت من الناحية المبدئية عددا من الفرص أما رفع مستوى تأثر الأحزاب السياسية في الحياة السياسية و العامة ، وهي التي عبدت الطريق أمام الإسلاميين لترأس أول حكومة بعد الربيع العربي في المغرب، حتي كانت هذه الأخيرة جاهزة لاغتنام الفرصة[4].خصوصا

---

[1] **Inmaculada Szmolka, "Party System Fragmentation in Morocco," Journal of North African Studies 15, no. 1 (2010).**

[2]**وزارة الثقافة والاتصال، "لائحة الأحزاب السياسية"، تمت زيارة الصفحة في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017،http://www.maroc.ma/ar/content/لائحة-الأحزاب-السياسية**

[3] **"Discours du Roi Mohammed 6 le 9 mars 2011" [King Mohammed VI's speech on March 9, 2011], YouTube video, posted by Bladi.net, March 9, 2011, accessed August 7, 2017, https://www.youtube.com/watch?v=9pTJoUI3W8s.**

[4] المعطي منجب، "الإسلاميون يتقدّمون في المغرب"، صدى (مدونة)، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 29 تموز/يوليو 2014،http://carnegieendowment.org/sada/56281?lang=ar

بعدما ساهمت في تهدئة أوضاع الشارع من خلال منع كوادرها و أعضائها و قطاعاتها الشبابية و النسوية و الدعوية من المشاركة في الحراك المجتمعي.

استفاد حزب العدالة و التنمية الاسلامي من تجربته المحدودة في الحكم[19] ، وهو ما زاد من منسوب مصداقيته سواء على مستوى الخطاب أو البرامج التي تقدم بها. بينما كان الخفي هو أن تجربة الاسلام السياسي في المغرب لا تختلف من حيث الأداء و النتائج عن باقي التجارب التي تموقف منها المغاربة سابقا ، حيث أن هؤلاء (الاسلاميين) يشتغلون داخل نفس الماكينة التي اشتغل فيها سابقيهم لكن مع تفاوت الفرص و الإمكانات، كما أن الاسلاميين لم يكونوا على استعداد لممارسة صلاحياتهم الدستورية في تدبير شؤون السلطة، وهو ما أخفاه هؤلاء عن المغاربة .لا ننسى كذلك أن هذا التنظيم استفاد من تنظيمه الداخلي الأكثر ديمقراطية، وروابطه القوية بالقواعد الشعبية، وشهرته كطرف سياسي مستقل نسبيا، كل ذلك جعله جذابا في أعين المواطنين .

عمل حزب العدالة و التنمية على طمأنة القصر من تجربة الاسلام السياسي بالمغرب ، وذلك عبر استراتيجية المشاركة المتدرجة في الانتخابات التشريعية و المحلية كذلك ، فحزب العدالة و التنمية لم يعمم مشاركته في الدوائر الانتخابية بشكل كامل ، وحتى عندما طلب منه ألا يغطي كل الدوائر الانتخابية من طرف الدولة قبل بذلك من دون أدنى رد فعل ، وهو الاجراء الذي يندرج في إطار بعث رسائل الطمأنة للقصر و لمحيطه من كون تجربة الاسلام السياسي بالمغرب تجربة تدعم الاستقرار تحت قيادة الملكية .وقد نجحت مقاربات الحزب التدريجية والمتواضعة في ما يتعلق بالمشاركة في الحياة السياسية، إضافة إلى دعمه المستمر لدور الملكية على المستوى السياسي و الديني،كل ذلك ساهم نسبيا في طمأنة القصر من كون حزب العدالة و التنمية لا يشكل أي تهديد على القصر[1].

كل ما سبق ساهم ومهد الطريق أمام حزب العدالة و التنمية المغربي لاكتساح الانتخابات التشريعية لسنة 2011 باحتلاله صدارتها بـ 107 مقعدا من أصل 395، وهو ما حدى بالملك إلى

[1] Zakia Abdennebi, “Morocco’s PM-elect: no Islamic dress code for women,” Reuters, December 2011, http://www.reuters.com/article/morocco-islamists-benkirane-idAFL5E7N94A120111209.

تكليف عبد الاله بنكيران بتشكيل الحكومة وبالتالي تدشين أول تجربة للإسلام السياسي في الحكم في المغرب .

I. تجربة الاسلام السياسي بين تحديات و اكراهات ممارسة السلطة ؛حقيقة الولاء.

فضل الاسلاميون الاندماج و التطبيع مع السلطة بشكل أفقدهم جزءا من بريقهم المجتمعي الذي كان يميزهم سابقا ، لقد قبل الاسلاميون بشروط و قواعد اللعب السياسي كما تحددها الدولة / القصر ، على هذا المستوى نجد بعض الاختلاف بين قياداته في مسألة الاندماج الكلي و التماهي المطلق مع الدولة و التخلي عن الشعارات المتعاقد بشأنها مع القواعد الانتخابية و المواطنين بشكل عام، وهو ما أفرز في التجربة الثانية للحكومة التي يقودها الاسلاميون بالمغرب ما أصطلح عليه بتيار الاستوزار داخل حزب العدالة و التنمية.

لقد تأسست المشاركة السياسية للإسلاميين على محددات أساسية يعبر عنها الباحث بلال التليدي[1] :

المحدد الأول: يتعلق بالحركية التي أفرزتها مختلف القوى السياسية للتأثير في علاقة الإسلاميين بالمؤسسة الملكية، فحالة التذبذب وعدم الاستقرار في مسار المشاركة السياسية للإسلاميين كانت نتيجة تقاطع خيار التقارب والثقة الذي ينتجه الإسلاميون وبين خيار التوجس الذي تنتجه بعض القوى المؤثرة في محيط القرار.

المحدد الثاني: يتعلق بالمناخ السياسي المحلي والإقليمي، فبعد الانتقال السلس للعرش في المغرب فرضت الظرفية توسيع فضاء المشاركة السياسية للإسلاميين، كذلك ما أفرزه الحراك الشعبي من توجه دولي إلى إشراك الإسلاميين في عملية التحول السياسي في الوطن العربي. استغلال تفجيرات الدار البيضاء لتحجيم دور الإسلاميين والتأثير على مشاركتهم السياسية بدل مراجعة خيار إشراكهم.

[1] بلال التليدي،" الإسلاميون وتوسيع المشاركة السياسية في المغرب"، مقال منشور على جريدة الشرق الأوسط عدد 12665 بتاريخ الخميس 24 رمضان 1434 هـ، 1 غشت 2013 م.

المحدد الثالث: يتعلق بالسلوك السياسي للإسلاميين ونوع الخطاب الذي تبنوه في المراحل السياسية السابقة، وذلك بتفادي السقوط في أخطاء التجربة اليسارية وتبني خيار المنهج الإصلاحي التراكمي ضمن إطار الاستقرار السياسي، وعدم السقوط في نزاع مع المؤسسة الملكية رغم الخوض في معارك مع الفرقاء السياسيين، غير أن السلوك السياسي للإسلاميين سيتطور مع الانتقال من المعارضة إلى ترأس الحكومة، والتحول من تبني أطروحة النضال الديمقراطي إلى تبني أطروحة الشراكة في البناء الديمقراطي مع المؤسسة الملكية وبقية الفرقاء السياسيين.

غير أن القراءة التي قدمها الباحث لا يمكن أن نسلم بها بشكل تام، فالاسلاميون حتى و من داخل الحكومة لم يستطيعوا كسب ثقة الفرقاء و لا القصر و إن كان ذلك راجع إلى تاريخ العلاقة بينهم ، فإنه في جزء كبير منه مرتبط بالتردد الممارساتي و الفكري الذي يظهر عند قيادات هؤلاء في التعاطي مع القصر و مع محيطه من مستشارين وغيره، فرئيس الحكومة السابق عبد الاله بنكيران صرح بأنه لا يتم أي تنسيق بين مؤسسة رئيس الحكومة و مستشاري الملك. كما يمكننا أن نرد ذلك إلى كون تجربة الاسلام السياسي لم تستطع طرح مشروع سياسي و الدفاع عنه، بل اشتغلت بأطروحات غير واضحة المعالم و الأهداف،و هو ما جعل الحديث عن تطور السلوك السياسي للإسلاميين في حقيقته انقلاب في المواقف أو انبطاح أمام صدمة التواجد في السلطة، فهو حزب إسلامي في الحملة الانتخابية وحزب سياسي كباقي الأحزاب عند الوصول إلى السلطة[1].

لقد كان للعلاقة الملتبسة لحزب العدالة و التنمية بحركة التوحيد و الاصلاح دور في التأثير على هذا الأخير وعلى علاقاته بباقي الفرقاء و بالقصر و محيطه،كما كان لها دور في تقويته وفوزه، و أمام هذين النتيجتين كان على حزب العدالة و التنمية أن يتحول إلى حزب سياسي مدني واضح المرجعية و الخطاب ، ذلك إضافة إلى خطابه السياسي الممزوج برسائل دينية و التي ساعدته على التقدم إلى المركز الأول في ترتيب الأحزاب السياسية بالمغرب حاليا. إن انتصار حزب العدالة والتنمية لا يعني بالضرورة كونه حزبا شعبيا، فهذا انتصار راجع بالأساس إلى قوته التنظيمية، على مستوى الهياكل والأجهزة والأجندات المسطرة. يجب الاعتراف أن الحزب يتجذر

[1] **محمد لكموش، "الدين والسياسة في المغرب"، أفريقيا الشرق– المغرب 2013 ص 242–243**

أكثر فأكثر داخل المشهد السياسي، عن طريق حسن تفعيله لآليتي الاستقطاب والتعاطف، كذلك العمل على توسيع دائرة قواعده، ومناصريه، وتمتين أواصر الانضباط والطاعة، حيث يمتزج الواجب السياسي بالواجب الديني من أجل نصرة الحزب، الذي أجاد استثمار مرجعيته الإيديولوجية[1]. لم تمر التجربة الأولى للإسلاميين في الحكم بشكل سلس كما كان يتوقع البعض ،بل مرت من مراحل كادت تعصف بتجربتهم الأولى ، هنا نتحدث عن انسحاب حزب الاستقلال من التحالف الحكومي و هي المناسبة التي ظهرت من خلالها براغماتية الحزب السياسي، حيث يمكن أن نعتبرها دليلا إضافة إلى باقي الدلائل على أن الاسلاميين لم يحسموا بعد في توجهاتهم المعلنة و إن كانوا حاسمين من قبل في ما يخفون من توجهات و تطلعات،و إلا فكيف يمكن أن نستوعب النسخة الثانية من حكومة السيد عبد الاله بنكيران بعدما استقال حزب الاستقلال من الحكومة، حيث تم تعويضه من طرف رئيس الحكومة بحزب التجمع الوطني للأحرار وهو الحزب الإداري المقرب من القصر، و الذي شكل الهجوم عليه نقطة من نقاط الخطاب الذي قاد به الحزب الإسلامي حملته الانتخابية ، بل كان خطا من الخطوط الحمر التي أعلن عنها عبد الاله بنكيران حينما كلفه الملك بتشكيل الحكومة .إن هذه البرغماتية و الواقعية كانت بهدف واحد ووحيد وهو ضمان استمرار تجربة العدالة و التنمية في قيادة الحكومة ولو بتحالفات جديدة، بغض النظر عن المرجعيات والإيديولوجيات للأحزاب المتحالفة معه الأمر الذي أضر بمصداقية الحزب.

هكذا مرت التجربة الأولى للإسلام السياسي في قيادة أول حكومة بعد الاصلاح الدستوري لسنة 2011 ،غير أن الانتخابات البرلمانية لسنة 2016 ستشهد الاعلان الواضح و الصريح على الاختلافات داخل هذا الحزب ، بل ستعلن ميلاد أحلاف داخل نفس الحزب، كمؤشر على أن السلطة فعلت أفاعيلها باستغلال ما سبق ذكره من تردد وعدم وضوح الحزب ورؤيته في الاصلاح وتدبير مسائل الحكم .

I. تجربة الاسلاميين في الحكم بين عبد الاله بنكيران وسعد الدين العثماني.

كأي رئيس حكومة معين كان عبد الاله بنكيران يوم الرابع عشر من مارس من سنة 2017 يمارس مهام تصريف أعمال حكومته الأولى المنتهية ولايتها،من خلال استقبال رئيس

[1] عزيز لزرق" .الدين والسياسة الدعوة والثورة"، سلسلة دفاتر وجهة نظر، الطبعة الأولى 2015،ص99

جمهورية بوركينا فاسو القادم للمشاركة في منتدى إفريقيا للتنمية ، ولم يكن يخطر بباله أن الدعوة التي تلقاها للقدوم إلى القصر الملكي بمدينة الدار البيضاء تخبئ له قرار إعفائه من منصبه كرئيس للحكومة من طرف الملك، وهو القرار الذي أبلغه به مستشاري الملك حينما قدم لقصر الدار البيضاء ليلة الرابع عشر من مارس.

أعفي عبد الاله بنكيران بعد مفاوضات دامت 156 يوما لتشكيل حكومته الثانية ،وقد كان ظاهرا حجم الأزمة على مستوى التواصل مع باقي الفرقاء السياسيين لتشكيل الحكومة الثانية على التوالي التي سيقودها الاسلاميون في المغرب، ولعل واحدا من بين أبرز الأسباب هو المواقف التي صرح بها عبد الاله بنكيران خلال حملاته الانتخابية، وكذا مواقفه المتناقضة بين ما هو معلن وما هو خفي. كما لا يمكننا أن ننسى حسابات القصر التي أصبحت ترى في الرجل منافسا قويا خصوصا و أن الحزب الذي أسسه مستشار الملك لم يستطع هزم حزب العدالة و التنمية انتخابيا،رغم أنه هزمه جزئيا حينما سحب من تحت أقدامه رئاسة الغرفة التشريعية الثانية (مجلس المستشارين).

جاء عزل رئيس الحزب الاسلامي من مهام مباشرة بعدما أعلن هذا الأخير عن فشله الضمني في تشكيل هذه الحكومة ،رغم أنه ظل يتهم جهات معينة بعرقلة مسار المفاوضات، خصوصا بعد إصداره لبلاغ حزبه الشهير ببلاغ انتهى الكلام أواخر شهر يناير.

بجانب إعفاء عبد الاله بنكيران من مهام رئيس الحكومة ،سيختار أعضاء حزبه عدم التمديد له لولاية ثالثة على رأس حزبه، وسينصبون مكانه رئيس الحكومة الجديدة سعد الدين العثماني، الذي سينظف الجهاز القوي في الحزب و هو الأمانة العامة من أنصار عبد الاله بنكيران وسيتخلص من عدد من رموز الحزب القوية .هذه الاشارة لا يمكن أن تفهم إلا في السياق الذي تم فيه تعيين سعد الدين العثماني كرئيس الحكومة ،و الحكومة التي شكلها بالصيغة التي كان يرفضها سابقه عبد الاله بنكيران في ظرف أسبوع واحد من تاريخ تكليفه بذلك. إننا أمام بروز واضح للتوجه المخالف و الفريق أو التيار الثاني داخل حزب العدالة و التنمية وهو التيار الذي اختار التماهي المطلق مع السلطة.

تتشابك عدة عوامل في فهم التغيرات و التناقضات التي يتأسس عليها فعل وخطاب تيار الإسلام السياسي بالمغرب، فمنها ما يعود لطبيعة تكوينها و نشأتها ، ومنها ما هو مرتبط بالمحيط الذي تشتغل فيه ، ونقصد هنا القصر و محيطه الذي كان رد فعله متساوق مع استعادة الملك لنشاطه السياسي بعد الحراك الاجتماعي، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ما راج حول ضغط بعض المقربين من القصر في اتجاه عدم التجديد لعبد الاله بنكيران على رأس حزب العدالة و التنمية، وكذا تدخل نفس التيار في الشأن الداخلي لعدد من الاحزاب السياسية وعلى رأسهم حزب التجمع الوطني للأحرار.

I. الثابت و المتغير من خلال الخطاب و الممارسة

بانتقال تجربة حزب العدالة و التنمية الاسلامي في المغرب من المعارضة إلى المشاركة في الحكم ، ظهر بشكل واضح تغير خطاب هذا الحزب، حيث انتقل من خطاب تطغى عليه القضايا الهوياتية و الدينية و يمكننا أن نعود على هذا المستوى إلى موقف الحزب الاسلامي من خطة إدماج المرأة في التنمية ، الخطاب الديني و الهوياتي هذا لم يعد ظاهرا بشكل علني رغم أنه ما زال مستمرا في مستويات أخرى ، كما أنه سيتحول إلى خطاب يركز على مواجهة عدو وهمي سماه الحزب الاسلامي بالتحكم–التحكم الذي لم يستطع هذا الأخير توضيحه أو تسميته بشكل صريح– وذلك ليبني عليه مشروعية خطابه و يعلق عليه جزء من فشله في تدبير قضايا الحكم.

انتقل خطاب الحزب الإسلامي من ترويج القاموس الديني و الهوياتي ،إلى توظيف خطاب المظلومية، وخطاب محاربته من طرف التحكم،ومن طرف حزب الأصالة و المعاصرة على وجه التخصيص،وهو الحزب الذي احتل المرتبة الثانية في الانتخابات التشريعية الأخيرة . إن المتتبع للتغير الذي مس خطاب حزب العدالة و التنمية خلال المرحلتين السالفتي الذكر،يلحظ بشكل واضح أن هذا الحزب اكتشف في الأخير أن قضايا التدين و الهوية هي قضايا مشتركة لدى المغاربة ، وهو ما جعله ينتقل في خطابه نحو خلق خطاب جديد يعوض به الخطاب الديني ،حيث استطاع جلب و توظيف و استعمال خطاب مؤسس على التحكم، والتماسيح و العفاريت كرمز للقوى الخفية التي تواجه الحزب الاسلامي، وما إلى ذلك من مصطلحات جعلها مقوما لخطاب المظلومية الذي عوض به الخطاب القائم على قضايا الدين و الهوية .

أمام هذا التغير على مستوى الخطاب الموجه للتسويق و التداول العمومي يبقى جزء من الخطاب المتشبث بالمرجعية على مستوى الخطاب الداخلي لهذا الحزب، وهو الخطاب الموجه لعموم أعضائه ، وهو ما يجعلنا نقول أن الحزب الاسلامي في المغرب استطاع أن يصنع التحول على مستوى الخطاب ومعه الانتقال من مستوى واحد للخطاب إلى مستويين،خطاب علني وخطاب داخلي غير معلن. حيث غالبا ما نجد أن خطابات قياديي هذا الحزب و الموجهة للأعضاء ترتكز على المرجعية الاسلامية و التذكير بها ، وتوظيف القاموس الديني، بينما نفس القادة يوظفون خطابا أكثر مدنية وحداثة حينما يتوجهون للعموم،وحتى على مستوى القراءة الداخلية للحزب للنتائج التي حققها ،يربطها بصدق و أخلاق ومرجعية الحزب و أعضائه ، ولا يربطها أبدا بالأرقام و الانجازات المحققة ، وهو ما يجعلنا نؤكد الخلاصة السابقة .

بينما على مستوى الممارسة فإننا نجد أن الحزب الاسلامي قد حدد قواعد ممارسة جديدة تختلف بشكل كامل عن القواعد المعتمدة قبل سنة 2011 حينما كان في المعارضة،حيث يمكننا أن نسجل على هذا المستوى الانتقال من مهاجمة باقي الاحزاب السياسية واتهامها بالفساد وبعرقلة عمليات الاصلاح إلى التحالف معها بعيدا عن أي تناسق او تقارب ايديولوجي أو ممارساتي (التحالف مع وريث الحزب الشيوعي بالمغرب وهو حزب التقدم و الاشتراكية ،ثم التحالف مع حزب التجمع الوطني للأحرار الذي اتهمه الحزب الاسلامي بالفساد وخدمة أجندات غير معلنة ...).

يمكننا أن نسجل كذلك اختلافا واضحا على مستوى التعاطي مع عدد من المشاريع و البرامج و السياسات الحكومية التي كان الحزب رافضا لها في فترة معارضته ، في حين انتقل الى الحرص على تنزيلها و تنفيذها حينما انتقل إلى وضعية تدبير الحكم ،والتي من بينها مشروع القطار الفائق السرعة ،رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية ،معاشات البرلمانيين و الوزراء ،اقتصاد الريع ... .

لا يمكننا إلا أن نسجل بشكل واضح أن الثابت في خطاب الحزب الاسلامي هو الغموض و الثنائية ، و المتغير هو توظيف خطابات متعددة حسب المتلقي و الظروف ،عوض تبني خطاب واضح وواحد خلال الفترة ما قبل 2011، أما على مستوى الممارسة فالحزب الاسلامي اليوم أمام

ممارســـات تجعله ينســـلخ عن جلده الذي يعتبره مميزا له عن باقي الأحزاب و هو الجلد الاخلاقي وذلك بالنظر إلى الفضائح المتتالية لأعضائه سواء المسؤولين أو غيرهم .

I. مستقبل الاسلام السياسي بالمغرب

يذهب الكاتب الامريكي ذو الاصلول الايرانية آصف بيات ضمن مؤلف جماعي حول ما بعد الاســـلام الســياســي ،إلى أن التحولات اليوم داخل هذا الجســم تتجه نحو مزيد من الانفتاح و التخلي التدريجي عن بعض المرجعيات التي تقيد اندماجهم في الحياة العامة ، عبر اســـتبدال السياسية باسم الدين إلى السياسة باسم الشعب ، ونحن نتوقع أن المرحلة الموالية هي استبدال ذلك بالسياسة باسم الوطن محاولة منهم لكسب مزيد من الرضى و القبول عند باقي الاطراف المتدخلة في المشـهد السياسي. مستقبل الاسـلام السياسـي في المغرب يكمن في التخلي عن الاسـلاموية التقليدية ، واعتناق الاسلاموية الحديثة التقدمية التي تبنى على التعاقدات الدستورية و المؤسساتية ، وهو ما يعني التخلي عن المشروع الخفي لهؤلاء .

و هذا ما يؤكده الباحث التركي إحســـان داغي في إطار تمييزه بين مرحلة الاســـلاموية التقليدية التي تخوض الســياســة باســم الإســلام، باعتباره مشــروعا أيديولوجيا يتعامل مع القرآن كدستور،و بين مرحلة ما بعد الإسـلاموية التي تجسدها التجربة التركية على سبيل المثال، و التي تخوض السياسة باسم الشعب،ولا تتعامل مع الإسلام كأيديولوجية ولا القرآن كدستور [1] .

خاتمة:

ونحن في نهاية هذه الورقة يمكننا القول بأن تجربة الإســلام الســياســي بالمغرب (تجربة حزب العدالة و التنمية) من التجارب المتفردة في ممارسة السلطة ، حيث لوحظ أن لهذه التجربة قوة ومرونة في تبني الخطاب و نقيضه على مستوى الممارسة ، كما أنها من التجارب التي أعلنت عن عدد من المراجعة ممارســـاتيا ،فهي لا كباقي التجارب التي أعلنت مراجعاتها و تحيين مرجعياتها

[1] محمد مسعد العربي، ما بعد الإسلاموية الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي – تأليف جماعي – تحرير: آصف بيات ،مركز الجزيرة للدراسات: http://studies.aljazeera.net/bookrevision/2014/11/2014111865841824759.htm

بشـكل علني وشـامل ، و إنما هي بين ذا وذاك، فلا هي قادرة على المضـي قدما في التخلي عن ازواجية الخطاب بين الديني و السـياسـي، واعتناق العمال المدني الصـرف ، ولا هي قادرة على الثبات على مرجعيتها الأصـيلة ، وذلك ما يخفي خلفه توجس هذا التنظيم من فقدان ما يميزه عن باقي الفرقاء السـياسـيين من جهة ، ومن جهة ثانية يخفي خوفه من الصـدمة التي يمكن أن تتولد داخل أوساطه و قد تهدد استمراره .

لقد اسـتطاعت هذه التجربة أن تنتقل من الخطاب الثابت الذي تأسـسـت عليه إلى الخطاب الذي ينسـجم مع التواد في موقع تدبير الشـأن الحكومي ، وهو ما انسـجمت معه الممارسـة ، وهو بالتالي ما يجعل من هذا التنظيم تنظيمين إثنين تنظيم يروج الخطاب الأصـلي داخليا، ويروج نقيضـه في الفضـاءات العمومية ، وهو ما يؤكد أن حركة الاسـلام السياسـي هذه لم تحسم بعد في ولائها للوطن و لمؤسساته بالشكل المطلوب ، وهو ما ينعكس من خلال التعامل الحذر للقصر مع هؤلاء .